



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique  
جامعة محمد خيضر - بسكرة -  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم العلوم التجارية  
LMD- SEGC-

## الموضوع

حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية  
دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التجارية  
تخصص محاسبة

الأستاذ المشرف:

إعداد الطالبة:

د/ أحمد قايد نور الدين

العابدي دلال

لجنة المناقشة:

الصفة	هيئة الارتباط	الرتبة العلمية	أعضاء اللجنة
رئيسا	جامعة بسكرة	أستاذ	أ.د/ يحيوي مفيدة
مقرا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر أ	د/ أحمد قايد نور الدين
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ	أ.د/ تومي ميلود
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ	أ.د/ بن عيشي بشير
مناقشا	جامعة أم البواقي	أستاذ محاضر أ	د/ زوبير عياش
مناقشا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر أ	د/ قاسمي السعيد

الموسم الجامعي: 2015-2016

قسم علوم التجارية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وتقدير

" رب أوعزني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

النمل الآية 19      صدق الله العظيم

الحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته حمدا طيبا كثيرا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه أن منا علي لإتمام هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد:

صعبة كلمات الشكر عند انتقاؤها والأصعب اختزالها في سطور لأنها تشعرنا بمدى قصورنا وعدم إيفائها حق صانعيها.

في البداية يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر العرفان والتقدير إلى الأستاذ المشرف "الدكتور أحمد قايد نور الدين" حفظه الله ورعاه وجعله ذخرا للعلم ونفع به الأمة.

وأتوجه كذلك بجزيل الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء اللجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الذين ساعدوني ولم ييخلوا علي بفكرهم ونتائج تجربتهم والتمس خطى دربهم.

## ملخص

تحظى حوكمة الشركات باهتمام كبير من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وعلى نحو خاص بعد الأزمة المالية الحالية التي أدت إلى حدوث أزمة ثقة في المعلومة المحاسبية، ومن هنا أصبحت الحوكمة حقلا خصباً للبحث والدراسة ومن أجل ذلك كانت الحاجة ماسة للقيام ببحث يربط العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومة المحاسبية للإفادة من إيجابياتها المتعددة، إذ تساعد في القضاء على التعارض وتحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، بالإضافة إلى إحكام الرقابة على إدارة الشركات لمنعها من إساءة استعمال سلطتها وتوفير الشفافية وإعادة الثقة في المعلومة المحاسبية وذلك باستخدام آليات الحوكمة الداخلية والخارجية أهمها المراجعة الداخلية، لجنة المراجعة مجلس الإدارة والمراجعة الخارجية.

وتأتي الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين وجود آليات حوكمة الشركات داخل الشركة ومستوى الجودة في المعلومة المحاسبية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق وإيجابي بين آليات حوكمة الشركات المطبقة بالشركة ومستوى الجودة في المعلومة المحاسبية .

**الكلمات المفتاحية:** حوكمة الشركات، جودة المعلومات المحاسبية، النظام المحاسبي المالي، الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، الآليات الخارجية لحوكمة الشركات.

## Résumé

La gouvernance d'entreprise a pris un grand intérêt dans e la plus part des institutions et des organisations régionales et internationales, et en particulier après la crise financière actuelle, qui a conduit à une crise de confiance dans l'information comptable.

Et d'après cela la gouvernance est devenue un champ fertile pour la recherche et l'étude, ou il avait un besoin urgent de faire des recherches liant la relation entre la gouvernance d'entreprise et de l'information comptable pour bénéficier de ces multi-positifs tels que : la contribution dans l'élimination des conflits et de parvenir à un équilibre entre les intérêts de toutes les parties pertinentes avec les institutions.

En plus elle est capable de renforcer le contrôle sur la gouvernance d'entreprise afin de les empêcher d'abuser leur autorité et assurer la transparence et restaurer la confiance dans les informations comptables en utilisant les plus importants mécanismes de gouvernance interne et externe comme l'audit interne, le comité d'audit, conseil d'administration et de l'audit externe.

Et pour cela que notre étude appliquée viennent pour tester la relation entre la présence de ces mécanismes de gouvernance d'entreprise au sein de l'entreprise et le niveau de qualité de l'information comptable, et cette étude est parvenu à une corrélation étroite et positive entre les mécanismes de gouvernance d'entreprise appliqués au sein de l'entreprise et le niveau de qualité dans l'information comptable.

**Mots clés:** gouvernance d'entreprise, la qualité de l'information comptable système de comptabilité financière, les mécanismes internes de gouvernance d'entreprise et des mécanismes externes de gouvernance d'entreprise.

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
II	شكر وتقدير
III	ملخص
V	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الجداول
X	قائمة المصطلحات والمختصرات
XI	قائمة الملاحق
أ	مقدمة عامة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات</b>	
10	تمهيد الفصل
11	المبحث الأول: مفاهيم حول حوكمة الشركات
11	المطلب الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات ودوافع ظهورها
14	المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات
17	المطلب الثالث: خصائص حوكمة الشركات ومرتكزاتها
20	المبحث الثاني: أساسيات تطبيق حوكمة الشركات
20	المطلب الأول: نظام حوكمة الشركات ومحدداتها
25	المطلب الثاني: أهمية حوكمة الشركات وأهدافها
28	المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات
30	المبحث الثالث: الجهود الدولية لوضع قواعد لحوكمة الشركات وتطبيقاتها الدولية
30	المطلب الأول: جهود المنظمات الدولية لوضع مبادئ لحوكمة الشركات
34	المطلب الثاني: المواثيق والتقارير الدولية لتعزيز حوكمة الشركات
39	المطلب الثالث: تطبيقات حوكمة الشركات

49	المطلب الرابع: واقع مفهوم حوكمة الشركات في الجزائر
54	خلاصة الفصل
	<b>الفصل الثاني: جودة المعلومة المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي</b>
55	تمهيد الفصل
56	المبحث الأول: جودة المعلومة المحاسبية
56	المطلب لأول: ماهية المعلومة المحاسبية
59	المطلب الثاني: المعلومة المحاسبية (الخصائص ، المستخدمين ومصادرها)
66	المطلب الثالث: ماهية الجودة في المعلومة المحاسبية
71	المبحث الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية
71	المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي
73	المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي
76	المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه
81	المبحث الثالث: دور النظام المحاسبي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية
81	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي كألية لتعزيز الثقة والشفافية
93	المطلب الثاني: القوائم والتقارير المالية لتعزيز الإفصاح
107	المطلب الثالث: متطلبات الانتقال للإفصاح حسب النظام المحاسبي المالي
111	خلاصة الفصل
	<b>الفصل الثالث: آليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية</b>
113	تمهيد الفصل
114	المبحث الأول: حوكمة الشركات والمعلومة المحاسبية
114	المطلب الأول: البعد المحاسبي لحوكمة الشركات
118	المطلب الثاني: حوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومة المحاسبية
123	المطلب الثالث: حوكمة الشركات والقوائم المالية
126	المبحث الثاني: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية
126	المطلب الأول: آلية المراجعة الداخلية
134	المطلب الثاني: آلية لجنة المراجعة
140	المطلب الثالث: آلية مجلس الإدارة
146	المطلب الرابع: آلية الإفصاح والشفافية

148	المطلب الخامس: آلية مكافآت التنفيذيين
151	المبحث الثالث: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية
151	المطلب الأول: آلية المراجعة الخارجية
156	المطلب الثاني: آلية المقرضين وتقييم الملاءة الائتمانية
158	المطلب الثالث: آلية فعالية المساهمين
162	خلاصة الفصل
	<b>الفصل الرابع: دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية</b>
164	تمهيد الفصل
165	المبحث الأول: تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية
165	المطلب الأول: التعريف بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية
169	المطلب الثاني: تطور شركة أليانس للتأمينات الجزائرية
174	المبحث الثاني: واقع تطبيق حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية
174	المطلب الأول: واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية
179	المطلب الثاني: الأطراف المرتبطة بحوكمة الشركات في شركة أليانس
185	المبحث الثالث: واقع جودة المعلومات المحاسبية لشركة أليانس للتأمينات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي
185	المطلب الأول: أدوات الإفصاح عن المعلومات داخل الشركة
189	المطلب الثاني: جودة المعلومة المحاسبية لشركة أليانس للتأمينات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي
191	المبحث الرابع: مساهمة في تفعيل دور آليات الحوكمة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية
191	المطلب الأول: دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية
198	المطلب الثاني: دور الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية
203	خلاصة الفصل
205	خاتمة عامة



211	قائمة المراجع
225	قائمة الملاحق

### قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
18	خصائص حوكمة الشركات	(01)
19	مرتكزات حوكمة الشركات	(02)
22	نظام حوكمة الشركات	(03)
27	أهداف حوكمة الشركات	(04)
29	الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	(05)
62	الخصائص الرئيسية والثانوية للمعلومات المحاسبية	(06)
65	أنواع القوائم المالية	(07)
119	مشاكل نظرية الوكالة	(08)
123	دور حوكمة الشركات في تخفيض مشكلة تضارب المصالح	(09)
134	موضع المراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي	(10)
168	الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات	(11)
172	محفظة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية لسنة 2014	(12)

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
96	أهم المقارنات بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني	(01)
170	الفئات المساهمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية قبل دخولها البورصة	(02)
171	تطور رقم أعمال شركة أليانس 2013-2014	(03)
177	تطور حجم التعويضات الممنوحة للمستأمنين خلال الفترة 2013-2014	(04)
180	الفئات المساهمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية بعد دخولها البورصة	(05)
181	أعضاء مجلس إدارة شركة أليانس للتأمينات	(06)
183	الإطارات الإدارية والرئيسيين بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	(07)

قائمة المختصرات والمصطلحات

الاختصارات	الدلالة
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
COSO	the Committee of Sponsoring Organization لجنة حماية التنظيمات الإدارية
NYSE	New York Stock exchange بورصة نيويورك
NASD	National Association of securities dealers الرابطة الوطنية لتجار الأوراق المالية
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية
WB	World Bank البنك الدولي
IFC	International Finance Corporation مؤسسة التمويل الدولية
AAA	The American Accounting Association الجمعية الأمريكية للمحاسبين
FASB	Financial Accounting Standards Board مجلس معايير المحاسبة المالية
IASB	International Accounting Standards Board مجلس معايير المحاسبة الدولية
SEC	Securities And Exchange Commission هيئة الأوراق المالية
SCF	Système De Comptabilité Financière النظام المحاسبي المالي

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
227	التقرير السنوي لسنة 2014	(01)
248	القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات 2014	(02)
252	التقرير المرحلي للفصل الأول من سنة 2014	(03)
281	تقرير محافظ الحسابات لسنة 2014	(04)
282	ميثاق المراجعة	(05)
295	نشاطات مجلس الإدارة لسنة 2014	(06)

مقدمة عامة

يتعاطف دور المحاسبة بمختلف فروعها كنظام لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية من خلال توصيل المعلومات المالية الهامة لشرائح مختلفة وواسعة من المجتمع - سواء اتفقت مصالحهم أم تعارضت - مترجمة في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في المؤسسات الاقتصادية من أحداث متتالية مما له بالغ الأثر في اتخاذ القرارات.

وانطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشأة يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح ، إذ أن أي تضليل في المعلومات الواردة في القوائم من شأنه أن تفقدها مصداقيتها والذي ينعكس مباشرة على قرار الاستثمار باعتباره من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن انهيار العديد من الاقتصاديات راجع إلى عدم الامتثال إلى المبادئ المحاسبية وغياب الإفصاح والشفافية وعدم إظهار المعلومات والبيانات التي تعكس الواقع المالي الحقيقي لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد تعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومة المحاسبية وبالتالي فقدان أهم عنصر يميزها ألا وهو جودتها، لذا زاد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات و أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا المفهوم والحث على تعميم تطبيقه في مختلف الوحدات الاقتصادية .

ففي سنة 1999 أصدرت كل من "National Association Securities Dealers" و "New York Stock Exchange" تقريرهم المعروف بـ "Blue Ribbon Reports" والذي اهتم بفاعلية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة بالشركات بشأن الإلزام بمبادئ حوكمة الشركات.

وفي سنة 2002 تم إصدار قانون "Sarbanes Oxley Act" الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجه العديد من الشركات من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات.

كذلك في نفس السنة أصدر المجلس الأوروبي توصيات مفادها، أنه توجد توصيات تجاوزت وجوب عدم قيام المدقق القانوني بعملية التدقيق، إذ كان هناك أية علاقة مالية أو تجاوز أو توظيف أو أي علاقة أخرى والتي يمكن أن يستنتج الطرف الثالث العقلاني بأن مثل هذه العلاقة يمكن أن تؤثر على استقلالية المدقق.

وفي سنة 2005 طبق الاتحاد الأوروبي معايير المحاسبة الدولية، مع استمرارية التنسيق لتطبيق معايير الإفصاح والإبلاغ المالي وكما أن هيئة الأوراق الأمريكية أصدرت قواعد جديدة لتقوية استقلال لجان التدقيق.

وعلى المستوى المحلي تتزايد الأهمية المحورية الخاصة بقواعد وتطبيقات حوكمة الشركات في الجزائر نظرا لانتهاجها لسياسة التحرير المالي والانفتاح على القطاع الخاص الوطني والأجنبي من أجل زيادة التكامل مع الاقتصاد العالمي، من خلال تبني النظام المحاسبي المالي الذي بدأ العمل به سنة 2010، وسبقه وضع ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر سنة 2007 من أجل إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات، والذي يقوم على مجموعة من المعايير من خلال ما تتضمنه الحوكمة من مبادئ أساسية أهمها مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يسمح بتوفير معلومات فعالة ومليئة لجميع حاجات المستفيدين منها سواء كانوا مستثمرين أو أصحاب أعمال أو غيرهم من أصحاب المصالح الاقتصادية والمالية.

## أولاً: إشكالية البحث

على ضوء ما سبق يتبين أهمية البعد المحاسبي لحوكمة الشركات لتفادي التلاعب المالي والمحاسبي ولما لهذا من أثر على مصداقية وجودة المعلومة المحاسبية المحاسبية، لذلك فلن هذه الدراسة تسعى للإجابة على الإشكالية التالية:

**ما هو الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي؟**

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية :

1- ما المقصود بحوكمة الشركات وماهي أسسها ومبادئها النظرية ؟

- 2 - ما هي علاقة المعلومة المحاسبية وكذا الشفافية والإفصاح المحاسبي بحوكمة الشركات؟
- 3 - ما هو موضع الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي في تحسين المعلومة المحاسبية؟
- 4 - كيف تساهم آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز مصداقيتها؟
- 5 - ما هو واقع حوكمة الشركات بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية؟ وما هو دورها في تحسين مصداقية المعلومة المحاسبية؟

## ثانيا: فرضيات البحث

للإجابة على مختلف هذه التساؤلات المتعلقة بموضوع البحث نطرح الفرضيات التالية:

- 1 -تعمل حوكمة الشركات على تنظيم قواعد إدارة الشركات والعلاقات التعاقدية بين كافة الأطراف المرتبطة بها لتعظيم ربحية المؤسسة .
- 2 -تعد المعلومة المحاسبية من المحددات الرئيسية لدرجة حوكمة الشركات.
- 3 -يوفر النظام المحاسبي المالي الجودة في المعلومة المحاسبية لتفعيل حوكمة الشركات.
- 4 -إن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من خلال مجموعة من الآليات أهمها المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة ومجلس الإدارة والمراجعة الخارجية يسمح برفع جودة المعلومات .
- 5 -تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشركة أليانس للتأمينات يسمح بإنتاج معلومات محاسبية أكثر مصداقية وشفافية.

## ثالثا: أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية حوكمة الشركات وتأثيرها على المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق العديد من الأهداف نذكر منها:

- 1 -إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات وأسباب ودوافع انتشار هذا المفهوم في السنوات الأخيرة.



2 إبراز أثر الإصلاح المحاسبي المالي على المعلومة المحاسبية باعتبارها أساس إعداد القوائم المالية.

3 تحديد آليات حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة بها .

4 التعرف على واقع حوكمة الشركات بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية ومدى التزامها بمبادئ حوكمة الشركات.

### رابعاً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من التأكيد على ضرورة تطبيق مفهوم حوكمة الشركات كإطار تنظيمي لضمان مصداقية وشفافية المعلومة المحاسبية المعروضة والحد من استخدامها بطريقة سلبية تمس بمصالح الأطراف الدائمة و ذوو الحقوق في الشركة وكذا الاستفادة منها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الأمر الذي يسمح بتشجيع الاستثمار المحلي وجلب الاستثمارات الأجنبية ودعم القدرات التنافسية للشركات.

### سادساً : منهج الدراسة

بغية الوصول إلى أفضل الأساليب والطرق لتوضيح آلية عمل حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية اعتمدنا المنهجين العلميين كالتالي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** اعتمدنا هذا المنهج في الدراسة النظرية قصد وصف الجوانب النظرية للموضوع المتمثلة في حوكمة الشركات والمعلومة المحاسبية.

- **منهج دراسة حالة:** اعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي وذلك من خلال دراسة تطبيق آليات حوكمة الشركات على شركة أليانس للتأمينات الجزائرية وذلك باستخدام الملاحظة والمقابلة الشخصية وتحليل ودراسة المعطيات المقدمة.

### سابعاً: مبررات اختيار الموضوع

تتجلى مبررات اختيار الموضوع فيما يلي :

- الاهتمام الشخصي للموضوع باعتباره من المواضيع التي أثارت ثورة كبيرة في عالم الاقتصاد.
- سياسة التحرير المالي والإفتاحات على الاقتصاديات العالمية التي انتهجتها الجزائر والتي تلزمها على تبني مفهوم حوكمة الشركات لتفادي الأزمات.
- الدور الايجابي الذي تلعبه حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المتمثل في دعم القدرات التنافسية للمؤسسات والشركات الوطنية وجلب الاستثمارات الأجنبية.
- بيان وتشخيص شفافية وجودة المعلومات المحاسبية لما لها من مزايا تخدم الاقتصاد الوطني وكذا جميع أصحاب المصالح للمؤسسات الوطنية حيث يتم الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية للمؤسسات.

### ثامنا: الدراسات السابقة

لقد تم الإطلاع على العديد من الدراسات التي لها علاقة بموضوع بحثنا نذكر منها:

- \* بن عيسى عبد الرحمان " دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة الأسواق المالية -دراسة نظرية تطبيقية- (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير -محاسبة ومالية-جامعة المدية،الجزائر، 2009)
- وتمحورت الإشكالية الرئيسية للبحث حول مدى توفير الحوكمة للمعلومات اللازمة للسوق المالي ساءا فيما تعلق بالكم أو النوع أو التوقيت المناسب وقد اعتبر الباحث أن الحوكمة هي مجموعة من الأدوات التي يمكن من خلالها التحكم في المؤسسات من قبل المساهمين ومن هذه الأدوات المراجعة الداخلية و الخارجية مجلس الإدارة، لجان المراجعة وقد اعتبر الباحث أن هذه الأدوات تعمل وفق مبادئ أساسية (الإفصاح و الشفافية والمعاملة المتساوية للمساهمين وحماية حقوقهم، مسؤوليات مجلس الإدارة)، وتوصل الباحث إلى أن الحوكمة تعمل على الرفع من درجة كفاءة السوق المالي من خلال العمل على توفير المقومات الأساسية خاصة المعلومات عن طريق الالتزام بمبدأ الإفصاح والشفافية.

\* عمر علي عبد الصمد. " دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات " مذكرة ماجستير ،جامعة المدية ،الجزائر، 2008.

وتوصل الباحث إلى أن حوكمة المؤسسات تمثل الكيفية التي تدار بها المؤسسات وتراقب من طرف جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة ، وبالتالي فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة إدارة المؤسسة في استغلالها لمواردها ودراستها للمخاطر وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق المؤسسة لأهدافها بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف ذات العلاقة بها.

الدور الكبير الذي لعبه إصدار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية على بيئة الأعمال والذي انعكس على أداء المراجعة الداخلية، فبالإضافة إلى الفحص والتقييم والتأكيد أصبحت تقوم بتقييم المخاطر وتقديم الخدمات الاستثمارية بما يضيف قيمة للمؤسسة، والتي تطبق حوكمت الشركات.

\* حمادي نبيل " التدقيق الخارجي كألية لتطبيق حوكمة الشركات " (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير محاسبة آلية جامعة الشلف 2008).

حيث تمثلت إشكالية هذا المبحث في كيفية الاستفادة من التدقيق الخارجي كأداة لتطبيق حوكمة المؤسسات ، وقد حاول الباحث تناول هذا الموضوع من خلال إدراج مختلف المفاهيم المتعلقة بالحوكمة ومبادئها ، وكذا الجهود الدولية لوضع قواعد لحوكمة المؤسسات وهذا في الفصل الأول تم تناول في الفصل الثاني الإطار النظري للتدقيق الخارجي كفصل تمهيدي للفصل الثالث والذي تم التطرق فيه إلى دور التدقيق الخارجي في الحد من المشاكل الناجمة عن عقد الوكالة والتقليل من فجوة التوقعات لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة ليسقط في الأخير دراسته على مجمع صيدال من خلال واقع التدقيق الخارجي كألية لحوكمة المؤسسات في مجمع صيدال ، وبذلك يكون هذا البحث قد اقتصر على دراسة آلية واحدة من اليات الحوكمة وهي التدقيق الخارجي من حيث الدور الذي من الممكن أن تقوم به من اجل التطبيق الجيد لحوكمة المؤسسات.

\* حسين عبد الجليل آل غزوي " حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح المحاسبي في المعلومة المحاسبية" (دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية 2010).

حيث تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية لشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية .

ولتحقيق هذا الهدف فقد بادر الباحث إلى جمع ومعالجة وتحليل لـ: 89 شركة مساهمة في المملكة العربية السعودية وذلك عبر مؤشر الإفصاح في القوائم المالية والتي تعتبر أداة القياس لنموذج الدراسة ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أعلى مستوى للإفصاح في القوائم المالية هو لقطاع الخدمات.

- عدم وجود علاقة ايجابية بين نسبة الملكية العائلية في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية.

\* دراسة ( Good and Seow ,2002 ) تناولت "تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية و دور المراجعين والمديرين في ذلك بالتطبيق على الوحدات لإقتصادية في سنغافورة " ، وقد خلصت الدراسة إلى التأكيد على دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في عملية الحوكمة وفي تحقيق جودة التقارير المالية بالإضافة إلى أهمية القواعد الأخلاقية في ذلك.

## تاسعا: هيكل البحث

بغية تحقيق أهداف البحث ومعالجة مشكلته بصورة علمية قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول متكاملة فيما بينها ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي، وهذا على النحو التالي:

مقدمة: تم فيها طرح إشكالية البحث.

في الفصل الأول: "الإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات " تطرقنا إلى نشأة حوكمة الشركات ودوافع ظهورها بالإضافة إلى مفاهيمها ومحدداتها والمبادئ التي تركز عليها حوكمة الشركات ، كما قمنا بعرض تجارب بعض الدول الغربية والعربية في حوكمة الشركات وفي الأخير تناولنا واقع حوكمة الشركات في الجزائر.

أما الفصل الثاني: "جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي " تم التطرق إلى المعلومات المحاسبية مفهومها وأهميتها وخصائصها وعرض مفاهيم ومعايير جودتها، بالإضافة إلى الإفصاح

المحاسبي من خلال عرض مفهومه وأهدافه والمقومات الأساسية له، كما تطرقنا إلى إسهامات النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.

**وفي الفصل الثالث: "آليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية"** قمنا بتوضيح علاقة حوكمة الشركات بالمعلومات المحاسبية والقوائم والتقارير المالية وكذلك دور حوكمة الشركات في تعزيز مصداقية وجودة المعلومة المحاسبية من خلال آلياتها الداخلية والخارجية.

**في الفصل الرابع: "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية"** تم تقديم عرض حول الشركة محل الدراسة من خلال التعريف بالشركة وإعطاء ر أس مالها والتطرق إلى انضمامها لبورصة الجزائر كما نشير بالأرقام للشركة كما حاولنا رصد واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية وفي الأخير قمنا بتوضيح دور وفعالية آليات حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

**وخاتمة** تم فيها التوصل إلى نتائج الدراسة ونتائج اختبار الفرضيات واقتراح بعض التوصيات وآفاق للبحث.

**الفصل الأول:**

**الاطار النظري والعلمي لمؤسسة  
الشركات**

## تمهيد الفصل

أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات المهمة التي تفرض نفسها على جدول أعمال المؤسسات والمنظمات الدولية، خصوصا بعد التغيرات التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة والمتمثلة في الأزمات المالية والاقتصادية وما تبعها من انهيارات مالية لعديد الشركات، وذلك نظرا للتلاعبات والغش المالي والفساد الإداري في بعض الشركات الدولية العملاقة، الأمر الذي دعا إلى إيجاد معايير لأفضل الممارسات والإجراءات في الإدارة والتنظيم والمراقبة والإشراف الفعال على الشركات والالتزام بالأنظمة الداخلية والخارجية المنظمة للشركات أو ما يطلق عليها "حوكمة الشركات".

وفي هذا الصدد تطرق العديد من الاقتصاديين والمحليين إلى أهمية ومدى تأثير مفهوم حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الهادفة لصالح الأفراد والشركات والمجتمعات ككل بما يعمل على سلامة الاقتصاديات وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء.

ولإلمام أكثر بالموضوع سنحاول في هذا الفصل عرض مفهوم الحوكمة الذي أبرزته أزمة الثقة في المجال

المحاسبي وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مفاهيم حول حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: أساسيات تطبيق حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: الجهود الدولية لوضع قواعد لحوكمة الشركات وتطبيقاتها الدولية

## المبحث الأول: مفاهيم حول حوكمة الشركات

لقد أصبحت حوكمة الشركات من بين المواضيع الحديثة بعدما تم التطرق إليها في جميع الميادين وعلى كافة المستويات، وذلك بعد سلسلة الأزمات والفضائح المالية المختلفة التي حدثت في كثير من دول العالم و بالأخص في الدول المتقدمة، سعياً منها للتحكم الرشيد في المؤسسات من أجل ضمان مصالح مختلف الأفراد.

## المطلب الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات ودوافع ظهورها

نشأ مفهوم حوكمة الشركات بعد ظهور نظرية الوكالة وما تتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في الشركات.

## الفرع الأول: التطور التاريخي لحوكمة الشركات

إن الأساس النظري والتاريخي لحوكمة الشركات يعود لنظرية الوكالة ويعود ظهوره أولاً للأمريكيين **Means&Berle** سنة 1932 اللذان تطرقا لمفهوم الحوكمة في كتابهم: "الشركة الحديثة والملكية الخاصة" الذي يعني أداء الشركات الحديثة والاستخدام الفعال للموارد، فضلاً على القضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة.<sup>1</sup>

أدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات والمساهمين،<sup>2</sup> ومن هنا يعود الإطار النظري العام المستعمل لنظرية الوكالة، حيث تسلم هذه النظرية على أن الوكيل (المسير) يتصرف نيابة عن المالك (المساهم)، وذلك بتفويض منه وليس بالضرورة أن يكون لهذين الطرفين نفس الأهداف،<sup>3</sup> وهكذا نادى هذه النظرية بضرورة التعبير عن جميع حالات التعارض في المصالح حيث درست المشاكل الناتجة عن تعارض في المصالح للفئات المختلفة المرتبطة بالشركة، وهذا كله أدى إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم

<sup>1</sup> طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 27.

<sup>2</sup> محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 15

<sup>3</sup> Alain Fient et autre, *gouvernement d'entreprise, deboech*, paris, 2005, p17 .



به أعضاء مجلس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة، وذلك باعتبارهم الجهة التي تمس بزمام الأمور داخل الشركات<sup>1</sup>.

و كذلك تطرق كل من **Jensen&Meckling** سنة 1976 و **Foma** سنة 1980 للاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات. وبإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ في الفصل بين الملكية والتسيير والإدارة.<sup>2</sup>

أدى توسع الشركة وزيادة حجم نشاطها إلى ظهور اهتمام كبير بالمعاملات المتعلقة بها، والتي أصبحت تشكل العديد من النقاشات خاصة لدى متخذي القرارات، حيث تناول Williamson في سنة 1985 نظرية تكاليف الصفقات (المعاملات)<sup>3</sup>، هذه النظرية تنشأ من خلال العلاقات التعاقدية التي تربط بين كل المساهمين، الدائنين، الأجراء، الموردين، المسيرين.<sup>4</sup>

أما في سنة 1987 قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات بإعداد القوائم المالية وذلك بإصدار تقريرها السنوي المسمى **Commission Treadway** والذي يتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية.<sup>5</sup>

ولقد كان الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حينما أصدرت لجنة **Cadbury** في ديسمبر 1992 تقريرها والمشكلة من قبل مجلس التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة **the financeail Aspect of corporate Greverance** والذي طالبت فيه اللجان بإتباع الشركات معايير ومبادئ الشركات على الأعمال وذلك بعد الادعاءات المتزايدة حول نقص الثقة والتقارير المالية من

<sup>1</sup> محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي الإداري (دراسة مقارنة)، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 16.

<sup>2</sup> عمر علي عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، علوم الاقتصاد، جامعة المدية، 2008-2009، ص 7

<sup>3</sup> Fateh Dabla, le sysTeme de gouvernement d'entreprise nouvelment priva Tisses An Algerie. (Etude du quelques), Mémoir magister en science economiques, 2006-2007, p 40.

<sup>4</sup> علاء بن ثابت بن جاب الله، الحوكمة المؤسسية ومتطلبات الإصلاح لتطبيقها في الدول النامية، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الدولي الأول حول .الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في دول النامية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس المنعقد بالفترة 4 و 5 ديسمبر 2006، ص 2.

<sup>5</sup> محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سابق، ص 15-16.

قيل المساهمين في بورصة لندن.<sup>1</sup>

وقد أخذت حوكمة الشركات بعداً آخر بعد حدوث الأزمات المالية وإفلاسها والفضائح المالية عن كبريات الشركات الأمريكية في نهاية عام 2001 ، وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي **Organisation for Economic Co-operation and Development** وهو أول اعتراف دولي رسمي بذلك المفهوم.<sup>2</sup>

كما أنه في سنة 1999 أصدرت كل من "NYSE" & "NASDAQ" تقريرهما المعروف بـ **Blue Ribbon Report** والذي اهتم بفعالية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة بالشركات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

أما بالنسبة لسنة 2002 تم إصدار **Sarbanes Oxley Act** الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجه العديد من الشركات، وذلك من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات.<sup>3</sup>

ومع تصاعد الأزمة المالية العالمية عقد اجتماع لمجلس الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2008 أُلح خلاله بعض الزعماء السياسيين في الدول الكبرى إلى ضرورة إخضاع كل الفاعلين في الأسواق المالية للتنظيم والإشراف.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد جميل حبوش، مدى إلتزام شركات المساهمة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات (دراسة تحليلية لأراء المراجعين الداخليين ، المراجعين الخارجيين ومدراء شركات المساهمة العامة) ، رسالة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل (غير منشورة) ، علوم التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007 ، ص22.

<sup>2</sup> حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني .حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر-بسكرة -المنعقد في 6-7 ماي 2012، ص04.

<sup>3</sup> محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة) ، مرجع سابق، ص14.

<sup>4</sup> ساعد بن فرحات، بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين (مقارنة بين شركات التأمين وإعادة التأمين)، مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول مقارنة بين مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، بجامعة فرحات عباس، سطيف، المنعقد بالفترة 25-26 أبريل 2011، ص5.

## الفرع الثاني: دوافع ظهور حوكمة الشركات

توجد عدة دوافع ارتبطت بالمناخ الاقتصادي في الدول الغربية ساهمت في خروج مفهوم حوكمة

الشركات نذكر منها:<sup>1</sup>

أ- انفجار الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997: التي يمكن اعتبارها أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط العمال والعلاقات فيما بين منشآت العمال والحكومة، قد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبة مبتكرة.

ب- تصاعد قضايا الفساد في كبرى الشركات الأمريكية: مثل شركتي " Worldcom " و "Enron" في الولايات المتحدة سنة 2001 حيث أن القوائم المالية لهذه الشركات كانت لا تعتبر عن الواقع الفعلي لها وذلك بالتواطؤ مع الشركات العالمية الخاصة بالمراجعة والمحاسبة وهو ما يجعل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تصدر مجموعة من الإرشادات في شأن حوكمة المؤسسات بشكل عام.

ج- ممارسات الشركات متعددة الجنسيات: ازدادت جراء هذه الممارسات حدة الدعوة إلى حوكمة الشركات ، فهي تقوم بالاستحواذ والاندماج بين الشركات من أجل السيطرة على الأسواق العالمية، فرغم وجود الآلاف من الشركات متعددة الجنسيات فإن هناك 100 شركة فقط هي التي تسيطر على مقدرات التجارة الخارجية على مستوى العالم من خلال ممارساتها الاحتكارية.

د- ضعف نوعية المعلومات : وهو ما يؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وانتشار الفساد وانعدام الثقة.

## المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات

نتيجة للانهيارات المالية لكبريات الشركات العالمية، وبعض الأحداث العالمية الاقتصادية كالأزمات وانتشار الفساد المالي والإداري في الشركات العالمية مثل شركة "Enron"، هذا ما دفع بعض الكتاب والهيئات الدولية إلى البحث فيما يعرف بمفهوم الحوكمة.

## الفرع الأول: المفهوم اللغوي لحوكمة الشركات

يشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الانجليزي للكلمة "Gouvernance" الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محسن أحمد الخضري، حوكمة الشركات، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005 ، ص- ص13-14.

ومصطلح الحوكمة كمفهوم يتضمن العديد من الجوانب وهي كالاتي<sup>2</sup>:

-**الحكمة:** ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.

-**الحكم:** ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.

-**الاحتكام:** ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات ومن ثم الحصول عليه من خلال تجارب سابقة.

-**التحاکم:** طلبا للعدالة خاصة من انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

كما تعني أيضا استقلالية سلطة الموافقة والإقرار ومنح التراخيص وشهادات الإبراء والبراءة، وإيجاد التصرفات والحكم على نتائج الأعمال، كما تعني أيضا سلطة التدخل للحد من الممارسات الخاطئة<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني: تعريفات حوكمة الشركات

لقد تناولت الأدبيات الإدارية والمحاسبية عددا من التعريفات لهذا المصطلح التي تطرق لها عدد من

الخبراء والباحثين والهيئات، والتي سنتناول البعض منها كالاتي:

#### أولا: تعريفات الحوكمة من قبل بعض الهيئات الدولية

يمكن تعريف الحوكمة من قبل بعض الهيئات الدولية على النحو التالي:

أ عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2004 على أنها " مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، التي توفر الأطر والآليات لتحديد أهداف الشركة وطرق تنفيذها وآليات الرقابة على الأداء"<sup>4</sup>

ب عرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على أنها" النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> طالب علاء فرحان، إيمان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص24.

<sup>2</sup> أشرف حنا مخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، القاهرة، 2005، ص4.

<sup>3</sup> محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص 56.

<sup>4</sup> جهاد خليل الوزير، دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية، الملتقى السنوي لسوق رأس المال الفلسطيني، سوق فلسطين للأوراق المالية، 2007، ص03.

<sup>5</sup> عبد الرزاق حبار، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة شمال إفريقيا مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر، ص76.

ج- عرفها معهد المدققين الداخليين ( IIA ) على أنها "عمليات تتم من خلالها إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير إشراف المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة، ومراقبة مخاطر الشركة، والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر مما يؤدي إلى مساهمة مباشرة في انجاز الأهداف وحفظ قيم الشركة"<sup>1</sup>.

د- وقد وصفها تقرير (Cadbury) عام 1992 بأنها "نظام بمقتضاها تدار الشركات وتراقب"<sup>2</sup>

ثانيا: تعريفات الحوكمة من قبل بعض الباحثين

عرف الحوكمة مجموعة من الباحثين من عدة نواحي، حيث يمكن عرض البعض منها كما يلي:

أ- عرفها الكاتبان "Monks and Minow" على أنها "علاقة بين عدد من الأطراف والمشاركين التي تؤدي إلى تحديد توجه وأداء الشركة"<sup>3</sup>.

ب- كما يمكن أن تعرف حوكمة الشركات كما يلي:

" على أنها "نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية الذي عن طريق هيتم إدارة المؤسسات والرقابة عليها"<sup>4</sup>.

ج- وتعرف أيضا "مجموعة من القوانين والقواعد والنظم والمعايير والإجراءات فيها تنظيم العلاقة بين إدارة الشركة والملاك للوصول إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء"<sup>5</sup>.

د- كما عرفها طارق عيد العال حماد " أنها النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2005، ص 149.

<sup>2</sup> Report of the committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, "The Financial Aspects of Corporate Governance", London: Burgess Science Press, 1 December 1992, p14.

<sup>3</sup> عطا الله وارد خليل، الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحوكمة المؤسسية، المؤتمر العلمي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات - تدقيق المصارف و المؤسسات المالية-تدقيق الشركات الصناعية)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، أيام 24-26 سبتمبر، 2005، ص 15.

<sup>4</sup> محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سابق، ص 17.

<sup>5</sup> مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي كلية الاقتصاد، دمشق، أيام 15-16 تشرين الأول، 2008، ص 1.

وانطلاقاً من التعريفات السابقة تظهر لنا المعاني الأساسية لمفهوم الحوكمة وهي:

- أنها مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.
- تنظم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح.
- تؤكد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين.
- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركات والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركات مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

### المطلب الثاني: خصائص حوكمة الشركات ومرتكزاتها

#### الفرع الأول: الخصائص

تتمثل خصائص الحوكمة في: الانضباط، الشفافية، الاستقلالية، المسائلة، المسؤولية، العدالة، والمسؤولية الاجتماعية وفيما يلي التفصيل في هذه الخصائص:<sup>2</sup>

- أ- **الانضباط:** من خلال توريد بيانات واضحة للجمهور، ووجود حافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر عادل للسهم، والتقدير السليم لحقوق الملكية بالإضافة إلى استخدام الديون في مشروعات هادفة وإقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي تتحقق بتقديم صورة واضحة وحقيقية.
- ب- **الإفصاح والشفافية:** يتم ذلك من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة، نشر التقرير السنوي في موعده، نشر التقارير المالية السنوية البيئية في الوقت المناسب، الإفصاح العادل عن النتائج السنوية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا وتحديث المعلومات على شبكة الانترنت وتلاقي التأثيرات غير الضرورية نتيجة للضغوطات.
- ج- **الاستقلالية:** ويتحقق ذلك من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا وجود رئيس مجلس الإدارة منسق عن الإدارة، وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل، تدعيم وجود مراجعين مستقلين، بمعنى إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة.
- د- **المسألة:** لإدارة التنفيذية ويتحقق ذلك من خلال ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية، التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم ، التحقيق الفوري في حالة

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات- المفاهيم ، المبادئ، التجارب- تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص3.

<sup>2</sup> عطاء الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح لعشماوي، الحوكمة المؤسسية- المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة- ، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 22 .

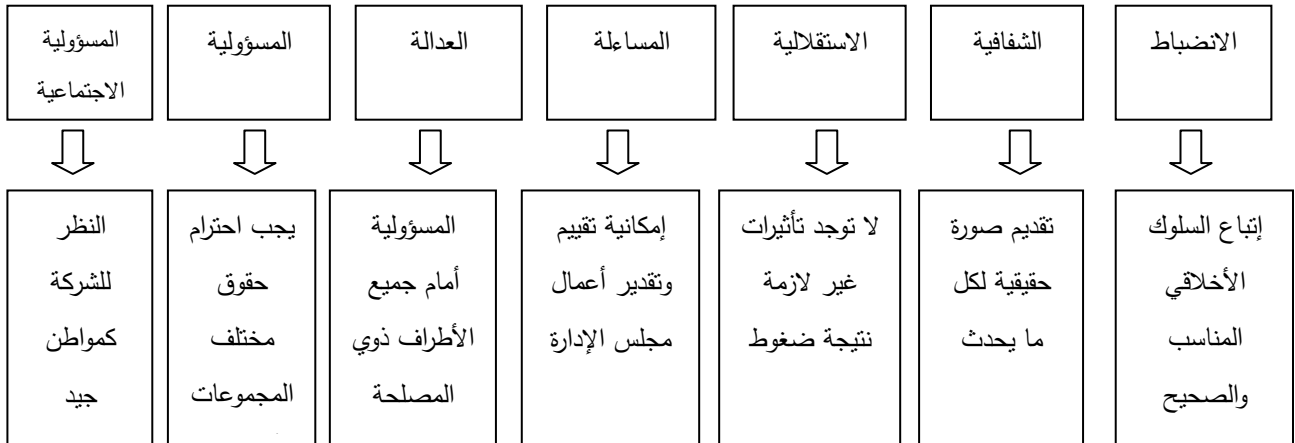
إساءة الإدارة العليا ووضع آليات تسمح بمعاينة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في حالة تجاوز مسؤوليتهم وسلطاتهم .

**ج- المسؤولية:** وتكون المسؤولية أمام جميع الأطراف من ذوي المصلحة في المؤسسة، ويتحقق ذلك من خلال عدم قيام مجلس الإدارة بالإشراف بدور تنفيذي، وجود أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين ومن غير الموظفين، الاجتماعات الدولية والكاملة لمجلس الإدارة، وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله، بالإضافة لمراجعة التقارير المراجعين الداخليين والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية واحترام حقوق كل المجموعات ذات المصلحة.

**هـ- العدالة:** المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية، حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاحتجاجات العامة، المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة وإعطاء المساهمين حق الاعتراض عند الإساءة لحقوقهم للمشاركة في تعيين المديرين وأيضاً في إتخاذ القرارات بالنظر للمؤسسة كمواطن صالح.

**و- المسؤولية الاجتماعية:** ويتحقق ذلك من خلال وجود سياسة واضحة تؤكد على التمسك بالسلوك الأخلاقي ووجود سياسة توظيف واضحة وعادلة بالإضافة إلى وجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية. الشكل التالي يوضح خصائص حوكمة الشركات.

**الشكل رقم (01): خصائص حوكمة الشركات**

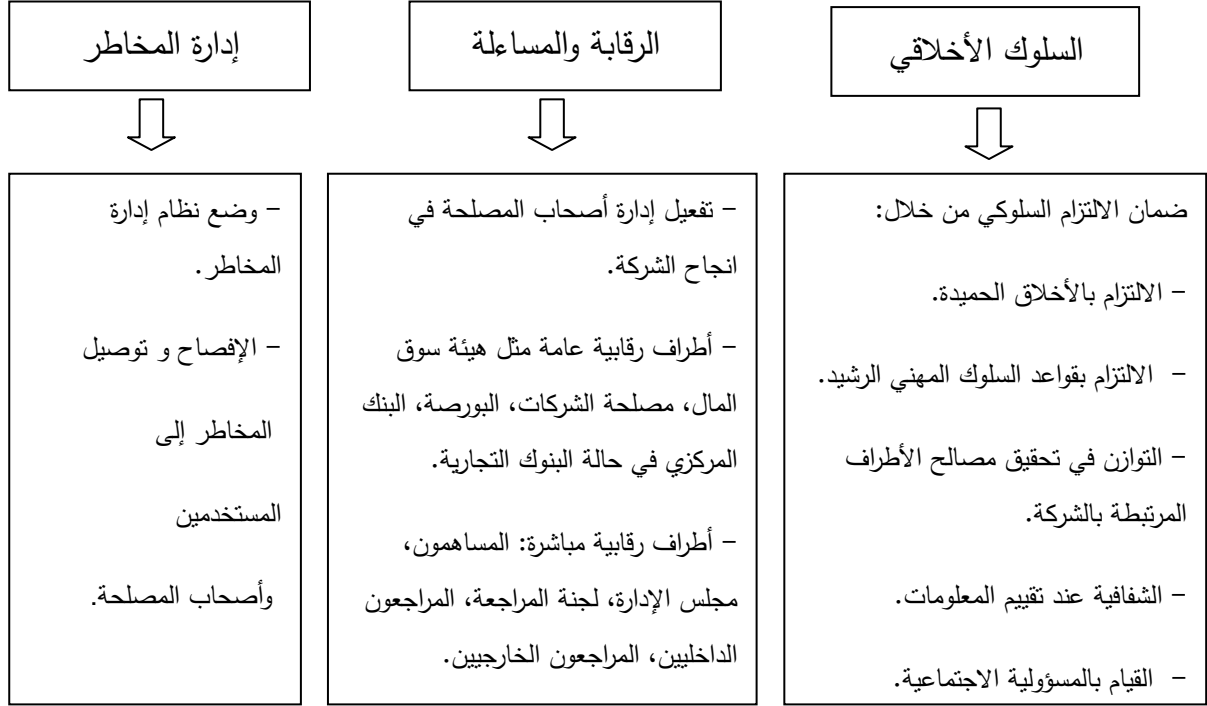


**المصدر:** طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الثانية، 2007-2008، ص25.

الفرع الثاني: مرتكزات حوكمة الشركات

لكي تتحقق الخصائص السابقة في مفهوم حوكمة الشركات وجب أن يستند هذا الأخير إلى ركائز الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم(02) : مرتكزات حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، مرجع سابق ، ص 49.



**المبحث الثاني: أساسيات تطبيق لحوكمة الشركات**

لقد أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات، وذلك بعد

سلسلة الأزمات المالية المختلفة والتي ترجع جلها إلى الفساد الإداري والمحاسبي، هذا الفساد بسبب المعلومات المضللة المقدمة من قبل مراقبي الحسابات وتأكيدهم على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية مخالفة لحقيقة الوضع.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا المبحث إلى نظام ومحددات حوكمة الشركات في المطلب الأول

وأهداف وأهمية حوكمة الشركات في المطلب الثاني، والأطراف المعنية بتطبيقها في المطلب الثالث.

**المطلب الأول: نظام حوكمة الشركات ومحدداتها**

كل نظام بحد ذاته له خصوصيات يتصف بها ويفرض نفسه بها، فالنظام هو مجموعة من الأشياء المادية والمعنوية التي تهدف من خلال العلاقات الناشئة بينهم إلى تحقيق غرض معين سواء كان مادي أو معنوي، ومن خلال دراسة جوانب الحوكمة يمكن تحديد نمط نظام الحوكمة، والأطراف المعنية بتطبيق هذا النظام.

**الفرع الأول: نظام حوكمة الشركات**

يعد نظام الحوكمة من النظم المرتبطة بتطبيق سياسات الحرية الاقتصادية وتفعيل أحكام وآليات السوق

وفي الوقت نفسه فهي نظام يعمل على جذب الاستثمارات لأي دولة من الدول، ولأي شركة من الشركات فهي تعمل على نشر ثقافة الالتزام كما أنها ترتبط بعمليات تحقيق القيمة المضافة ، وكذلك التراكم الرأسمالي مما يؤدي إلى تحقيق نتائج ملموسة منها:<sup>1</sup>

**أولاً: اقتصاديات التشغيل الأمثل**

وذلك من خلال القضاء على أشكال الفساد الاقتصادي في الشركة وعدم السماح بأي هدر للموارد بما

يرفع من اقتصاديات التكلفة، حيث تقل التكاليف بنسبة كبيرة عندما تتواجد الحوكمة.

<sup>1</sup> محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق، ص 61.

### ثانياً: الارتقاء الإنتاجي

وذلك برفع إنتاجية عوامل الإنتاج الخاصة بالشركة، حيث تعمل على رفع الطاقات التشغيلية بشكل ملموس بما يتبع ذلك من زيادة ملموسة في الإنتاج ومن امتلاك اقتصاديات أفضل خصوصاً اقتصاديات الحجم، وما يحققه كل منهما من تأثير في الأسواق نتيجة امتلاك مزايا تنافسية ملموسة .

### ثالثاً: اقتصاديات العائد والمردود الاستثماري

يتعلق بربح رأس المال المستثمر في الشركة، حيث يتحقق عند انخفاض التكاليف زيادة قدرة الشركة على تخفيض أسعار منتجاته، أو تسعيرها بسعر مناسب، ومن ثم زيادة القدرة التسويقية للمنتجات فضلاً عما تحققه الشركة من عائد ومردود.

ومن هنا تأتي الحوكمة كنظام يعمل على تفعيل وتشغيل وتوظيف الموارد، ويزيد من كفاءة استخدامها في إطار سليم يتحقق بتفاعل وتفعيل اقتصاديات السوق .

ونظام الحوكمة يعمل كمنظومة تفاعلية استهدافية مكونة من ثلاثة أجزاء رئيسية وهي<sup>1</sup>:

أ- المدخلات: وهو ما تحتاج إليه الحوكمة من مستلزمات وما يتعين توفيره لها من مطالب سواء كانت مطالب تشريعية، إدارية قانونية أو اقتصادية .

ب- تشغيل الحوكمة: ويشير إلى الجهات المسؤولة عن تطبيق الحوكمة والمشرفة عن هذا التطبيق، وجهات الرقابة وكل كيان إداري داخل الشركة أو خارجها وتفاعلهم فيما بينهم في تنفيذ الحوكمة وتشجيع الالتزام بها فضلاً عن تطوير أحكامها والارتقاء بها.

ج- المخرجات : الحوكمة ليست هدفاً بحد ذاته لكنها إدارة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع إذ أن المخرجات هنا هي مجموعة المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والسلوك والممارسات العملية التنفيذية سواء في الشركات أو المصارف للحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الشفافية.

والحوكمة أداة تسمح بتحسين الجوانب التالية:

- حماية حقوق المساهمين.

<sup>1</sup> طالب علاء فرحان، إيمان شبحان المشهداني، مرجع سابق، ص- ص25-26.

- حماية حقوق أصحاب المصالح.

- تحقيق الإفصاح والشفافية.

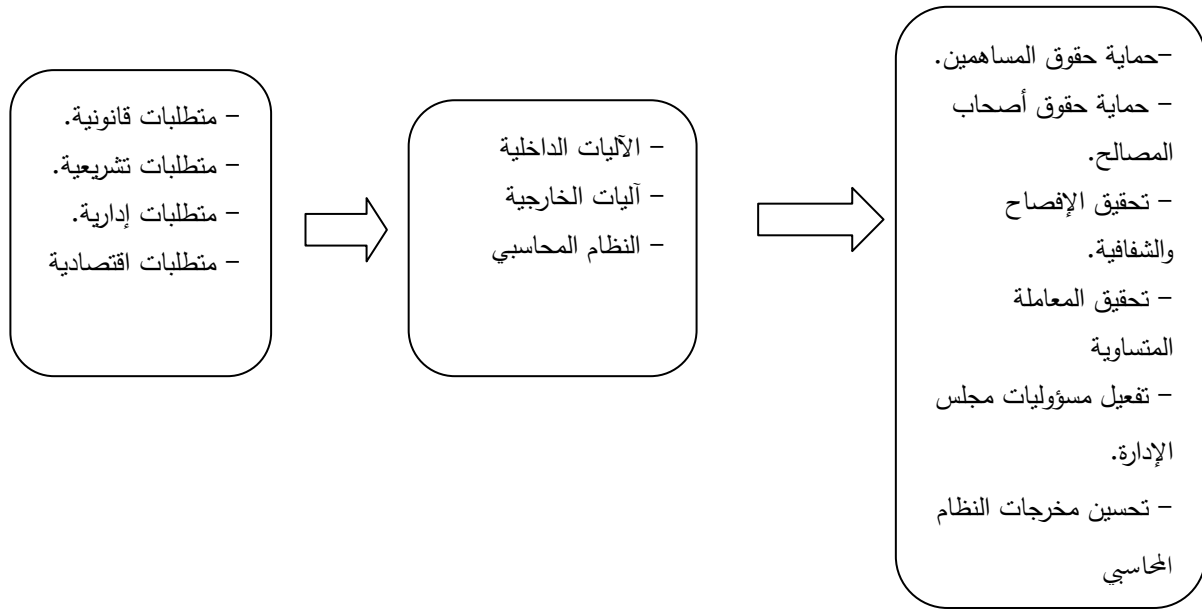
- تأكيد المعاملة المتساوية والعادلة فيما بينهم.

- تفعيل مسؤوليات مجلس الإدارة.

- تحسين مخرجات النظام المحاسبي المالي.

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن نظام حوكمة الشركات يتضمن مجموعة من المتطلبات قانونية، تشريعية اقتصادية وإدارية وهي عبارة عن مدخلات وهذه المدخلات يتم معالجتها وتفعيلها عن طريق نظام التشغيل والمتمثل في لجان المراجعة الداخلية والخارجية ومجلس الإدارة والشركات المهنية والجمعيات الرقابية، وهذا من أجل تحقيق مخرجات تعمل على إدارة الشركة بما يحفظ حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الشفافية والإفصاح والعدالة المتساوية بين جميع الأطراف المعنية ، ويمكن أن نتصور نظام لحوكمة الشركات وفق الشكل التالي:

الشكل رقم: (03) نظام حوكمة الشركات



المدخلات

المعالجة

المخرجات

المصدر: من تصور الباحثة

## الفرع الثاني: محددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توفر مستوى جودة لمحددات الحوكمة الخارجية والداخلية، ونعرض فيما يلي هاتين المجموعتين من المحددات كما يلي<sup>1</sup>:

## أولاً: المحددات الخارجية

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن حسن إدارة الشركة.

أ- البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمناخ العام للاستثمار: والتي تتعلق بطبيعة النظام القانوني والاقتصادي والاجتماعي السائد كالقوانين المنظمة لسوق العمل مثل قانون الشركات وسوق المال، تنظيم المنافسة، منع الممارسات الاحتكارية والإفلاس.

ب- الالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق: وتتعلق بالالتزام بمعايير موحدة تكون ملزمة التطبيق لتعزيز خاصية المقارنة بين البيانات والمعلومات المالية على المستوى العالمي ووضع آلية للتعقيد بها.

ج- مصادر التمويل: هناك أهمية كبيرة للحوكمة بالنسبة للمستثمرين "مصادر التمويل" في الأسواق المالية لأن مصدر تمويلها يتطلب حوكمة فعالة.

د- طبيعة السوق: من المؤكد أن السوق يترك بتأثيراته الداخلية والخارجية على الشركة من حيث قدرتها على أداء مهامها ونجاحها في إدارة مخاطر السوق ومراقبة النتائج.

## ثانياً: المحددات الداخلية

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والذي يؤدي توافرها وتطبيقها إلى التقليل من تعارض المصالح بين هذه الأطراف.

أ- مجلس الإدارة: يجب أن يتضمن مجلس الإدارة التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة وأن يحتمل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المسؤولية المباشرة وغير المباشرة عن مدى تحقيق أداء الشركة، وتحقيق

<sup>1</sup> محمد خالد المهاني، حوكمة الشركات وأهميتها في جذب الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية، ملتقى الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، 2007، سوريا، ص40.

مصلحة المساهمين وكافة أصحاب المصالح ومعاملتهم معاملة عادلة يجب عليهم وضع الأهداف ومراقبة الأداء وضمان الشفافية في ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة والإفصاح ونزاهة حسابات الشركة والإشراف على حسن ممارسة الحوكمة في الشركة وممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة من أجل تحقيق أهداف الشركة.

**ب- الهيكل التنظيمي:** الذي يعد إعداد جزء من مسؤولية مجلس الإدارة ويتضمن عملية التسلسل الهرمي للسلطة لعرض وتحديد الواجبات وتوزيع المسؤوليات وتفويض السلطات من أجل بلوغ النتائج المرجوة.

**ج- النظام المحاسبي:** وهي الأداة التي توفر ما يحتاج إليه مستخدمو البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات لأن النظام المحاسبي يشكل القاعدة الأساسية للمعلومات لمتخذي القرارات الإستراتيجية والتشغيلية بكفاءة، فإن هذه النظم تؤثر في عملية التحكم المؤسسي.

**د- قيم الشركة:** وهي التي تتعلق بالسلوك الأخلاقي للشركة وبمستويات عالية من القيم القائمة على الأخلاق المهنية من نزاهة وموضوعية وأمانة في تنفيذ عمليات الشركة.

وفي ضوء ما سبق نجد أن المحددات سواء كانت داخلية أو خارجية هي بدورها تتأثر بمجموعة من عوامل أخرى مرتبطة بالنظام الاقتصادي والاجتماعي، وبالوعي من أفراد المجتمع كما أنها مرتبطة أيضا بالبيئة التنافسية والقانونية والتنظيمية داخل الشركة كما أن الحوكمة تشجع على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل.

#### المطلب الثاني: أهمية حوكمة الشركات وأهدافها

من خلال ما سبق نلاحظ أن للحوكمة أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد والشركات، كما أن لها أهداف ومحددات تسعى إلى تحقيقها نعرضها فيما يلي:

**الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات**

تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لتحسين عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركة أهدافها وبشكل قانوني واقتصادي سليم<sup>1</sup>.

ويتضح لحوكمة الشركات أهمية كبيرة بالنسبة للشركات وبالنسبة للمساهمين وذلك كما يلي<sup>2</sup>:

**أولاً: أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات**

تتجلى أهمية حوكمة الشركات فيما يأتي:

أ- تمكن من رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس العلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين.

ب- تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي ترضى مصلحة المساهمين.

ج- تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين خاصة الأجانب لتمويل المشاريع التوسعية.

د- تحضى الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم.

**ثانياً: أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين**

وتتجلى أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين فيما يلي:

أ- تساعد على ضمان الحقوق لكافة المساهمين، مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغييرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركات في المستقبل.

<sup>1</sup> أشرف حنا ميخائيل، مرجع سابق، ص- ص 4-5.

<sup>2</sup> عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص- ص 28-29.

ب- الإفصاح الكامل على أداء الشركات والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا.

ج- يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات.

ومنه نجد أن حوكمة الشركات تعتمد على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون، كما تلعب الحوكمة دوراً حاسماً في تحقيق التنمية الاقتصادية وتجنب الوقوع في الأزمات، وذلك من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء، مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في هذه السوق والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، وبالتالي تحقيق التقدم الاقتصادي.<sup>1</sup>

### فرع الثاني: أهداف حوكمة الشركات

تحقق حوكمة الشركات الجيدة كثيراً من الأهداف من أهمها:<sup>2</sup>

- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد وأنظمة وضوابط تهدف تحقيق الشفافية والعدالة.
- إيجاد ضوابط وقواعد وهيكل إدارية تمنح حق مساهلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة .
- تنمية الاستثمارات وتدفعها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال.
- العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة .
- العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين .
- فرض الرقابة الجيدة والفاعلة على أداء الوحدات الاقتصادية لتطوير وتحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية .
- العمل على محاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي.
- توفير فرص عمل جديدة .
- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج.

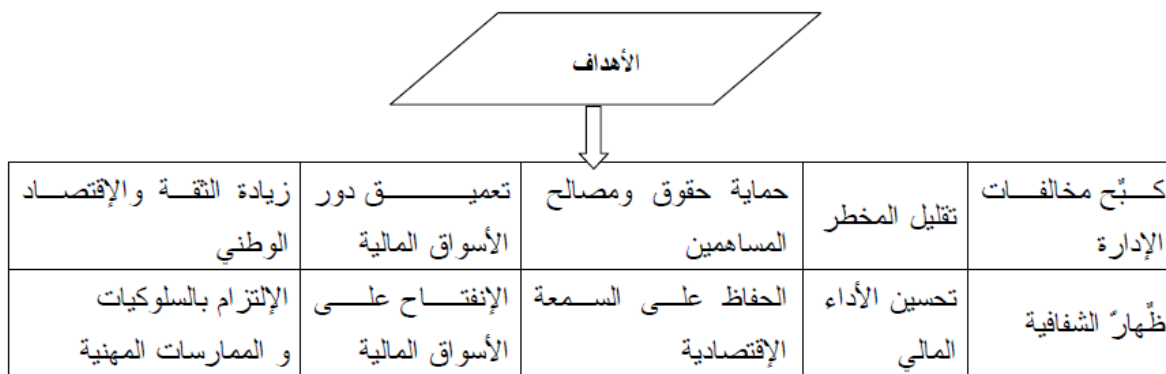
<sup>1</sup> محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، دار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص15.

<sup>2</sup> عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الجزء الثالث، " دور أليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص177.

- الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة.
- تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء إستراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة.
- العمل على تحفيز الأيدي العاملة في الشركة وتحسين معدلات إنتاجهم، وتعميق ثقتهم بالشركة .
- زيادة المعلومات والخبرات والمهارات نتيجة العمل بالحوكمة .

وفي نهاية الأمر لا بد من الإشارة إلى أن من أهم أهداف حوكمة الشركات العمل على مساءلة ومحاسبة ومحاربة الفساد الإداري والمالي في الشركة بكل صوره ، وكذلك العمل بكل الوسائل المتاحة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية سواء بالتشريعات أو القوانين والامتيازات الممنوحة للمستثمرين ، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة الجيدة والمعاملات الإنسانية والاقتصادية بين المتعاملين مع الشركات فالجوانب الأخلاقية في عمل الشركات هي الأكثر ملائمة لدعم الحوكمة الجيدة والناجحة .

الشكل رقم (04): أهداف حوكمة الشركات



المصدر: طالب علاء فرحان، إيمان شبحان المشهداني ، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف. الطبعة الأولى، دار الصفاء. للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010 ، ص45.



## المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتتوثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهذه الأطراف هي<sup>1</sup>:

**أ- المساهمون:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وتعظيم قيمة الشركة على المدى البعيد مما يحدد مدى استمراريتها مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم ويملكون الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، وبالمقابل عدم تحقيق الأرباح المجدية يقلص رغبة المساهمين في زيادة أنشطة الشركة مما يؤثر على مستقبل الشركة، ويمكن تحقيق أهداف المساهمين من خلال حسن اختيار أعضاء الإدارة العليا لإدارة الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة بصفتهن من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين.

**ب- مجلس الإدارة:** مجلس الإدارة الذي توكل له سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على الأداء، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

**ج- الإدارة:** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم الأرباح وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، لذا يجب الحرص على اختيار أفراد الإدارة بعناية لأنهم من يقوم بتنفيذ رغبات المساهمين.

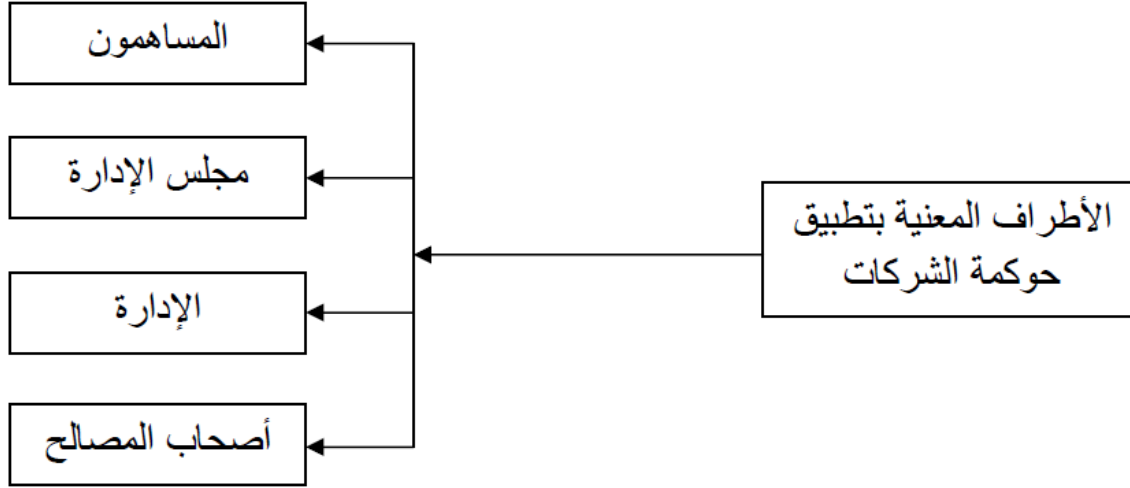
**د- أصحاب المصالح:** وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، وقد تكون مصالح هذه الأطراف متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، ويتأثر مفهوم حوكمة الشركات بشكل كبير بالعلاقات بين هذه الأطراف، فهم الذين يقومون بأداء المهام التي تساعد الشركة على الإنتاج وتقديم الخدمات، وبدونهم لا تستطيع الإدارة ولا حتى مجلس الإدارة والمساهمون تحقيق الإستراتيجيات الموضوعة للشركة، فالعملاء هم الطرف الذي يقوم بشراء المنتج أو الخدمة، والمورد من يبيع للشركة المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى، أما الممولين وجميع الأطراف الممولة هي التي تمنح تسهيلات إنتمائية

<sup>1</sup> عبد الوهاب نصرعلي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص- ص 20-21.

للشركة، فينبغي أن يكون التعامل مع هذه الأطراف بمنتهى الحرص والدقة، فالمعلومات المضللة للممولين قد تقطع خططا للتمويل مما يؤثر سلبا على التخطيط المستقبلي للشركة<sup>1</sup>.

ويمكن تلخيص الأطراف المعنية بتطبيق قواعد الحوكمة كما يلي:

الشكل رقم(05): الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات



المصدر: عبد الوهاب نصر علي شحاته السيد شحاته، مرجع سابق، ص 20 .

<sup>1</sup> محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سابق، ص- ص 21-22.

**المبحث الثالث: الجهود الدولية لوضع قواعد لحوكمة الشركات وتطبيقاتها الدولية**

بعد التعرف على مختلف مفاهيم حوكمة الشركات وأساسيات تطبيقها بالإضافة إلى إطارها المؤسسي سنحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على مختلف جهود المنظمات الدولية في وضع قواعد لحوكمة الشركات بالإضافة إلى تطبيقاتها الدولية في بعض الدول الغربية والعربية كما يلي:

**المطلب الأول: جهود المنظمات الدولية لوضع مبادئ لحوكمة الشركات**

المقصود بمبادئ حوكمة الشركات القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق الحماية والتوازن بين مصالح مجالس المديرين والمساهمين وباقي أصحاب المصالح، ولذلك اهتمت المنظمات الدولية المتخصصة بوضع مبادئ ومعايير عالمية تخص حوكمة الشركات بالإضافة إلى دساتير وطنية اعتمادا على القوانين الدولية والتقارير المشهورة التي تمت في هذا الإطار.

**الفرع الأول: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD"**

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة مبادئ توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في سنة 1999 علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في سنة 2004 وتتمثل في:<sup>1</sup>

**أولاً- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات**

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كل من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصعب بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإستشرافية والتنظيمية.

**ثانياً- حفظ حقوق جميع المساهمين**

وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

**ثالثاً- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين**

<sup>1</sup> محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة إلى نمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، القاهرة،

وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها أو من الاتجار في المعلومات الداخلية وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.<sup>1</sup>

#### رابعاً- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات احترام دور كافة الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات، مثل الدائنين، الموردون، العملاء، العاملين بالشركة وكافة الجهات الحوكمية وتوفير المعلومات اللازمة لهم بصورة دورية وفي الوقت المناسب وحفظهم من أخطار مجلس الإدارة من أي تصرفات أو مخالفات غير قانونية أو غير أخلاقية دون أن يترتب عن هذا النحو الأضرار أي مساس بحقوق تلك الأطراف تجاه الشركة.<sup>2</sup>

ويبقى أن يقر الإطار الخاص بقواعد المنظمة لحوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة وتوفير الاستمرارية السليمة للشركات السليمة وتتضمن ما يلي:<sup>3</sup>

- أ- أن يثدد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون، وإتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب على انتهاك حقوقهم.
- ب- يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح، وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.
- ج- توفير المعلومات لأصحاب المصالح وفرص النفاذ لها بأسلوب دوري وفي التوقيت المناسب.

<sup>1</sup> مصطفى نجم البشماوي، أهمية تطبيق حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسة العامة بالسودان،

مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان، أيام 20-21 جانفي، 2008، ص 20.

<sup>2</sup> عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 88.

<sup>3</sup> أحمد ماهر، تطوير المنظمات - الدليل العلمي لإعادة الهيكلة والتميز الإداري وإدارة التغيير-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 547.

د- السماح لأصحاب المصالح بما فيهم العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم الاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات الغير قانونية والمنافية لأخلاقيات المهنة.

### خامسا- الإفصاح والشفافية

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات تقديم افصاحات موثوقة وملائمة وفي التوقيت المناسب لكل الأمور الهامة بشأن الشركة المتعلقة بالوضع المالي والأداء والملكية والرقابة، بما في ذلك النتائج المالية والتشغيلية و أهداف الشركات وملكية الأسهم والتصويت وعضوية مجلس الإدارة، ومكافآتهم وعوامل المخاطرة الجوهرية المتوقعة، وهياكل الحوكمة وسياساتها والمراجعة السنوية والحصول على المعلومات من جانب المستخدمين.

وبصفة عامة هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تطبيق هذا المبدأ وهي:<sup>1</sup>

أ- يجب أن يشمل الإفصاح المعلومات المهمة والجوهرية.

ب- يجب أن تصل المعلومات ويفصح عنها وفقا لمعايير محاسبية عالية الجودة.

ج- يجب القيام بتدقيق سنوي من قبل مدقق خارجي مستقل وكفؤ ومؤهل من أجل تأكيد خارجي وموضوعي إلى مجلس الإدارة والمساهمين، لأن القوائم المالية والبيانات تمثل بعدالة المركز المالي، وأداء الشركة بالنسبة لجميع النواحي المادية.

د- يجب أن يكون المدققين الخارجيين عرضة للمساءلة من قبل المساهمين والمسؤولين أمام الشركة لممارسة العناية المهنية عند قيامهم بعملية التدقيق.

هـ- يجب أن تقدم قنوات نشر المعلومات ذات الصلة والعلاقة لمستخدميها، بشكل متساوي وفي الوقت المناسب، وبكلفة تمكن من الحصول عليها.

<sup>1</sup> عدنان قباجة وآخرون، تقرير حوكمة الشركات في فلسطين، معهد الأبحاث والسياسيات الاقتصادية الفلسطينية، القدس، ص- ص 45-46.

### سادسا- مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة و المساهمين، هذا بالإضافة للمسؤوليات التالية<sup>1</sup>:

- أ- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توفر كامل للمعلومات، وكذلك أساسا لنوايا الحسنة، و سلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يسعى لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين.
- ب- ينبغي أن يعمل مجلس الإدارة على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
- ج- يتضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية، وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

### الفرع الثاني: مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية

وضعت لجنة بازل في عام 1999 تعليمات وإرشادات تتعلق بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية و أهم هذه التعليمات هي<sup>2</sup>:

- أ- وضع موثيق شرف بين الشركات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة بين هذه الشركات.
- ب- وضع إستراتيجية للشركة بمشاركة ومساهمة الأفراد فيها.
- ج- تحديد وتوزيع المسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار بين أفراد المجلس.
- د- إيجاد نظام يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة.
- هـ- إيجاد صيغ وآليات تبين نوع وشكل التعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات.
- و- إيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر مثل (كبار المساهمين والإدارة العليا) .

<sup>1</sup> مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات، القاهرة، 2006،

ص 11.

<sup>2</sup> مناور حداد ، مرجع سابق، ص 6.

ن- تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية سواء بين المديرين والموظفين سواء كانت الحوافز مادية أو ترقية أو إدارية.

ي- ضمان توفير وتدقيق المعلومات المناسبة.

### الفرع الثالث: مبادئ مؤسسة التمويل الدولية

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في سنة 2003 موجهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في الشركات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي<sup>1</sup>:

أ- الممارسات المقبولة للحكم الجيد.

ب- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد.

ج- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.

د- القيادة الجيدة.

### المطلب الثاني: الموثيق والتقارير الدولية لتعزيز حوكمة الشركات

دأبت الكثير من الدول إلى إصدار موثيق وطنية لحوكمة الشركات لتكيف وبيئة أعمالها، بالإضافة إلى التقارير المشهورة التي تمت في هذا الإطار، وسنذكر في هذا المطلب أهم هذه الموثيق والتقارير.

### الفرع الأول: الموثيق الدولية لحوكمة الشركات

أولاً: قانون ساربيز - أوكسلي 2002 للو.م.أ

ساربيز أوكسلي ( Sarbanes-Oxley SOX ) هو قانون أمريكي يوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية، حسب هذا القانون فإنه سيتم تحميل الرئيس التنفيذي ومدير القطاع المالي المسؤولية الشخصية عن الإعلان عن بيانات مالية خاطئة، جاء هذا القانون إثر

<sup>1</sup> فؤاد شاكر، الحكم الراشد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية، المؤتمر المصرفي العربي تحت عنوان: الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية، القاهرة، 2005، ص 4.

تداعيات المخالفات المالية الجسيمة التي أدت إلى انهيار شركة إنرون و ورلدكوم<sup>1</sup> بهدف إعادة الثقة للمستثمرين في سوق رأس المال الأمريكي<sup>2</sup>.

يتشكل قانون (SOX)<sup>3</sup> من إحدى عشر (11) فصلا، وهي كالآتي:

الفصل 1: مجلس الإشراف العام المحاسبي في الشركة.

الفصل 2: استقلالية المراجعين.

الفصل 3: مسؤوليات الشركة.

الفصل 4: تحسين الإفصاح المالي.

الفصل 5: تحليل تضارب المصالح.

الفصل 6: لجنة الموارد والسلطات.

الفصل 7: التقارير والدراسات .

الفصل 8: مساءلة الشركة وجرائم التدليس والاختلاس.

الفصل 9: تحسين تطبيق عقوبة الجرائم المتصلة.

الفصل 10: عائد الضرائب من الشركات.

الفصل 11: المساءلة والتدليس بالشركات.

ثانيا: الدليل الموحد لحوكمة الشركات بالمملكة المتحدة

جاء هذا القانون محل القانون المشترك الذي صدر عام 2003<sup>1</sup>، ويترتب عليه إعادة النظر في إعداد

التقارير المالية من قبل المجلس، ويتضمن الدليل مجموعتين:

<sup>1</sup> CFCG guidelines on corporate governance, center for corporate governance.

<sup>2</sup> Bertrand Richard et Dominique miellet, **la dynamique du gouvernement d'entreprise**, édition d'organisation Paris, 2003, p28.

<sup>3</sup> **One hundred seventh congress of the united states of America at the second session**, city of Washington Wednesday. 23 January 2002, a partir du site:

<http://f1.findlaw.com/news.findlaw.com/hdocs/docs/gwbush/sarbanesoxley072302.pdf> , consulte le : 11/06/2013.



## المجموعة الأولى: الشركات

حيث شملت ه ذه المجموعة أربعة مبادئ تتعلق بالمديرين وهيكل المكافآت كما تتضمن علاقاتهم مع المساهمين والتأكيد على القابلية للمحاسبة والمراجعة.

## المجموعة الثانية: المساهمون المؤسسون

تحت هذه المجموعة المساهمين المؤسسين على الحوار مع الشركات وإعطاء الوزن المستحق لتقييم الإفصاح عن الحوكمة متى قامت الشركة بتقييم معايير الحوكمة خاصة تلك المتعلقة بهيكل وتركيبية المجلس كما لهم كل المسؤولية حول اعتباراتهم وحساباتهم عن استعمال الأصوات.

وقد تم استعراض وجهات نظر الشركات المدرجة في البورصة، والمديرين والمستثمرين وغيرها من الأطراف المعنية بخبراتها في تنفيذ الدليل المشترك في 29 مايو 2009 حول النقاط التالية<sup>2</sup>:

- تكوين وفعالية المجلس ككل.

- دور كل من الرئيس التنفيذي لقيادة الشركة والمديرين غير التنفيذيين.

- دور المجلس فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

- دور لجنة الأجور.

- دعم نوعية المعلومات المتاحة لمجلس إدارة الشركة واللجان.

## ثالثاً: ميثاق حوكمة الشركات بألمانيا

يقدم هذا القانون<sup>3</sup> الصادر في جوان 2005 لإدارة الشكايات الألمانية لوائح قانونية أساسية للإشراف وإدارة الشركات المدرجة في البورصة الألمانية، ويتضمن معايير حوكمة الشركات المعترف بها دولياً ووطنياً، يهدف

<sup>1</sup> **The combined code on corporate governance**, financial reporting council, June 2006, a partir du site : <http://www.frc.org.uk/documents/pagemanager/frc/Combined%20Code%20June%202006.pdf> consulte le: 18/03/2013.

<sup>2</sup> **FINANCIAL REPORTING COUNCIL, REVIEW OF THE EFFECTIVENESS OF THE COMBINED CODE CALL FOR EVIDENCE** , a partir du site : [http://www.frc.org.uk/documents/pagemanager/frc/Combined\\_Code\\_2009/Combined%20Code%20Review%20consultation%20document%20March%202009.pdf](http://www.frc.org.uk/documents/pagemanager/frc/Combined_Code_2009/Combined%20Code%20Review%20consultation%20document%20March%202009.pdf) , consult le :22/04/2013

<sup>3</sup> Government commission, **German corporate governance code**, 2 June 2005.

هذا الميثاق لجعل نظام إدارة الشركات الألمانية شفاف ومفهوم، والغرض منه هو تعزيز الثقة الدولية والوطنية للمستثمرين والعملاء والموظفين والجمهور العام، وأهم مبادئه ما يلي:<sup>1</sup>

المبدأ الأول: المساهمين واجتماع الجمعية العامة.

المبدأ الثاني: التعاون بين مجلس الإدارة مجلس الرقابة والإشراف.

المبدأ الثالث: مجلس الإدارة.

المبدأ الرابع: مجلس الرقابة.

المبدأ الخامس: الشفافية.

المبدأ السادس: التقرير والمراجعة في القوائم المالية السنوية.

الفرع الثاني: أولى التقارير المقدمة لتعزيز حوكمة الشركات

هذه الوثائق اعتمدت على ما تم ملاحظته واكتشافه في الميدان من طرف اللجان المكلفة بدراسة المشاكل والنقائص الموجودة في الشركات وما تم رصده من ميولات المديرين ورغباتهم داخل هذه الشركات، صدرت أكثر من ستة تقارير عبر العالم، سنذكر أهمها:

أولاً: تقرير كادبوري (Cadbury)

تقرير كادبوري بعنوان "الجوانب المالية لحوكمة الشركات" هو تقرير لجنة برئاسة أديان كادبوري الذي حدد توصيات بشأن ترتيب مجلس إدارات الشركات ونظم المحاسبة للتخفيف من المخاطر والفسل، نشر التقرير عام 1992، وتم إعداد التوصيات الواردة في التقرير بالمشاركة مع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والبنك الدولي وغيرها<sup>2</sup>.

أهم ما جاء به التقرير توصيات من ثلاث محاور أساسية:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Government commission, **German corporate governance code** 12 JUIN 2006 a partir du site : <http://www.telekom.com/dtag/cms/contentblob/dt/en/28904/blobBinary/Corporate+Governance+Code%252C+June+12%252C+2006+%252889+KB%2529.pdf> , consulte le: 23 /03/2013 .

<sup>2</sup> Frédéric parrot, **le gouvernement d'entreprise**, édition maxima, paris,1999, p191

<sup>3</sup> **Report of the committee on the financial aspects of corporate governance**, first published, 1 December 1992 a partir du site : <http://www.ecgi.org/codes/documents/cadbury.pdf>, consulte le : 10/04/2013.

## المحور الأول: المجلس

على مجلس الإدارة أن يتسم بالفعالية التي تمكنه من القيادة والرقابة على الأعمال في نفس الوقت.

## المحور الثاني: المراجعة

الاتفاق على اختصاصات ومسؤوليات المديرين والمراجعين عند إعداد وتقديم التقارير حول القوائم المالية للشركة وكذلك العمل على وضع نظم رقابة داخلية.

## المحور الثالث: المساهمين

يحق للمساهمين الإطلاع على التقارير والحسابات أثناء اجتماع الجمعية العامة، وتبقى إشكالية كيفية تعزيز مساءلة المساهمين للمديرين.

ثانيا: تقرير فيينو الثاني (2 Viénot)<sup>1</sup>

يعد هذا التقرير تكملة للتقرير الذي سبقه سنة 1995 تحت عنوان "مجلس إدارة الشركات المدرجة في البورصة"، تم إعداده بدعم ومساندة الجمعية الفرنسية للمؤسسات الخاصة (AFEP) وحركة مؤسسات فرنسا (MEDEF).

احتتم حوالي 14 رئيس شركة مدرجة في البورصة الفرنسية مع لجنة تقنية مكونة من (06) أعضاء، ثلاثة تابعون ل (AFEP) و البقية ل (MEDEF) وتمت مناقشة عدة قضايا بالشركة منها وظائف الرئيس بالشركة والمدير العام، وكذلك كيفية نشر المكافآت والخيارات لمديري الشركة المدرجة ضمن الجزء الأول والثاني من التقرير، وفيما تضمن الجزء الثالث النصائح والتوصيات المتصلة بالمديرين و وظائف مجلس الإدارة واللجان التابعة له، إضافة إلى المعلومات المالية الواجب الإفصاح عنها وما يخص اجتماع الجمعية العامة ، وقد قسم كالآتي:

القسم الأول: الفصل بين وظائف الشركة والمدير العام.

القسم الثاني: نشر مكافآت مديري الشركات المدرجة.

القسم الثالث: الإداريين.

<sup>1</sup> Rapport du comité sur le gouvernement d'entreprise présidé par M.marc viénot, AFEP et MEDEF , juillet 1999 ,a partir du site : [http://www.ecgi.org/codes/documents/vienot2\\_fr.pdf](http://www.ecgi.org/codes/documents/vienot2_fr.pdf) consulte le : 20/05/2013.

## ثالثا: تقرير كينغ الثاني (King 2)

جاء تقرير حوكمة الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرغ للأوراق المالية في جنوب إفريقيا عام 2002 في أعقاب تقرير عام 1994 المعروف باسم **king1** ، نشر تقرير كينغ بشأن حوكمة الشركات لجنوب إفريقيا لجنة يرأسها قاض سابق في المحكمة العليا ميرفين كينغ<sup>1</sup> (MERVYN KING) وتتضمن مدونة لممارسات وسلوك الشركات، وكان الأول من نوعه في البلد وكانت تهدف إلى تعزيز أعلى معايير حوكمة الشركات

في جنوب إفريقيا حيث شمل المجالات الاقتصادية والجوانب البيئية والاجتماعية للشركة.<sup>2</sup>

احتوى التقرير على ستة عناصر محورية وهي:

- العنصر الأول: المديرين ومسؤولياتهم.

- العنصر الثاني: إدارة المخاطر.

- العنصر الثالث: المراجعة الداخلية.

- العنصر الرابع: الإبلاغ عن الاستدامة المتكاملة.

- العنصر الخامس: المحاسبة والمراجعة.

- العنصر السابع: العلاقة مع المساهمين.

المطلب الثالث: تطبيقات حوكمة الشركات

سنحاول التطرق في هذا المطلب لتجارب بعض الدول في مجال حوكمة الشركات.

الفرع الأول: تجارب بعض الدول الغربية

أولا: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر المملكة المتحدة أول الدول الرائدة في تطبيق نظام الحوكمة نتيجة الأحداث التي جرت خلال عقد

<sup>1</sup> King report on corporate governance for south africa, cliffe dekker attorneys, 2002a partir du site: [http://www.ecgi.org/codes/documents/executive\\_summary.pdf](http://www.ecgi.org/codes/documents/executive_summary.pdf), consulte le: 07/03/2013

<sup>2</sup> <http://www.pmg.org.za/bills/kingreport.html>.

الثمانينيات من تعثر العديد من شركاتها ومن ثم ظهور ورسوا في تطبيقات حوكمة الشركات الأمر الذي جعل المملكة المتحدة تقود حملة إصلاحية في هذا المجال.<sup>1</sup>

حيث أدى تطور سوق المال ووجود هيئات رقابية فعالة تعمل على مراقبته و تشرف على شفافية البيانات بالإضافة الى التطور الذي وصلت إليه مهنة (SEC) ، والمعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل به مثل المحاسبة والمراجعة، إلى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات والزام الشركات بتطبيق أفضل الممارسات التي تضمن التطبيق السليم له، وخاصة المسجلة اسمها لدى البورصات،ومن الملاحظ أن الاهتمام بهذا المفهوم ظهر بصورة واضحة عند قيام صندوق المعاشات العامة (Cal PERS) والذي يعتبر أكبر صندوق للمعاشات في الولايات المتحدة الأمريكية، بتعريف حوكمة الشركات وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين، وقام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية والجوهرية لتطبيق مفهوم الحوكمة وقد قسمت إلى مبادئ جوهرية وخطوات جوهرية، وقد قسمت الى مبادئ جوهرية وخطوات إرشادية، ففي عام 1987 قامت اللجنة (COSO) بإصدار تقريرها المسمى (treadway commission) والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة المؤسسات، ولقد أصدر كل من (NASD) و (NYSE) عام 1999 تقريرهما الشهير المعروف باسم (blue ribbon report) والذي اهتم بفاعلية الدور تقوم به لجان المراجعة بالمؤسسات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات وتضمن هذا التقرير مسؤولية لجنة المراجعة تجاه إعداد التقارير المالية ووظيفة المراجعة الخارجية وكذلك مسؤولية لجنة المراجعة تجاه وظيفة المراجعة الداخلية.<sup>2</sup>

وبعد الانهيارات المالية الكبرى للشركات الأمريكية أظهرت جميع التحليلات التي أجريت للتعرف على أسباب الانهيارات التي حدثت وجود خلل رئيسي في أخلاقيات وممارسة مهنتي المحاسبة والمراجعة، حيث قامت حيث إلزام الشركات المدرجة (Sarbanes - Oxcley Act) الحكومة الأمريكية سنة 2002 بإصدار قانون بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عطا الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح العشاوي، مرجع سابق، ص4

<sup>2</sup> محمد مصطفى سليمان ، مرجع سابق ، ص -ص 8-95-96.

<sup>3</sup> ظاهر القشي ،حازم الخطيب ،الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة

في الأسواق المالية، مجلة أريد للبحوث العلمية،المجلد:10، العدد:2006،1،ص87.

وقد ركز هذا القانون على دور حوكمة المؤسسات في الحد ومعالجة الفساد المالي والإداري الذي تواجهه العديد من الشركات، وهذا من خلال تفعيل دور الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة الشركات والتركيز على ضرورة أن يكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين، مع وصف تحديد الشروط التي يجب أن تتوفر لديهم مع تحديد واضح لمسؤولياتهم داخل مجلس الإدارة أو داخل اللجان التابعة له مثل لجنة المراجعة ولجنة المكافآت ولجنة التعيينات.<sup>1</sup>

**ثانياً: تجربة المملكة المتحدة في تطبيق نظام حوكمة الشركات**

**أ- مبررات اختيار التجربة الإنجليزية في مجال التطبيق العملي لحوكمة الشركات**

تكمن أهم المبررات في التالي:<sup>2</sup>

- تعتبر المملكة المتحدة أولى الدول التي طبقت نظام حوكمة الشركات، مما جعل موضوع الحوكمة يأخذ أهمية على المستوى الدولي.
- تعتبر الأحداث التي جرت خلال عقد الثمانينات من تعثر العديد من الشركات وراء ظهور حوكمة الشركات، مما جعل المملكة المتحدة تقود حملة إصلاحات في هذا المجال.
- تعتبر المملكة المتحدة أول دولة من بين الدول الإتحاد الأوربي التي تصدر تشريعا يهدف إلى تشجيع التطبيق الاختياري للممارسات المفضلة لإدارة المؤسسات.
- توجد العديد من المنظمات والمجمعات المهنية التي كانت ولا تزال تساند هذا التوجه، ومن هذه المنظمات الإتحاد البريطاني للمؤمنين والإتحاد الوطني لصناديق المتقاعدين وإتحاد مديري الصناديق الاستثمارية ومجمع المحاسبين في إنجلترا وويلز وغيرهم.
- ومن ناحية أخرى قامت الحكومة البريطانية بإجراء مراجعة شاملة لقانون الشركات، رغم أن هذا القانون الذي صدر عام 1985 والقوانين الأخرى على درجة عالية من الجودة، و تمت عملية تشكيل لجنة لهذا الغرض في مارس 1998، حيث انتهت من وضع تقريرها في شهر يوليو 2001، وتضمن ما يلي:

<sup>1</sup> محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 20

<sup>2</sup> عبد الناصر محمد السيد درويش، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال في حوكمة الشركات-دراسة ميدانية - مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ببني يوسف، جامعة القاهرة، العدد 2، جانفي، 2003، ص 431.

- تبسيط القواعد الخاصة بالشركات الصغيرة الخاصة.
- تحديد واجبات مديري الشركات ومسؤولياتهم.
- تحديد مدة تعيين المديرين لفترة معينة.
- تحديد متطلبات الإفصاح عن مؤهلات المديرين.
- زيادة متطلبات الشفافية لصالح المستثمرين.
- توضيح حدود الأقلية.
- تحسين جودة التقارير المالية.

### ب- تقييم تجربة المملكة المتحدة في تطبيق حوكمة الشركات

يعد تقرير كادبوري (Cad Bury) من أهم التشريعات والإصدارات الخاصة بموضوع حوكمة الشركات والذي أصبح فيما بعد أساساً للمعايير الموحدة لحوكمة الشركات، والتي حلت محل التقرير الذي صدر في ديسمبر 1992 عن لجنة الجوانب المالية في سنة 1990 وسوق لندن للأوراق المالية كما يلي<sup>1</sup>:

#### 1- دور مجلس الإدارة والهيئة الإدارية

ذكر التقرير أن دور مجلس الإدارة هو تطبيق حوكمة الشركات ووضع الإستراتيجيات وتوفير القياديين لتنفيذ تلك الإستراتيجيات ومراقبة إدارة الشركة بإعداد التقارير للمساهمين حول إدارتهم للشركة، وبيان مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، في حين أن دور المساهمين هو تعيين المديرين ومراقبي الحسابات وضمان وضع هيكل نظام محكم يحقق متطلبات الحوكمة.

#### 2- مسألة مجلس الإدارة والهيئة الإدارية

أوضح التقرير أن المساهمين يقومون بمسألة مجلس الإدارة، وكل منها يلعب دوراً في تفعيل تلك المسألة فمجلس الإدارة يقوم بدوره عن طريق توفير بيانات جيدة للمساهمين، وعلى المساهمين إبداء رغبتهم في ممارسة مسؤولياتهم كملاك.

<sup>1</sup> علي أحمد الزين، إطار مقترح لتطبيق مفهوم السيطرة و التحكم لزيادة فعالية المراجعة الداخلية في قطاع البنوك التجارية في مصر، رسالة دكتوراه، فلسفة في المحاسبة، جامعة حلوان، مصر، 2007، ص- ص 34-35.

**3- حجم وتشكيل واستقلالية الإدارة وإجراءات الترشيح**

أوصى التقرير من خلال معايير أفضل الممارسات بأن يتضمن مجلس الإدارة عدد كافي من المديرين الغير التنفيذيين الأكفاء، ويتمثل دورهم في تقديم رأي مستقل حول المسائل الإستراتيجية والأداء والموارد.

**4- آلية عمل مجلس الإدارة والهيئة الإدارية**

ذكر التقرير بأن يكون للمجلس جدول من الموضوعات التي تتطلب قرارات تسيير الأعمال بالاتجاه والأحكام المطلوبين، وعلى رئيس المجلس ضمان وصول كافة المعلومات المطلوبة وبشكل يعنى باحتياجات المديرين الغير تنفيذيين.

**5- تشكيل لجان مجلس الإدارة**

يوصي التقرير بتشكيل لجنة ترشيح لعضوية المجلس، ولجنة المراجعة، بحيث يكون معظم أعضائه من المديرين الغير التنفيذيين، وأوصى التقرير أن تقوم لجنة المراجعة بالمهام التالية:

- تقديم توصيات حول تعيين مراقب الحسابات.
- مراجعة القوائم المالية قبل تقديمها لمجلس الإدارة.
- مناقشة طبيعة ومجال عملية المراجعة مع مراقب الحسابات.
- مراجعة قرارات الشركة حول نظم الرقابة الداخلية.

**6- مكافئة مجلس الإدارة والهيئة الإدارية**

أوصى التقرير بتشكيل لجنة المكافئات من مديريين الغير تنفيذيين، حيث توصي اللجنة للمجلس مكافئة المديرين التنفيذيين، مع وجوب الإفصاح الكامل عن رواتب المديرين التنفيذيين بدلا منهم، والتنظيم والإشراف على نظم الرقابة الداخلية وعلاقة مجلس الإدارة بالمراجع الخارجي والداخلي.

أوصى التقرير من خلال معايير " أفضل الممارسات " بأنه على المجلس تقديم وتقييم متوازن ومفهوم حول مركز الشركة، وأن يحتفظ المجلس بعلاقة موضوعية ومهنية مع المراجعين، وأن يقدم المجلس تقرير حول فعالية نظم الرقابة الداخلية في الشركة.



**7- حقوق المساهمين وأصحاب المصالح**

أوصى التقرير بتوصيل آراء المساهمين عن طريق الاتصال المباشر بمجلس الإدارة أو من خلال الجمعية العامة للمساهمين، كما ركز التقرير على حق التصويت الذي اعتبرته مكسب ويجب على المؤسسات الاستثمارية بيان سياستها في استخداماتها له.

**8- المساواة في معاملة المساهمين وحقوق أصحاب المصالح في الشركة**

لم يتطرق التقرير إلى هاذين الموضوعين.

**الفرع الثاني: تجارب بعض الدول العربية****أولاً: التجربة المصرية****أ- مبررات اختيار تجربة مصر في حوكمة الشركات**

من المعلوم أن هناك غياباً شبه كامل في العالم العربي لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات باستثناء المحاولات التي تبذل من طرف دول الخليج و وزارة التجارة الأمريكية بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة (غرفة التجارة الأمريكية) بمصر لتطبيق هذا المفهوم، وذلك بإجراء العديد من الدراسات من خلال البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية والمركز المصري لدراسات الاقتصادية وهيئة سوق المال بورصتي القاهرة والإسكندرية وغيرهم من الهيئات المختلفة، وقد نتج عن ذلك إصدار أربعة تقارير، الأول في سبتمبر سنة 2001 والذي اهتم بتقييم معايير الحوكمة في مصر في ضوء مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والثاني في أغسطس سنة 2002 والذي اهتم بتقييم معايير الحوكمة في مصر فيما يتعلق بممارسات المحاسبة والمراجعة، والثالث في ابريل 2003 والرابع في 2004 واللذان اهتمتا بمدي تطبيق معايير الحوكمة في البيئة الاقتصادية المصرية<sup>1</sup>.

**ب- الإطار التطبيقي لمبادئ حوكمة الشركات في مصر****1 حماية حقوق المساهمين**

<sup>1</sup> محمد حسن يوسف، الحوكمة في مصر (محددات الحوكمة ومعاييرها)، 2007، ص 05، متاح على:

Http://www.ejb.org.eg/pudlication/CG/CG%20code/eygpt . 2013-11-15 يوم

يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات مبدأ حماية حقوق المساهمين والتي تشمل على سبيل المثال

حق نقل الملكية، فلا توجد أي قيود على نقل الملكية بالأسهم المسجلة في البورصة، وفيما يتعلق بحقوق المساهمين في الجمعية العامة، فقد نص قانون الشركات 159 على وجوب انعقاد الجمعية العامة السنوية في خلال 3 أشهر من انتهاء السنة المالية، وتقرير مراقب الحسابات في صفحتين يوميتين، أو إرسالها لكل منهم بالبريد المسجل قبل 15 يوم على الأقل من انعقاد الجمعية العامة، كما يجب إخطار 03 جهات (مراقب الحسابات، هيئة سوق المال، الجهات الإدارية التي تتبعها الشركة)<sup>1</sup>.

## 2- الحقوق المتكافئة للمساهمين

يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات مبدأ المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، والتي تشمل على سبيل المثال حق التصويت، حيث يسمح الإطار القانوني المصري بوجود فئات متعددة الأسهم، على أن تتم معاملة المساهمين في أي فئة بالمثل.

## 3- دور أصحاب المصالح والأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة

نص قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 على أحقية العمال في الحصول على نسبة 10 % من أرباح الشركة الموزعة بحد أقصى يعادل الراتب السنوي، أما لحاملي السندات، فإن قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 يوفر لهم الحماية الخاصة، مثل جواز تكوينهم لجمعية حاملي السندات، وانتخاب ممثل قانوني يعمل بالنيابة عنهم، ويحضر اجتماع للجمعية العامة السنوية، ولكن دون أحقية التصويت، كما يكون للجمعية الحق في مراجعة القوائم المالية للشركة<sup>2</sup>.

## 4- الإفصاح والشفافية

يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات مبدأ الإفصاح والشفافية، وذلك من خلال أن تلتزم كل شركة مقيدة بالبورصة بالإفصاح دورياً عن مركز المالي وأدائها الاستغلالي لكل من هيئة يوق المال وبورصة القاهرة والإسكندرية، وتقوم الهيئة بفحص القوائم المالية للتأكد من مدى التزام الشركة بمتطلبات الإفصاح وتلتزم الشركات بنشر ملخص واف لتقاريرها السنوية، ونصف السنوية في صفحتين يوميتين وأسعتي الانتشار

<sup>1</sup> سميحة فوزي، حوكمة الشركات في مصر، مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى في القرن الواحد والعشرين، مركز المشروعات الدولية، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، ص 29.

<sup>2</sup> سميحة فوزي، مرجع سابق، ص 29-30.

إحداهما على الأقل باللغة العربية، كما يجب على الشركات الإفصاح عن جميع الأحداث الهامة التي تؤثر على مركزها المالي، أو نتيجة أعمالها لكل من الهيئة والبورصة، والتي بدورها تقوم بنشر المعلومات فوراً على شاشتها وإبلاغ شركات الوساطة.

### ثانياً: تجربة المملكة العربية السعودية

في المملكة العربية السعودية شهدت تحركاً جاداً فعلاً من قبل الباحثين والمهتمين لمحاولة شرح والتعرف على جوانب وكيفية تطبيق حوكمة الشركات في قطاع الأعمال السعودي وهذا من خلال:

أ- عقدت الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة بجامعة الملك سعود سنة 2003 وكان موضوعها الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورهما في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية وتناولت مناقشة مفهوم حوكمة الشركات ومدى إمكانية تطبيقه في المملكة.

ب- قيام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بإصدار مشروع معيار المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني والقواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة بالشركات المساهمة.

ج- صدور قرار مجلس الوزراء رقم 231 بتاريخ 1425/08/20 هـ الذي نصت الفقرة الثانية منه على تأسيس وحدات للرقابة الداخلية في كل جهة مشمولة برقابة الديوان يرتبط رئيسها بالمسئول الأول في الجهاز وذلك لتوفير مقومات الرقابة الذاتية والحماية الوقائية للمال وترشيد استخداماته.

د- قامت مجلة المحاسبة وهي دورية ربع سنوية تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة بشرح ومناقشة من قبل أكاديميين متخصصين في المحاسبة والمراجعة وتوضيح مدى تطبيق البيئة السعودية لمفهوم (gouvernance corporate).

هـ- صدور القرار الوزاري رقم 2229 بتاريخ 1423/11/01 هـ والذي ينص على:

- أن يقدم المديرين الرئيسيون في الشركة إقراراً يؤكدون بموجبه أن القوائم المالية للشركة لا تتضمن أي عبارات أو بيانات أو معلومات غير صحيحة، وأنه لم يحذف من هذه القوائم أي بيانات أو معلومات أو مبالغ ينتج عن حذفها تضليل للقوائم المالية.

- أن تقوم الشركة بإصدار تأكيد ربع سنوي، تؤكد بموجبه أن كلا من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين العاملين والموظفين التنفيذيين في الشركة وأزواجهم وأقربائهم من الدرجة الثانية قد التزموا خلال هذا الربع بالقواعد المنظمة لتداول أسهم الشركات المساهمة والتعاليم ذات العلاقة بتداول الأسهم.
- أن يقوم المحاسب القانوني الذي يتولى مراجعة حسابات الشركة بإصدار تقرير فحص يؤيد بموجبه التأكيد المذكور في الفقرة الثانية أعلاه.

و- صدر عن مجلس هيئة السوق المالية قرار في 2006/11/12 الذي يقضي بالموافقة على لائحة حوكمة الشركات في المملكة السعودية، وجاء إصدار هذه اللائحة إيماناً منها بواجبها ورسالتها نحو تطوير السوق المالية في ضوء تعاضد الاهتمام الدولي بمبادئ حوكمة الشركات واعتبارها أهم الآليات التي ترفع كفاءته بهدف زيادة جاذبية الأوراق المالية المتداولة فيها.

وقد روعي في إعداد اللائحة المبادئ المقررة من المنظمات الدولية، كما تم الاسترشاد بتجارب الدول وما أقرته من قوانين و قواعد في مجال حوكمة الشركات<sup>1</sup>.

### ثالثاً : التجربة التونسية

في 14-15 أبريل 2008 عقد مركز المشروعات الدولية الخاصة في تونس بالتعاون مع المعهد العربي لرؤساء المؤسسات ورشة عمل للصحفيين الاقتصاديين حول موضوع حوكمة الشركات ودور الصحفيين في الإبلاغ عن التقدم الملموس في مجال الحوكمة تحت قيادة محمد لفويري أستاذ التسيير بجامعة تونس وكمال الصادق رئيس تحرير صحيفة الأخبار<sup>2</sup>.

واقترحهم بأن الطرق السليمة في حوكمة الشركات تزيد من قيمتها وتدعم ثقة المستثمرين فإن المعهد العربي لرؤساء المؤسسات، بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة قام بإعداد مشروع يهدف إلى نشر دليل في الحوكمة السليمة للشركات التونسية وهذا في 25/جويلية /2008، لهذا الغرض جمع المعهد العربي لرؤساء المؤسسات ممثلين عن أهم الفاعلين الاقتصاديين في تونس، ومنهم أعضاء خلية الشبان للمعهد العربي لرؤساء المؤسسات وممثلين عن هيئة السوق المالية والبنك المركزي التونسي وبورصة تونس، ووزارة

<sup>1</sup> عيد بن حامد الشمري، حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الواقع...الطموح!، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد بجامعة دمشق، دور حوكمة الشركات في الإصلاح الاقتصادي، أيام 15-16 تشرين الأول 2008، ص 10.

<sup>2</sup> Centre international pour l'entreprise privée (IPE Bulletin en Français), Juin, 2008/N°3, p:4

المالية والجمعية التونسية للمدققين الداخليين والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية وبذلك يكون الدليل قد انبثق عن أطراف سوف يحرصون على تطبيقه فيما بعد ، حيث يهدف هذا الدليل إلى جعل نظام حوكمة الشركات في تونس أكثر شفافية ووضوح وإعادة الثقة للمستثمرين الوطنيين والأجانب ، و الحرفيين والأجراء وعامة الناس في التصرف وفي الرقابة على الشركات التونسية ومن أهم محاور دليل حوكمة الشركات بتونس : التدقيق الداخلي ، التدقيق الخارجي ، الشفافية الجبائية، الأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية، دور المديرين ، العلاقات بين الموظفين وأرباب العمل ، مجلس الإدارة وحقوق المساهمين، امتيازات المديرين ، كما تم إدراج محور خاص بشأن الحوكمة في الشركات العائلية وهذا لطبيعة نسيج الشركات التونسية<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع: واقع مفهوم حوكمة الشركات في الجزائر

لقد حاولت الجزائر كغيرها من الدول النامية محاولة مسايرة الدول السابقة لموضوع حوكمة الشركات، وذلك بإصدار أول ميثاق لحوكمة المؤسسات في الجزائر نعت تسميته "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر".

### الفرع الأول: التعريف بميثاق حوكمة الشركات في الجزائر

في شهر جويلية من سنة 2007 انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول "حوكمة المؤسسات" وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقى جميع الأطراف في عالم المؤسسة، وحدد لهذا الملتقى هدف جوهرى يتمثل في:<sup>2</sup>

- تحسيس المشاركين قصد الفهم الموحد والدقيق للمصطلح وإشكالية الحكم ودراسته من زاوية الممارسة في الواقع، وسبل تطوير الأداء ببلورة الوعي بأهمية حوكمة الشركات في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر وكذا الاستفادة من التجارب الدولية.

وخلال فعاليات هذا الملتقى، تبلورت فكرة "إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسات" كأول توصية

وخطوة عملية تتخذ، وقد تفاعلت كل من جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة، ومنتدى رؤساء المؤسسات مع الفكرة، بترجمتها إلى مشروع، ومن ثم تم ضمان تنفيذه بواسطة إنشاء فريق عمل متجانس ومتعدد التمثيل.

<sup>1</sup> Guide de bonne pratique de gouvernance des entreprises Tunisiennes, institut Arabe des chefs d'entreprises en collaboration avec le centre for international private enterprises, 2008, p:3.

<sup>2</sup> ميثاق الحكم الراشد بالمؤسسات في الجزائر، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، 2009، ص 16.

وقد تفاعلت السلطات العمومية، ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، بدعمها للمشروع ورعايته، كما شارك في المبادرة مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية المقيمة في الجزائر مثل مؤسسة التمويل الدولية وكذا المنتدى الدولي لحوكمة الشركات.

وفي غضون الفترة الممتدة بين نوفمبر 2007 و نوفمبر 2008 ، تمكن فريق العمل بعد سلسلة من مشاورات مع الأطراف الفاعلة في إعداد ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر ، وقد أخذت عن مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات أهم المراجع مع أخذ بعين الاعتبار خصوصيات المؤسسة الجزائرية.

ووجه هذا الميثاق بصفة خاصة ل:

- مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

- المؤسسات المساهمة في البورصة وتلك التي تنهياً لذلك.

### الفرع الثاني: واقع مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر

بعد إلحاح الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بضرورة تبني مبادئ الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الاقتصاد أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات، ونظراً لتصنيف الجزائر في مراتب جد متقدمة في قضية المشاكل البيروقراطية وضعف المناخ الاستثماري أصبحت قضية الحوكمة تطرح بإلحاح، الأمر الذي دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت بلجنة الحكم الراشد حتى وإن كانت أسس هذه اللجنة موجهة لإرضاء أطراف خارجية إلا أن ذلك يعتبر بداية الإحساس بأهمية تبني مبادئ الحوكمة التي أصبحت من المعايير العالمية في تقييم اقتصاديات الدول ومناخ استثماراتها<sup>1</sup>.

ومع هذا فإن تبني أسس ومعايير الحوكمة في أي بلد لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان ذلك يتم في مناخ و بيئة تضمن تطبيق تلك الأسس والمعايير، وهذا ضمن الأطر القانونية والتنظيمية تضمن التطبيق الجيد لها والجزائر وفي ظل العولمة التي يفترض عليها فتح أسواقها المالية تجد نفسها أمام اختبار صعب من خلال البيئة الداخلية وضعف مؤسساتها والبيئة الخارجية التي ستفرض عليها التكيف مع المتطلبات والمستجدات الحديثة، مع التأكيد على أن كل دولة لا يمكن أن تنسلخ من واقعها، وأن التكيف مع هذه المتطلبات بما يخدم

<sup>1</sup> عبد القادر بربش، قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع إشارة الى حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد الأول، 2006، ص 12.

بيئتها، ولا تعتبر معايير الحوكمة أمرا جديدا يستحيل تطبيقه وإنما هو إطار متطور وداعم للأمر والسياسات كانت موجودة أصلا من أجل تحسين مستوى أداء الإدارة وتصحيح بعض الثغرات التي أدت إلى كوارث في أكبر الدول المتقدمة.

وفي ما يلي سنحاول معرفة بعض الدلائل كحقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة لهم والإفصاح والشفافية وكذا دور أصحاب المصالح الفاعلة الأخرى في حوكمة المؤسسات باعتبارها دلائل مهمة توضح مدى استعداد الجزائر لتبني حوكمة الشركات.

### أولاً: حقوق المساهمين

من المعلوم أن حماية حقوق المساهمين لا تتم إلا ضمن أطر قانونية وتنظيمية تضمن لهم ممارسة حقوقهم بكل موضوعية وشفافية، وإذا نظرنا إلى القوانين المنظمة لعمل المؤسسات كالقانون التجاري وقانون الشركات فنجد أنه يضمن هذه الحقوق من خلال تبيان كيفية وشروط ممارسة هذه الحقوق، مثل حق الإطلاع على القوائم المالية.

فالمادة 685 من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 03 ذو القعدة 1413 الموافق لـ 25 أبريل 1993 تؤكد " أنه يجوز أن يحدد القانون الأساسي عدد الأصوات التي يحوزها كل مساهم في الجمعيات، بشرط أن يفرض هذا التحديد على جميع الأسهم دون تمييز فئة عن فئة أخرى " <sup>1</sup>، بالإضافة إلى المادة 684 من نفس المرسوم التي أكدت على أنه " ومع مراعاة الأحكام الواردة في المادتين 603 و 685 فإنه يكون حق التصويت المرتبط بأسهم رأس المال أو الانتفاع متناسبا مع حصة رأس المال التي تنوب عنها، ولكل سهم صوت على الأقل "، وعليه يمكن القول أن المشرع الجزائري قد ضمن للمساهمين حقوقهم التي تسمح لهم بحماية مصالحهم، هذا نظريا أما الواقع العملي فيشير إلى بعض النقائص التي تحول دون ممارسة هذه الحقوق منها :

أ- مازالت الدولة تسيطر على جل القطاعات الحساسة التي تمثل أغلبية المؤسسات الكبرى في الجزائر، كما أن المؤسسات المدرجة في البورصة لا يمثل رأسمالها المدرج في البورصة سوى 20 بالمائة من رأس المال هذه المؤسسات، مما يجعل من شرط ممارسة هذه الحقوق غير متوفر في الواقع العملي، أضف إلى ذلك ضعف أو انعدام ثقافة البورصة لدى هؤلاء المساهمين الصغار.

<sup>1</sup> القانون التجاري الجزائري، وفق تعديلات 2005، ص 423.

ب- كل هذا يعني أن القانون الجزائري لم تهيئ له البيئة المحاسبية في بعض الجوانب التي توجب مراعاة المناخ الذي تطبق فيه هذه القوانين، حتى لا يجعل من هذا القانون شيئاً مفصلاً عن الواقع، إضافة إلى ذلك فإن هذه القوانين في حد ذاتها لم ترقى إلى المستوى المطلوب الذي تنادي به مبادئ حوكمة الشركات من حيث افتقاره إلى العديد من الممارسات التي لم تظهر بعد في الحياة العملية.

### ثانياً: الإفصاح والشفافية

لا يوجد أي مبالغة إذا قيل أن موضوع الإفصاح والشفافية في الجزائر لم يرقى حتى الآن إلى المستوى المشاكل التي تعاني منها بعض الدول النامية الأخرى، فإذا نظرنا فقط إلى السوق المالية الجزائرية فنجدها تكاد تكون منعدمة فهي لا تشهد حتى الآن عمليات تداول للأسهم المؤسسات المدرجة فيها واقتصر نشاطها على السوق الأولي فقط، حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة في البورصة ما يقارب 4200000 سهم<sup>1</sup>، وهو ما يعكس بوضوح تركيز نشاط البورصة واقتصارها على عدد ضئيل جداً من المؤسسات وابتعادها عن التنوع رغم إتاحة المشرع الجزائري الفرصة أمام الشركات في تنوع الأوراق المالية، كما أن العدد من الأسهم لا يمثل سوى 20 بالمائة من رأس المال لهذه المؤسسات المدرجة في البورصة، ما يعني أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية إنما يستجيب في الواقع للاحتياجات التي تعبر عنها الدولة باعتبارها صاحبة النسبة الكبيرة من رأس المال هذه المؤسسات، حيث يظهر ذلك جلياً في غياب النصوص القانونية الواضحة و الصريحة والمنظمة لإشهار المعلومات المتعلقة بالمؤسسات وسير عملها وكشف حقيقة مراكزها المالية حيث تقتصر قوانين الإفصاح عن الحد الأدنى، فمثلاً فإن القانون التجاري في مادته 717<sup>2</sup> يفرض على جميع المؤسسات الاقتصادية الإشهار في مركز السجل التجاري عن الوضعية الاجتماعية للمؤسسة من خلال القوائم التالية :

- نسخة واحدة من جدول حسابات النتائج باللغة الوطنية وباللغة الفرنسية.

- نسخة واحدة من جدول الأصول باللغة الوطنية وباللغة الفرنسية.

<sup>1</sup> عتيقة وصاف، مكانة الأسواق المالية في الاقتصاديات العربية وعوامل رفع كفاءتها، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، أيام 21-22 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 10.

<sup>2</sup> القانون التجاري الجزائري، مرجع سابق، ص 508.



- نسخة واحدة من جدول الخصوم باللغة الوطنية وباللغة الفرنسية.

- محضر الجمعية العامة التي تفصل في الحسابات الاجتماعية موقعة من طرف الشركاء أو الممثلين القانونيين للشركة ويتضمن عبارة المصادقة أو الموافقة على الحسابات باللغة العربية والفرنسية.

وهذه القوائم قد لا تقدم الضمانات الكافية والأساسية فيما يتعلق بصحة المعلومات الواردة في القوائم المالية وكل هذا ما يزيد من احتمالات تعريض حقوق المساهمين للضياع والتلاعب بمساهماتهم، مما يساهم في خلق عدم الثقة لدى المستثمرين دون أن ننسى عدم إلزام القانون للمؤسسات المدرجة في البورصة بإصدار تقارير مرحلية شهرية أو فصلية مما يوحي أن الإفصاح مازال لم يرقى إلى المستوى المطلوب، لا من ناحية توفير المناخ الذي يطالب بمستوى معين من الإفصاح ولا من ناحية القوانين التي تشجع وتجبر المؤسسات على الإفصاح الملائم المبني على الدقة والشفافية في المعلومات.

### ثالثاً: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

إن الحديث عن مشاركة الأطراف الأخرى الفاعلة في ضمان مستوى جيد من الأداء وخلق الثروة لم ترقى إلى مستوى المساهمة في الحوكمة الجيدة للمؤسسات، رغم وجود قوانين تضمن العلاقات المبرمة بين المؤسسة وبعض الأطراف ذات المصلحة، لكن تبقى جميع هذه العلاقات في أطر ضيقة تمنع مشاركة هؤلاء الأطراف في تحقيق حوكمة جيدة للمؤسسات، إضافة إلى أن الممارسة العملية تنتهك بعض حقوق هذه الأطراف في كثير من الأحيان.

## خلاصة الفصل

بعد دراستنا لهذا الفصل الخاص بالإطار النظري والعلمي لحوكمة الشركات نستخلص أن الاهتمام العالمي بموضوع الحوكمة جاء نتيجة الرغبة في تقليل المخاطر وتفاذي حدوث الانهيارات والفضائح المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي خلال نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي حيث لحوكمة الشركات أهمية خاصة وهذا لما تحققه من إضفاء الثقة والشفافية والمصداقية على المعلومات الواردة في القوائم المالية وكذا ضمان تدقيق الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة من خلال تكامل نظم المحاسبة والتدقيق وما لذلك من منفعة تعود على الشركة والاقتصاد الوطني ككل .

وبالرغم من الاهتمام الكبير الذي حظي به موضوع حوكمة الشركات على الصعيدين المهني و الأكاديمي، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لهذا المفهوم، ويرجع السبب في ذلك إلى تداخله في العديد من الأبعاد التنظيمية والمحاسبية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمؤسسات، ونلاحظ توجه الجزائر نحو تطبيق حوكمة الشركات كنظام يعمل على ضبط بيئة الأعمال وأصدرت لذلك ميثاق للحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية في مارس 2007.

## الفصل الثاني:

جودة المعلومة المحاسبية في

ظل تطبيق النظام المحاسبي

المالي

## تمهيد الفصل

استجابة لاحتياجات مختلفة وغير متجانسة من المعلومات لأطراف مختلفة تطورت المحاسبة عبر الزمن في مواكبة التحولات والتطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي والقانوني حتى أصبحت لها أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات لفئات عديدة تهتم بالمحاسبة.

وبالنظر لدورها في هذا الميدان فإن المحاسبة لأي بلد تخضع لإطار قانوني تنظيمي يشكل مرجعا أساسيا لها، يعمل على تنظيمها وتوضيح القواعد التي تقوم عليها وكذا القوائم المالية المطلوب إعدادها غير أن التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي في إطار العولمة الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي بإمكانها التأثير على هذا المرجع الأساسي وبالتالي تفرض على المحاسبة التكيف مع هذه التحولات.

حيث في ظل انتهاج الجزائر لفلسفة الاقتصاد الحر والانفتاح الدولي وجب عليها تبني معايير المحاسبة الدولية بتطبيق النظام المحاسبي المالي لإنتاج معلومات وفقا لتلك المعايير، حيث تعتبر المعلومات المحاسبية الجيدة أحد عناصر البنية التحتية الأساسية التي تركز عليها القرارات الهامة والمصيرية لكل من المستخدمين والمستفيدين.

وبغية توضيح الأهمية التي حظيت بها المعلومات المحاسبية وجودتها في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي سيتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: جودة المعلومة المحاسبية.

المبحث الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية.

المبحث الثالث: دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية.

**المبحث الأول: جودة المعلومة المحاسبية**

تعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة لمجموعة من المستفيدين - الداخليين والخارجيين - من خلال تقديم معلومات هامة تخدمهم في اتخاذ القرارات، حيث تعتمد تلك القرارات على جودة المعلومة المحاسبية من خلال القوائم والتقارير المالية، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية المعلومات المحاسبية والخصائص النوعية لها والأطراف المستخدمة لها وكذلك جودة المعلومات المحاسبية.

**المطلب الأول: ماهية المعلومة المحاسبية****الفرع الأول: مفهوم المعلومة المحاسبية**

المعلومة المحاسبية "هي ناتج نظام المعلومات المحاسبية الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلاتها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم للمعلومات المحاسبية آلية تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة"<sup>1</sup>

"المعلومة المحاسبية هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة والتي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلًا وتفسيرًا وشرحًا ووصفًا، لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تقيد في عملية اتخاذ القرارات"<sup>2</sup>.

وعموماً تعرف المعلومات المحاسبية على أنها بيانات يتم تجميعها وقياسها وتلخيصها وتبويبها وعرضها في القوائم المالية حتى تمكن مستخدميها من التقييم واتخاذ القرارات.

**الفرع الثاني: أهمية المعلومة المحاسبية**

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي مورداً رئيسياً لأي مؤسسة بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها، فالمعلومات هي أحد ثلاثة موارد في المؤسسة (الموارد البشرية،

<sup>1</sup> عبد المالك عمر زيد، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي، الجزء الأول إطار تاريخي للمحاسبة، عمان 2002، ص1.

<sup>2</sup> المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية"، المطابع المركزية، عمان، 2003،

الموارد المالية، المعلومات) ولقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة والناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمعقدة، والتي تحيط بالمؤسسة حالياً ومستقبلاً وتمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرارات.<sup>1</sup>

وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي وكذلك لإمدادهم بالمزيد من المعرفة حيث أن وفرة المعلومات الضرورية إما تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة لما سيحدث مستقبلاً، أو تقليل حجم التباين في الخيارات، وذلك عندما يستخدم المعلومات المحاسبية متخذو القرارات تلك المعلومات المحاسبية كسب احتمالية للاختيار بين البدائل المتاحة.<sup>2</sup>

وعدم توفر المعلومات الكافية والصحيحة التي تعتمد عليها المؤسسة يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية والقصور في الموازنات التخطيطية وفي الرقابة وتقييم الأداء، وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها إلى المعلومات حيث يطلب صناع القرار -على اختلاف مستوياتهم التنظيمية- معلومات صحيحة و حديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات وتنظيم الأنشطة، كالتخطيط للرقابة على التنفيذ وغيرها من المجالات، وهناك نقطة توازن بين فعالية صنع القرار وكمية المعلومات التي تجب توفرها.<sup>3</sup>

وقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة مجملة فيما يلي:<sup>4</sup>

أ - النمو في حجم الوحدة الاقتصادية: ازدياد حجم غالبية الوحدات يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة ودائمة.

ب ازدياد قنوات الاتصال في الوحدات الاقتصادية: الأمر الذي يعني ضرورة توفير المعلومات بصورة عمودية وأفقية وتبادلها معاً.

<sup>1</sup> ثابت عبد الرحمان إدريس، نظم المعلومات الإدارية في منظمات الأعمال المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص79.

<sup>2</sup> زياد عبد الرحمان القاضي، محمد خليل أبو زلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبة، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص369.

<sup>3</sup> أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، صص9-10.

<sup>4</sup> زياد عبد الرحمان القاضي، محمد خليل أبو زلطة، مرجع سابق، ص37.

ج- تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية: لم يعد هدف الوحدة محصورا بتنظيم الربحية بل تعددت أهدافه الأمر الذي يتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.

د- التأثير بالبيئة الخارجية: من الواضح أن الوحدة الاقتصادية تتأثر بالبيئة وتؤثر عليها، وقد ازدادت هاته العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وينبغي على إدارة الوحدة أن تكون على دراية كافية بهذه الظروف وتغييراتها، ليتمكن من اتخاذ الخطوات الضرورية لملائمة عملياتها ونظامها مع تلك التغيرات وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات.

و انطلاقا من أهمية المعلومات المحاسبية ، بذلت جهودا كبيرة من عديد الجهات والمؤسسات الأكاديمية والمهنية لتعزيز وتحسين المعلومات المحاسبية وجعلها أكثر إفادة للمستخدم، تبرز أهم هذه الجهود فيما يلي:

#### أولا: تقرير لجنة تروبولود

لدراسة أهداف التقارير المالية الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) سنة 1973، حيث أصدرت هذه الدراسة مجموعة من الأهداف للقوائم المالية وهذا من خلال بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1) "نذكر منها:<sup>1</sup>

أ- ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين وغيرها من المعلومات المحاسبية للمستخدمين، وهذا لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

ب- ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين وغيرها من المعلومات المحاسبية للمستخدمين للتعرف بالمقبوضات النقدية (التدفقات النقدية) المستقبلية من الأرباح والفوائد والعائدات من البيع أو استحقاق السندات أو القروض من حيث المبالغ والتوقيت ونسبية عدم التأكد.

ج- ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة عن الموارد الاقتصادية للشركة والالتزامات وحقوق المالكين وهذا يساعد على تحديد نقاط القوة المالية للشركة والضعف وتقييم السيولة والأداء.

د- ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات مفيدة حول السيولة والملائمة المالية وتدفقات الأموال وأي معلومات حول كيفية تحصيل وإنفاق النقد والاقتراض والسداد وتوزيع الأرباح النقدية.

<sup>1</sup> Robert M.Truelbood.dojectives of financial reporting statement of financial accounting concepts number one :http //:-www.wku.edu/jack.hall/seacl.html-date de consultation :25-07-2013.

هـ- ينبغي أن تتضمن القوائم المالية تفسيرات وتأويلات لمساعدة المستخدمين على فهم المعلومات المالية المقدمة.

و- ينبغي أن تقدم القوائم المالية معلومات حول كيفية إدارة الشركة و توزيع المسؤوليات لاستخدام المعلومات المحاسبية لصالح المؤسسة.

### ثانيا : تقرير الأهداف لهيئة معايير المحاسبة المالية سنة 1980

ويقصد به البيان رقم (04) الصادر عن (FASB) سنة 1980 حول أهداف التقارير المالية وهي:<sup>1</sup>

أ- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرقبين وغيرهم في مجال تقييم الخدمات التي تقدمها الوحدة وتحديد مدى قدرتها على الاستثمار.

ب- توفير المعلومات بين الموارد الاقتصادية المتاحة عن الالتزامات القائمة على هذه الموارد وعن صافي الموارد القائمة لدى الوحدة، وكذلك التغيرات التي طرأت على عناصر المجموعات الثلاثة السابقة.

ج- توفير المعلومات التي تفيد في التعرف على مصادر الحصول على الأصول وغيرها وكذلك أوجه استخدامها.

د- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم الأداء الدوري للوحدة المحاسبية ويعتبر أساس الاستحقاق أساسا ملائما لقياس التغيرات على موارد الوحدة.

هـ- توفير المعلومات التي تتعلق بإيضاحات أو ملاحظات ترى إدارة الوحدة أنها تساعد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم.

**المطلب الثاني:المعلومة المحاسبية (الخصائص، المستخدمون و مصادرها)**

#### الفرع الأول:الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

لقد حددت هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) خصائص لمستخدميها عند اتخاذ القرارات، وهذا من خلال بيان رقم (02) الذي صدر سنة 1980 بعنوان"الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية".

<sup>1</sup> رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل، عمان، ط2، 2006، ص-ص146-147.



## أولاً: الخصائص الرئيسية

أشارت هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) إلى أن الملائمة والمصدقية هما الخاصيتين الأساسيتين اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرارات، فكما ورد في قائمة مفاهيم (FASB) رقم (02) فإن "الخواص التي تفرق المعلومات الأكثر إفادة عن المعلومات الأقل منهما هما الملائمة والمصدقية، مع بعض الخواص الأخرى المتفرقة "منهما".<sup>1</sup>

## أ- الملائمة

يقصد بها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه وبعبارة أخرى هي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار، وتساعد المعلومات الملائمة مستخدمها على عمل تنبؤات عن ناتج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية، وكذلك على تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة، ولكي تكون كذلك المعلومة المحاسبية ملائمة فإنه يجب أن تكون متاحة لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم وإلا فإنها سوف تكون أقل فائدة لأغراض اتخاذ القرار.

وعلى هذا الأساس لكي تكون المعلومة المحاسبية ملائمة فإنها يجب أن تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية بالإضافة إلى تقديمها في الوقت المناسب.<sup>2</sup>

## ب - المصدقية ( الموثوقية )

تتعلق الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، ومن البديهي أن الحسابات المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة، وإن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق وأسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات، ولكي نتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي.

المصدقية حسب (FASB) هي " خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله"، وتعتبر المعلومات المحاسبية ذات مصداقية عند ما تتوفر على الخصائص الفرعية التالية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص192.

<sup>2</sup> مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية-مدخل نظري تطبيقي-، ط2، 2009، ص-ص18-19.

أ- **الحياد:** حيادية المعلومات تعني عند إعداد المعلومة ينبغي عدم التحيز إلى طرف معين وخدمة جميع الأطراف المستخدمة لها.

ب- **قابلية التحقق:** أي أنه يحصل توافق بين المعلومات الواردة وتلك التي يتوصل إليها بقياسات أخرى مستقلة مستخدمة نفس أساليب القياس.

ج- **التمثيل الصادق:** وتعني الإخلاص في تمثيل العمليات المالية والأحداث وأن تكون معبرة بصدق.

### ثانيا: الخصائص الثانوية

أ- **القابلية للمقارنة:** تعتبر المعلومات التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة مماثلة عن المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة وتمكن هذه الخاصية المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير مماثلة.<sup>2</sup>

ب- **الثبات:** نقول عن المعلومات المحاسبية أنها تتميز بالثبات عنها تطبيق الوحدة المحاسبية نفس المعالجة المحاسبية على نفس يحدث من فترة لأخرى، إلا أنه يمكن للشركات تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدمها عندما يثبت أن الطريقة الجديدة هي الأفضل، وفي هذه الحالة يجب الإفصاح عن طبيعة الأثر في هذا التغيير المحاسبي، ومبرر إجراءه في القوائم المالية الخاصة في الفترة التي حدث فيها التغيير.<sup>3</sup>

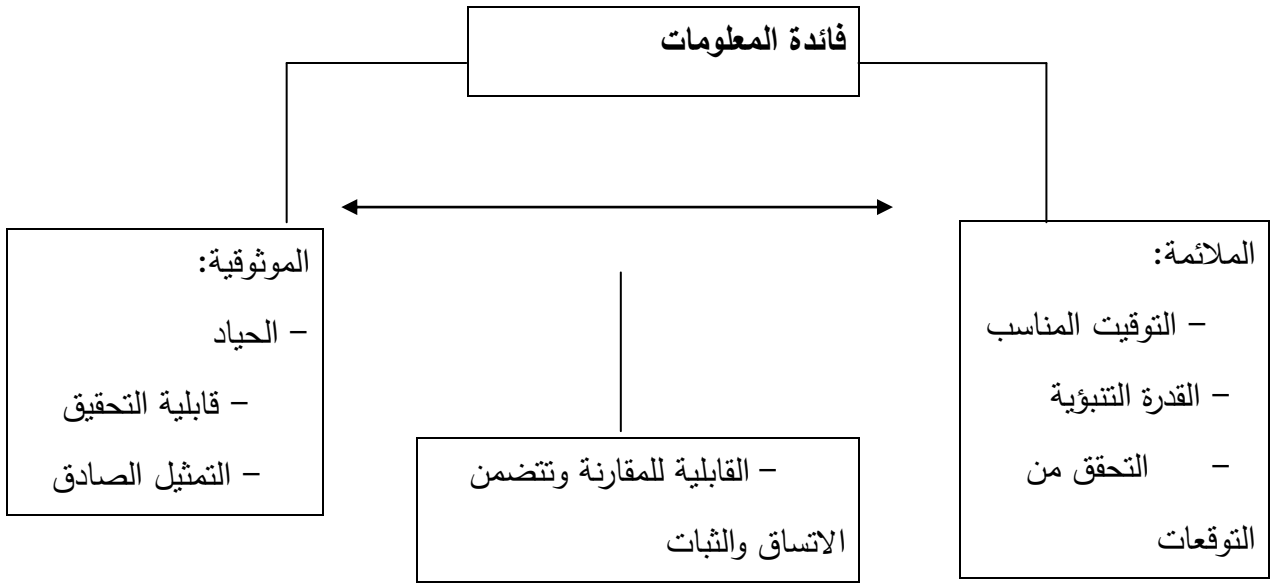
ويمكن تبيان الخصائص الرئيسية والثانوية للمعلومات المحاسبية من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> Financial accounting standers board, Statement of financial accounting concepts, ,N 2, **Qualitative Characteristics of Accounting Information**, 2008, P:2.

<sup>2</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير البلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعلمية -، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص10.

<sup>3</sup> Ahmed M.Oboidat, **Accounting Information Qualitative characteristics Gap: Evidence From Jordan** international management REVIEW, vol.3. N°2, 2007, P:28.

الشكل رقم (06) : خصائص المعلومة المحاسبية



المصدر: رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار حامد، الأردن، 2004، ص31.

### الفرع الثاني: مستخدمو المعلومة المحاسبية

مع تنوع الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية، أصبح من الصعب لهذه الأخيرة الاستجابة للجميع خاصة أن نوع وشكل المعلومات يختلف من مستعمل لآخر، وقد صنف جلول ساسي (D.SACI) هذه الأطراف إلى ما يلي:<sup>1</sup>

#### أولاً: الأطراف الخارجية

وهي الأطراف الخارجية عن الشركة وتتمثل فيما يلي:

أ- **المالكين الحاليين والمستثمرين والسماسرة** : يرغب هؤلاء في معرفة المعلومات والنشاط الذي تزاوله الشركة لاتخاذ القرارات سواء لإبقاء على استثماراتهم أو سحبها أو بشراء حصص جديدة، وهذا من خلال معرفة نتيجة أعمال الشركة ومقارنتها بشركات أخرى.

ج- **المقترضين**: هي المؤسسات المالية والمصارف، حيث يستخدم هؤلاء المعلومات المحاسبية لتقييم

<sup>1</sup> SACI Djalal, *compatibilité de l'entreprise et système économique*, l'expérience algérienne, OPU, Alger, 1991 , P:72.

مخاطر منح القروض ومعرفة مدى القدرة على الالتزام بسداد الديون.

ج- **الموردين:** تساعد المعلومات المحاسبية الموردين على معرفة وضع ومدى نجاح الشركة حتى يستمر التعامل معها باعتبارها زبون للموردين.

د- **الجهات الحكومية:** وتشمل دائرة الضرائب ودائرة الإحصاء والسلطات القضائية والمخططون الاقتصاديون، حيث تستعمل هذه الأطراف المعلومات المحاسبية لغرض فرض الضرائب على أرباح الشركة وحساب الدخل اليومي، وفرض النزاعات وتحليل النشاط الاقتصادي.<sup>1</sup>

هـ- **نقابات العمال:** يهتم هؤلاء بخطط الشركة في الأجور والمكافآت ومعرفة مدى قدرة الشركة على سداد معاشاتهم .

و- **العملاء:** يهتم العملاء بمعرفة مستقبل الشركة ومدى قدرتها في إمدادهم بالسلع والخدمات.

ي- **الجمهور:** يهتم بجمهورهم بمعرفة مستوى أرباح الشركات وأثرها على مستويات الأسعار والدخل القومي كما يهتم الجمهور بالأداء الاقتصادي لجميع الشركات.<sup>2</sup>

### ثانياً: الأطراف الداخلية

هي كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة الشركة واستخدام المعلومات المحاسبية مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق أهداف الشركة وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي<sup>3</sup>:

أ- **الإدارة العليا:** ويقصدها بها مجلس الإدارة أو المدير العام المسؤول عن تنفيذ الخطط والسياسات لمرسومة للشركة، حيث أن الإدارة العليا مسؤولة اتجاه الهالكين، وتستخدم المعلومات المحاسبية لمعرفة نتيجة نشاط الشركة .

ب- **المستويات الإدارية:** ويقصد بها المدراء في المستويات لوسطى والدنيا التي تتولى متابعة النشاط و الإشراف على الأعمال اتخاذ الإجراءات التصحيحية للنشاط، وتكون مسؤولة اتجاه الإدارة العليا في تحقيق الرقابة الإدارية على النشاط، ولذلك هي بحاجة إلى التقارير المحاسبية بصورة دورية.

<sup>1</sup> هادي رضا الصغار، مبادئ المحاسبة المالية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص31.

<sup>2</sup> عبد الحي مرعي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص-ص85-86.

<sup>3</sup> هادي رضا الصغار، مرجع سابق، ص-ص31-32.

ج- الموظفين: من أجل مزاولة أعمال الشركة يحتاج الموظفين إلى معلومات لمعرفة مدى استقرار وظائفهم وكذلك مدى ملائمة الأجور والرواتب التي يتقاضونها مع نتيجة المحققة للشركة.

### الفرع الثالث: مصادر المعلومة المحاسبية

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات الوسيطة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، حيث توفر هذه الأخيرة المعلومات التي تساعد متخذي القرارات والمستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان الرشيد وكذلك القرارات المشابهة وتتمثل هذه التقارير فيما يلي:

أولاً: القوائم المالية: وهي من أهم أنواع التقارير المالية وهي عبارة عن " كشوف وجداول مالية تعكس المرحلة الأخيرة في الدورة المحاسبية والتي يتم فيها بيان الأعمال بالاستعانة بنتائج تجميع وتبويب وتلخيص البيانات المحاسبية"<sup>1</sup>، وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) فإلى مكونات القوائم المالية تتمثل في:<sup>2</sup>

أ-الميزانية العمومية: وتسمى قائمة المركز المالي وهي الوسيلة المحاسبية لبيان المركز المالي لشركة في تاريخ معين غالباً ما يكون نهاية الشهر أو سنة والتي تظهر عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.

ب- قائمة الدخل: " تقدم هذه القائمة معلومات تمكن من تحديد نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة خلال فترة مالية ' وهو ما يقتضي مقابلة الإيرادات المكتسبة خلال هذه الفترة من مصروفات المتعلقة بهذه الإيرادات"<sup>3</sup>.

ج- قائمة التغيرات في حقوق الملكية: تقدم هذه القائمة معلومات عن التغيرات في حقوق الملكية على مدار الفترة المالية وبالتالي تفسير أسباب الفرق في رصيد حقوق الملكية في بداية الفترة وفي نهاية الفترة وتبين هذه القائمة:

- جميع التغيرات في حقوق الملكية (حقوق المساهمين) خلال فترة .
- التغيرات في الحقوق الملكية ما عدا تلك الناجمة عن العمليات مع المالكين مثل زيادة أو تخفيض رأس المال أو توزيعات الأرباح.

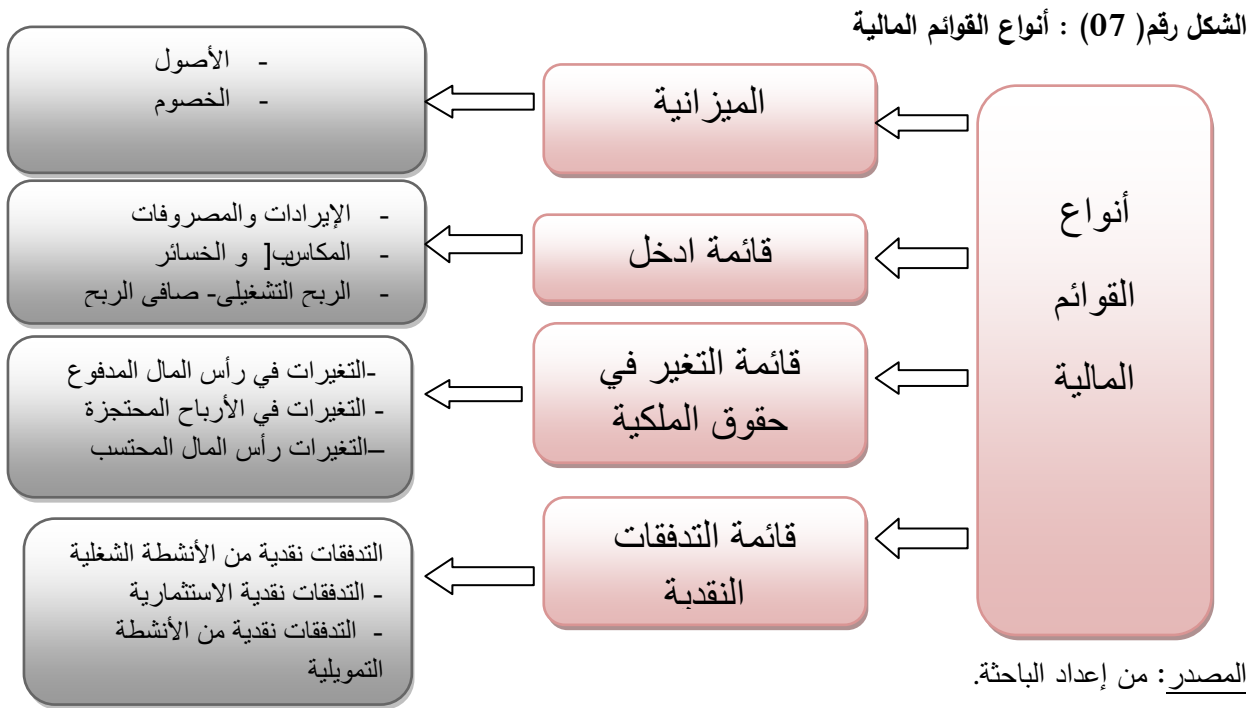
<sup>1</sup> أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ، 2004، ص 54.

<sup>2</sup> محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص ص 22-23.

<sup>3</sup> محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 71.

د- قائمة التدفقات النقدية: هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للشركة خلال فترة مالية معينة، " وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة من خلال إصدار المعيار الدولي رقم (07) <sup>1</sup>

هـ- السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى: وتبين ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببنود القوائم المالية، والإفصاحات التي تغطيها معايير الإبلاغ المالي الدولية وتحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرق المحاسبة معتمدة، توضيحات فيما تخص الشراكة، الارتباط والتنازل بين الوحدات وغيرها عن المعلومات الإيضاحية. والشكل الموالي يوضح أنواع القوائم المالية.



### ثانيا: تقرير مراجع الحسابات

بالإضافة إلى القوائم المالية تحتوي التقارير المالية للشركات على تقرير مراجع الحسابات الخارجي، والذي يرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يقوم المراجع من خلال هذا التقرير بالتحدث عن نتيجة فحصه لهذه القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها، ومدى تمثيلها لواقع الأمور في الشركة، كما يوضح المراجع رأيه

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر المطارنة، مرجع سابق، ص49.

بمدى توافق إعداد هذه القوائم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى بيان رأيه بخصوص كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية.<sup>1</sup>

### ثالثاً : تقرير مجلس الإدارة

هو التقرير الذي يقوم في مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن أنشطة الشركة خلال فترة مالية معينة حيث يتضمن التقرير معلومات عن المركز المالي للشركة والتسويق، بالإضافة إلى حجم المبيعات ونموها وتطورها، بالإضافة للمشاريع التي أنجزتها الشركة خلال العام وما تنوي انجازه في العام القادم هذا بالإضافة إلى بعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو القوائم المالية<sup>2</sup>، ويشمل تقرير مجلس الإدارة عادة:

- خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين.

- تحليلات وتوقعات الإدارة المستقبل.

### المطلب الثالث: ماهية الجودة في المعلومة المحاسبية

جودة المعلومات هي تلك الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، لأن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب البديلة.<sup>3</sup>

### الفرع الأول: تعريف جودة المعلومة المحاسبية

يعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف المجامع العلمية و المهنية وذلك لمالها من أهمية عند إعداد القوائم المالية، وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة في تلك القوائم كما تخدم المستخدمين لهذه المعلومات، ولعل من الأهمية ما دافع الجمعية الأمريكية المحاسبية (AAA) إلى إصدار دراسة عام 1966 باسم " بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" أعربت فيه عن تراجع عن المجاملات السابقة " المبادئ المحاسبية " أي الخروج عن الاتجاهات التقليدية والتركيز على معيار المنفعة وذلك للوفاء باحتياجات المستخدمين إلى معلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ قراراتهم وتقلل من عدم التأكيد

<sup>1</sup> مؤيد راضي خنفر، فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص51.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

<sup>3</sup> وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمرك، 2007، ص 117 .

لديهم، وكذلك مجلس معايير المحاسبة المالية ( FASB ) الذي طبق المنهج النفعي الجديد عند وضعه للإطار المفاهيمي، فركز بشكل واضح على جودة أو منفعة المعلومات المحاسبية، واعتبر أن أهداف القوائم المالية هي نقطة بداية في تطبيق المنهج النفعي الجديد، وبعد تحديد الأهداف كان من الطبيعي أن ينحز (FASB) الخطوة التالية هي تحديد مفاهيم الجودة المعلومات المحاسبية بإصدار البيان رقم ( 02 ) عام 1980 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية".

وقد عرفت جودة المعلومات المحاسبية " بمدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام و إخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة"<sup>1</sup>.  
ونعني بللجودة في هذه المجال " المعيار الذي يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والإفصاح لمحاسبي في التقارير المالية بما يتيح اختيار أكثر المعلومات الجيدة هي تلك الأكثر إفادة في ترشيد القرارات"<sup>2</sup>.

وعموما تعني جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية ما تحققه من منفعة للمستخدمين، وذلك من خلال خلوها من الت زيف والتضليل وأن تكون معدة في ضوء مجموعة المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.

#### الفرع الثاني: معايير جودة المعلومة المحاسبية

لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك لاختلافه تبعاً لاختلاف وجهات نظر وأهداف منتج ي و مستخدم المعلومات.

إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودتها على النحو التالي:<sup>3</sup>

#### أ - الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

#### ب - المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

وهي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، ويمكن التمييز بين عدة أشكال المنفعة:

<sup>1</sup> Celine Michailiesco, **Qualité del'informationcomptable**, Manuscrit auteur, publié dans " Encyclopédie de compatibilité, contrôle de gestion et audit(2009),PP 1023-1033,P :2.

<sup>2</sup> عباس مهدي الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1991، صص 144-195.

<sup>3</sup> مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، **المحاسبة الإدارية**، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002،

صص 306-305.



- منفعة شكلية: أي تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم.

- منفعة زمنية: الحصول عليها وقت الحاجة لها.

- منفعة التقييم (تصحيحية) : أهميتها وقدرتها في تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرارات.

### ج- الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

وهي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومة المحاسبية ل أهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.

### د- التنبؤ كمقياس جودة المعلومات المحاسبية

أي كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ ك لما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومات استخدام حقيقة عن الماضي للتنبؤ بمعلومات متوقعة في المستقبل .

### هـ- الكفاءة كمقياس بجودة المعلومات المحاسبية

هي العلاقة بين الاستخدام و النتائج، أي تحقيق أهداف الشركة بأقل استخدام ممكن للموارد وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل تكاليف ممكنة والتي لا يجب أن تزيد عن قيمة المعلومة.

### الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على جودة المعلومة المحاسبية

التقارير المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية تتأثر بجملة من العوامل شأنها شأن أي وسيلة توصيل أخرى حيث يمكن حصر أهم هاته العوامل في:

#### أولاً- العوامل البيئية ( بيئة محاسبية )

ومن أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي<sup>1</sup>:

أ- العوامل الاقتصادية : تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي حال المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي مثلا تحظى التقارير المالية بأهمية بالغة، إذا يتم

<sup>1</sup> حسين القاضي ، توفيق مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة ، دار الثقافة عمان ، الأردن ، ص15.

التركيز على توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية بينما نجد في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض إحكام المراقبة المركزية.

**ب- العوامل السياسية:**<sup>1</sup> إن العوامل السياسية للبيئة المحاسبية لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم بتحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية للمستخدمين للتقارير المالية التي تلائم المعلومات المحاسبية عن الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر معينة ، ومن هنا تقع على المنشأة مهمة توجيه وتطوير إمكانياتها نحو تحقيق هذه الاحتياجات بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن تحقيقه .

**ج- العوامل الاجتماعية:**<sup>2</sup> تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل : اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية و الوقت .... الخ ، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل، وتعد البيانات المالية خلال فترات متقاربة ربع سنوية مثلاً، والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط.

**د- العوامل القانونية :** إن العوامل القانونية وأهمها مجموعة الأنظمة والتشريعات والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصاً مع ظهور شركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة مما أدى خضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها، وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية وذلك بهدف إضفاء نوع من الثقة لمستخدمي المعلومات، ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> يوسف محمد جرعون، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص42.

<sup>2</sup> عبد الحميد مانع الصبيح، المعايير المحاسبية الدولية دراسة في مدى استخدامها وملائمتها في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، 1998 ، ص42.

<sup>3</sup> محمد إبراهيم عبد السلام التركي، تحليل القوائم المالية، شؤون المكاتب جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993، ص28 .

هـ- **العوامل الثقافية:** وتتمثل في المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية، فالمستوى التعليمي يؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقق بشكل عام والخصائص النوعية المعلومات المحاسبية بشكل خاص فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي فيها يصبح من الصعب على أغلبية الناس فهم واستيعاب محتويات التقارير المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات على عكس البلدان التي لها المستوى التعليمي أفضل، وكذلك بالنسبة لوضع المنظمات المهنية، ففي الدول التي لها السبق في إنشاء الاتحادات والجمعيات مهنية تتولى تطوير وتنظيم الممارسات المحاسبية فيها التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال التقارير المالية.

### ثانياً : العوامل المتعلقة بالمعلومات

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار إذ حددت نشرة معايير المحاسبة المالية (FASB-1980) الخصائص النوعية المعلومات المحاسبية والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لاتخاذ القرارات، وكذلك تقديمها وعرضها في التقارير المالية .

ومن العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر استخدام الحاسوب في إدخال وتحليل و معالجة وعرض المعلومات وكذلك الانتشار الواسع والسريع للانترنت اللذان كان لهما الأثر الكبير على زيادة فائدة المعلومات المحاسبية كما يلي:<sup>1</sup>

- أ - الانخفاض الكبير والمستمر في تكلفة الإنتاج والحصول على المعلومات .
- ب- زيادة كمية المعلومات الملبية للاحتياجات الخاصة بالمؤسسة والمستخدم .
- ج- إتاحة تلك المعلومات لعدد كبير من المستخدمين لها في العالم وفي الوقت المناسب.
- د- إعداد بيانات أعمق المستخدمين ولعدد السنين.

### ثالثاً: تقرير مدقق للحسابات ( المراجع الخارجي)

<sup>1</sup> أسماء سلمان، زيجان لخيوري، مدى كفاءة التقارير المالية الحالية في الإبلاغ عن أداء الوحدات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 2002، ص 88.

يعتبر تقرير مدقق الحسابات للتقارير المالية من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة و إضفاء الثقة في المعلومات الواردة لها، والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة.

### المبحث الثاني: الإفصاح عن المعلومة المحاسبية

يعتبر الإفصاح المحاسبي الوظيفة الرئيسية الثانية للمحاسبة إلى جانب وظيفة القياس المحاسبي للأحداث والمعلومات الاقتصادية والمالية وقد ازدادت أهميته خصوصا بعد تحول التاريخي الذي حدث في شكل المؤسسات، والذي أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، هنا استوجب معه البحث عن السبل و الأساليب التي تمكن المالكين من الرقابة على ممتلكاتهم، فارتقى شأن الإفصاح المحاسبي وأوكلت له مهمة تحقيق الرقابة والشفافية على أموال الممتلكين، وكذا نقل الصورة الحقيقية عن المركز المالي للمؤسسة، و حتى يقوم الإفصاح لهذا الدور الجديد، فإنه يستوجب توافر مجموعة من الأركان والمقومات.

#### المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

##### الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

لقد زاد الاهتمام في العقود الأخيرة من بداية الستينات - بموضوع الإفصاح وهذا لاعتماد العديد من الجهات بشكل كبير في قراراتها على ما تنتشره الشركات من المعلومات، مما أدى لظهور وجهات نظر مختلفة حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة وهذا لاختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة حيث يعرف الإفصاح بشكل عام بأنه "عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها، والوقت الذي يتم فيه الإفصاح بأي وسيلة<sup>1</sup>.

وعرف الإفصاح المحاسبي أيضا بأنه "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة الاقتصادية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول و الموجود، ملتقى تحت عنوان: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية-المركز الجامعي بالوادي، جانفي، 2010، ص3.

<sup>2</sup> وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دارحنين، عمان الأردن، 1996، ص371.

كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية<sup>1</sup>.

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه " تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد"<sup>2</sup>.

من خلال التعارف السابقة نلاحظ أن جميعها ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة و وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها فالتعريف الثاني أظهر ضرورة إبراز كافة المعلومات أما التعريف الثالث فقد ركز على المعلومات الضرورية فقط ولم يوضح التعريفان الأول والثاني طبيعة المستخدم المعلومات المحاسبية ، فالمستفيدون من القوائم المالية على اختلاف مستواهم الثقافي والاقتصادي والمحاسبي يتميزون بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات لذلك لا بد من التمييز بين المستخدمين كما ورد في التعريف الرابع إذ أن وجود مستخدمين داخليين يقود إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة الوحدة الاقتصادية ، حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أي صعوبة حيث يسهل ذلك الاتصال المباشر بين الإدارة و المحاسب كما أن وجود المستخدمين الخارجيين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد القوائم المالية الأساسية .

### الفرع الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

تكمن أهمية الإفصاح عن المعلومة المحاسبية في القوائم المالية في أهداف تلك القوائم والتقارير المالية وهي بصفة عامة توفير كل المعلومات التي من شأنها خدمة مستخدميها.

ويلعب الإفصاح المحاسبي دوراً هاماً في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين الدرجة المخاطرة والعائد الذي تحققه هذه الأسهم، فالإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين وبالتالي كبر حجم سوق رأس المال متمثلاً في زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء والبيع وكذلك في زيادة

<sup>1</sup> عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص322.

<sup>2</sup> رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي-مدخل نظرية المحاسبة، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998، ص211 .

حجم التعامل عمليات الشراء والبيع لهذه الأسهم يؤدي إلى إمكانية تشغيل المعلومات مثل تنبؤات المحللين الماليين، تنبؤات إدارة المشروعات من الأرباح المستقبلية ونشر المعلومات عن حالة الاقتصاد القومي مثل سعر الفائدة ومعدل التضخم وإذا تحققت كفاءة السوق المالي فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة<sup>1</sup>.

أما الهدف من الإفصاح المحاسبي يتمثل فيما يلي:

- عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم.
- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة بشكل يفيد مستخدميها.

### المطلب الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح عن المعلومات في المحاسبة في التقارير المالية على المقومات التالية:

#### أولاً: تحديد المستخدم المستهدف لمعلومات التقارير المالية

تتعدد الفئات المستخدمة لمعلومات التقارير المالية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، وقد كرس devine - أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المالية كركن أساسي في تحديد الإفصاح المناسب بالقول أن - أهمية تحديد الجهة التي تستخدم المعلومات المالية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي تستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضاً مختلفة<sup>2</sup> لذلك فإن الحاجة لتحديد الجهة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها، وأن هذه الجهات المستخدمة للمعلومات سوف تساعد في تحديد خواص هذه المعلومات من حيث المحتوى أو من حيث الشكل، كما أن اختلاف احتياجات الجهات المستفيدة من المعلومات تضع معدي القوائم المالية أمام اختيارين<sup>3</sup> الأول: إعداد قوائم المعلومات المحاسبية آلية حسب تعدد حاجة الفئة المستخدمة وهذا يزيد من تكلفة المعلومة، والثاني: إصدار قوائم المعلومات المحاسبية آلية متعددة الأغراض تلبي حاجات المستخدمين وهذا الخيار غير واقعي لأنه

<sup>1</sup> كمال الدين الدهراري، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص-ص 19-21.

<sup>2</sup> محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية لمحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 345.

<sup>3</sup> وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 372.

سيجعل القوائم المالية كبيرة الحجم ومفرطة جدا في التفاصيل، ولحل هذه المشكلة فإن مهنة المحاسبة افتترضت نوعين من المستثمرين - مستخدمي القوائم المالية -<sup>1</sup>:

مستثمر عادي ومستثمر واعي، وقد اعتمدت لجنة الاستثمارات والبورصة (SEC) على أن المستخدمين للمعلومات المحاسبية من النوع الأول وهذا خلال الفترة 1935 إلى 1973، أما هيئة المعايير المحاسبية المالية (FASB) ومنذ تكوينها 1973 فقد أبدت النوع الثاني (مستثمر واعي و محترف).

أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) نحا منحى أكثر شمولية في تحديد هوية المستخدم المستهدف بحيث لا يبقى محصورا بفئة معينة فقط من الفئات المستخدمة للتقارير المالية، بل يتعدى ذلك ليشمل مجموعة الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير، وقد بن موقفه على مفهوم التقرير المالي متعدد الأغراض، لذلك فقد استقر الرأي النهائي في عالم مهنة المحاسبة على أن المستخدم المستهدف لمعلومات التقارير المالية يتمثل في مجموعة الفئات التي يحتمل استخدامها للتقارير المالية مع التركيز على فئات المستثمرين الحاليين والمستثمرين المحتملين والدائنين<sup>2</sup>.

### ثانيا: تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية

ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المالية بخاصية ملائمتها وتلتقي في هذا الإطار وجهتا نظر كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) التي عبرت عن وجهة نظرها في أحد تقاريرها لعام 1966 بالقول "في حين تعد الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، تعد الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدامها من جهة أخرى"<sup>3</sup>.

لذلك لا بد قبل تحديد ما إذا كانت المعلومة ملائمة أو غير ملائمة يلزم تحديد الغرض الذي ستستخدم فيه أولا إذ أن المعلومة تكون ملائمة لمستخدمها في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم آخر.

<sup>1</sup> رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مرجع سابق، ص 476 .

<sup>2</sup> وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص-ص 373-374.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص-ص 374-375.

## ثالثا: تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها

تتمثل المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية الأساسية في الميزانية العمومية، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيير في حقوق الملكية بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية والتي تعد جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم، حيث يتم إعداد القوائم المالية وفقا لمجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها<sup>1</sup>.

## رابعا: تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يمكن تصنيف أكثر الطرق شيوعا في الإفصاح على النحو التالي:

أ- في منظومة القوائم المالية صلب القوائم المالية: يجب أن تظهر المعلومات الهامة والملائمة في صلب القوائم المالية، فالأصول والالتزامات ونتائج الأعمال وحقوق المساهمين يجب أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية طالما يمكن قياس العمليات والتغيرات الأخرى بموثوقية ودرجة عالية من الدقة.

ب- استخدام المصطلحات والعرض والفصل: تعتبر المصطلحات المستخدمة في وصف محتويات القوائم المالية ودرجة التفصيل فيها من الأمور الهامة في عملية الإفصاح، لأن ذلك يساعد القارئ في مدى فهمها لإزالة الغموض عليها، وكما كان التفصيل في عملية الإفصاح مناسبة وأكثر فائدة لاتخاذ القرارات فيجب إعطائها أولوية.

ج- استخدام الإيضاحات أمام بنود القوائم المالية، المعلومة المعترضة أو بين قوسين: هذا في حالة البنود المدرجة بالقوائم المالية غير واضحة ولا تحتاج لشرح مطول، هنا يتم وضع تعريف أو ملاحظة بين أقواس تتبع عناوين تلك البنود، كما قد يكون من الضروري ربط بند في أحد القوائم المالية ببند آخر في نفس القائمة أو في قائمة أخرى، أو إجراء شرح مختصر لقيود معين أو إحالة القارئ لشرح مطول عن قيد في الهوامش<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 376.

<sup>2</sup> حواس صلاح، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص 126-127.



د- التقارير والجداول الملحقة: وتستخدم هذه الوسيلة إذا لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.

هـ - تقرير مجلس الإدارة: وهذا التقارير يعتبر متما للقوائم المالية والذي بدوره يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.

و- تقرير المراجع الخارجي: ويعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح أو عدم إفصاح للمعلومات عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره<sup>1</sup>.

#### خامساً: توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يعد توقيت المناسب صفة هامة لخاصية ملائمة المعلومات المالية فإذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملائمتها لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة، وحتى يكون الإفصاح مفيداً فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها و تقديمها لمستخدمي تلك المعلومات وتتناقص منفعة المعلومة وتزول إذا لم تأت في وقتها، ولذلك حرصت قوانين الشركات في الدول المختلفة وتعليمات الهيئات أسواق رأس المال العالمية أن تلتزم الشركات المدرجة في تلك الأسواق أن تقوم بإعداد وعرض هذه المعلومات خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ انتهاء السنة المالية أو الفترة المرحلية وتزويد هيئة الأوراق المالية بنسخ من قوائم المالية المرحلية الربعية أو نصف سنوية يهدف توفير المعلومات الحديثة والمستمرة على فترات متقاربة للمتعاملين في الأسواق المالية.

#### المطلب الثالث: أنواع الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه

إن من بين مرتكزات الإفصاح تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية، وتبعاً لاختلاف احتياجات الأطراف المستخدمة للمعلومة كما أشرنا إليه سابقاً فإنه يكون ملائم وضروري لطرف ما قد لا يكون بالضرورة ملائم لطرف آخر وهذا لاختلاف مستوى الخبرة، بالإضافة إلى رغبة الإدارة في الإفصاح أو

<sup>1</sup> مجدي أحمد المغربي، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، دراسة ميدانية على الشركات السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2011، ص 8.

عدم الإفصاح، واختلاف المعلومات من قطاع وآخر وكذا اختلاف بيئة الأعمال التجارية كل ذلك أدى إلى إعطاء الإفصاح عدة صفات لتحديد القدر الملائم للمعلومات المحاسبية المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

### الفرع الأول: أنواع الإفصاح المحاسبي

أ - الإفصاح الكامل: يتطلب الإفصاح الكامل أن تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشمل كافة المعلومات اللازمة للتعبير الصادق، فإذا ترتب عن حذف أو استبعاد بعض المعلومات تصبح القوائم المالية مضللة فإن الإفصاح عن مثل تلك المعلومات يصبح ضروري، وتشتمل القوائم المالية المنشورة في الوقت الحاضر على الملاحظات والمذكرات الإيضاحية التي تعتبر جزء ضروري من القوائم المالية، وينبغي أن تكون المعلومات الواردة في تلك المذكرات مكملة للمعلومات الواردة في صلب القوائم المالية.<sup>1</sup>

ب - الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالدعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على المصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع الفئات بشكل متوازن.

ج - الإفصاح الشامل: ويعني مدى شمولية القوائم والتقارير المالية لكافة المعلومات المفيدة والغير مضللة للمستثمرين، ويأتي التركيز على الإفصاح الكامل (الشامل) من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح الشامل على الإفصاح عن الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يعتمد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية.<sup>2</sup>

د- الإفصاح التفاضلي: يتم التركيز في القواعد المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاصيل أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام للتغيرات أو التفاصيل ويعتمد

<sup>1</sup> أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته، مبادئ المحاسبية المالية المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقاً لمعايير

المحاسبية الدولية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص80.

<sup>2</sup> وصفي عبد الفاتح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، الدار الجامعية الجديدة للنشر - الإسكندرية، 2000، ص-ص

.49،48

مدخل الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة الملخصة بحجة أو بعض المساهمين يحتاجون إفصاحاً شاملاً ، ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلا إلى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل.<sup>1</sup>

هـ - الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة و ظروفها الداخلية.

و - الإفصاح الوقائي: هو عرض المعلومات الكافية لجعل القوائم المالية مفيدة وغير مضللة للمستفيدين منها خاصة المستثمر العادي المحدود القدرة في استخدام هذه المعلومات.<sup>2</sup>

من خلال ما سبق نجد بأن الإفصاح المحاسبي وحتى يؤدي لغرض منه ويكون فعّالاً لجميع الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية يجب أن تتسم بما يلي:

أ- يجب أن تكون جميع المعلومات المنشورة مفيدة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية .

ب- يجب أن تكون جميع المعلومات المفصح عنها تتميز بالخصائص النوعية (الأساسية والثانوية ) والتي تتمثل في : الملائمة والموثوقية وقابلية للفهم والقابلية للمقارنة والثبات .

ج - يجب أن تكون جميع المعلومات المفصح عنها تلاءم فطرة مستخدمي المعلومات المحاسبية وعدم التحيز لأي طرف وفي الوقت المناسب.

### الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي

تتعدد العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي والتي يمكن تقسيمها إلى عوامل بيئية لها علاقة بالمجتمع الذي تعد فيه القوائم المالية، وأخرى تختص بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، وهناك عوامل لها علاقة بالمنشأة ذاتها، ويمكن احتمالها على النحو التالي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مرجع سابق، ص- ص 474-475.

<sup>2</sup> رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مرجع سابق، ص475.

<sup>3</sup> محمود إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، مجلة جامعة سعود، الرياض، 1993، ص43.

**أولاً : العوامل التي لها علاقة بالبيئة**

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وعوامل حاجة المستفيدين إلى المزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على الوحدة الاقتصادية بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية وتحديد المسؤوليات الاجتماعية لكل منها .

**ثانياً : العوامل التي لها علاقة بالمعلومات**

تتأثر درجة الإفصاح عن المعلومات وخاصة من ناحية مدى توافر الملائمة والثقة في هذه المعلومات علاوة على القابلية للتحقق والمقارنة إلى مقارنة التكلفة بالعائد ( اقتصادية المعلومات) وتحديد تكلفة المعلومات مستوى الإفصاح المتوفر في القوائم المالية ، أي أن تكون المنفعة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها .  
**ثالثاً : العوامل التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية**

أ- حجم الوحدة الاقتصادية: وجد في العديد من الدراسات الميدانية علاقة بين حج م الوحدة الاقتصادية و درجة الإفصاح في القوائم المالية ويرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون قليلة الأهمية في المشروعات الكبيرة قياساً بالمشروعات الصغيرة.

ب- عدد المساهمين: وجود علاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى زيادة درجة الإفصاح.

ج - تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية: ولهذا العامل أثر مباشر في زيادة الإفصاح، بسبب الشروط التي تضعها تلك الأسواق.

د -المدقق الخارجي : حيث يقوم المدقق بتقويم درجة الإفصاح عند تدقيقه لحسابات الشركة والوقوف على مدى التزامها بالأسس والقواعد والمبادئ التي يقرضها دستور المهنة.

هـ - العوامل الأخرى: ومن أهمها الربح ورغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال شركات المساهمة.

**رابعاً : العوامل التي لها علاقة بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح**

وتتمثل في الجهات المنظمة والمسئولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة إذا نجد في العديد من الدول خاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية الحكومية .

#### خامسا : العوامل التي لها علاقة بالمنظمات والمؤسسات الدولية

بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحاسبية فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي من خلال إصدارها لمجموعة من المعايير المحاسبية<sup>1</sup>. ونتيجة لهذا التحول الذي سيمس المؤسسات من الناحية المحاسبية يقع على عاتق مختلف الممارسين سواء الداخليين أو الخارجيين، من خبراء محاسبين ومحافظي حسابات معتمدين بذل مساعي حثيثة للسهر على ضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي من خلال التحقق مما يلي :

- أ- التحقق من أن المعلومات المفصح عنها تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة دون الالتزام بالشكل القانوني.
- ب- التحقق من وجود علاقة بين التكاليف التي تتكبدها المؤسسة والمنتجات التي تم الحصول عليها.
- ج- الأخذ بعين الاعتبار عند فحص القوائم المالية الأهمية النسبية للعناصر الواردة في القوائم.

<sup>1</sup> زغدار أحمد، سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009، ص84.

## المبحث الثالث: دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية

منذ الثمانينات من القرن العشرين انتهجت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق الذي من مع المهدتشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي، فضلا عن إفزات العولمة التي تقتضي تغيرات جذرية في الميدان المحاسبي في إطار المعايير الدولية، في هذا السياق أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتلاءم مع الظروف جديد، ولا يستجيب لاحتياجات المستثمرين، لذلك أصبح من الضروري تبني نظام محاسبي جديد يواكب تلك التطورات ويقلل الفوارق بين التطبيقات المحاسبية لمختلف الدول.

لذا سننتظر في هذا المبحث إلى دوافع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي وكذا توضيح إسهاماته في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، حيث أن التطبيق السليم لمبادئ النظام المحاسبي المالي يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنه، مما يؤكد على أن مصداقية وشفافية المعلومات المحاسبية يعتبران وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به.

## المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي كألية لتعزيز الثقة والشفافية

لقد قامت الجزائر باعتماد مشروع جديد في المجال التوحيد المحاسبي والمالي، وهو إلزامي من 01 جانفي 2010، ويهدف إلى وضع أداة تتكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة التي جاءت لها الإصلاحات الاقتصادية والمالية، ومحاولة الجزائر الدخول في الاقتصاد الدولي من خلال مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية (OMC)، إضافة إلى العمل على تلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري.

## الفرع الأول: ماهية الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

## أولاً: مفهوم النظام المحاسبي المالي

لقد صدر النظام المحاسبي المالي (SCF) بموجب قانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 وحسب المادة رقم 03 من القانون (11/07) فليق " المحاسبة المالية نظام التنظيم للمعلومات المالية يسمح

بتخزين معطيات قاعدية عددية و تصنيفيها و تقييميها و تسجيلها، و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية<sup>1</sup>.

ولقد تضمن هذا القانون مصطلح الإطار التصوري للمحاسبة، باعتباره دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها وأجال تحديد هذا الإطار التصوري للتنظيم، كما أدخل هذا النظام المعلومات المحاسبية بدلا من المحاسبة المبسطة للكيانات التي لا يتحدد رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها المحدود التي نص عليها التنظيم أما بالنسبة للقوائم المالية أو الكشوف المالية ألزم القانون الكيانات بضرورة إضافة للميزانية وجدول النتائج جدولاً لتدفقات الخزينة وآخر لمتابعة التغيير في الأموال الخاصة بالإضافة إلى الكشوف الملحقة بالقوائم المالية، ونص على ضرورة أن تتضمن كل هذه القوائم إمكانية إجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة ومن خلال التعريف السابق للنظام المحاسبي المالي نستخلص خصائص المحاسبي المالي فيها يلي:

أ- نظام للمعلومات المالية، حيث يركز على مفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي.

ب- كشوف مالية تعكس بصدق المركز المالي تتمثل في الميزانية.

ج- معلومات يمكن قياسها عدديا.

د- تصنيف وتقييم وتسجيل المعلومات المالية وفق المعايير الدولية.

هـ- قياس أداء ونجاعة الكيان من خلال جدول النتائج.

و- قياس وضعية الخزينة من خلال جدول التدفقات النقدية، وذلك من أجل معرفة قدرة الكيان على توليد التدفقات النقدية.

ي- إعداد القوائم المالية في نهاية السنة، وبالتالي تحقيق مبدأ الدورية.

<sup>1</sup> المادة رقم (3) من قانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007، الجزائر.

## ثانيا: أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي

أصبح المخطط المحاسبي الوطني، في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة لا يستجيب لمتطلبات المهنيين و المستثمرين، وذلك لأسباب خارجية وأخرى داخلية وهي:<sup>1</sup>

أ- الأسباب الخارجية: يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- ظهرت في عدة بلدان احتياجات إضافية للتمويل في القطاع الخاص وذلك بعد ما تحولت مهمة الدولة من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه.

- عند البحث عن موارد مالية جديدة، أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية.

- يشترط عند الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية الامتثال بالمعايير المحاسبية الدولية.

- يستلزم التفتح الاقتصادي، استعمال معلومات صحيحة وموثقة وموحدة ومعدة وفق معايير محاسبية دولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة.

## ب- الأسباب الداخلية

- تحول دور الدولة في الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى دور منظم.

- أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى والتوجه الاقتصادي الحالي للبلاد.

- يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية وتم وصفه بأنه نظام المعلومات المحاسبية وأسس لتحديد الضريبة.

- أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تغطي على النظرة الاقتصادية.

- أصبحت المؤسسات حسب المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ الحيطة والحذر بصفة مبالغ فيها عوضا لمبدأ الصورة الوافية بحثا على أكثر ضمانات عند وقوعها المحتمل في الإفلاس.

<sup>1</sup> لعشيري جمال، محاسبة المؤسسة والجبائية-وفق النظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة، براق، الجزائر، ص52.



## الفرع الثاني: مضمون الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

## أولاً: الفرضيات الأساسية والمبادئ المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

حتى يمكن إنتاج معلومات موثوق بها ينبغي أن تستند المحاسبة إلى أسس ثابتة تتضمن إلى حد ما المعلومات التي تنشرها المؤسسة متماثلة حتى يمكن إجراء المقارنات فيما بينها ، وهذه الأسس تشمل على مجموعة من الافتراضات والمبادئ التي تحكم الطرق والإجراءات التي تتم بها معالجة العمليات المالية.<sup>1</sup> ولقد جاءت المواد 06-19 من المرسوم التنفيذي رقم (08-156) توضح مختلف المبادئ المحاسبية و الاتفاقيات الأساسية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى الخصائص النوعية التي تحكم المعلومات ضمن القوائم المالية .

## أ- الفرضيات الأساسية في النظام المحاسبي المالي

إن القوائم المالية هي أهم مخرجات النظام المحاسبي وعليه فإن الفرضيات الأساسية لإعدادها تتمثل في:

مبدأ محاسبة التعهد، أساس الاستحقاق واستمرارية الاستغلال.<sup>2</sup>

**1- محاسبة التعهد:** تشترط القوائم المالية المعدة وفق هذا المبدأ أن تسجل العمليات والأحداث دون انتظار وقت التسديد أو القبض النقدي.

**2- أساس الاستحقاق:** القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق تشمل على المعاملات التي انطوت على دفع واستلام النقدية في المستقبل والمبالغ التي تمثل النقدية التي سيتم استلامها في المستقبل.<sup>3</sup>

**3- استمرارية الاستغلال:** من الفروض المحاسبية المتعلقة بالوحدة المحاسبية فرض استمرارية المؤسسة طبقاً لهذا الفرض فإن المؤسسة تعتبر وحدة محاسبية مستمرة ، بمعنى أن الوحدة المحاسبية مستمرة في مجموعها

<sup>1</sup> المؤسسة العامة لتعليم الفني والتدريب المهني، برنامج مساعد محاسب، مبادئ المحاسبة 1، الجزء الأول، المملكة العربية السعودية، ص 08.

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 91.

<sup>3</sup> محمد عبد العزني خليفة وآخرون، شرح معايير المحاسبة المصرية، ج1، مركز الفجر للطباعة، 1999، ص 3.

وأنة ليس هناك نية في الوقت الحاضر لتصفيته أو تقليص نشاطها<sup>1</sup>، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة فان القوائم المالية تعد على أساس مختلف وفي هذه الحالة المؤسسة مجبرة بالإفصاح عن ذلك<sup>2</sup>.

### ب- المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي

تعتبر المبادئ المحاسبية بمثابة تعميمات أو قواعد إرشادية لتوجيه العمل المحاسبي في حالات معينة فعندما يواجه المحاسبون مشاكل محاسبية تحتاج إلى حلول يتم الرجوع إلى هذه المبادئ التي هي بمثابة قواعد عريضة يتم تبنيها نتيجة للتطبيق المهني للفكر المحاسبي، وذلك للقيام بعملية القياس المحاسبي وتسجيل العمليات المالية وإعداد القوائم المالية<sup>3</sup>.

#### 1- الدورة المحاسبية: يمكن تسمية هذا المبدأ بالدورية أو السنوية، حيث أنه يتم تقسيم العمر الزمني

للمؤسسة -حياة المشروع - إلى فترات زمنية متساوية تسهل عملية القياس المحاسبي وبالتالي تحديد نتيجة أعمال الفترة المالية من ربح أو خسارة وكذلك إعطاء صورة عن المركز المالي للمؤسسة في نهاية تلك الفترة إن مبدأ الفترة المحاسبية جاء نتيجة لفرض الاستمرارية وذلك حتى تتم عملية القياس المحاسبي للأحداث و المعاملات المالية وتقديم القوائم المالية للأطراف المستخدمة لها<sup>4</sup>.

#### 2- مبدأ استقلالية الدورات: يعني ربط كل دورة بنفقاتها ونواتجها الفعلية فقط<sup>5</sup>، أي عندما تحدد الدورة

المحاسبية تعتبر العناصر التي تعكس الواقع الاقتصادي في نهاية هذه الدورة هي تلك التي تتعلق بهذه الدورة<sup>6</sup>.

#### 3- مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية: أي يجب مراعاة استقلالية الدورات المالية من خلال احترام

الدورة المالية المقفلة وعدم المساس بالحسابات الافتتاحية للسنة المالية الحالية لأن ذلك يتناقض مع

مصادقية المحاسبة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص262 .

<sup>2</sup>Jacques Richard, Christine Collette, *Comptabilité générale Système français et normes IFRS*, 8e édition, Dunod, Paris, 2008. P 55.

<sup>3</sup>رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة و تطبيقاتها، الجزء الأول، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص42.

<sup>4</sup>رضوان محمد العناتي، مرجع سابق، ص-ص40-41 .

<sup>5</sup>Pierre Cabane, *L'essentiel de la finance à l'usage des managers*, 2ème édition, Eyrolles, Paris, p :52

<sup>6</sup>Bernheim Yves, *L'essentiel des US GAAP, Référentiel comptable américain et enjeux del'harmonisation internationale*, Mazars et Guerard ,Editions Maxima ,1ère édition 1997 ,2ème édition, Paris 1999:p :116.

4- مبدأ الأهمية النسبية: تكون المعلومة ذات مصداقية، أي ذات أهمية إذا أثر غيابها من القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه المعلومة.<sup>2</sup>

5- مبدأ مواصلة الطرق المحاسبية: يمكن هذا المبدأ مستخدمي المعلومات من مقارنة التغيرات في الكشوف المالية لنفس الوحدة في الوقت المناسب وأيضا مع تلك المؤسسات التي في نفس مجال النشاط<sup>3</sup> أي يجب تطبيق القواعد والإجراءات المحاسبية نفسها حتى تسمح بإجراء مقارنة متجانسة للحسابات السنوية للمؤسسة ومن هنا جاء تقييد إمكانية تغيير الطرق المحاسبية، فعلى سبيل المثال ثبات تقييم المخزون و المخصصات يمنع التلاعب في نتائج المؤسسة وفي حالة حدوث تغييرات في الطرق المحاسبية لا بد من تفسيره بعناية.<sup>4</sup>

6- مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرف القوائم المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة<sup>5</sup>، وتتميز التكلفة التاريخية بسهولة التحقق من صحتها وموضوعيتها وذلك لأن الأسعار محددة ومعروفة بالكامل عند حدوث الصفقة أو المعاملة التجارية، ومن هنا تكون البيانات المالية المعدة بموجب التكلفة التاريخية دقيقة ولها أساس حقيقي وموضوعي قابل للتحقق وغير خاضعة للحكم الشخصي.<sup>6</sup>

7- مبدأ استقلالية الذمة المالية: تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، أي أن لها شخصية معنوية مستقلة عن الملاك والفكرة الأساسية تكمن في تحديد وتوضيح مسؤولية المؤسسة اتجاه الغير خاصة الملاك<sup>7</sup>، هذا يعني أن يكون لها استقلال مالي عن مالكيها بحيث تصبح كافة حقوق مزاولة أعمالها التجارية كالبيع والشراء وحتى التقاضي وتصبح أصولها -ممتلكاتها- ومصاريفها وخصومها -

<sup>1</sup> لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية "سير الحسابات وتطبيقاتها"، pages bleues، الجزائر، 2011، ص14.

<sup>2</sup>Jean François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, Normes IFRS et PME, Edition DUNOD, 2004, p20.

<sup>3</sup>Serge Evraert, Christian Prat dit Hauret, Christine Collette, Les documents de synthèse : bilan, compte de résultat, annexe, e-theque , 2002. P: 10.

<sup>4</sup>Hubert de La Bruslerie, Analyse financière: Information financière, diagnostic et évaluation , 4 édition, Dunod, Paris, 2010,p : 18.

<sup>5</sup>الجريدة الرسمية، العدد27، الصادرة في 28/05/2008، تحتوي على المرسوم التنفيذي رقم 08-156 متعلق بتطبيق القانون رقم 07-11 للنظام المحاسبي المالي، المادة 16.

<sup>6</sup>نعيم دهمش، عبد أبو نصار، محمد خلايلة، مبادئ المحاسبة، دار وائل، الأردن، 1999، ص-ص42-43.

<sup>7</sup>Saci Djelloul; op cit, p: 230.

التزاماتها- وإيراداتها منفصلة عن أصول ومصاريف و خصوم و إيرادات مالكيها و كأنها شخص طبيعي تام الأهلية.<sup>1</sup>

**8- مبدأ عدم المقاصة:** كل من عناصر الميزانية المتمثلة في الأصول و الخصوم وعناصر جدول حسابات النتائج المتمثلة في الأعباء و النواتج ، يجب أن تسجل بصفة منفصلة أي كل عنصر على حدا وبدون أي مقاصة أو تعويض بين هذه العناصر مع بعضها البعض، غير أنه يمكن إجراء هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.<sup>2</sup>

**9- مبدأ الوحدة النقدية :** يقوم هذا المبدأ على أساس أن النقود هي أساس المعاملات الاقتصادية ولذلك يتم استخدامها للقياس والتحليل المحاسبي، وبناء على هذا الأساس يتم ترجمة جميع العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة على أساس النقد.<sup>3</sup>

#### ثانيا: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

لقد حدد النظام المحاسبي المالي خصائص نوعية يسمح توفرها بجعل المعلومات المنشورة في القوائم المالية ذات منفعة عالية بالنسبة لمستخدميها وتتطابق مع تلك المقررة لدى المعايير المحاسبية الدولية ، وهو ما يؤكد الغاية من وضع هذا النظام المحاسبي ألا وهي خدمة كل مستعملي القوائم المالية ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بأكثر فاعلية ويتمثل في:

**أ- القابلية للمقارنة:** يقصد بهذه الخاصية أن تعد المعلومات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من عام لآخر ولنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي ، ويمكن مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية بأداء الوحدات الاقتصادية الأخرى<sup>4</sup> ، أي ينبغي أن تكون الطرق المحاسبية المعتمدة نفسها وأن تتم عملية القياس والعرض بالنسبة للأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الاقتصادية

<sup>1</sup> رضوان محمد العناتي، مرجع سابق ، ص 40 .

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية العدد74، الصادرة في 2007/11/25، تحتوي على القانون رقم 07-11، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 15.

<sup>3</sup> وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة المالية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، الجزء الأول، 2007، ص26.

<sup>4</sup> أحمد حكمت الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، نظري مع حالات الدراسة، دار الثقافة الأردن، 1999، ص:110.

على أساس ثابت، كما يجب أن يكون على المستخدمين القدرة على مقارنة القوائم المالية:<sup>1</sup>

- في الوقت المناسب لنفس المؤسسة.

- مع القوائم المالية من الهياكل الأخرى.

**ب- القابلية للفهم والوضوح :** إن أحد الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة في القوائم المالية هي جاهزية قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، ولهذا الغرض يفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية ، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية .<sup>2</sup>

**ج- الملائمة:** غالبا ما تستخدم المعلومات حول الميزانية والأداء كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي وبعض العناصر الأخرى كالأرباح الخاصة بالأسهم ومدفوعات الأجر وتحركات أسعار الأوراق المالية وقدرة المشروع على الوفاء بالالتزامات<sup>3</sup> ، وعلى هذا الأساس يجب أن تكون المعلومات تمكن المستخدمين من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية من خلال مساعدتهم على:<sup>4</sup>

- تقييم أحداث الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

- تأكيد أو تصحيح التقييمات السابقة.

وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب توفر خصائص فرعية تمثل المكونات الثانوية للملائمة :

**أ- أن تتميز المعلومات بقدرة تنبؤية:** أي أن تساعد متخذي القرار على أن يحسنوا من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث .

**2 - أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات:** أن تساعد متخذي القرار على التحقق من صحة توقعاتهم السابقة وأن يقوموا بتصحيح هذه التوقعات.

**3- أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب:** لأن تأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها .

<sup>1</sup>.DGI, Les normes IAS/IFRS, Octobre 2008, Alger, p : 51.

<sup>2</sup>أمين السيد لطفي، المحاسبة الدولية للشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص466 .

<sup>3</sup>خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية ، دار إثراء للنشر، عمان، 2008، ص48.

<sup>4</sup>Pasqualini François, Le principe de l'image fidèle en droit comptable, LITEC, Paris, 1992. p : 49.

4- **الموثوقية (المصدقية):** قد تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها وتمثيلها لدرجة أن

الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللاً، فلكي تكون المعلومات مفيدة ينبغي أن تكون موثوقة وذلك بخلوها من الأخطاء الهامة والتحيز، ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها<sup>1</sup>، وتتضمن الصفات الفرعية التالية<sup>2</sup>:

- **الحياد:** وتعني البعد عن التحيز وأن تكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية أعدت للاستخدام العام بغض النظر عن اهتمامات أي جهة من أصحاب العلاقة بحد ذاتها.

- **الشمولية:** وتعني أن المعلومات المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة وغير منقوصة بعدم الحذف أو إلغاء أي جزء منها .

- **البحث عن الصورة الصادقة:** أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الاقتصادية وأن تعبر عنها بشكل معقول اعتماداً على مقاييس وأسس الاعتراف<sup>3</sup>.

**تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجانب القانوني:** حتى تكون المعلومات لها تمثيل صادق للعمليات المالية والإحداث الاقتصادية فمن الضروري أن تكون قدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فحسب جوهر العمليات المالية والأحداث الاقتصادية ليس دائماً متطابق مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني<sup>4</sup>، فإذا أخذنا على سبيل المثال بيع أصل من الأصول المؤسسة مع الاحتفاظ بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المترتبة عن هذا الأصل رغم وجود وثائق نقل الملكية ، فإن الاعتراف بهذه العملية بأنها عملية بيع لا يمثل بصدق الحدث الاقتصادي<sup>5</sup>.

- **الحيطة والحذر:** وجب مراعاة درجة الحيطة والحذر في القيام بالأحكام اللازمة لإعداد التقديرات ضمن شروط الشك، وذلك بكيفية لا تتم فيها تقييم الأصول والمنتجات بأكبر من قيمتها أو تقييم الخصوم والأعباء بأقل من قيمتها<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>Pasqualini François, op cit, p : 52.

<sup>2</sup> خالد جمال الجعرات ، مرجع سابق، ص-ص49-50.

<sup>3</sup> لخضر علاوي، مرجع سابق، ص15.

<sup>4</sup>Charlotte DISLE, Anne-Marie, **Introduction à la comptabilité cas pratiques**, Dunod, Paris, 2008, p05

<sup>5</sup> لخضر علاوي، مرجع سابق، ص15.

<sup>6</sup> لخضر علاوي، مرجع سابق، ص15.

## ثالثاً: المبادئ العامة في التقييم والتسجيل وفق النظام المحاسبي المالي

## أ- قواعد عامة في التقييم والتسجيل لعناصر القوائم المالية

بالنسبة للنظام المحاسبي المالي فإن قواعد التقييم والتسجيل المحاسبية تشكل مبادئ وقواعد عامة للتقييم إضافة إلى قواعد خاصة التقييم والإدراج في الحسابات، يتم تطبيقها على العناصر التي تحتويها القوائم المالية حتى تقدم المؤسسة صورة صادقة عن وضعيتها المالية، حيث يتم تقييم العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة على مبدأ التكلفة التاريخية، والتي تعتبر من المبادئ الأساسية في النظام المحاسبي المالي في حين يعتمد حسب الشروط إلى مراجعة تقييم بعض العناصر استناداً على:

**1- القيمة الحقيقية-القيمة العادلة-**: يمكن تعريفها على أنها المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مستقلة.<sup>1</sup>

**2- بقيمة الانجاز:** وهي تكلفة اقتناء المستهلكات من المواد والخدمات المستعملة لإنتاج العنصر، مع زيادة التكاليف الأخرى التي تدفعها المؤسسة أثناء عملية الإنتاج لوضع هذا العنصر في الحالة المطلوبة أي أن أعباء الإنتاج المباشرة وكذا غير المباشرة المتصلة بشكل معقول لإنتاج هذا العنصر.<sup>2</sup>

**3- القيمة المحيئة-قيمة المنفعة:** هي القيمة المحيئة لتقدير تدفقات سيولة الأموال المستقبلية من استعمال الأصل بشكل متواصل والتنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع به، أو المتوقع تحمله عند الوفاء بالالتزام.<sup>3</sup>

## ب- الطرق المحاسبية في إعداد القوائم المالية وضرورة الإفصاح عنها وفق النظام المحاسبي المالي

إن المقصود بالطرق المحاسبية حسب المرجع الدولي للجنة المعايير المحاسبية الدولية هي السياسات المحاسبية، ونظراً لوجود العديد من الطرق المحاسبية البديلة التي يمكن الاختيار من بينها عند تقييم الأصول فقد أكدت المعايير المحاسبية الدولية عن أهم السياسات والطرق المحاسبية لكي يتمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم السليم على المركز المالي للمؤسسة وكذا إجراء المقارنات بشكل سليم<sup>4</sup>، وقد أشار النظام المحاسبي المالي في المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي ذكر

<sup>1</sup>Jean- François et Bernard, *colasse, juste valeur*, (Paris :economica, 2001), p : 05.

<sup>2</sup>لخضر علاوي، مرجع سابق، ص-ص18-19 .

<sup>3</sup>Robert Obert, *pratique des normes IFRS*, 3e édition, dunod, paris, France, 2006, p 252.

<sup>4</sup>كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، *المحاسبة المتوسطة*، مدخل نظري تطبيقي، مدخل نظري تطبيقي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص125.

من خلالها أن الطرق تتمثل في المبادئ والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات المحددة التي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية لأخرى لإعداد وعرض القوائم المالية ، وإذا تم تغيير في الطرق المحاسبية فإنه على المؤسسة أن تقدم معلومات في ملحق القائمة المالية حول طبيعة وأسباب التغيير ، مبلغ التغيير للفترة الحالية والسابقة إن أمكن وعموماً يمكن ذكر بعض الطرق والسياسات التي أخذ بها النظام المحاسبي المالي وتتمثل في :

- طريقة الإهلاك الخطي: يقوم إلى عبء ثابت على المدة النفعية للأصل.
- طريقة الإهلاك المتناقص: تقوم إلى عبء متناقص على المدة النفعية للأصل.
- طريقة وحدات الإنتاج: يترتب عليها عبء على الاستعمال أو الإنتاج المنتظر من الأصل.
- طريقة الإهلاك التصاعدي: يقوم إلى عبء متزايد على المدة النفعية للأصل.

**ج- الطرق التي أقرها النظام المحاسبي المالي في تقييم تكلفة خروج المخزونات:** يتم تقييم السلع عند خروجها من المخزن أو الجرد بطريقتين هما:

1- FIFO : السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج.

2- طريقة التكلفة الوسطية المرجحة.

**د- طرق تقييم التثبيات العينية والمعنوية بعد إدراجها الأولى في الحسابات**

حسب المعالجة المرجعية المنصوص عليها في المادة (121-5) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 فإنه يتم إدراج أي تثبيت مادي عقب إدراجه الأول في الحسابات باعتباره أصلاً بتكلفته منقوصاً منه ما يتجمع من الإهلاكات وخسائر القيمة -الطريقة الكلية-، كما أوضح النظام المحاسبي المالي أنه رخص للمؤسسة إدراج التثبيات المادية المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيات التي يحددها مسبقاً في الحسابات على أساس مبلغها المعاد تقييمها أي بقيمتها العادلة (طريقة إعادة التقييم).



## هـ - طرق إدراج العقود طويلة الأجل في الحسابات

## 1- الإدراج في الحسابات حسب طريقة (نسبة ، درجة) التقدم في الأشغال: تدرج الأعباء والمنتجات التي

تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل في الحسابات حسب وتيرة تقدم العملية بحيث تتأتى نتيجة قابلة للمقارنة كلما تم انجاز العملية بمقياس انجازها ، إذا تم توفر شرط إمكانية تقدير نتيجة العقد عن طريق:

- إمكانية تقييم مجموع إيرادات العقد بمصادقية.
- احتمال انتقال المزايا الاقتصادية المرتبطة بالعقد للمؤسسة .
- إمكانية تقدير تكاليف العقد الباقية للدورة ودرجة تقدم الأشغال في نهاية الدورة بمصادقية.
- إمكانية تشخيص وقياس تكاليف العقد المعني بمصادقية تسمح بمقارنة التكاليف الفعلية للعقد بالتقديرات السابقة له.

## 2- الإدراج في الحسابات حسب طريقة الإتمام

إذا كان نظام المعالجة في المؤسسة أو طبيعة العقد لا يسمح بتطبيق طريقة الإدراج في الحسابات حسب التقدم، أو كانت النتيجة النهائية للعقد لا يمكن تقديرها بصورة صادقة فإنه يكون من المقبول على سبيل التبسيط أن لا يسجل كمنتجات إلا مبلغ يعادل مبلغ الأعباء المثبتة التي يكون تحصيلها محتملا .

## المطلب الثاني: القوائم والتقارير المالية لتفعيل الإفصاح

يمثل الإفصاح أداة قوية للتأثير على سلوك المؤسسات وحماية المستثمرين، ومن شأن نظم الإفصاح القوية المساعدة على جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق المال، وفي ظل حوكمة الشركات يحتاج المساهمون والمستثمرون المستقبليون إلى معلومات منظمة وذات قابلية للمقارنة مع المؤسسات الأخرى وتمتاز بالتفصيل الكافي ليلبي طموحهم في تحقيق كفاءة الإدارة واتخاذ القرارات المناسبة بشأن المؤسسة وحقوق الملكية، ويساهم الإفصاح في تحسين مستويات تفهم جميع الأطراف لهياكل وأنشطة المؤسسة وكذا تفهم سياسات المؤسسة وأدائها وكذا علاقة المؤسسة بمحيطها.

ولهذا سنحاول في هذا المطلب التطرق لإسهامات النظام المحاسبي المالي في ميدان الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية.

## الفرع الأول: القوائم المالية لتفعيل الإفصاح

لقد أقر النظام المحاسبي المالي استحداث ثلاث قوائم لم تكن معروفة في المخطط المحاسبي الوطني، وهي قائمة التغيير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية والملحق، بينما احتفظ بالميزانية وجدول حساب النتائج مع إحداث بعض التغييرات عليهما.

## أولاً: التغييرات بالنسبة للميزانية وجدول حساب النتائج

## أ- التغييرات بالنسبة للميزانية

إن الميزانية هي المرآة العاكسة للحالة المالية للمؤسسة، إذ أنها تحوي على ملخص نشاط المؤسسة وقوتها ودرجة تطورها، كما تحوي على موجودات (أصول) وحقوق المؤسسة من جهة والتزامات (الخصوم) من جهة أخرى، فالميزانية تبحث عن قياس ثروة المؤسسة والإفصاح عنها وقت معين.<sup>1</sup>

ويمكن توضيح التغييرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي كالآتي:<sup>2</sup>

1- تتكون الميزانية في المخطط المحاسبي من خمسة أصناف، ثلاثة أصناف في الأصول هي

<sup>1</sup> Jean- François REGNARD, "lire un bilan c'est simple", (Paris :Ed Chiron ,2007), p 37.

<sup>2</sup> القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات، صادر في الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009، ص 03.

الاستثمارات، المخزونات، الحقوق وصنفين في الخصوم هم الأموال الخاصة والديون، بينما في النظام المحاسبي المالي قسمت الأصول إلى أصول جارية وأصول غير جارية، أما جانب الخصوم فقسم إلى رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم الغير جارية، الخصوم الجارية.

2- عناصر الأصول في الميزانية المحاسبية في المخطط المحاسبي كانت تقيم بتكلفة تاريخية أي بقيمة التي تم الحصول عليها بها بينما في الميزانية المالية يمكن إعادة تقييم عناصر الأصول بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة).

3- كل من الميزانية وجدول حساب نتائج في المخطط المحاسبي الوطني كانت تحتوي فقط على المعلومات المتعلقة بالدورة الخاصة بها، بينما في ظل النظام المحاسبي المالي تحتوي أيضا على المعلومات المتعلقة بالدورة السابقة وهذا مهم جدا من أجل المقارنة.

4- بعض العناصر مثل الاستثمارات الممولة عن طريق قرض إيجاري وهي العملية التي تنتهي عادة بتملك المستأجر لهذه الاستثمارات في نهاية مدة العقد لا تظهر ضمن عناصر الأصول حسب المخطط المحاسبي الوطني، لكنها في النظام المحاسبي المالي تظهر ضمن عناصر الأصول (التثبيات) وبالمقابل تظهر الالتزامات المتعلقة بهذا العقد ضمن عناصر الخصوم الجارية أو غير الجارية حسب تاريخ استحقاقها.

### ب- التغييرات بالنسبة لقائمة حساب النتائج

إن قائمة حساب النتائج هي " وثيقة تجميعية للأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة تظهر النتيجة الصافية للفترة التي قد تكون ربح أو خسارة".<sup>1</sup>

وتهدف هذه القائمة إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة، وكذا المعلومات التي تساعد على ال بتوء بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل.

أما بالنسبة للتغييرات التي أقرها النظام المحاسبي المالي على جدول حساب النتائج فهي كالآتي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup>دونال كيزو، "المحاسبة المتوسطة"، (السعودية: دار المريخ، 2005)، ص: 165.

<sup>2</sup>يمكن الاطلاع على شكل قائمة حسابات النتائج حسب الطبيعة بالرجوع إلى الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أبريل

1975 م والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة الصادر في الجريدة الرسمية العدد 37، ص-ص 30-34.

- 1- مستويات النتائج التي تظهرها قائمة حساب النتائج أكبر منها في جدول حسابات النتائج في المخطط المحاسبي الوطني، كما أن النتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص كما في المخطط المحاسبي الوطني أين كانت تخصص المجموعة ( 08 ) للنتائج.
- 2- كان جدول حسابات النتائج يعد بمنظور واحد فقط حسب الطبيعة أما قائمة حساب النتائج في النظام المحاسبي المالي فيتم إعداده وفق منظورين: حسب الطبيعة وحسب الوظيفة وذلك بالتمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشراء وتكاليف التوزيع والبيع والتكاليف الإدارية، لكن نعتبر هذا المنظور اختياري وليس إجباري، وكان مستخدمو جدول حسابات النتائج يضطرون لإعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها ومن ثم إعداد ما يسمى بجدول تحليل الاستغلال الوظيفي من أجل الاستفادة من مزايا التحليل الوظيفي.<sup>1</sup>
- 3- تحسب الضريبة في حساب النتائج على أساس النتيجة العادية ثم تضاف النتيجة العادية إلى الصافي بينما في جدول حسابات النتائج كان يتم فرض الضريبة على مجموع نتيجتي الاستغلال وخارج الاستغلال.
- 4- يفرق جدول حساب النتائج بين نتيجة العمليات المالية وهو الأمر الذي لم يكن موجودا بجدول حسابات النتائج ولإبراز أكثر أهم التطورات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني ندرج الجدول التالي:

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون ، التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص85 .

الجدول رقم (01): أهم المقارنات بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني

البيان	النظام المحاسبي المالي	المخطط المحاسبي الوطني
شهرة المحل	تسجل ضمن الأعباء	تسجل ضمن القيم المعنوية
نفقات البحث والتطوير	تسجل ضمن القيم المعنوية	تعتبر كمصاريف استثمارية أي ضمن المصاريف الإعدادية
المبالغ القابلة للإهلاك	الأصول المعنوية: يتم تحديده بعد طرح القيمة المتبقية بالنسبة للأصول المادية والمعنوية	المبلغ القابل للإهلاك لا يُؤخذ في الحسبان القيمة الباقية للأصل المعنوي والمادي
	عندما يعاد تقييم أصل مادي فإن فئة الأصول المادية التي ينتمي لها الأصل يعاد تقييمها.	يمكن للمؤسسات إجراء تعديلات على قيمتها الثابتة في إطار إعادة تقييم قانونية لأصولها الثابتة.
	المصاريف الملحقة بالاستثمارات المادية تهتك على فترة حياة لا تتجاوز تلك الخاصة بالأصل المرتبط به.	المصاريف الملحقة لثمن الشراء تهتك بنفس المعدل الذي يهتك به قيمة الاستثمار.
	المخزونات لا يمكن أن تقيم إلا بطريقة الداخل أولاً الخارج أولاً أو (FIFO) بطريقة التكلفة الوسطية المرجحة.	توجد ثلاث طرق لتقييم المخزونات فبالإضافة إلى طريقة: و التكلفة الوسطية المرجحة- - طريقة الداخل أولاً الخارج أولاً توجد طريقة الداخل أخيراً خارج أولاً.

<p>الإعانات</p> <p>نميز بين نوعين من الإعانات:</p> <p>-إعانات الاستثمار تسجل في حساب خاص من الأعباء الخاصة(ح/14) بالمبلغ المحصل وتتهتك بنفس المعدل مع الاستثمار المناسب بجانب الدائن لحساب النتيجة وهناك إعانات الاستغلال والتي تسجل في النتيجة عندما تحصل عليها المؤسسة.</p>	<p>بالنسبة للإعانات هناك طريقتان لتقويم الإعانة:</p> <p>- التسجيل الأولي للإعانة في النواتج المؤجلة على التسجيل بعدها النواتج على أساس نظامي وعقلاني حسب مدة منفعة الأصل.</p> <p>- تتناقص القيمة المحاسبية للأصل بمبلغ الإعانة وبالتالي فإن المنتج المرتبط بالإعانة يؤخر في مدة الاستعمال مروراً بتخفيض في عبئ الإهلاك</p>	<p>الإعانات</p>
<p>القرض الإيجاري</p> <p>حسب المخطط المحاسبي الوطني لا يظهر في محاسبة أي تاجر إلا إذا كان يملك هذا الأصل وبالتالي فالمخطط المحاسبي الوطني يأخذ في الحسبان القرض الإيجاري</p>	<p>الأصول المحصل عليها بعقود الإيجار التمويلي تقويم وفقاً لطبيعتها وتقيد في الأصول والديون بالمبلغ الذي يوافق أدنى قيمة بين القيمة العادلة للأصل المؤجر والقيمة المعنية لدفعات الإيجار الدنيا المحسوبة على أساس معدل ضمني في عقد الكراء.</p>	<p>القرض الإيجاري</p>

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجريدة الرسمية رقم 19، الصادرة في 25 مارس 2009 المتضمنة قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

## ثانيا: القوائم المستحدثة في النظام المحاسبي المالي

## أ- قائمة تغيرات الأموال الخاصة

إن عرض جدول التغيرات حقوق المساهمين (تغيرات الأموال الخاصة) يمكن المستعملين من معرفة الأسباب التي أدت إلى التغير في الأموال الخاصة، حيث تعتبر الأموال الخاصة من المتبقي من الأصول بعد طرح الديون، وعليه فالتغيير في الأموال الخاصة يكون ناتجا عن مجموع الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة سواء عادية كالإنتاج والبيع أو عمليات أخرى تتعلق برأس المال كزيادة رأس المال أو توزيع الأرباح.

وعليه يجب على المؤسسة أن تفصح كجزء مستقل لبياناتها المالية، تظهر هذه القائمة ما يلي:<sup>1</sup>

- صافي الربح أو الخسارة للفترة.

- كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها حسب متطلبات المعايير الأخرى بشكل مباشر في حقوق المساهمين وإجمالي هذه البنود.

- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية التي يتم التعامل بموجب المعالجات القياسية في معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS-08).

وإضافة إلى ذلك يجب على المؤسسة أن تعرض ضمن هذه القائمة أو الملاحق ما يلي:

- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين.

- رصد الرسم أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية والحركات خلال الفترة.

- مطابقة بين القيمة الدفترية لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة مبنية بشكل مستقل كل حركة.

## ب- الملاحق (الإيضاحات)

تجاوب ملاحق القوائم المالية على معلومات تفصيلي ذات دلالة، حتى تسمح بتحقيق الإفصاح اللازم والعادل

<sup>1</sup> Ministère des Finances, Conseil National de la Comptabilité, **Projet de Système Comptable Financier**, juillet,2006, P41.

لوضعية المؤسسة، حيث يجب أن تشمل الملاحق على<sup>1</sup>:

- الإفصاح عن المعلومات حول أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة التي تم تطبيقها في المعاملات والأحداث الهامة.

- الإفصاح عن المعلومات التي تطلبها القوائم المالية لإظهار الصورة العادلة للمؤسسة.

ويتم عادة عرض الإفصاحات حسب الترتيب التالي مما يساعد المستخدمين في فهم البيانات المالية ومقارنتها مع بيانات المؤسسات الأخرى:

- بيان الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية.

- بيانات أساس القياس والسياسات المحاسبية المطبقة.

- معلومات مدعمة للبنود المعروضة في صلب كل قائمة مالية في نفس الترتيب الذي عرض فيه كل بند وكل قائمة مالية.

وهناك إفصاحات أخرى تشملها الملاحق:

- البنود الطارئة والإفصاحات المالية الأخرى.

- الإفصاحات غير المالية.

كما أن التقرير يجب أن يفصح عن سياسة محاسبية محددة، ويجب على الإدارة النظر ما إذا كان الإفصاح سيساعد المستخدمين في فهم الطريقة التي تعكس بها المعاملات والأحداث في الأداء والمركز المالي المقدم عنهما التقرير، وتشمل السياسات المحاسبية التي قد تنتظر المؤسسة في عرضها ما يلي:

- الاعتراف بالإجراء.

- مبادئ التوحيد بما في ذلك الشركات التابعة والزميلة.

- الشركات المندمجة.

- المشاريع المشتركة.

<sup>1</sup> معيار المحاسبة الدولي 01، "عرض القوائم المالية: [www.ascasociety.org](http://www.ascasociety.org)، (24/04/2012).



- الاعتراف بالأصول الملموسة وغير الملموسة وإطفائها.
- رسملة تكاليف الإقراض والمصروفات الأخرى.
- عقود الإنشاء.
- ممتلكات الاستثمار.
- الأدوات المالية والاستثمارات.
- عقود الإيجار.
- تكاليف البحث والتطوير.
- الضرائب.
- الضرائب بما في ذلك المؤجلة.
- المخصصات.
- تكاليف منافع المستخدمين.
- تحويل العملة الأجنبية.
- تعريف قطاعات العمل والقطاعات الجغرافية وأساس توزيع التكلفة بين القطاعات.
- تعريف النقد والنقد المعادل.
- محاسبة التضخم.
- المنح الحكومية.

## ج- قائمة التدفق النقدي

إن قائمة التدفق النقدي هي " قائمة سنوية تعد استنادا إلى الأساس النقدي وخلصتها إظهار تغير النقود وأشبه النقود بين أول مدة وآخرها".<sup>1</sup>

<sup>2</sup>: ومن هنا ويمكن حصر الأهداف الرئيسية لهذه القائمة كالتالي

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وذلك استنادا إلى التغيرات السابقة في حركة النقد في المؤسسة.

- تقييم قرارات الإدارة فإذا كانت القرارات الاستثمارية لإدارة المؤسسة غير حكيمة فستهتز أنشطتها (ومن ثم رصيدها النقدي)، وتظهر القائمة نتائج النشاط الاستثماري في الأصول الثابتة وتقدم للمستثمرين والمقرضين معلومات عن التدفقات النقدية للحكم على صوابية القرار الاستثماري.

- تحديد قدرة المؤسسة على دفع عائدات الأسهم وخدمات الدين في مواعيدها.

- إظهار العلاقة بين صافي الدخل والنقدية في المؤسسة، فمن الطبيعي ألا يسيرا في اتجاه واحد.

وتنقسم التدفقات النقدية إلى ثلاث أنشطة كالتالي:<sup>3</sup>

## 1- الأنشطة الاستغلالية

يعتبر مبلغ التدفقات النقدية الناجمة عن أنشطة العمليات بمثابة المؤشر الرئيسي للمدى الذي ساهمت به العمليات الاستغلالية في توليد قدر كافي من التدفقات النقدية لتسديد ديونها المقرضة والحفاظ على قدرتها الاستغلالية، ودفع توزيعات الأرباح والقيام باستثمارات جديدة وذلك دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية كما تفيد المعلومات حول عناصر التدفقات النقدية من العمليات التاريخية والمقارنة بمعلومات أخرى في عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية من العمليات مستقبلا، تتوفر التدفقات النقدية من أنشطة العمليات بصورة أساسية من الأنشطة الرئيسية المنتجة لإيراد المؤسسة، وبالتالي تنتج بشكل عام من العمليات والأحداث التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة ومن أنشطة الاستغلال نجد:

<sup>1</sup> مصطفى جاموس، " قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سورية"، (مجلة

جامعة دمشق، سورية، المجلد الأول، العدد الأول، 1999)، ص2

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

<sup>3</sup> E.DUCASSE et Autres, "les normes comptable internationale IAS/IFRS", (Alger :Ed Pages Bleues, 2010), p :169.

- المتحصلات النقدية لأصحاب المؤسسة في حالة قيام المؤسسة باستحواد الأسهم أو استردادها.

- المتحصلات النقدية من إصدار سندات الدين العام والقروض وأوراق الدفع والرهنات وغيرها من وسائل الاقتراض القصيرة والطويلة.

- المدفوعات النقدية لتسديد المبالغ المقرضة.

- المدفوعات النقدية من قبل المستأجر لتخفيض الالتزام القائم عن عقد تأجير تمويلي.

### ب- الأنشطة الاستثمارية

يعتبر الإفصاح بشكل منفصل للتدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية أمراً هاماً وذلك لأنه ا توضح مدى الإنفاق الذي قامت به المؤسسة للحصول على موارد المراد تخصيصها لتوليد الدخل والتدفقات النقدية المستقبلية ومن الأمثلة على التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الاستثمارية ما يلي:

- المدفوعات لشراء الأصول الثابتة الملموسة أو غير الملموسة وتشمل هذه المدفوعات أية نفقات تتحملها

المؤسسة في سبيل التصنيع الداخلي للأصول الثابتة.

- المتحصلات من بيع الأصول الثابتة الملموسة وغير ملموسة.

- المدفوعات لشراء أدوات حقوق ملكية أو القروض التي تصدرها المؤسسات الأخرى أو حصص في مشروعات أخرى مشتركة (عدا المتحصلات الخاصة بالأدوات المالية).

- المدفوعات النقدية الناتجة على العقود المستقبلية، أو لعقود أجله (المقدمة) أو بعقود المقايضات.

- ويستثنى بذلك العقود التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية.

- المتحصلات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية، أو العقود التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض المتاجرة

والعقود التي تصنف ضمن النشاط التمويلي.

## ج- الأنشطة التمويلية

يعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة التمويلية أمراً مهماً لأنه يفيد في التنبؤ بمتطلبات أصحاب رأس المال في المؤسسة بالتدفقات النقدية المستقبلية، وكأمثلة على التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية نجد:

- المتحصلات النقدية لأصحاب المؤسسة في حالة قيام المؤسسة باستحواذ الأسهم أو استردادها.

- المتحصلات النقدية من إصدار سندات الدين العام والقروض وأوراق الدفع والرهنات وغيرها من وسائل الاقتراض القصيرة والطويلة.

- المدفوعات النقدية لتسديد المبالغ المقترضة.

- المدفوعات النقدية من قبل المستأجر لتخفيض الالتزام القائم عن عقد تأجير تمويلي.

وهناك العديد من النماذج لجدول التدفقات النقدية ولكن حسب النظام المحاسبي المالي يوجد أسلوبان لإعداد جدول التدفقات النقدية وهما:

## - الطريقة المباشرة

نقصد بالطريقة المباشرة لإعداد جدول التدفقات النقدية ذلك الأسلوب الذي يقوم على احتساب المتحصلات والمدفوعات النقدية الفعلية للدورات الرئيسية الثلاث لنشاط المؤسسة بطريقة مباشرة من خلال معرفة كم قبض فعلاً لكل عنصر من عناصر الدورات الأساسية، ويركز هذا النموذج على دورتي الاستغلال والاستثمار، إذ يتوجب على المؤسسة توليد الفوائض اعتماداً على دورة الاستغلال إلا في مرحلة انطلاق النشاط وفي غير ذلك اعتبار دورتي الاستدانة والتمويل ملجأً يتم اللجوء إليه لتغطية العجز الناجم عنهما وذلك باعتبار أن المؤسسة تنشط في اقتصاديات رأسمالية أين تكون السوق المالية على قدر كبير من الكفاءة والفعالية.

وتتطلب عملية الإعداد حسب هذه الطريقة مبلغ كل عنصر من عناصر الدورات الرئيسية وأجال تسديده والمدة الممنوحة بالتحديد، مما يعني أن هذه الطريقة سهلة بالنسبة للمسير المالي داخل المؤسسة، وصعبة جداً بالنسبة للمحلل الخارجي إن لم نقل غير ممكنة أصلاً.

## - الطريقة غير المباشرة

يتم بالاعتماد على القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لإعداد جدول التدفقات النقدية وما يميز هذه الطريقة عن الأولى هي سهولة الحصول على المتطلبات ويسر الفهم والتحليل.

## الفرع الثاني: التقارير المالية لتعزيز الإفصاح والشفافية

بعد التطرق للقوائم المالية الرئيسية والمتمثلة في الميزانية، حساب النتائج، قائمة التغير في الأموال الخاصة قائمة تدفقات النقدية والملاحق، التي ألزمت بها المؤسسات ، هناك معلومات أخرى شملها النظام المحاسبي المالي يتطلب عرضها من أصناف معينة من المؤسسات، وذلك حسب توزيعها الجغرافي والأنشطة التي تمارسها أو العلاقات مع الأطراف التي تتعامل معها وعليه سنحاول التطرق إليها لما لهذه المعلومات من أهمية بالغة يتوجب على المؤسسة الإفصاح عنها ليتسنى لمختلف الأطراف التي تتعامل مع المؤسسة الاطلاع عليها ومعرفتها ليستطيعوا أن يتخذوا القرارات في ظل الفرض العادل والصورة الصادقة الوضعية المؤسسة.

## أولاً: التقارير القطاعية

نظراً لما تعانيه المؤسسات من تحديات متمثلة بتذبذب عوائدها واختلاف معدلات نموها من سنة لأخرى وعدم توفر فرص استثمارية مناسبة لها، عمدت المؤسسات إلى التوسع في أعمالها من خلال تعدد قطاعات العمل أو فتح فروع لها في أماكن جغرافية مختلفة للاستفادة من الفرص المتاحة، وحيث أن البيانات المالية الإجمالية لم تعد تقدم معلومات كافية لمستخدميها فقد أصبحت الحاجة ملحة للحصول على معلومات مالية أكثر تفصيلاً، فظهرت التقارير المالية القطاعية والتي عرفت على أنها تقسيم المؤسسات إلى أجزاء أو قطاعات وعرض المعلومات المالية لكل قطاع ، وهناك عدة طرق لهذا التقسيم إما من حيث تعدد القطاعات الأعمال أو من خلال تعدد القطاعات الجغرافية سواء حسب موقع الموجودات أو موقع العملاء، وهذان الأساسان يعدان الأكثر انتشاراً ومن الممكن أن يكون أساس التجزئة مزيج بين من الأساسين السابقين، أو قد يكون حسب الشخصية القانونية أو نوع العمل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> العمري محمد محمد، سويدان ميشيل سعيد، "الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية -دراسة ميدانية -" (مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 02، المجلة رقم 44، سبتمبر، 2007 )، ص04.

ويعرف قطاع العمل والقطاع الجغرافي في التقارير القطاعية حسب المعايير المحاسبية الدولية بالشكل التالي:

أ- **قطاع العمل:** هو جزء من المؤسسة قابل للتمييز يعمل على إنتاج منتج أو مجموعة من المنتجات تخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن مخاطر وعوائد قطاعات الأعمال الأخرى، وهناك مجموعة من العوامل يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد قطاعات الأعمال وهي طبيعة المنتجات، طبيعة عملية الإنتاج، نوع العميل وأسلوب توزيع المنتجات.

ب- **القطاع الجغرافي:** هو جزء من المؤسسة قابل للتمييز يعمل على تزويد المنتجات ضمن منطقة جغرافية خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن مخاطر وعوائد المنتجات التي تعمل في مناطق جغرافية أخرى، وهناك مجموعة من العوامل يجب النظر إليها عند تحديد القطاعات الجغرافية وهي التشابه في الظروف الاقتصادية والسياسية، العلاقات بين العمليات في المناطق الجغرافية المختلفة، قرب العمليات من بعضها البعض والمخاطر المرتبطة بهذه العمليات.

تكمن أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية من أهمية الإفصاح بشكل عام، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بالمعلومات الإضافية القطاعية لما تتضمنه هذه التقارير من محتوى معلوماتي، إذ أن عرض مثل هذه المعلومات قد يؤثر على أسعار الأسهم في السوق ويساعد في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسة بشكل أفضل وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:

- إن توفر المعلومات القطاعية سواء قطاعات الأعمال أو القطاعات الجغرافية تمكن مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ومن مقارنة الأداء لمؤسسة تعمل في قطاع معين مع مؤسسة أخرى تعمل في نفس القطاع أو المقارنة مع مؤسسة ذات منتج واحد تعمل في نفس المجال، وهذا بدوره يساعد المهتمين بالقوائم المالية على تقييم أداء المؤسسة بشكل أفضل، إذ أن نجاح المؤسسة كوحدة يعتمد على أداء كافة القطاعات مجتمعة، كما أن إفصاح المؤسسات من معلومات قطاعية كافية يساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالأرباح التي قد تحققها المؤسسة.

- وكذلك المخاطر في ظل توفر معلومات خارجية، وعلى سبيل المثال يعد التنبؤ بالإيرادات وعوائد المؤسسة بالاعتماد على المعلومات القطاعية أكثر دقة من التنبؤ بإيرادات وعوائد المؤسسة بالاعتماد على البيانات

المالية المجمعة، إضافة إلى أن عرض المعلومات القطاعية الجغرافية يمكن مستخدمي القوائم المالية من الاستفادة من الاختلاف في الأرباح والفرص الاستثمارية المتاحة من بلاد دون أخرى، وبالتالي يحسن العائد.

### ثانياً: التقارير المالية المرحلية

التقرير المالي المرحلي هو " تقرير يحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات لفترة أقل من سنة مالية كاملة للمؤسسة".<sup>1</sup>

إن الهدف من هذا التقرير بيان الحد الأدنى من محتوى التقرير المالي المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية، إن تقديم التقارير المالية المرحلية الموثوق بها وفي حينها يحسن من قدرة المستثمرين والدائنين والجهات الأخرى على إدراك قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح التدفقات النقدية ومركزها المالية وسيولتها.

فلقد أكد المعيار المحاسبي الأول القوائم المالية الرئيسية ومن أجل مصلحة التوقيت المناسب واعتبارات التكلفة ولتجنب تكرار المعلومات التي صدرت عنها التقارير سابقاً قد يطلب من المؤسسة أو قد تختار هي تقديم معلومات أقل في تواريخ مرحلية بالمقارنة مع بياناتها المالية السنوية، ويحدد هذا المعيار أيضاً الحد الأدنى من محتوى التقرير المالي المرحلي على أنه يشمل بيانات مالية مختصرة وإيضاحات تفسيرية مختارة ويقصد بالتقرير المالي المرحلي تقديم تحديث لأخر مجموعة من البيانات المالية السنوية وتبعاً لذلك فهو يركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا يكرر المعلومات التي جرى الإبلاغ عنها سابقاً، ويجب أن تمثل التقارير المرحلية البيانات المالية المرحلية، مختصرة وكاملة للفترة كما يلي:

- أ- ميزانية كما في نهاية الفترة المرحلية الحالية وميزانية مقارنة كما في نهاية السنة المالية السابقة مباشرة لها.
- ب- حسابات النتائج للفترة المرحلية الحالية وتراكمها للسنة المالية الحالية في تاريخه، مع بيانات دخل مقارنة للفترة المرحلية المقابلة المالية السابقة المباشرة لها.
- ج- جدول التغيرات في الأموال الخاصة للسنة المالية الحالية في تاريخه مع بيان لفترة السنة حتى تاريخه مقارن مع الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة مباشرة.

<sup>1</sup> معيار الحاسبة الدولي رقم 34 ، "التقارير المالية المرحلية"، [www.ascasociety.org](http://www.ascasociety.org)، 2012/4/24.

د- جدول التدفقات النقدية تراكميا للسنة المالية الحالية حتى تاريخه مع بيان لفترة السنة حتى تاريخه المقارن مع الفترة المقابلة من السنة السابقة مباشرة.

يتضح مما يسبق أن النظام المحاسبي المالي يشكل تغيير جذري عن المخطط المحاسبي الوطني لوجود عدة اختلافات بينهما، مما يتطلب تحضير المؤسسات الجزائرية وتنظيم دورات تكوينية وملتقيات علمية مؤلفات نظرية وتطبيقية قصد استيعاب هذا النظام وتمكين المعنيين من تطبيقه دون أي غموض أو عراقيل وبالتالي إنجاح هذه العملية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في المطلب الموالي.

### المطلب الثالث: متطلبات الانتقال الإفصاح حسب النظام المحاسبي المالي

إن الشروع في تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمجسدة في النظام المحاسبي المالي ابتداء من 2010/01/01 يتطلب جهودا كبيرة لعملية تحضير تطبيقي باعتبار أن الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي والإفصاح وفق ما يقتضيه هذا الأخير يعتبر بمثابة بثرة في الإطار المحاسبي الجزائري وتحديا للمؤسسات للتكيف والتأقلم للمعلومات المحاسبية مع الواقع الجديد، حيث يتطلب العمل تحضير البيئة التي تنشط فيه المؤسسات، وكذا تحضير المحترفين والممارسين للمهنة يتبعه ذلك تكييف الأطراف التشريعية وخاصة الجبائية منها لتتماشى مع النظام الجديد ذلك أن هذا التحول تجب أن يتضمن للمؤسسة الوفاء بالتزاماتها وكذلك تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم ومعرفة تأثير هذا النظام على الوضعية المالية للمؤسسة وتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:<sup>1</sup>

#### أولاً: تحضير المؤسسات الجزائرية

إن تحضير المؤسسات في العالم لتطبيق معايير المحاسبة الدولية تخضع إلى تصنيف المؤسسات إلى مجموعات حسب الحجم ورأس المال والعمال، لأجل مراعاة قدرة كل مؤسسة على الوفاء بمتطلبات هذه الأخيرة، وفي هذا المجال جاءت خطوة وزارة المالية في التمهير بين المؤسسات الخاصة للنظام المحاسبي المالي وفق ما جاء في محتوى القانون رقم ( 01-11)، أما بالنسبة للمؤسسات المصغرة فهي ملزمة فقط بمسك نظام محاسبي مبسط قائم على محاسبة الخزينة، حيث تحدد القرار الصادر في الجريدة الرسمية رقم

<sup>1</sup> محمد زغدار، محمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، (IAS/ IFRS)، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، العدد 07، 2009، ص-ص 86-87.



(19/90) المؤسسات الخاضعة لهذا النظام ، وهذا وفقا لمحددات مختلفة تتمثل في النشاط الممارس، رقم الأعمال وعدد العمال.

كما أن تطبيق النظام المحاسبي المالي والإفصاح بموجبه يجب أن يسبقه تدريب مختلف الممارسين والمستعملين للمحاسبة ومخرجاتها سواء داخل المؤسسة أو خارجها، حيث تقوم في المسعى وزارة المالية بتنظيم محاضرات وملتقيات، ولكن تخضع ذلك لتدرج زمني ويأخذ مدة من الوقت ويتوقف ذلك على التنظيم المؤسسة ومهارة وحدية عناصر الموارد البشرية.

### ثانيا: تحديث الأطر التشريعية والجبائية

تجب تحديث وتكييف الأطر الموروثة عن المخطط ولاسيما الإدارة الجبائية، وهذا تحدي جديد بالنسبة للمؤسسة، إذا نجد الإطار التشريعي الخاص بالاقتصاد والجبائية مدون في كل من القانون التجاري القانون العام للضرائب والرسوم المماثلة وقوانين المالية والقوانين التنظيمية، حيث يجب أن يبدأ العمل بهدف دراسة الآثار المترتبة في مختلف فروع القانون الجزائري من التطبيق النظام المحاسبي المالي لاسيما فيما يلي:

أ- التباعد الملحوظ بين القانون ( الذي يعبر عن الطبيعة القانونية للعمليات ) وقواعد النظام المحاسبي المالي (الذي يشير إلى مضمون الاقتصادي للمعاملات) بالإضافة إلى العمل على توفيق بين المعالجة القانونية للمعاملة والمعالجة المحاسبية.

ب- الإطار المفاهيمي الذي يختلف اختلافا كبيرا عن المبادئ المحاسبية الجزائرية والبعيد عن النظرة التشريعية الجزائرية ومثال ذلك هيمنة قاعدة أغلبية الحقيقة الاقتصادية على الشكل القانوني.

ومنه فإن إدخال التعديلات على النظام المحاسبي وضمان الطريق الصحيح لإكمال المشروع يتطلب إعادة النظر وتنقيح القانون التجاري والذي سيكون له أثر واضح على سير عمل المؤسسات وتنظيم الأنشطة الخاصة بها كما أن العمل على التماشي مع متطلبات الإفصاح حسب النظام المحاسبي المالي يستوجب على المؤسسات أن تقدم في الملحق معلومات متعلقة بالتقارب بين النتيجة المحاسبية والأعباء الجبائية الواردة في جدول حساب النتيجة، وهذا يتطلب تحديد المعالجات اللازمة عند المرور من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة بين المعايير المحاسبية والقواعد الجبائية التي تميل عموما إلى التركيز على النقاط التالية:

أ- تقنيات الامتلاك وتدهور الأصول أو معالجة الانخفاض في القيمة، باعتبار أن النظام الجديد ينتهج مدخلا اقتصاديا وماليا.

ب- التسجيل المحاسبي لعقد الإيجار التمويلي ، تعيين بعض الأصول والخصوم على أساس القيمة العادلة في تاريخ الحيازة.

ج- المعالجة المحاسبية للضرائب ولأسيما الضرائب المؤجلة، حيث يمكن وجود اختراق بين تاريخ الأخذ بهذه الأعباء الجبائية على مستوى المحاسبة وتاريخ الأخذ بهذه الأعباء لتحديد النتيجة الخاضعة للضريبة.

د- فائض القيمة في الأجل الطويل والنتائج من التنازل على أصول أو أي عمليات استثنائية، كتعويض نوع الملكية، الإيرادات أو الأعياد المحسوبة في النتيجة المحاسبية لكن لا يأخذها النظام المحاسبي بعين الاعتبار، وأي نفقات وأعباء غير مبررة من طرف إدارة الضرائب.

هـ- العمليات الغير مسجلة في النتيجة المحاسبية لكن تؤخذ في الحسبان عند تحديد الوعاء الضريبي الخاضعة للضريبة .

### ثالثا: تحضير المحترفين والممارسين للمهنة

وفي هذا المجال فإن حقيقة معايير المحاسبة الدولية المجسدة في اختيار النظام المحاسبي المالي يستدعي من المهنيين السعي إلى المعرفة الجيدة لهذا النظام والاتفاق العملي في مجال الممارسات المحاسبية له، وأما بالنسبة لمهمة المحاسبة فإنه من المهم أن تتجدد لهذا الإصلاح وتحضر لهذا التطور حتى تتكيف مع التغيرات الوطنية والدولية وذلك بالعمل وفق الإجراءات المجددة في العناصر التالية:

أ- فتح المجال أمام مهنة المحاسبة لمنافسة المهنيين الأجانب لاسيما مكاتب المراجعة والاستثمارات الكبرى وتمكين هذه الشركات من إمكانية التصديق على الحسابات لأن تحديد مهنة المحاسبة هي واحدة من أهم الظواهر التي سوف تمس في السنوات القادمة المهنة والتي تتطلب تحديد الإستراتيجية التي تسمح بالتكليف مع المحيط الاقتصادي العالمي.

ب- الانضمام إلى برنامج التدريب في الاتجاه الدولي للمحاسبين عن طريق هذا الأخير يمكن تكوين خبراء محاسبين على المستوى الدولي.

- ج - تشجيع التعاون الاستراتيجي بين المهنيين الجزائريين والمحترفين الأجانب ونتيجة لهذا التحول الذي سيمس المؤسسات من الناحية المحاسبية يقع على عاتق مختلف الممارسين سواء الداخليين أو الخارجيين من خبراء محاسبين، محافظي حسابات معتمدين، مساعي حثيثة للسهر على ضمان التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي من خلال التحقق مما يلي:
- التحقق من أن المعلومات المفصح عنها تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة دون الالتزام بالشكل القانوني.
  - التحقق من وجود علاقة بين التكاليف التي تتكبدها المؤسسة والمنتجات التي تم الحصول عليها.
  - الأخذ بعين الاعتبار عند فحص القوائم المالية الأهمية النسبية للعناصر الواردة في القوائم.

## خلاصة الفصل

تعد جودة المعلومات المحاسبية الإطار الذي يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهدافها، كما أنه يمكن استخدامها كأساس للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية المقترحة للقياس و الإفصاح المحاسبي.

تعدد وتنوع أصحاب المصلحة في التقرير والقوائم المالية أدى إلى ضرورة توحيد هذه القوائم على الصعيد العالمي وهذا ما أجبر العديد من الدول إلى إدخال إصلاحات على مستوى اقتصادياتها والجزائر كغيرها من الدول باشرت إصلاحات اقتصادية لتنماشى والتغيرات العالمية، حيث سعت الجزائر لتتبنى معايير المحاسبة الدولية بهدف التوافق في المجال المحاسبي.

إن تبني النظام المحاسبي المالي الجديد لأهم المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية لها أهمية بالغة في تحسين مستوى الشفافية والثقة لدى مختلف الأطراف ويعزز من جودة المعلومات المالية والمحاسبية وهذا بفضل الإطار التصوري لمجلس الدولي للمعايير المحاسبية، وهذا أيضا ما يساهم في تعزيز الحوكمة في المؤسسات كما أن تطبيق المعايير المحاسبية سيساهم من رفع درجة الإفصاح حيث تساهم التغييرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج من تطوير وتحسين إعداد وتقديم القوائم المالية مما يسمح بسهولة تفسيرها وفهمها من قبل المستثمرين الأجانب والمحليين ويسمح أيضا بتوجيه المعلومات إلى أكبر قدر ممكن منهم، وفيما يخص قائمة التدفقات النقدية فإنه يسمح بتعريف المستثمرين بصافي موجودات الشركة وهيكلها التمويلي بما في ذلك السيولة والملاءة المالية ، ويعمل معيار التقارير المالية المرحلية على ترشيد القرارات الاستثمارية بجعل المستثمرين على إطلاع دائم بالوضع المالي والمستجدات المتعلقة بالشركة، وتكمن أيضا أهمية معيار الإفصاحات في التقارير القطاعية على توفير معلومات أكثر تفصيلية عن أداء الشركة والقطاع الذي تنتمي إليه.

بالإضافة إلى أن الإفصاح المحاسبي وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المالية والمحاسبية التي تعرضها الشركات، فإنه يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بقرارات الاستثمار كما أوضحنا سابقا، وذلك بالإفصاح عن كل التفاصيل وتقديم مختلف التفسيرات و التوضيحات بخصوص الأرقام الواردة في القوائم المالية والسياسيات المحاسبية المطبقة في الشركة وهذا كله يلبي متطلبات الحوكمة

**الفصل الثالث:**

**أليات حوكمة الشركات ودورها**

**في تحقيق جودة المعلومة**

**المحاسبية**

## تمهيد الفصل

إن التطور الكبير الذي شهدته المؤسسات العالمية في الآونة الأخيرة في مجال إصدار القوانين والتنظيمات المتعلقة بحوكمة الشركات، بالإضافة إلى تطور العلاقات الاقتصادية وتوسع نطاقها جعل المؤسسة تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر معها، مما أوجب عليها تبني وظائف وآليات رقابية داخل هيكلها التنظيمي، تسمح بالإفصاح والشفافية أكثر، وإبلاغ كل المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها.

وقد دفعت الانهيارات الأخيرة إلى البحث عن الدور الحيوي للمراجعين الداخليين والخارجيين ولجان المراجعة ومجلس الإدارة في عمليات حوكمة الشركات، حيث تعتبر كل هذه الأطراف وسيلة إشرافية على جودة التقارير المالية، وأيضاً تشارك كل هذه الأطراف بمسؤوليات هامة من خلال توفير تأكيد بشأن كفاءة العمليات والإذعان للقوانين والأنظمة والثقة في التقارير المالية، ولقد عظمت حوكمة الشركات القيمة التنافسية للشركات في ظل استحداث أدوات وآليات السوق وحدثت اندماجات عالمية وتبرز الأهمية هنا لتجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية وكشف حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة، ولكي تقوم هذه المهمة على أكمل وجه وجب أن تتمتع هذه المهمة بكل المعايير الأخلاقية والموضوعية اللازمة في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر وعلى هذا الأساس نشأت فكرة الحوكمة الداعية لهذه المبادئ، والمنبثقة أساساً من كيفية عمل هذه الآليات الرقابية، ومدى فعاليتها داخل المؤسسة.

وسنحاول في هذا الفصل والتركيز على عمل هذه الآليات في ظل الحوكمة وذلك من خلال المباحث

التالية:

المبحث الأول: حوكمة الشركات والمعلومة المحاسبية.

المبحث الثاني: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

المبحث الثالث: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

## المبحث الأول: حوكمة الشركات والمعلومة المحاسبية

إن ما حصل من أزمات وفساد وفوائح مالية في المؤسسات الاقتصادية عامة أثار الشبهات وألغى مصداقية المعلومة المحاسبية والمدققين لها والنظام المحاسبي بأكمله، وبالتالي أضحت هناك علاقة بين حوكمة الشركات -كآلية لإعادة الثقة بالمعلومة المحاسبية- والمخرجات النظام المحاسبي الذي يستخدم كأداة لاتخاذ القرارات داخل المؤسسة.

## المطلب الأول : البعد المحاسبي لحوكمة الشركات

لحوكمة الشركات أبعاد محاسبية، نذكر منها ما يلي:

أولاً: المساءلة والرقابة المحاسبية<sup>1</sup>

أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992 في العنصر الثاني منه، بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المساءلة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسئوليتهم كمالك.

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادر سنة 1999 أشار في المبدأ الخاص بمسئوليات مجلس الإدارة إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

يضاف إلى ذلك أن المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية سنة 2003 والخاصة بحوكمة الشركات أشارت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في القرارات الأساسية للشركة، وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن المساءلة والرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمة المؤسسات تأخذ اتجاهان:

**الأول:** المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية الأعلى إلى المستويات الإدارية الأدنى.

**الثاني:** المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية.

<sup>1</sup> محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية -دراسة نظرية تطبيقية- مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة الخامسة و العشرين، العدد الأول جامعة الزقازيق بنها، 2005، ص-ص 10-11.

## ثانيا: الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة

من أجل إعادة الثقة والمصداقية للمعلومات المحاسبية لدى كافة الأطراف المهتمة بالمؤسسة، كانت الحاجة إلى تطوير معايير المحاسبة والمراجعة لما لها من دور في تطبيق حوكمة الشركات، فتطوير معايير المحاسبة بشكل مستمر يمكن مراجع الحسابات باستمرار حيازة مقياس ملائم لصدق القوائم المالية، كما أنه يجب أن يترافق مع تطوير معايير المحاسبة حتمية تطوير مماثل في معايير المراجعة سواء المعايير المتعارف عليها أو الإرشادات المتخصصة.<sup>1</sup>

## ثالثا: دور المراجعة الداخلية

إن للحوكمة والمراجعة الداخلية نفس الأهداف وهي السيطرة على المخاطر وتحقيق أهداف المؤسسة، وحماية مصالح المساهمين إلا أن دور الحوكمة يتمثل في وضع القيم الأخلاقية الأساسية وتقوم الإدارة بنشر مبادئ الحوكمة وإجراءاتها، بينما تساهم المراجعة الداخلية في تحسين عملية الحوكمة حيث تعمل على نشر القيم الأخلاقية وتقييم مدى الالتزام بهذه القيم وكذا تقييم مدى فعالية أداء إدارة المؤسسة.<sup>2</sup>

## رابعا- دور المراجع الخارجي

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية، فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهرى وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة الاقتصادية، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلفي في الوحدات الاقتصادية.<sup>3</sup>

## خامسا- دور لجان المراجعة

إن الاهتمام بحوكمة الشؤكات هو الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بلجان المراجعة وركزت إصلاحات الحوكمة على أدوار ومسئوليات جميع المشاركين في عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسات من مراجعين داخليين وخارجيين ومجلس الإدارة ولجان المراجعة، وقد أشارت معظم الدراسات حول حوكمة الشركات إلى ضرورة

<sup>1</sup> رأفت حسين مطير، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات، مصر، ص-ص 5-6.

<sup>2</sup> عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الجزء الثالث، الدار الجامعية - الإسكندرية، 2009 ، ص-ص 207-208.

<sup>3</sup> محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سابق، ص 12.



وجود لجنة المراجعة داخل كل مؤسسة، حيث وجودها يمثل أحد عوامل تقييم مستويات الحوكمة بالشركات<sup>1</sup> كما تهدف إلى زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين ومساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها بكفاءة، ولتدعيم استقلالية المراجع الداخلي وحماية حيادية المراجع الخارجي.

#### سادسا- تحقيق الإفصاح والشفافية

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الوحدات الاقتصادية المختلفة.

#### سابعا- إدارة الأرباح

تمارس إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات، وبالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك.

ولكن في ظل تطبيق حوكمة الشركات والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة، فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها، لذا أشارت نتائج إحدى الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة الوحدات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح، بأن هناك علاقة عكسية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة من خارج الوحدة، وكذلك حريتهم المالية، وكذلك عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة، وبين ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

وبذلك يمكن القول أن دور حوكمة الشركات في الحد من سلطة الإدارة في ممارسة عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

<sup>1</sup> عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص 197.

## ثامنا- تقويم أداء الوحدات الاقتصادية

إن لحوكمة الشركات دور في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الوحدة الاقتصادية وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، حيث الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات ينعكس بشكل جيد على أداء الوحدات الاقتصادية بأبعاده التشغيلية والمالية والنقدية، أي أن تطبيق الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء الوحدة الاقتصادية مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها خاصة وأن مفهوم حوكمة الشركات يحمل في مضمونه بعدين أساسيين هما :

**الأول:-** الالتزام بالمتطلبات القانونية والإدارية وغيرها.

**الثاني:-** الأداء بما يحمله من استغلال للفرص المتاحة للارتقاء بالوحدة الاقتصادية ككل.

في ظل طبيعة الأبعاد المحاسبية السابقة لعملية حوكمة الشركات وانعكاسها على المعلومات المحاسبية نشير إلى النقاط التالية:

أ- بالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لحوكمة الشركات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية، إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير لتطبيق الحوكمة في الشركات.

ب- أن الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة تغطي ثلاثة مراحل من العمل المحاسبي وهي:

1- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما : الرقابة القبلية والأخرى الرقابة البعدية للعمل المحاسبي.

2 - مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية.

3 - مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد أحمد إبراهيم خليل، مرجع سابق، ص-ص 12-14 .

## المطلب الثاني: حوكمة الشركات وعلاقتها بالمعلومة المحاسبية

تعد المعلومة المحاسبية من أهم ركائز حوكمة الشركات من خلال الاعتماد على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف الجوانب المالية لأداء الشركة ، وزيادة الثقة فيها وتحقيق العدالة ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل بين الأطراف المختلفة في الشركة.

## الفرع الأول: المعلومات المحاسبية والعلاقات التعاقدية

يتم قيادة المؤسسات بواسطة المسيرين حيث يتحكمون في المعلومات المحاسبية والمالية من حيث طبيعتها وكيفية إعدادها، هذا وبالإضافة للمناصب التي يشغلها المسيرين قد تؤدي بالمسيرين السير في اتجاه لا يخدم مالكي الشركة (المساهمين) فحسب، بل قد يؤدي إلى تحويل بعضا من دخل هذه الشركات التي يشرفون على تسييرها لحسابهم وفق استراتيجيات تخدم هذا الغرض، ولم يتوقف الخلل في العلاقات التعاقدية على المسيرين والمساهمين، بل تعداه ليشمل مجموع الشركاء المهتمة بأعمال المؤسسة وهذا حسب مفهوم الخيارات التسييرية الذي أدخله (CHARREAUX- 1996) والذي حدد من خلاله منطقة النفوذ وسلطة المسيرين التي لا تخضع لأية مراقبة من قبل الشركاء وهو الأمر الذي لا يتعارض مع رغبة المسيرين ويمكنهم من توسيع مجال الحرية الذي يحققون من خلاله أهدافهم الخاصة التي تتعارض حتما مع أهداف مالكي الشركات، وعليه يمكن تمثيل المؤسسة على أنها الوحدة الاقتصادية التي تؤدي دور مركز المتعاقدين وتأخذ شكل تقاطع عقود يشغل مركزه من قبل المسيرين، وبالتالي فإن الحديث يبدأ عن أهمية تدنية تكاليف الوكالة التي تمثل النقصان في قيمة المؤسسة الناتج عن تناظر المصالح بين مختلف الأطراف المستعملة للمعلومة المحاسبية (مسيرين، مساهمين، مقرضين، عمال، ...).

واستنادا للنظرية المالية الحديثة، يمكن اعتبار المحاسبة على أنها أداة لتسيير العلاقات التعاقدية بين مختلف الأطراف المعنية بتمويل أو تسيير الشركة، ومن هذا المنظور لا يتوقف دور المحاسبة على إعطاء الصورة العادلة للمركز المالي للمؤسسة ونتائجها المالية فحسب، بل تتعداها لكونها ميكانيزم لحل تكاليف

الوكالة المترتبة عن تضارب المصالح بين (مساهم-مسير - مقرض) <sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص-ص 90-91.

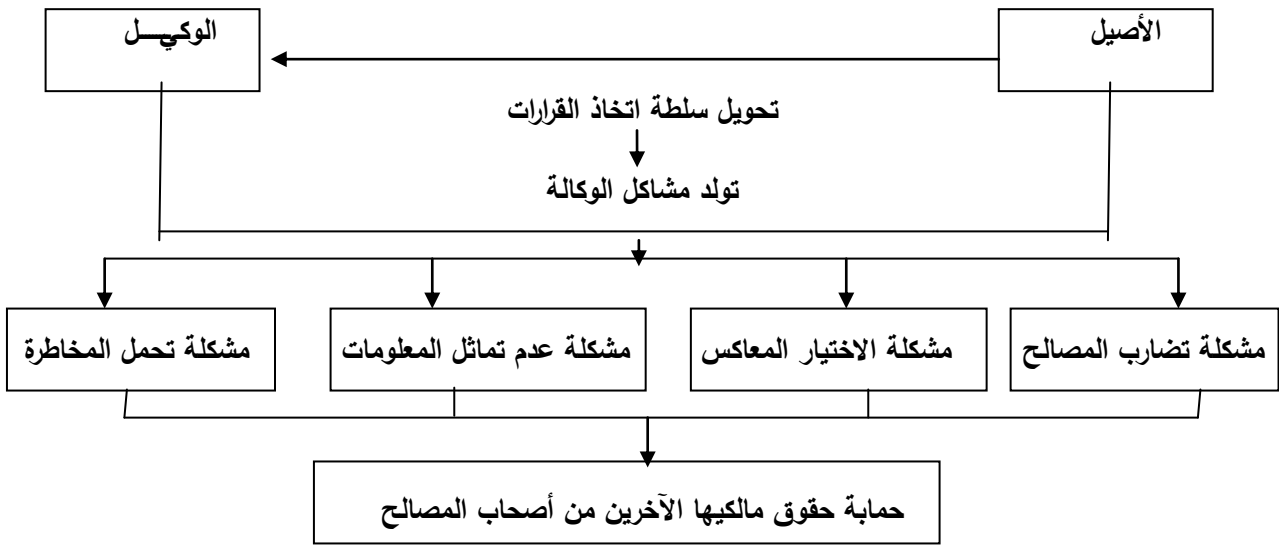
الفرع الثاني: حوكمة الشركات ودورها في تخفيض تضارب المصالح

أولاً- نظرية الوكالة والعلاقات المسببة لتضارب المصالح

توضح نظرية الوكالة العلاقات التعاقدية التي تعد السبب وراء تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة والمهتمة بالمؤسسة، والتي تكون بين المسيرين والمساهمين وكذلك أيضاً بين المساهمين والمسيرين والمقرضين، إضافة لجميع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة والتي قد تؤثر على نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، وقد تكون علاقات خارجية تربط المؤسسة مع الجمهور والمنافسة والدولة أو داخلية متعلقة أساساً بثقافة المؤسسة وهياكلها المكلفة بالتسيير والمراقبة.

وتنشأ عن هذه العلاقات العديد من المشاكل لعدم وجود عقود كاملة والشكل الآتي يوضح المشاكل التي تتولد نتيجة العلاقات التعاقدية والتي من بينها تضارب المصالح:<sup>1</sup>

الشكل رقم (08): مشاكل نظرية الوكالة



المصدر: بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، مرجع سابق، ص 18

يتضح من الشكل السابق أن مشاكل الوكالة تبدو واضحة، إذ من خلال علاقة الوكيل مع الأصيل سوف تنشأ علاقة تعاقدية ونتيجة لعدم وجود عقود كاملة تنشأ مشاكل عدة سببها:

<sup>1</sup> بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، مداخلة بالملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البلدية، يومي 18-19 ماي 2011، ص-ص 18-19.

أ- أن مجرد ربط أداء المدراء بالربحية المتحققة أو المبيعات يعد بحد ذاته وسيلة لتحقيق الكثير من أهداف الوكيل دون تحقيق مصالح الأصيل.

ب- عدم معرفة الأسلوب أو الطريقة التي من خلالها يتمكن الأصيل أن يتابع تصرفات الوكيل سيجعل المدراء أكثر سيطرة من المالكين على شؤون الشركة كافة.

وسوف نوضح فيما يأتي تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة والمهتمة بالمؤسسة وهذا كما يلي:

#### أ- تضارب المصالح بين المساهمين والمسيرين

كما أوضحنا سابقا ونتيجة للعلاقات التعاقدية بين المساهمين والمسيرين تنشأ عدة مشاكل ومن بينها تضارب المصالح ويعود ذلك إلى<sup>1</sup>: اختلاف وتباين المصالح، فالمسيرون باعتبارهم الطرف الأكثر ارتباط بالمؤسسة والإحاطة بأعمالها يحرصون على رفع من أدائها وبالتالي يكونوا أكثر حساسية لتغيير النتائج على اعتبار ارتباط استثمارهم المعنوي (رأس مال بشري) بهذا الأداء، الأمر الذي يقودهم لاختيار المشاريع الأقل مخاطرة والأكثر مردودية، والعكس بالنسبة للمساهمين الراغبين في تعظيم قيمة المؤسسة وزيادة أموالهم الخاصة وخوفا على مصالحهم يتحملون تكاليف إضافية لمراقبة ومتابعة حركة المسيرين (تكاليف الوكالة) والتي يتوقف حجمها على:

- حجم المؤسسة وتوزيع الأسهم بين المساهمين: فكلما زاد عدد المساهمين كلمات تزيد التكاليف التي يتحملها المساهمون لمراقبة المسيرين، والعكس فقلة المساهمين يعني إمكانية الحصول على المعلومات بشكل يسير وبالتالي تقليل التكاليف.

- طبيعة المساهمين: ففي حالة المساهم يتمثل في الدولة أو مستثمرين دوليين، والذين يفرضون عادة شكل ونوعية المعلومات المحاسبية والمالية التي على المؤسسة تقديمها، الأمر الذي يحتم على المسيرين مسايرة هذا الاتجاه استجابة لوزن هذه الفئات وتأثيرها في مصداقية المؤسسة على الصعيد الوطني والدولي.

#### ب- تضارب المصالح بين المسيرين والمساهمين والمقرضين

للمديونية أهمية كبيرة في حصر التضارب الناشئ عن علاقة الوكالة، وتؤدي لظهور علاقة سلطة خاصة بين المؤسسة من (خلال المساهمين والمسيرين والمقرضين) ، انطلاقا من التباين الناشئ عن مصادر التمويل حيث:

<sup>1</sup> مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص93.

- يقدم المساهمون تمويلا دائما للمؤسسة، يكافأ بحصص الأرباح التي يحصلون عليها إذا تحققت نتائج إيجابية، كما يمنحهم هذا التمويل حق الاطلاع على تسيير المؤسسة.
- بينما يقدم المقرضون تمويلا قد يكون طويل المدى بحيث يكافأ بفوائد، ولا يحصل المقرضين بموجبه على حق الاطلاع على تسيير المؤسسة.
- وبما أن التمويل عن طريق الرفع من رأس المال بواسطة الاكتتاب يرافقه عادة ارتفاع في تكاليف الوكالة، فإن المسيرين عادة ما يلجئون إلى تفضيل الإقراض لعدة أسباب منها:
- حرصهم على تعظيم أرباح المؤسسة لتجنب مخاطر الإفلاس، وبالتالي تضييع فرص عملهم، وبالنتيجة ترتفع قيمة المؤسسة وتخفض تكاليف الوكالة.
- تفضيل المساهمين الذين تتحصر مسؤوليتهم في حدود مساهمتهم على المشاريع الأكثر مخاطرة لأنها في نظرهم أكثر مردودية، على عكس المقرضين الذين لا ترتبط عائداتهم بالأداء الاقتصادي للمؤسسة، فإنهم يفضلون المشاريع الأقل مخاطرة.
- إمكانية تحويل المسيرين للثروة من المقرضين إلى المساهمين، من خلال توزيعات الأرباح ممولة أساسا من تخفيض أعباء ونفقات الاستثمار.
- ونظرا للأسباب السابقة فإن المقرضين يحرصون عادة على العمل من أجل الحصول على المعلومات المحاسبية والمالية الكفيلة بتمكينهم من متابعة القدرة على التسديد التي تتمتع بها المؤسسة، لذلك فإنهم يمارسون ضغوطا لقيام المؤسسة بتحسين نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، وذلك عن طريق مراقبة سلوك المسيرين بواسطة عقود موثقة تسمح لهم بمتابعة ومراقبة القرارات التسييرية في مجال الإنتاج، الاستثمار والتمويل.

### ثانيا- أهمية حوكمة الشركات في تخفيض مشكلة تضارب المصالح

- نظرا لتزايد اهتمام الدول والمؤسسات الدولية بموضوع حوكمة الشركات، فقد حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات على دراسة هذا الموضوع وتحليله ووضع مبادئ محددة وهذا لتدعيم إدارة الشركات وتجنب تضارب المصالح كأحد المبادئ الأساسية للحوكمة، وذلك لحماية الأطراف ذات العلاقة مع

المؤسسة، إذ وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قواعد تجنب تضارب المصالح ضمن مبادئها إذ أشارت إلى:<sup>1</sup>

أ- ينبغي استكمال إطار الحوكمة بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين والسماسة ووكالات التقييم والتصنيف وغيرهما والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون بعيدا عن أي تعارض هام في المصلحة قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليل أو ما يقدمونه من مشورة.

ب- فضلا عن طلب مراجعين مستقلين أكفاء، وتسهيل إيصال المعلومات في الوقت المناسب، فإن عدد من الدول قد اتخذت خطوات لضمان نزاهة هذه المهن ونواحي النشاط التي تستعمل كموصل للتحليل والنصائح إلى السوق، وهذه الوسائط إذا ما كانت تتعامل بحرية بعيدا عن التناقضات مع النزاهة فأنها يمكن أن تلعب دور هام في توفير حوافز للشركات ومجالس إدارتها لإتباع ممارسات جيدة للحوكمة.

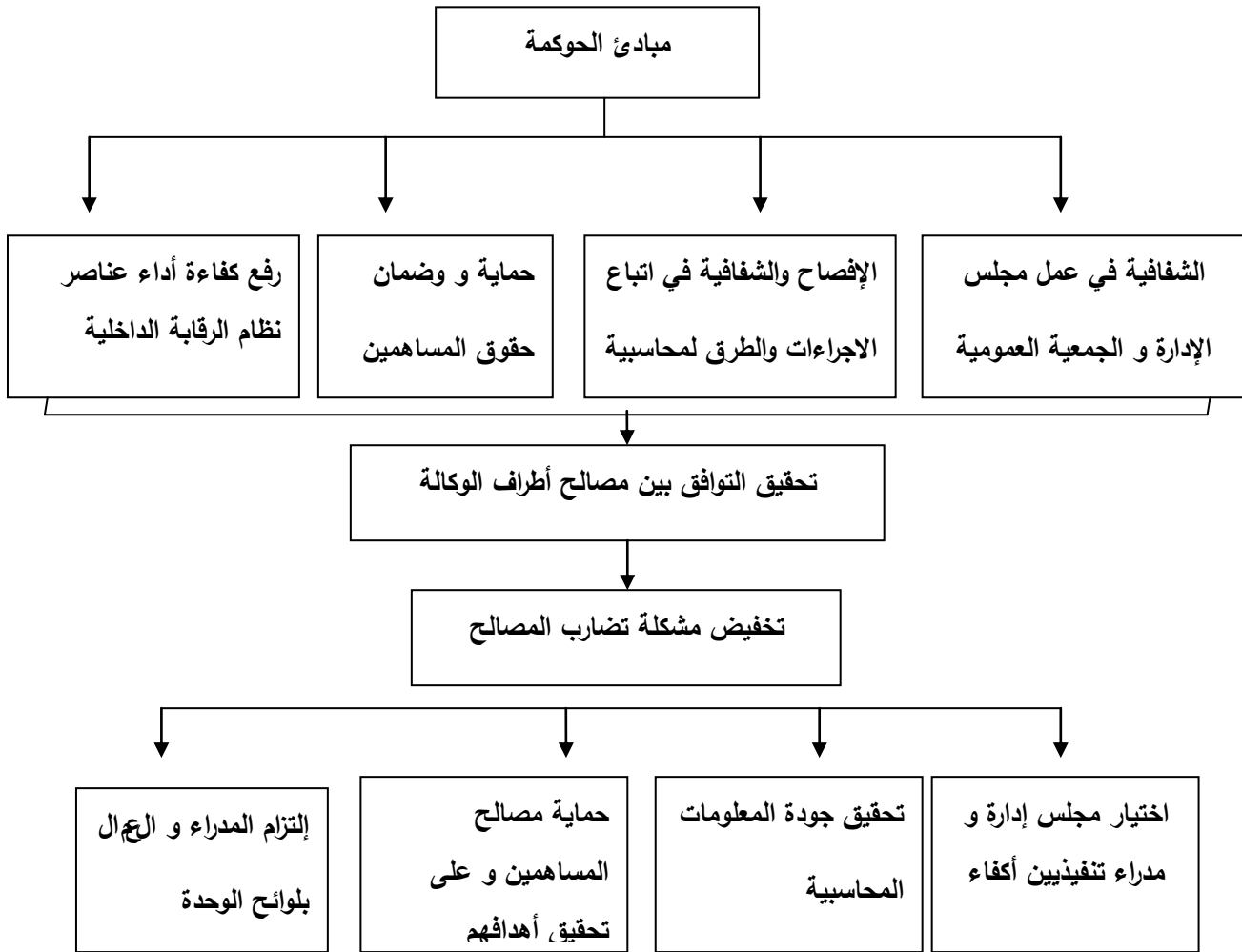
ج- ومع ذلك، فقد ثار القلق بشأن ما ظهر من دلائل على أن تضارب المصالح غالبا ما ينشأ وقد يؤثر في الرأي وطريقة الحكم على الأمور، وقد يكون هذا هو الحال عندما يكون من يقدم المشورة يسعى أيضا إلى تقديم خدمات أخرى إلى الشركة المعنية أو حينما تكون له أيضا مصلحة مادية مباشرة في الشركة وهذا الاهتمام يحدد بعدا شديدا الصلة بين الإفصاح والشفافية التي تستهدف المعايير المهنية لمحلي سوق الأوراق المالية ووكالات التصنيف العالمية وبنوك الاستثمارات وغيرها.

د- تشير التجارب في نواحي أخرى إلى أن الحل الأفضل هو طلب الإفصاح التام عن التضارب الذي يحدث في المصالح والكيفية التي تختارها الشركة للتعامل معه، أما ما هو مهم فهو الإفصاح عن الكيفية التي تضع فيها الشركة هيكل الحوافز للعاملين بها حتى تلغي احتمالات التضارب في المصالح .

والشكل الآتي يوضح دور الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح:

<sup>1</sup> بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، مرجع سابق، ص-ص 21-22.

الشكل رقم (09) : دور حوكمة الشركات في تخفيض مشكلة تضارب المصالح



المصدر: بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، مرجع سابق، ص 21

### المطلب الثالث: حوكمة الشركات والقوائم المالية

كما رأينا في الفصل الأول أنه من المبادئ الأساسية للحوكمة، الإفصاح والشفافية حيث يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية إعداد القوائم المالية والقيام بتقرير يشمل معلومات عن النتائج المالية والتشغيلية وأهداف الشركة والملكية الرئيسية للأسهم وحقوق التصويت وغيرها من المعلومات المفيدة لمستخدميها وبالتالي فإن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يشكل مدخل فعال لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، باعتبار أنه من المعايير الأساسية للحوكمة إبراز دقة وموضوعية التقارير المالية هذا مع الإلتزام بالقوانين



والتشريعات، وبالتالي ينعكس تطبيق قواعد الحوكمة على المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية وجودتها.

#### الفرع الأول: حوكمة الشركات وعلاقتها بالقوائم المالية

تتضح العلاقة بين حوكمة الشركات والقوائم المالية في: التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة والتي تم تناولها في الفصل الأول، لما في ذلك من أهمية في تحقيق معدلات من الأرباح مناسبة بما يساعد المؤسسات على تدعيم رأسماله وزيادة الاحتياطيات وتراكمها بشكل مستمر وهذا يؤدي إلى نمو المؤسسات وتوسعها وازدياد حجمها، كما تعتبر القوائم المالية من أهم المقومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل أعضاء مجلس الإدارة، حيث تتوقف نوعية القرارات المتخذة ومدى فعاليتها على المعلومات الموجودة في القوائم المالية والتي تساعد متخذي القرار للوصول إلى أفضل النتائج من خلال تلك المعلومات حيث تستخدم في قرارات التمويل والاستثمار وتقدير العائد والمخاطرة من وراء الاستثمار أو التمويل.

#### الفرع الثاني: حوكمة الشركات وعلاقتها بالتقارير المالية

يرتكز مفهوم حوكمة الشركات على قيم الشفافية، المساءلة، المسؤولية والإنصاف وتعرف حوكمة الشركات عادة على أنها التعامل مع المشاكل الناشئة عن الفصل بين الملكية والسيطرة وبمعنى أوسع حوكمة الشركات هي التي تضبط توزيع الحقوق والمسؤوليات الخاصة بالفئات المؤثرة والمتأثرة بعمل الشركة وأصحاب المصالح وحاملي الأسهم، والتأكد من أن حقوقهم خاضعة للحماية ومطبقة عمليا على أرض الواقع حيث يحتاج نظام حوكمة الشركات إلى مستوى جيد من الإفصاح والشفافية في عرض كل المعلومات الهامة والضرورية التي يحتاجها المستفيدون من التقارير والقوائم المالية.<sup>1</sup>

وهذا يرجع لأهمية التقارير المالية ودور الإفصاح فيها، فالتقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط فالقوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية وتمثل أيضا الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وبذلك تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي

<sup>1</sup> مصطفى حسن بسيوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي

(مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة)، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة وبالإشتراك مع كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الإمارات العربية المتحدة وتحت إشراف الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين . العرب، من 4-5 ديسمبر 2007، ص 27.

يتم بموجبها توفير المعلومات الهامة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية.

إن يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالمؤسسات ومعرفتهم بها ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية ويستخدم معلومات التقارير المالية من قبل أطراف عديدة تشمل كل من الملاك والمقرضين والموردين والمستثمرين والعملاء والمحللين الاقتصاديين والسماسة والضرائب والهيئات التنظيمية والمشرعين والصحافة المالية ووكالات التقارير والنقابات والتجمعات التجارية.

## المبحث الثاني: الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

أشارت الدراسات التاريخية للحوكمة إلى وجود العديد من الآليات التي يمكن أن تستخدم لتطبيق الحوكمة بالشكل الذي يساعد المؤسسات، خاصة بعد فشل الشركات العملاقة في الولايات المتحدة، واتهام المعايير المحاسبية الأمريكية كأحد أسباب هذه الكوارث المالية، وبدأت أصوات نظامية وأكاديمية تدعو إلى التوجه نحو المعايير الدولية كما نتج عن هذا الفشل فرض ضوابط صارمة على مهنة التدقيق وكل ما يتعلق بالعمل الرقابي كآلية لحوكمة الشركات ويمكن القول بأن هناك إجماع بين الباحثين على تصنيف آليات الحوكمة إلى آليات داخلية تطبق داخل المؤسسة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث، وأخرى خارجية تطبق من خارج المؤسسة سيتم دراستها في المبحث الموالي.

## المطلب الأول: آلية المراجعة الداخلية

تزايدت أهمية مهنة المراجعة الداخلية في الآونة الأخيرة، وبوجه خاص بعد تنامي الكتابات المحاسبية النادية بأهمية وضرورة إحياء الدعوة إلى تطبيق إطار حوكمة الشركات، (Hermanson, 2004 e.G: (2004, Orsini, Marshall, 2002، حيث تعتبر تلك المهنة بمثابة أحد المحاور الهامة التي يركز عليها نجاح إطار حوكمة الشركات في تحقيقه لأهدافه<sup>1</sup>، حيث مرت المراجعة الداخلية بعد إنشاء مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1941 وحتى يومنا هذا بتطور ملحوظ في مفهومها ومعايير ممارستها المهنية ولعل أهم ما خلصت إليه العديد من الدراسات المحاسبية في هذا الشأن يؤكد أن التطور الملموس الذي شهدته المراجعة الداخلية والتي انتقلت من مجرد فحص النشاط المالي إلى فحص النشاط التشغيلي كما تطورت إلى أداة لتقييم القيمة الاقتصادية للمؤسسة بدلالة مدى فعالية قرارات الاستثمار والتمويل من ناحية ومدى القدرة في التعامل مع مخاطر الأعمال والمخاطر المالية للمؤسسة من ناحية أخرى بعدما كانت مجرد أداة لإدارة النشاط.

وفي المقابل شرعت العديد من الجهات المهنية بعديد المحاولات من أجل تعظيم قيمة أنشطة المراجعة الداخلية وتحرير الدور التقليدي للمراجع الداخلي بغية تحقيق مستوى مقبول من الجودة في مخرجات الفحص والتحليل والتقييم للممارسات الإدارية وذلك ضمن مجموعة من المعايير المهنية للمراجعة الداخلية

<sup>1</sup> خالد محمد عبد النعم لبيب، القيمة المضافة والتقييم المتوازن لأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات (بالتطبيق على قطاع الأعمال المصري)، كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة القاهرة، ديسمبر 2005، ص 256.

التي نصها المجمع المراجعين الداخليين سنة 1978<sup>1</sup>، والتي عدلت عام 1993 لتجنب الانهيارات المالية وحدثت الإفلاسات المالية للمؤسسات مستقبلاً والموازنة بين الأطراف المتعارضة.

ولتفعيل مبادئ حوكمة الشركات المفروضة على المؤسسات المنخرطة في البورصة قام معهد المراجعين الداخليين بإجراء تعديلات جوهرية على المعايير الدولية لممارسة مهنة المراجعة الداخلية في ديسمبر 2003<sup>2</sup>، وأصبحت محل التنفيذ بداية من شهر جانفي 2004.

### الفرع الأول: تطور مفهوم المراجعة الداخلية

وضعت لجنة العمل التابعة لمعهد المراجعين الداخليين تعريف للمراجعة الداخلية أشارت فيه إلى أنه "نشاط مستقل لتأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المؤسسة وتحسين عملياتها ، وسيساعدها على انجاز الأهداف بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة".

وقد تعرض عدد من المراجع العلمية والمنظمات المهنية إلى تطور مفهوم المراجعة الداخلية بغرض تقديم صورة جديدة للمهنة وبيان أثرها على تفعيل ودعم الحوكمة وكان أبرز مظاهر هذا التطور ما يلي:<sup>3</sup>

أ - اعتبار المراجعة الداخلية نشاطاً مستقلاً عن الإدارة التنفيذية نتيجة تبعيتها إلى مجلس الإدارة الإشرافي ضمن دائرة لجنة المراجعة المنبثقة عنه كما أنها تقوم بعرض تقارير إلى هذا المجلس وإلى المساهمين عند الضرورة.

ب- نشاط موضوعي يقوم بتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية من خلال أشخاص مهنيين ذوي خبرة ومهارة عالية سواء من داخل أو خارج المؤسسة.

ج - توسيع نطاق المراجعة الداخلية ليشتمل على الخدمات الاستشارية إلى جانب خدمات التأكيد والفحص والتقييم، وفي هذا تأكيد صريح وموجه لخدمة العملاء حيث تتخطى المهام التقليدية مما يدعم دورها في مجال تقييم المخاطر ودعم نظام الحوكمة.

<sup>1</sup> Harlod m Williams , **the merging responsibilities of the internal auditors the Institute of internal auditorrs (Iia)** available at : <http://sec.Gov/news/speesh/1978/061978Williams.Pdf>, pp.1-3.

<sup>2</sup> Iia , **standard for the professional practice of internal auditing** , (2003) , available at :<http://www.theia.org/guidance/standard-and-practices-professionnel-practices-framework/standards/standards-for-the-professional-practice-of-internal-auditing>.

<sup>3</sup> إبراهيم إسحق نسمان، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، تخصص: محاسبة، فلسطين، الجامعة الإسلامية- غزة، كلية التجارة، 2009، ص 51.

د - تطور استراتيجية المراجعة الداخلية بحيث تستهدف إضافة قيمة إلى المنظمة وتحسين عملياتها، وبذلك فإن المفهوم الجديد يؤكد على الإسهام الجوهرى للمراجعة الداخلية في تحقيق أهداف المنظمة الكلية.

هـ- التزام المراجع الداخلي بتأدية خدمات التأكيد التي تركز على التقييم الموضوعي للأدلة لإرساء مجموعة من المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة مهنة المراجعة الداخلية.

أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الاعتراف بها كمنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في بداية الثمانينات من خلال:

**المادة 40 من القانون 88/01:** " يتعين إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية تنظيم وتدعيم هيكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة، وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها"<sup>1</sup>

**المادة 41 من القانون 88/01:** " تخضع المؤسسات العمومية الاقتصادية لتقييم اقتصادي دوري يقوم به جهاز مؤهل لهذا الغرض عن طريق التنظيم"<sup>2</sup>.

**المادة 35 من القانون 91/10:** ينص على "أن المؤسسات العمومية الاقتصادية مدعوة إلى إقامة و

تدعيم نظم داخلية لمراجعة المؤسسات وتحسين طرق أدائها بشكل ملحوظ"<sup>3</sup>.

**النص التنظيمي الجديد رقم 2002/03 الصادر في 11 نوفمبر 2002:** المتضمن والمتعلق بفرض رقابة

داخلية على البنوك والمؤسسات المالية، الذي ينص على أنه " يتعين على المؤسسات المالية والبنوك تنظيم وتدعيم هيكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها"

#### الفرع الثاني: تطور الميثاق الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية

بناء على المفهوم الجديد للمراجعة الداخلية وأهدافه فقد قسم الميثاق الأخلاقي إلى مكونين رئيسيين هما:<sup>4</sup>

المبادئ المتعلقة بالمهنة وتطبيق معايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك التي تصف السلوك المتوقع

للمدققين الداخليين وتساعد في تفسير مبادئ التطبيق العملي، وقد تضمن كل مبدأ مجموعة من القواعد

السلوكية كما يلي:

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، الصادرة بتاريخ 12 يناير 1988.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 1991.

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، نفس الصفحة.

<sup>4</sup> IIA, code of ethics of internal auditing , available at : <http://www.theiia.org/guidance/standards-and-practices/professionnel-practices-framework/code-of-ethics---english.2003>

**المبدأ الأول: النزاهة،** ويتضمن القواعد السلوكية التالية

- على المراجعين الداخليين الالتزام بالقوانين والعمل بها.
- على المراجعين الداخليين القيام بعملهم بكل أمانة ومسؤولية.
- عدم اشتراك المراجعين الداخليين في أية أعمال أو أنشطة غير قانونية مرتبطة بمهنة المراجعة الداخلية أو المؤسسة محل عملهم.
- على المراجعين الداخليين أن يحترموا ويساهموا في تحقيق الأهداف الشرعية والأخلاقية للمؤسسة.

**المبدأ الثاني: الموضوعية،** وتتضمن القواعد السلوكية التالية:

- على المراجعين الداخليين إظهار أعلى درجات الموضوعية المهنية في جمع، تقييم وإيصال المعلومات حول النشاط أو العمل تحت الفحص.
- يضع المراجعون الداخليين تقييم متوازن لجميع الظروف ذات العلاقة ولا يتحيزون لمصالحهم الشخصية أو بالآخرين في إصدار الأحكام.
- على المراجعين الداخليين الإفصاح عن كافة الحقائق المادية التي توصلوا عليها أثناء أدائهم لواجبهم، والذي يؤدي عدم الإفصاح عنها إلى الإخلال بمصداقية تقاريرهم.

**المبدأ الثالث: السرية،** ويتضمن القواعد السلوكية الآتية:

- على المراجعين الداخليين احترام قيمة وحياسة المعلومات التي يحصلون عليها.
- على المراجعين الداخليين عدم الإفصاح عن هذه المعلومات بدون صلاحيات مناسبة، إلا في حالة الإلزام القانوني أو المهني لفعل ذلك.

**المبدأ الرابع: الكفاءة المهنية،** ويتضمن القواعد السلوكية التالية:

- يطبق المراجعون الداخليين المعرفة، المهارات والخبرات المطلوبة في تقديم خدمات المراجعة الداخلية.
- على المراجعين الداخليين أن يعملوا على تنمية وتطوير كفاءتهم وتحسين جودة خدماتهم.

## الفرع الثالث: تطور معايير مهنة المراجعة الداخلية

يتكون الإطار العام للمعايير المهنية للمراجعة الداخلية 2003 من مجموعتين هما: <sup>1</sup>

**الأولى:** معايير الصفات التي تتناول معايير السمات وخصائص المؤسسات والأفراد الذين يؤدون أنشطة المراجعة الداخلية، **والثانية:** معايير الأداء، التي تصف طبيعة أنشطة المراجعة الداخلية، والمعايير التي من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة، وتطبق كل من معايير الصفات ومعايير الأداء على خدمات المراجعة الداخلية بشكل عام.

## أولاً: المجموعة الأولى معايير الصفات

المعيار رقم 1130/1100 المتعلق بالاستقلال والموضوعية وتضمن ما يلي:

إذا تعرضت الاستقلالية أو الموضوعية للتهديد شكلاً أو موضوعاً، فإنه يجب الإبلاغ عن ذلك للجهات المعنية، ويتوقف مدى الإبلاغ على طبيعة العوامل التي تهدد الاستقلالية والموضوعية ومن هذه العوامل: بالنسبة لخدمة العميل 1100: "تتأثر الموضوعية على نحو سلبي إذا أدى خدمات تأكيد عن نشاط كان مسئولاً عنه سابقاً."

بالنسبة لخدمات الاستشارة 1130: "يمكن أن يقدم المراجعون الداخليين خدمات استشارية عن عمليات كانوا مسؤولين عنها سابقاً، إذا كان من المحتمل أن يقع ما يهدد استقلالية أو موضوعية المراجعين الداخليين عن أدائهم لخدمات استشارية، فإنه ينبغي الإفصاح عن ذلك للعميل قبل قبول تقديم الاستشارة."

كما تضمن المعيار 1220/1200 بشأن العناية المهنية ما يلي:

بالنسبة لخدمات التأكيد 1200: على المراجع الداخلي أن يلتزم بالعناية المهنية اللازمة، وأن يأخذ في الاعتبار ما يلي:

- مدى العمل المطلوب لأداء أهداف التدقيق.
- مدى كفاية وفعالية إدارة المخاطر وعمليات الحوكمة والرقابة.
- احتمال حدوث أخطاء جوهرية وحالات عدم الالتزام.

<sup>1</sup> IIA , **standard for the professional practice of internal auditing** , (2003) , available at :<http://www.theiia.org/guidance/standard-and-practices-professionnel-practices-framework/standards/standards-for-the-professional-practice-of-internal-auditing>.

- تكلفة العمل المؤدى قياسا إلى منفعه، وعلى المراجع الداخلي أن ينتبه إلى المخاطر الجوهرية التي قد تؤثر على الأهداف والعمليات أو الموارد.

بالنسبة لخدمة الاستشارة 1220: على المراجع الداخلي أن يلتزم بالعباية المهنية اللازمة أثناء تأديته لمهامه الاستشارية، بأن يأخذ في الاعتبار ما يلي:

- مدى حاجات وتوقعات العميل بما في ذلك توصيل النتائج إليه.

- التعقد النسبي ومدى العمل المطلوب لتحقيق أهداف العمل .

- تكلفة العمل الاستشاري قياسا إلى المنافع المختلفة.

#### ثانيا: المجموعة الثانية معايير الأداء

فقد أشار المعيار 2010 بشأن التخطيط إلى:

"على كبير المراجعين أن يضع الخطط الخاصة بالمخاطر لتحديد أوليات نشاط المراجعة الداخلية بما يتماشى مع الأهداف التنظيمية" مع مراعاة ما يلي:

بالنسبة لخدمة التأكيد 2010: "ينبغي أن تستند خطة المراجعة الداخلية على تقييم المخاطر التي تتم مرة كل سنة على الأقل".

بالنسبة لخدمة الاستشارة 2010: "على كبير المراجعين أن ينظر في أمر قبول الاستشارات بناء على استهداف إدارة المخاطر وتحسين عمليات المؤسسة وينبغي أن تشمل الخطة على الأعمال الاستشارية مع القيام بها".

كما أشار المعيار رقم 2060 بشأن رفع التقارير إلى مجلس الإدارة و الإدارة العليا إلى:

يجب على رئيس المراجعين أن يرفع تقاريره على نحو دوري إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا عن أهداف أنشطة المراجعة الداخلية وعن السلطات والمسؤوليات المتصلة بخطة العمل وينبغي أن يشتمل تقريره على المسائل التالية:

- المخاطر الجوهرية والرقابة و الحوكمة.

- المواضيع الأخرى التي يطلبها مجلس الإدارة والإدارة العليا.

كما يشير المعيار 2100 بشأن طبيعة العمل:



" أن نشاط المراجعة الداخلية يتولى تقييم والإسهام في تحسين إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة المؤسسية" كما يلي:

بالنسبة لإدارة المخاطر لمعيار 2110: "ينبغي أن يساعد نشاط المراجعة الداخلية المؤسسة عن طريق تحديد وتقييم التعرض الجوهرى للمخاطر " كما ينبغي أن يسهم ذلك النشاط في تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة".

بالنسبة لخدمة التأكيد 2110: ينبغي أن يتولى نشاط المراجعة الداخلية متابعة وتقييم فعالية نظم إدارة المخاطر بالمؤسسة" وينبغي أن يعمل نظام المراجعة الداخلية على تقييم التعرض للمخاطر المتصلة بعمليات المؤسسة وبأنظمة المعلومات بها فيما يتصل بما يلي:

- موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية.
- كفاءة وفعالية العمليات.
- حماية الأصول.

- الالتزام القوانين والتشريعات والعقود المتوقعة.

بالنسبة لخدمة الاستشارة 2010: "عند القيام بالأعمال الاستشارية فإنه ينبغي على المراجعين الداخليين مناقشة المخاطر المتصلة بأهداف الأعمال الاستشارية "على المراجعين الداخليين أن يستخدموا المعرفة المكتسبة من الأعمال الاستشارية في تحديد وتقييم التعرض للمخاطر الجوهرية بالمؤسسة".

بالنسبة لحوكمة الشركات يشير المعيار رقم 2130: "إلى أنه ينبغي أن يسهم نشاط المراجعة الداخلية في عمليات الحوكمة بواسطة تقييم وتحسين عملية الحوكمة" من خلال:

- التحقق من وضع القيم والأهداف وتوصيلها .
- مراقبة عملية الانجاز للأهداف.
- القيام بعملية المسألة.
- التحقق من الحفاظ على القيم في المؤسسة.

بالنسبة لخدمة التأكيد 2130: " يجب على المراجعين الداخليين فحص العمليات والبرامج للتحقق من اتساقها مع القيم التنظيمية"

بالنسبة لخدمة الاستشارة 2130: " أهداف المهمة الاستشارية يجب أن تتوافق مع القيم والأهداف العامة للمؤسسة : يشير المعيار 2201 بشأن اعتبارات التخطيط إلى أنه عندما يقوم المراجعين الداخليين التخطيط للمهمة الملزم أدائها يتعين عليهم ما يلي:

- أهداف نشاط المؤسسة الذي يتم فحصه ووسائل الرقابة على الأداء، المخاطر عند مستوى مقبول، كفاءة وفعالية إدارة المخاطر النشطة وأنظمة الرقابة مقارنة بإطار أو نموذج الرقابة، الفرص المتاحة للقيام بالتحسينات الهامة على إدارة المخاطر الأنشطة ونظم الرقابة "

وأخيرا المعيار 2440 بشأن نشر نتائج المهمة الاستشارية : " يشير هذا المعيار إلى أنه يمكن تحديد المسائل المتصلة بإدارة المخاطر والرقابة و الحوكمة أثناء المهمة الاستشارية ، وإذا كانت تلك المسائل تمثل أهمية بالغة للمؤسسة فإنه ينبغي إيصالها للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

#### الفرع الرابع: دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات

من خلال ما تطرقنا إليه نجد أن لمفهوم وميثاق ومعايير المراجعة الداخلية أثر في تفعيل حوكمة الشركات، خاصة بعد صدور معايير المراجعة الدولية عام 003 ، حيث نجد اتجاه الفكر المحاسبي نحو الدور الحديث لمهنة المراجعة الداخلية بحيث تصبح أنشطتها المستجدة ذات قيمة اقتصادية، وفي ذات الوقت تضاف مهارات جديدة للمراجع الداخلي تسمح له بتحسين أدائه في مجالي التأكيد والاستشارات.<sup>1</sup>

ومما لا شك فيه أن إسهامات الجهات المهنية المتصلة بأعمال المراجعة الداخلية تسهم في دعم حوكمة الشركات من خلال المحاور الأساسية للمراجعة الداخلية بمفهومها الحديث والتي تتلخص في الآتي:<sup>2</sup>

أ- أنها نشاط مستقل عن الإدارة التنفيذية للمؤسسة نتيجة لرغبته في التبعية لمجلس الإدارة الإشرافي داخل دائرة لجنة المراجعة المنبثقة عنه، كما أنه يقوم بعرض تقاريره على هذا المجلس، و أيضا على الملاك عند الضرورة.

ب- أنها نشاط موضوعي يقوم على تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية من خلال أشخاص مهنيين ذو خبرة و مهارة عالية سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، ولا شك أن السماح للأطراف الخارجية بإعداد المراجعة

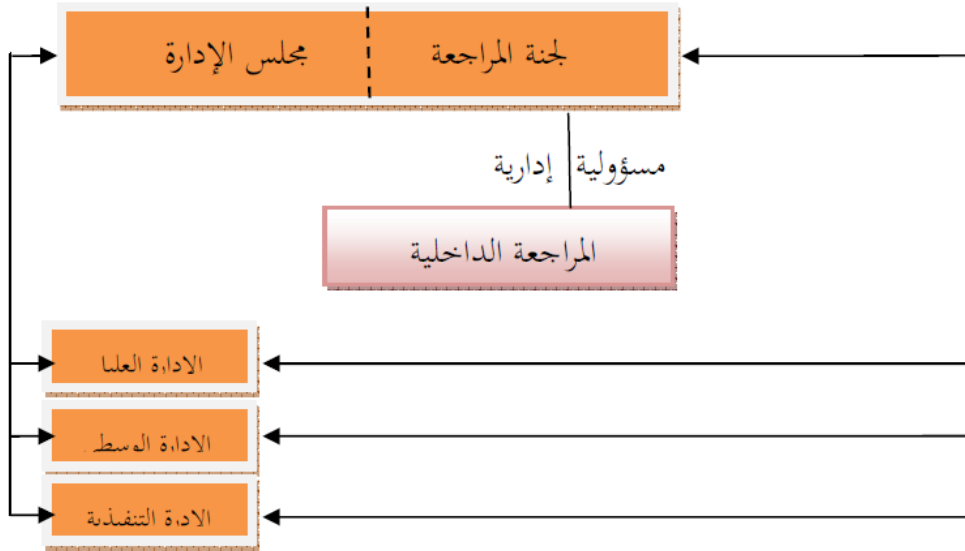
<sup>1</sup> Michael Elliott, et al, **an improved process model for internal auditing** , managerial auditing journal.vol 22. 2007. pp552-565.

<sup>2</sup> خليل محمد عبد اللطيف، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، العدد الثاني، 2003، ص12.

الداخلية يدعم جودة الخدمات من ناحية ويدعم الموثوقية المعلومات المالية وغير المالية من جهة أخرى و إرسال قواعد الشفافية المطلوبة.

والشكل الموالي يوضح محل المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي

الشكل رقم(10) : موضع المراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي.



المصدر: فتحي رزق السوافيري وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص83.

### المطلب الثاني: آلية لجنة المراجعة

أظهرت العديد من الدراسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية أن إنشاء لجان مراجعة داخل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركة للأطراف الخارجية، فوجود لجنة مستقلة تقوم بالإشراف على إعداد التقارير المالية وعلى تدعيم استقلالية ودور كلا من المراجعة الداخلية والخارجية والتأكيد على الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة، سوف يؤدي هذا بالتأكيد إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى التي تبني قراراتها على أساس هذه المعلومات المالية التي تصدرها الشركة في هذه التقارير، بل والأكثر من ذلك فإن العديد من البورصات المالية العالمية تطالب الآن الشركات المقيدة بها بضرورة أن تقوم لجنة المراجعة بها بإصدار تقرير يرفق ضمن القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجي توضح فيه اللجنة المسؤوليات التي قامت بها خلال الفترة ورأيها في

الإفصاح عن المعلومات والتقارير المحاسبية، وهذا بالتالي سوف يؤدي إلى زيادة درجة الثقة التي يمنحها المستفيدون من هذا التقرير.<sup>1</sup>

### الفرع الأول: ضوابط تشكيل لجان المراجعة من منظور حوكمة الشركات

عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين لجان المراجعة على أنها: "لجنة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وذلك لاختيار المراجعين الخارجيين ومناقشة عملهم وعلاقتهم مع الإدارة لفحص القوائم المالية ونظم الرقابة الداخلية".

حيث اهتمت العديد من الهيئات العلمية في تحديد قواعد تشكيل لجان المراجعة والاشتراطات الواجب توفرها في أعضائها بالشكل الذي يعظم المنفعة المتوقعة منها اتجاه إعداد القوائم المالية وتتمثل هذه القواعد فيما يلي:

أ- استقلالية أعضاء لجنة المراجعة: في الواقع العملي يوجد شبه اتفاق على ضرورة أن تقتصر عضوية أعضاء لجنة المراجعة على الأعضاء غير التنفيذيين، وذلك لاستقلاليتهم عن إدارة المؤسسة، وقامت بعض الدراسات بوضع أمثلة عن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة المتمثلة في:

- أن لا يكون مدير تنفيذي في إحدى المؤسسات التي لها علاقات تجارية مع المؤسسة أو إحدى المؤسسات التابعة لها.

- أن لا يكون من موظفي المؤسسة أو إحدى المؤسسات التابعة لها.

- أن لا يحصل على أية مكافأة مالية من المؤسسة أو أحد المؤسسات التابعة لها بخلاف المكافأة التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة.

- أن لا يكون أحد أقاربه موظف تنفيذي داخل المؤسسة أو أحد المؤسسات التابعة لها.<sup>2</sup>

ب- خبرة أعضاء لجنة المراجعة: تعد الخبرة لدى عضو لجنة المراجعة أحد الأركان الهامة على اعتبار أن المشاكل التي تواجه لجنة المراجعة تعتمد على الحكم الشخصي والذي مما لا شك فيه يتأثر بمستوى الخبرة المتوفرة لدى العضو في المحاسبة والمراجعة، وفي هذا المجال قام - قانون Sarbanes- في الولايات

<sup>1</sup> محمد سمير الصبان، محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص- ص323- 324 .

<sup>2</sup> Gegory , holly, I, and Lilien, Lerson ,R, **the role of the audit committee in corporate governance** , ascited in In search of good directors :A guide to building corporate governance in the 21 century 3edition , the center for .International private Enterprise , Washington DC,2003 , pp 234-235

المتحدة الأمريكية<sup>1</sup> بوضع مجموعة من المتطلبات الواجب توفرها في عضو لجنة المراجعة منها على سبيل المثال: أن يكون مراجع خارجي أو محاسب سابق أو حاصل على شهادة علمية في مجال المحاسبة و المراجعة، ولديه دراية كاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبكيفية إعداد القوائم المالية وكذلك لديه دراية كاملة بطبيعة المسؤوليات التي يجب أن تقوم بها لجنة المراجعة.

**ج- حجم لجنة المراجعة:** اهتمت العديد من الدراسات في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بتحديد حجم لجنة المراجعة وقدرتها على الوفاء بالمسؤوليات الموكلة لها، ولقد خلصت تلك الدراسات إلى أهمية التوازن بين عدد أعضاء ونوعية المهام التي تقوم بها لجنة المراجعة والتي تختلف بطبيعة الحال من مؤسسة إلى أخرى وحسب الظروف التي تعمل بها المؤسسة.

**د- عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة:** أوصى تقرير ( Smith report ) في المملكة المتحدة<sup>2</sup> بأن العدد المناسب يجب أن لا يقل عن ثلاث مرات في السنة، في حين أوصى تقرير - Treadway - في الولايات المتحدة<sup>3</sup> بأن يكون الاجتماع على أساس ربع سنوي، وفي هذا الصدد يجب أن تشمل الاجتماعات على كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي لكي يمكن مناقشتها في المشاكل التي تواجهها كل منهما فيما يخص إجراءات المراجعة والأخطاء التي تم اكتشافها منها وعلاقتها بإدارة بالمؤسسة من جهة والعمل على استقلاليتها في الأعمال التي يقوم بها.

**هـ- الإفصاح عن لجنة المراجعة:** تطالب العديد من الدراسات والتقارير التي تصدرها الهيئات العلمية بضرورة الإفصاح عن تكوين وعضوية ومهام لجنة المراجعة بالمؤسسة لما لها من تأثير مباشر على زيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في التقارير المالية، والإفصاح سوف يشتمل في هذه الحالة على الإفصاح عن عقد اللجنة وقيام اللجنة بإصدار تقريرها السنوي الذي يوضح المهام التي أنجزتها.<sup>4</sup>

**الفرع الثاني: مهام لجنة المراجعة من منظور حوكمة الشركات**

<sup>1</sup> Internal audits role in section 302 and 404 of the U S Sarbanes- Oxley act of 2002., the Institute of Internal auditors (IIA) New jersey , p 15

<sup>2</sup> Smith Report audit committees combined code guidance , financial reporting counsel (FRC ; LTD), 2003 p29.

<sup>3</sup> Committee of sponsoring of the Treadway commission (COSO) Internal control – Integrated Florida : the Institute of Internal Auditors ) , 1992, p39

<sup>4</sup> Smith Report, op, cit, p33.

تقوم لجنة المراجعة بالمساهمة في تحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية المتوفرة ضمن القوائم و التقارير المالية، من خلال القيام ممارسات معينة والإفصاح عنها ضمن تقاريرها، وذلك بهدف تفعيل حوكمة الشركات، وسيتم عرض مهام لجنة المراجعة في عدة مجالات كما يلي:

#### أ - في مجال علاقة المؤسسة بالمراجع الخارجي

تقوم لجنة المراجعة بمهام معينة أهمها ما يلي:<sup>1</sup>

- ترشيح المراجع الخارجي، وتقدير أتعابه وإعداد خطاب التكليف الصادر إليه.
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها، بالإضافة إلى فحص ومراجعة الأسس التي يتم من خلالها إعداد القوائم المالية السنوية وكذا القوائم والمعلومات المالية الفورية.
- متابعة نتائج الفحص التي يقوم بها المراجع الخارجي ودراسة وتقييم الملاحظات التي يبديها، استلام تقرير المراجعة ودراسة التوصيات والملاحظات الواردة به.
- مساعدة المراجعين الخارجيين في الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات التي يحتاجون إليها وحل المشاكل التي قد تواجههم، الأمر الذي سينجر عليه في النهاية تحسين جودة وفعالية المراجعة الخارجية.
- العمل كحلقة وصل بين المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة وبين المراجعين الخارجيين وبالتالي فهي تعمل على دعم وتحسين عملية الاتصال بين المراجعين ودعم استقلالية المراجع الخارجي عن طريق:
- التأكد من الأتعاب التي تدفعها الإدارة للمراجع الخارجي عن خدمات أخرى بخلاف برنامج المتابعة التي لا تؤثر على استقلاليته.

- متابعة ردود أصحاب المصالح في حالة عدم رضاهم عن الإفصاح المحاسبي والتقارير المالية المنشورة بالإضافة إلى أسباب تعديل المراجع الخارجي لرأيه في القوائم المالية.

#### ب- في مجال دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية

بعد الانهيارات التي تعرضت لها كبرى المؤسسات العالمية أصبحت الرقابة الداخلية في المؤسسات غاية في الأهمية، لأن وجودها يضمن إعداد الإدارة لقوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية، وفي هذا الصدد تساهم لجنة المراجعة في دعم حوكمة الشركات من خلال الأدوار التي تلعبها في مجال الرقابة الداخلية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، "الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص-ص 308-309.

- متابعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية ونظم العمل، التحقق من أن هذه النظم توفر الضمانات الكفيلة لمنع حدوث الأخطاء والمخالفات، وضخ الضوابط التي تكفل اكتشافها فور حدوثها.
- يؤدي قيام لجنة المراجعة بتطوير نظم العمل، النظم المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية، وإجراءات المراجعة الداخلية، واقتراح التعديلات المناسبة وهو ما يؤدي بدوره على انسياب العمل وإلغاء أي تعقيدات في دورة الإجراءات تؤدي إلى بطء انجاز المهام المختلفة مما يزيد من فعالية عملية الرقابة الداخلية.
- بعيدا عن الأعمال التنفيذية تقوم لجنة المراجعة بكشف الحقائق والأفكار والمشاكل والمعوقات التي تواجهها الإدارة، وعرض بعض التوصيات الملائمة في هذا الصدد على مجلس الإدارة.
- من مهام اللجنة من الناحية الرقابية أيضا التحقق من شكل ومحتوى تقرير المراجع الخارجي الموجه لها من حيث المعلومات الواردة به الموجهة فقط لاستخدام لجنة المراجعة وإدارة المؤسسة أو أية أطراف أخرى داخل المؤسسة أو خارجها إذا ما طلبت الجهات التشريعية هذا التقرير.
- العمل على دعم هيكل الرقابة الداخلية بالمؤسسات المقيدة في البورصة وهو ما يزيد من فعالية تقرير المراجع الخارجي عن هيكل الرقابة الداخلية، حيث يمكن للجنة المراجعة من خلال استلامها لهذا التقرير اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية.
- دعم حوكمة أصحاب المصلحة في المؤسسات المقيدة في البورصة خاصة حملة الأسهم، وذلك من خلال فعالية وكفاءة أداء الإدارة كوكيل عنهم لمسؤولياتها بشأن الرقابة الداخلية.
- مشاركة إدارة المؤسسة في صياغة خطاب التكليف للمراجع الخارجي، من خلال فحص إيضاحات الإدارة عن هيكل الرقابة التي يتم توصيلها من خلال كتيب مجلس الإدارة.

### ج- في مجال متابعة أعمال المراجعة الداخلية

- تولي لجنة المراجعة في هذا الصدد اهتماما خاصا بالمراجعة الداخلية وتقييم فعاليتها كجزء من نظام الرقابة الداخلية، عن طريق فعالية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية كمصدر للمعلومات عن مدى الالتزام بالقوانين

<sup>1</sup> عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، "دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص-ص 207-210.

واللوائح والتعليمات السارية في ممارسة الأنشطة المختلفة<sup>1</sup>، وفي هذا الصدد سيكون من أهم مهام لجنة المراجعة ما يلي<sup>2</sup>:

- تقييم فعالية المراجعة الداخلية كجزء من نظام الرقابة الداخلية.
- تقييم فعالية المراجعين الداخليين والخارجيين مما يؤدي على تحسين الاتصال بينهم وزيادة جودة عملية المراجعة الداخلية والخارجية وتحقيق التكامل بينهم.
- تؤكد الدراسات والبحوث الميدانية الآن في مجال الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية أن تلك المراجعة إذا كانت فعالة فسوف تساهم إيجابيا في ممارسة الإدارة لمهامها الرقابية على عمليات وأنشطة وأقسام المؤسسة الأمر الذي ينعكس إيجابيا على أداء مجلس الإدارة لمهامه.

#### د- مجالات العمل أخرى للجنة المراجعة

- إن المسؤولية الأساسية للجنة المراجعة تنحصر في مساعدة مجلس الإدارة في النهوض بمهامه ومن ثم تعتبر لجنة المراجعة قلب حوكمة الشركات لأنها ضمانا لشفافية ومصداقية وعدالة التقرير المالي<sup>3</sup>، ففي حقيقة الأمر كان لنجاح لجنة المراجعة عمليا التأثير الكبير على قيامها بمهام متنوعة وغير تقليدية نذكر منها:
- يمكن للجنة المراجعة أن تتحقق من سلامة الإفصاح والبحث عن أي حقائق ينبغي الإفصاح عنها ومراجعة ما يصدر عن المؤسسة من معلومات حالية تقدم للجهات المختلفة أو للجمهور أو للمساهمين<sup>4</sup>.
  - دراسة معاملات المؤسسة مع بعض الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، ومدى التزام المؤسسة بالقوانين واللوائح السارية عند ممارستها لمهامها<sup>5</sup>.
  - على الرغم من أن لجنة المراجعة تعتبر فقط أحد أبعاد الحوكمة، إلا أن ضعف إشراف لجنة المراجعة يمكن أن يدمر ثقة الجمهور في التقارير المالية، لذا يعتبر قيام هذه اللجنة بالكشف عن الحقائق و

<sup>1</sup> عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، "الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات و عولمة أسواق المال"، مرجع سابق، ص313.

<sup>2</sup> عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص-ص321-327.

<sup>3</sup> فهد أبو العزم محمد محمد، "أثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية: لجنة المراجعة دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا-مصر ن المجلد الأول، العدد الأول، 2006، ص130.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص131.

<sup>5</sup> عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة"، مرجع سابق، ص: 328.



الأفكار والمشاكل والصعوبات التي تواجهها الإدارة وعرض بعض التوصيات الملائمة في هذا الصدد على مجلس الإدارة من أهم الأعمال التي تقوم بها هذه اللجنة.<sup>1</sup>

بينما يرى البعض الآخر أن المهمة الأساسية الرئيسية للجنة المراجعة متمثلة في فحص التقارير المالية، مع التركيز على كفاية وملائمة وموضوعية الإفصاح، السياسات المحاسبية وتقديرات الإدارة.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: آلية مجلس الإدارة

تكلمنا عن نظرية الوكالة، وبالضبط عن انفصال الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة وإلى تفتت الملكية وتوزيعها على عدد كبير من حملة الأسهم، بعضهم أو الغالبية العظمى منهم يملكون عددا قليلا من الأسهم وقلة قليلة منهم تملك عددا كبيرا من أسهم الشركة، الأمر الذي يترتب عليه ضعف قدرة الملاك على التحكم في تصرفات الإدارة، بالإضافة إلى وجود قلة من حملة الأسهم لهم اليد العليا في توجيه سير هذه الشركات العملاقة، وبالتالي يترتب عن ذلك طرح سؤال هام وهو: كيف يمكن أن تساهم الإدارة في رعاية مصالح الأطراف الفاعلة داخل المؤسسة والمجتمع اعتمادا على مبادئ الحوكمة؟ وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

### الفرع الأول: ماهية مجلس الإدارة

#### أولاً: تعريف مجلس الإدارة

مجلس الإدارة هو الهيئة العليا التي تحكم المؤسسة، وهو مكلف بتمثيل المساهمين ويكفل للمستثمرين بأن رأسمال المستثمر يتم استخدامه بأرشد الأساليب من قبل مديري المؤسسة، ويستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة من خلال مهمته الرقابية وهو ما يؤدي إلى زيادة قيمة المؤسسة، وبذلك يباشر المجلس وظيفة هامة من وظائف حوكمة الشركات لأن المجلس جزء لا يتجزأ من الهيكل التنظيمي حيث يترتب على قمة التدرج الهرمي للمؤسسة ويمكن اعتباره من أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات.<sup>3</sup>

كما أنه يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات التوجه الاستراتيجي للشركة والرصد الفعال للإدارة بواسطة مجلس الإدارة، ومسئوليته أمام الشركة والمساهمين، وعلى المجلس أن يحرص على الحصول على

<sup>1</sup> فهيم أبو العزم محمد محمد، مرجع سابق، ص 133

<sup>2</sup> Surj srinivasan, **consequences of financial reporting failure for outside directors** evidence from accounting restatements and audit committee members, journal of accounting research vol 43 Issue 2 p 315 (2005)

<sup>3</sup> Van den l . a. berghe . and abigail levrان , **evaluating boards of directors : what constitutes a good corporate board ? corporate governance : an international review** , vol . 12, issue 4, pp. 461-478, 2004.

المعلومات الكافية وأن يتعامل بعدالة مع كافة المساهمين وأن يضمن التوافق مع القوانين السارية... الخ، ومراجعة الأداء وسياسة المخاطر وكذلك ضمان النظم الملائمة للرقابة الداخلية القائمة - وخاصة - نظم إدارة ومتابعة المخاطر والرقابة المالية والتوافق مع القوانين والإفصاح والاتصالات... الخ.

كما يعتبر المجلس مسئولاً أمام المساهمين، وكوكيل عنهم، وبالتالي كل أحكام الوكالة في القانون المدني تسري على مجلس الإدارة، كما أنه مسئول مسؤولية جنائية عن أي تحريف أو تزوير في المعلومات الخاصة بالمؤسسة.<sup>1</sup>

### ثانياً: اللجان المتخصصة في مجلس الإدارة

إن من بين الأمور التي أضافت فعالية أكبر على مجلس الإدارة هي تزويدها بلجان متخصصة تتولى القيام ببعض الأعمال، مما يساهم في التخفيف من حجم وتعقيد المهام الملقاة على عاتق مجلس الإدارة والتي حالت دون أدائه لجميع مسؤولياته بأحسن صورة.<sup>2</sup>

أ- **لجنة المراجعة:** يتمثل الهدف الأساسي للجنة المراجعة في الإشراف على السير الحسن لمهام المراجعة الداخلية والخارجية مما يضمن استقلالية كبيرة سواء للمراجعة الداخلية وذلك بانتقاء المراجعين الخارجيين مما يضمن قيام هذا الأخير بمهامه على مستوى عال من الكفاءة و الفعالية.<sup>3</sup>

ب- **لجنة التعيينات:** تتكون هذه اللجنة من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين، حيث يتم تعيينهم من طرف مجلس الإدارة<sup>4</sup>، وفي هذا الإطار تتولى هذه اللجنة القيام بمجموعة من الواجبات من بينها دراسة وتحديد الأشخاص المتوقع ترشيحهم لمنصب مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب، ولها في ذلك أن تستعين بخدمات إحدى المؤسسات المتخصصة لمساعدتها في اختيار المترشحين، بالإضافة إلى ذلك تقوم لجنة التعيينات بمراجعة الإرشادات المتعلقة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات وإمداد مجلس الإدارة بالتوصيات الخاصة بتطوير وتحديث تلك الإرشادات وإجراء تقييم ذاتي وسنوي لأدائها لتحديد ما إذا كانت تقوم بمسؤولياتها بفعالية أم لا.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، مرجع سابق، ص 11

<sup>2</sup> Hélène .PLOIX. *Le dirigeant et le gouvernement d'entreprise*, (Paris :Village Mondial ,2003),p :8

<sup>3</sup> فتحي رزق السوفيري، سمير كمال محمد، محمود مراد مصطفى، "الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص-ص 82-83 .

<sup>4</sup> Hélène .PLOIX ,Op.cit. ,p :95

<sup>5</sup> محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 135.

ج- لجنة المكافآت: تتكون هذه اللجنة من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة ولا تزيد عن ستة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين الذين يتم تعيينهم من قبل مجلس الإدارة، تتكفل هذه اللجنة بالقيام بمراجعة واعتماد الأهداف المرتبطة بمكافأة العضو المنتدب والقيام بتقييم أدائه في ضوء تلك الأهداف بالإضافة إلى مراجعة واعتماد الخطط المتعلقة بالحوافز التي يحصل عليها كبار المديرين التنفيذيين بالمؤسسة.

#### الفرع الثاني: الخصائص الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة

تتوقف قدرة مجلس الإدارة على القيام بمسؤولياته و واجباته بنجاح وممارسة دوره الإشرافي والرقابي بفاعلية على مجموعة من الخصائص والمحددات يجب أن تتوفر فيه وهي:

#### أولاً: استقلالية مجلس الإدارة

عرف معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عضو مجلس الإدارة المستقل بأنه<sup>1</sup>: "الشخص الذي ليس لديه ارتباطات مهنية أو شخصية مع المنشأة أو مع إدارتها ، بخلاف الخدمات التي يقوم بها كعضو".

وبناء على التعريف السابق فإن استقلالية مجلس الإدارة متوقفة على المدى الذي يكون فيه هذا المجلس مكون من أعضاء من خارج المؤسسة، وبصفة عامة يتكون مجلس الإدارة من نوعين من الأعضاء:<sup>2</sup>

- الأعضاء التنفيذيين: هم الأعضاء الذين يباشرون إدارة الأنشطة اليومية داخل المؤسسة طبقاً لسياسات و تعليمات مجلس الإدارة.

- الأعضاء غير التنفيذيين: هم أعضاء من خارج المؤسسة، ويتمثل دورهم في الرقابة والإشراف على قرارات الأعضاء التنفيذيين وترشيدها والتأكد من التقيد بمبادئ حوكمة الشركات، ولهم حق التصويت كغيرهم من الأعضاء .

هذا وقد حددت مبادئ حوكمة الشركات مجموعة من المحددات لضمان استقلالية مجلس الإدارة والتي تتمثل في:

- وجود عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة.

<sup>1</sup> Intitute of internal auditors , **recommendations for improving corporate governance** : presented to the new york exchange ( altamont spring . et : the institute of internal auditors, 2002.

<sup>2</sup> محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص136 .

- الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير العام التنفيذي (العضو المنتدب)، ويعود السبب في ذلك إلى أنه عندما يكون رئيس مجلس الإدارة هو نفسه العضو المنتدب فإن ذلك سوف تؤدي إلى تمركز السلطة واحتمالية تعارض المصالح وهو ما بنجر عليه تدني مستوى الرقابة.
- اجتماع رئيس مجلس الإدارة مع الأعضاء غير التنفيذيين باستثناء الأعضاء التنفيذيين.
- تحديد مجلس الإدارة طرق عمله بنفسه، خاصة كيفية اختيار أعضاء المجلس الجدد ولجان المجلس.

### ثانيا: حجم مجلس الإدارة

يعتبر عدد أعضاء مجلس الإدارة عاملا هاما في تحديد فعالية هذا المجلس، ونتيجة لذلك تناولت العديد من الدراسات العلمية موضوع الحجم الأمثل لمجلس الإدارة وأثر ذلك فعالية أدائه وقد جاءت نتائج الدراسات متباينة كالتالي:

أظهرت بعض الدراسات أن المجلس الذي يتكون من عدد كبير من الأعضاء يكون ذو أداء أفضل على اعتبار أن الحجم الكبير يتيح له القيام بواجباته بفاعلية أكثر، بالإضافة إلى أن كبر حجم مجلس الإدارة يعطيه الفرصة لتوفير الخبرات والمهارات اللازمة لتحسين جودة عملية اتخاذ القرار، كما أنه يحد من سيطرة العضو المنتدب على عملية اتخاذ القرارات.<sup>1</sup>

في حين أظهرت دراسات أخرى أن المجلس المكون من عدد كبير من الأعضاء يكون ذو كفاءة منخفضة وذلك لصعوبة التنسيق بينهم، وسيكون احتمال التوصل إلى رأي موحد يكون أصعب، وهذا ما يعقد عملية اتخاذ القرارات.

### ثالثا: توفر الخبرات اللازمة

أكد معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية تقريره الصادر في 2004 على ضرورة امتلاك أعضاء مجلس الإدارة خبرات ومهارات كافية في مجال الصناعة والمنشآت والحوكمة وخبرات أخرى وفق لطبيعة نشاط المؤسسة، ليتمكنوا من أداء مهامهم على أكمل وجه، وضرورة وجود تدريب مستمر لأعضاء مجلس الإدارة لرفع مستوى الخبرات والمهارات لديهم.<sup>2</sup>

### رابعا: اجتماعات مجلس الإدارة ( نشاط المجلس )

<sup>1</sup> Biao xie , peter j. dadalt . Mack Robinson , **Earnings management and corporate governance** : the role of the board and the audit committee , journal of corporate finance , vol 9,2003, pp295-31

<sup>2</sup> Institute of auditors , op cit , pp3-4

تختلف عدد الاجتماعات الرسمية لأعضاء مجلس الإدارة من مؤسسة لأخرى ومن دولة لأخرى، وتعتبر حوالي أربعة اجتماعات للمجلس الرئيسي، وهي تمثل الحد الأدنى للمجلس الموحد في الولايات المتحدة و انجلترا وقد يجتمع المجلس أكثر من ذلك في العام حسب ظروف وطبيعة عمل المؤسسة وبصفة عامة يجب على أعضاء مجلس الإدارة عند تحديد عدد الاجتماعات الرسمية مراعاة العوامل التالية:<sup>1</sup>

- حجم وطبيعة المؤسسة.

- حجم وطبيعة المهام والمسؤوليات الموكلة للمجلس .

- طول فترة الاجتماعات.

#### الفرع الثالث: مهام مجلس الإدارة

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية والإستراتيجية لتوجيه المؤسسات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تتم مساعلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين، هذا بالإضافة للمسؤوليات التالية:<sup>2</sup>

- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يسعى لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.

- ينبغي أن يعمل مجلس الإدارة على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

- يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية، وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

- مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة والموازنات السنوية وخطط النشاط وأن يضع أهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ وأداء الشركة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ، وبيع الأصول.

- اختيار المسؤولين التنفيذيين وتحديد المرتبات والمزايا الممنوحة لهم.

<sup>1</sup> محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص-ص 127-128.

<sup>2</sup> مركز المشروعات الدولية الخاصة، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية، القاهرة، 2005 ، ص33.

- ضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.
- متابعة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، والمساهمين.
- متابعة فعالية حوكمة الشركات التي يعمل المجلس في ظلها وإجراء التغييرات المطلوبة... الخ.

#### الفرع الرابع: دور مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات

في ظل حوكمة الشركات، فإن مجلس الإدارة يقوم بصفة محددة ونيابة عن المستثمرين بمسألة المديرين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف المؤسسة ومصالح المستثمرين، إذ أن المحاسبة عن المسؤولية يؤدي ببساطة إلى تحسين قدرة المؤسسة على إنتاج الثروة.

وقد تناولت العديد من الدراسات موضوع العلاقة بين دور مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية في المعلومات المتوفرة في القوائم والتقارير المالية، وكانت النتيجة علاقة كبيرة بين المؤسسات التي تتبع ممارسات الحوكمة الجيدة، باعتبار أن مجلس الإدارة وفق مفهوم حوكمة الشركات هو المسئول عن وضع سياسة مكتوبة للإفصاح تحدد تلك السياسة المبادئ والأهداف والإجراءات التي تحكم عملية الإفصاح عن معلومات الشركة.

ومن ناحية أخرى فإن الحوكمة الجيدة تتم من خلال رقابة وإشراف مجلس الإدارة، فبدون مجلس إدارة فعال فإن كل الجهود المبذولة للإصلاح ستكون قاصرة، فمجلس الإدارة الجيد يضمن للمستثمرين في الشركة بأن الأصول التي قاموا بتوفيرها يجري استخدامها من جانب مديري الشركة ووكلائهم لزيادة قيمة للشركة، ومن ثم تحقيق قيمة أفضل للمستثمرين، كما يضمن لهم عدم ضياع أو إساءة استخدام رأس المال، بل إن رأس مالهم يستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي للشركة وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة قيمة الشركة والرفاهية الاجتماعية بصفة عامة.

#### المطلب الرابع: آلية الإفصاح والشفافية

يجب أن يكفل إطار أساليب ممارسة حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح والشفافية، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء والملكية، وأسلوب ممارسة

سلطات الإدارة، وكذا تضارب المصالح وإلبراز دور الإفصاح المحاسبي في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات نتطرق إلى ما يلي:

### الفرع الأول: أهمية الإفصاح والشفافية في تطبيق حوكمة الشركات

تعد آلية الإفصاح والشفافية سمة أساسية من سمات أساليب متابعة المؤسسات المسندة إلى قوى السوق وهي أيضا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم التصويتية وتشير تجارب الدول التي توجد بها أسواق كبيرة وفعالة لحقوق الملكية إلى أن الإفصاح يمثل أداة قوية للتأثير على سلوك المؤسسات وحماية المستثمرين، ومن شأن نظم الإفصاح القوية المساعدة على جذب رؤوس الأموال، والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال ويحتاج المساهمون والمستثمرون المرتقبون للحصول على المعلومات المنظمة والتي تتسم بدرجة عالية من القابلية للمقارنة مع البيانات الأخرى المناظرة، وبدرجة التفصيل الكافية التي تمكنهم من تقييم مدى كفاءة الإدارة، كما تمكنهم من اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات كافية بشأن تقييم المؤسسة، وحقوق الملكية، وحقوق التصويت لفئات الأسهم المختلفة بها، كما يسهم الإفصاح في تحسين مستويات تفهم الجمهور لهياكل وأنشطة المشروعات علاوة على تفهم سياسات المؤسسة وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والأخلاقية وعلاقة المؤسسات بالمجتمعات التي تعمل من خلالها.

### الفرع الثاني: متطلبات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وعلاقتها بالإفصاح والشفافية

تطالب مبادئ حوكمة الشركات بالإفصاح والشفافية في الوقت المناسب عن كافة التطورات الأساسية التي تحدث فيما بين التقارير المنتظمة أو الدورية، ويطلب بتقديم المعلومات إلى كافة المساهمين بصورة متزامنة، بهدف ضمان المعاملة المتكافئة، ويتعين مراعاة ما يلي لتطبيق ذلك المبدأ الأساسي<sup>1</sup>:

أولاً: ينبغي أن يشتمل موضوع الإفصاح على المعلومات الأساسية المتصلة بما يلي:

#### أ - النتائج المالية والتشغيلية للمؤسسة

تعد التقارير المالية المعتمدة من مراقب الحسابات والتي تبين الأداء المالي للمؤسسة، وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية وملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية، هي المصادر الأكثر استخداماً لتقديم المعلومات المطلوبة عن المؤسسات.

<sup>1</sup> عبد الناصر محمد السيد درويش، مرجع سابق، ص 431.

ويتعدى موضوع الإفصاح إلى محور التعاملات الخاصة بكل من المجموعات المختلفة، فمن المفاهيم المؤكدة أن إخفاق أساليب ممارسة حوكمة الشركات غالبا ما يرتبط بالإخفاق في الإفصاح عن الصورة الكاملة "الحقيقية" وخاصة عندما تستخدم العناصر الغير المدرجة بالميزانيات، لتقديم ضمانات أو ما يشابهها من التزامات فيما بين المؤسسات التي ترتبط بعلاقات فيما بينها.

#### ب- أهداف المؤسسة

تحت المؤسسات على الإفصاح عن سياساتها المتصلة بأخلاقيات المهنة والنشاط والبيئة، وما يمثلها من التزامات في نطاق السياسة القائمة، وقد تنطوي مثل هذه المعلومات على أهمية تحسين عمليات تقييم العلاقات فيما بين المؤسسات والمجتمعات التي تعمل من خلالها، وكذا تقييم الخطوات التي تتخذها المؤسسات للاضطلاع بتنفيذ أهدافها.

#### ج- ملكية الأغلبية وحقوق التصويت

يتمثل أحج الحقوق الأساسية للمستثمرين في الحصول على المعلومات المتصلة بهيكل ملكية المؤسسة وحقوقهم، مقارنة بحقوق غيرهم من المساهمين وتلتزم الدول غالبا بالإفصاح عن البيانات الملكية في حالة تجاوز إجمالي حقوق الملكية حدا معينا، وقد يشمل الإفصاح عن بيانات تتصل بكبار المساهمين وغيرهم ممن لديهم حق السيطرة على المؤسسة.

#### د- أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين ومرتباتهم ومبادئهم

يطالب المستثمرون والمساهمون بالمعلومات من أعضاء مجلس الإدارة كل على حدى، وأيضا عن كبار المديرين بهدف تقييم خبراتهم وكفاءتهم، وأية احتمالات لتعارض المصالح قد يكون من شأنها التأثير على أحكامهم، ولذا فمن الضروري أن تفصح المؤسسات عن القدر الكافي من المعلومات المتصلة بمكافئات وحوافز أعضاء مجالس الإدارة وكبار المسؤولين، وأن تقديمها للمستثمرين والمساهمين ليتسنى لهم التقييم السليم لتكاليف ومنافع خطط المرتبات والحوافز، ومدى فعالية الخطط الموضوعة.

#### هـ- عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل القريب

يطالب مستخدمي المعلومات المالية الحصول على المعلومات المتصلة بالمخاطر الملموسة في المستقبل وبالأخص المخاطر المالية متضمنة مخاطر أسعار الفائدة وأسعار العملات وكذا المخاطر المترتبة بالمشتقات المالية التي لا تظهر في الميزانية.



## و- المسائل الأساسية المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح

تحت المؤسسات على توفير المعلومات المتصلة بالمسائل الرئيسية ذات الصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح، والتي قد تؤثر بصورة ملموسة على أداء المؤسسة، ولذا يجب أن يتم الإفصاح عن علاقات الإدارة والعاملين وعلاقتهم مع باقي أصحاب المصالح مثل المقرضين والموردين وغيرهم.

## ي- هيكل وسياسات سلطات الإدارة في المؤسسات

يعد الإفصاح عن سياسات هياكل أساليب ممارسة السلطة في المؤسسات، وبصفة خاصة ما يتعلق بتوزيع السلطة فيما بين الإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين، بمتابعة عنصر هام لتقييم أساليب ممارسة حوكمة الإدارة بالمؤسسات.

كما يجب إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفقا لأعلى المعايير المحاسبية والمالية والغير مالية للإفصاح والمراجعة، حيث يؤدي ذلك إلى تحسين قدرة المستثمرين والمساهمين على متابعة المؤسسة، من خلال توفير التقارير المالية التي تتسم بارتفاع درجة الثقة والقابلية للمقارنة مع غيرها من التقارير.

كما ينبغي إجراء المراجعة السنوية بواسطة مراقب حسابات مستقل لكي يتحقق وجود تأكيد خارجي وموضوعي بشأن الأسلوب المستخدم في إعداد التقارير المالية.

ويجب أن تتيح قنوات نقل المعلومات إمكانية وصول مستخدمي تلك المعلومات إليها بصورة تتسم بالعدالة وسلامة التوقيت، وفعالية التكاليف، فقنوات نقل المعلومات لها من الأهمية ما يوازي أهمية محتوى المعلومات ذاته.

## المطلب الخامس: آلية مكافأة التنفيذيين

تناولت العديد من الدراسات أنه من الحلول الناجعة لعلاج مشكلة تكلفة الوكالة هو الحل التحفيزي

الذي يعتمد على الربط بين ثروة المديرين التنفيذيين بثروة المساهمين حتى يكون لجميع الأطراف نفس الأهداف، وهذا ما يسمى بارتباط تحفيزات المديرين برغبات المساهمين وبذلك يتعين من المديرين العمل على تعظيم مصلحة المساهمين، حيث يمكن استخدام عقود تعويضات مكافآت التنفيذيين في الحد من الممارسات الإدارية غير المرغوبة.

ويتم تعويض التنفيذيين في المؤسسة بطرق مختلفة، منها قصيرة الأجل وتتمثل في الراتب الأساسي الذين يحصلون عليه، والذي يشتمل أيضا على معاشات التقاعد ومنح نقدية وعينية بالإضافة لذلك يمكن لهم

الحصول على علاوات ترتبط بمقاييس الأداء المحاسبي في أغلب الأحيان، وفي الآونة الأخيرة يسمح للمديرين بالحصول على ثروة إضافية من جراء تطبيق البرامج التحفيزية طويلة الأجل، وفي أغلب الأحيان تكون على شكل خيارات الأسهم والتي من شأنها مكافأة المدير لعمله على زيادة سعر سهم المؤسسة، ويمكن تقسيم حوافز المديرين إلى:

**أولاً : مكافآت نقدية<sup>1</sup>**، كما هو الحال في أغلب الوظائف، يتم التعاقد مع أعضاء المؤسسات المنتدبين على رواتب سنوية محددة ، يتم تحديدها غالباً على الطريقة الإرشادية والتي من شأنها عمل مسح شامل للرواتب المدفوعة إلى نظائر العضو المنتدب لإجراء مقارنة، ويتزايد الراتب الأساسي للعضو المنتدب بصورة دائمة لأنهم يطالبون برواتب تنافسية.

والمفرد للاهتمام أن هذه المدفوعات تكون مبنية على أساس صفات المؤسسة ( كنوع الصناعة و حجم المؤسسة) أكثر من الاعتماد على صفات العضو المنتدب ذاته ( كالسن والخبرة) ونتيجة لذلك فإن العضو المنتدب في مؤسسة كبيرة يتقاضى راتب أعلى من راتب العضو المنتدب في مؤسسة صغيرة، بغض النظر عن النجاحات التي حققها العضو المنتدب وسنه وخبرته، وفي نهاية كل سنة غالباً ما يحصل العضو المنتدب على علاوات ويقوم بحجم المدفوعات على أساس أداء المؤسسة خلال العام السابق كما يبنى بطريقة نموذجية على مقاييس الربح المحاسبية الخاصة بربحية الأسهم و الربح قبل الفائدة والضريبة ومقاييس القيمة الاقتصادية المضافة وثمة نوع آخر من المكافآت يتمثل في الزيادة في الراتب.

وقد أكدت العديد من الدراسات أن استخدام الأرباح المحاسبية كوسيلة لقياس الأداء ينطوي على العديد من العوائق:

- من أجل تحقيق أرباح محاسبية يتكون لدى العضو المنتدب الحافز على تعظيم أرباح المؤسسة في الوقت الحالي على حساب تعظيم أرباح المؤسسة في المستقبل.
- يمكن للأرباح أن تتعرض للتلاعب حيث يتم ذلك من خلال تدنية الأرباح في السنة الحالية عندما تصل حافز المديرين للحد الأقصى.

**ثانياً: مكافآت مبنية على الأسهم<sup>2</sup>**، تأخذ عدة أشكال هي:

<sup>1</sup> Kenneth a. kim and john r. nofsinge op cit ., p12.

<sup>2</sup> Ibid , pp. 14-15

- خطط شراء العاملين للأسهم حيث يمنح التنفيذيين وغيرهم من العاملين الحق في شراء عدد محدد من أسهم المؤسسة وذلك بسعر محدد مسبقاً من قبل مجلس الإدارة يقل عن سعر السهم السوقي و لحامل السهم الحق في ممارسة كافة الحقوق المتضمنة لهذه الأسهم.
- خطط الأسهم المقيدة حيث يمنح التنفيذيين وغيرهم من العاملين الحق في شراء عدد محدد من أسهم المؤسسة وذلك بسعر محدد مسبقاً من قبل مجلس الإدارة يقل عن سعر السهم السوقي ولا يمكن لحامل السهم التصرف بالبيع للأسهم إلا بعد فترة محددة أو الوفاء بشروط متعلقة بالأداء.
- عقود اختيار شراء العاملين للأسهم وهو عقد بين المؤسسة والعاملين يمنح التنفيذيين الحق المؤقت في شراء عدد معين من الأسهم بسعر محدد خلال فترة مستقبلية محددة، ولا يمنح لحامل السهم الحق في ممارسة كافة الحقوق المتضمنة لهذه الأسهم قبل تنفيذ حق اختيار الشراء ولا يجوز لحامل السهم بيع هذا الحق لطرف ثالث.
- حقوق الاستفاداة من الارتفاع في سعر السهم حيث يحصل التنفيذيون على الفرق بين السعر السوقي للسهم في تاريخ التنفيذ وسعر السهم في تاريخ المنح لعدد محدد من أسهم المؤسسة، وذلك دون تحويل ملكية الأسهم للتنفيذيين.
- خطط الأسهم الوهمية حيث يحصل التنفيذيون على قيمة تعادل عدد من الأسهم تتحدد قيمتها على أساس القيمة السوقية العادل لأسهم المؤسسة ويتحدد العائد المستقبلي على أساس مقدار الزيادة في القيمة المبدئية للسهم دون الحصول على الأسهم ذاتها.
- وحدات التوزيعات ويمكن تسميتها بالخطط الخفية التي تقدم للتنفيذيين فوحدات التوزيعات تعطي للتنفيذيين توزيعات من خلال عدد يمنح لهم يتم تحديده بقيم نقدية تدفع لهم وتزداد عوائد التنفيذيين من هذه الخطة كلما ارتفعت توزيعات الأرباح في المؤسسة.

### المبحث الثالث: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

لقد تطرقنا في المبحث السابق إلى الآليات الداخلية لحوكمة الشركات من منظور نظرية الوكالة إلا أنه لا يعتبر المنظور الوحيد الذي ينظر من خلاله إلى حوكمة الشركات، فيعتقد الكثيرون أنه يجب على المؤسسات أن يكون لها مسؤولية أكبر اتجاه المجتمع، فنظرة أصحاب المصالح للمؤسسة يصف المؤسسة

بأنها لديها العديد من المجموعات المختلفة والتي لها مصالح مختلفة بالمؤسسة، ومن ثم يتم تعريف الآليات الخارجية لحوكمة الشركات بأنها الآليات التي تؤكد على تحمل المؤسسات لمسؤولية توجيه أنشطتها بطريقة عادلة بالنسبة إلى جميع أصحاب المصالح.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: آلية المراجعة الخارجية

يفرض الإطار العام لحوكمة الشركات على المساهمين ضرورة تعيين مراجع حسابات مستقل مؤهل وذو كفاءة مهنية للقيام بعملية مراجعة لكافة أنشطة وعمليات المؤسسة بغرض إبداء رأي فني محايد و موضوعي في مدى صدق وعدالة القوائم المالية، كما تجدر الإشارة إلى أن مراجع الحسابات يكون مسئول أمام المساهمين فيما يتعلق بأداء عملية المراجعة وبذل العناية المهنية الواجبة، ومسئول عما ورد بتقريره منذ لحظة تقرير المراجعة العامة للمؤسسة وذلك أمام كل جهة اعتمدت على هذا التقرير في اتخاذ القرارات.

### الفرع الأول: ماهية المراجعة الخارجية

إن ظهور المراجعة وتطورها ووصولها إلى ما هي عليه الآن كان أمرا حتميا بسبب توسع المؤسسة و تشعب وظائفها مع زيادة تعقدها وتفرعها، الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة المالك لتسيير المؤسسة من جانب التدفقات النقدية والمالية وغيرها ويمكن إعطاء تعريف شامل للمراجعة كالتالي:

- تعرف المراجعة الخارجية على أنها " عملية منظمة يقوم بها مراجع مستقل بغرض إبداء رأي مهني في مجموعة القوائم المالية التي تخص وحدة اقتصادية معينة مع توصل النتائج للمستخدمين ذوي الاهتمام".<sup>2</sup>

- المراجعة الخارجية "هي عملية منهجية ومنظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على

الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية تضمن التطابق بين هذه العناصر والمعايير الموضوعية وتوصل نتائج الفحص للأشخاص المعنيين من أجل الوصول إلى تقرير حول عدالة تصور الميزانية و عدالة تصور الحسابات الختامية لنتائج أعمال الشركة عن الفترة المالية محل الدراسة ولهذا يقوم بها شخص خارجي عن المشروع".<sup>3</sup>

ومن هذين التعريفين نستخلص نقطتين أساسية:

أ - تكمن عملية المراجعة في فحص المعلومات من أجل تعظيم منفعتها.

<sup>1</sup> Freeman , r .e , strategic mangement , : astakholder approach ,.boston : pitman 1984,pp .65-96.

<sup>2</sup> رجب السيد و آخرون، أصول المراجعة ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر، 2000، ص 07 .

<sup>3</sup> Henri.Bougiom.Jean charles becour,audit operationnelle,Edition Economica,Paris 1996, P :12.

ب - يشترط في الشخص القائم بعملية المراجعة أن يكون خارجي عن المؤسسة، ويختلف عن الشخص الذي قام بتحضير واستعمال هذه المعلومات.

ومن هذا نستنتج أهمية المراجعة الخارجية ودرجة الحساسية التي تتمتع بها من خلال الأدوار المنوطة بها، فالمراجعة الخارجية مهمة بالنسبة للمستثمرين وأصحاب الأموال الذين يتميّزون باستعمالهم للبيانات والقوائم المالية في اتخاذ القرارات، ومن المستفيدين من المراجعة ضمن متطلبات الحوكمة نذكر:

#### أ- مجلس الإدارة

يتجه مجلس الإدارة بدرجة كبيرة للتأكد من أنّ الأهداف المسطرة قد تمّ بلوغها والتحقق من أن نظام المتابعة والمراجعة الدورية للحسابات المقدمة عبارة عن معلومات مقنعة وصادقة والتي يمكن أن تؤخذ كقاعدة لاتخاذ القرارات التسييرية.

#### ب- المساهمون وملاك المؤسسة

يتجه اهتمام المسيرين إلى نتائج المراجعة وهذا للتأكد من:

- قدرة تسيير المسؤولين.

- الاستغلال الجيد والأفضل للأموال المستثمرة قبل الالتزام بقرارات جديدة.

- الكشف عن أخطاء الغش ومنع حدوثها أو على الأقل الحد من انتشارها.

#### ج- الدائنون والموردون والأطراف الأخرى

إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعاملات والتي تتم بين المؤسسة ومتعاملها ودائنها حيث يمكن أن يستعينوا برأي المراجع الخارجي في القوائم المالية والمركز المالي، كما أن درجة السيولة والربح تعدان ذات أهمية قصوى لهم، وبالتالي هي تعتبر كأساس لتقرير سلامة الحالة المالية.

#### الفرع الثاني: أهمية المراجعة الخارجية في تفعيل حوكمة الشركات

تعتبر المراجعة الخارجية إذا بمثابة جرس الإنذار المبكر للشركات، كونها تقوم بتبيان الانحرافات المالية و الإدارية، وذلك من خلال تطبيق قواعد العناية المهنية بكل إتقان وموضوعية وتدقيق حسابات الشركة وتدقيق أنظمتها المالية والإدارية والتحقق من موجوداتها فهذا سوف يؤدي لا محالة إلى كشف مواطن الضعف والخلل في إدارة الشركة في الوقت المناسب والقيام بوضع الطرق المثلى لمعالجته قبل انتشاره ، وهذا يبين أنه

بتطبيق المراجعة الخارجية سوف يكون هناك مزيدا من الرقابة ومزيدا من الحد من الغش والتزوير أي المساهمة البالغة في دعم وإرساء حوكمة الشركات.

وحتى يتم هذا وجب أن تتوفر شروط ومعايير للطرف القائم بهذه المهمة المتمثل في محافظ حسابات وهو الطرف المهم، والذي يقوم بالمصادقة على صحة وسلامة القوائم المالية ومدى مطابقتها للقوانين المنصوص عليها في القانون التجاري، كما يمكن له أن يتمتع عن ذلك لكن بتقديم الأسباب الداعية إلى عدم المصادقة فهو الوكيل عن المساهمين نظرا لما يتمتع به من استقلالية عن الشركة، فيقوم بحماية حقوق المساهمين من التمييز والإسراف وسد جميع أوجه الاختلاسات، وهذا أمر آخر يؤكد أن الرقابة الخارجية تعتبر باب متين يمكن أن يؤدي إلى التطبيق الجيد لحوكمة الشركات.

إن أهم العناصر التي تبرز أكثر أهمية المراجعة الخارجية في إرساء دعائم حوكمة الشركات هي الحقوق التي يتمتع بها المراجع الخارجي والواجبات المنوطة بها والمسؤولية تجاه عدم قيامه بواجباته بشكل مناسب وهي:<sup>1</sup>

#### أ - الحقوق

- فحص حسابات الشركة من خلال الاطلاع على الدفاتر والمستندات، وله الحق في الاستفسار عن كل البيانات من المديرين.

- حضور الجمعية العامة، له الحق في تقديم خطة الإنقاذ للجمعية العامة في حالات الاستعجال.

- له الحق في طلب التزويد بصورة الأخطاء أو البيانات التي يرسلها مجلس الإدارة للمساهمين.

#### ب- الواجبات

- التحقق من القيود وفحص الحسابات وأصول وخصوم الشركة وكشف الانحرافات والأخطاء.

- تقديم الاقتراحات والتقارير للجمعية العامة للمؤسسة.

- مراعاة سلامة التطبيق للنصوص القانونية والأنظمة والعقود.

<sup>1</sup>شوقي جباري، فريد خميلي، مداخلة بعنوان: التدقيق وحوكمة الشركات، الملتقى الوطني الثامن حول: مهنة التدقيق في الجزائر الواقع و الآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة-، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، أم البواقي، 11-12 أكتوبر 2010، ص: 21 .

## ج- مسؤولية المراجع الخارجي

- المسؤولية المدنية: تكون في حالة الإهمال والخطأ أو عدم القيام بأعماله.
- المسؤولية الجنائية: تكون عن الجرائم التي يرتكبها أو يشترك في ارتكابها ضد مصلحة الشركة.
- مسؤولية الانضباط العام تجاه المحيط الذي يعمل فيه.
- المسؤولية الأخلاقية: لا يكمن الحل في تطبيق القوانين ومعايير التدقيق فقط، ولكن الحل يكمن في تحسين أخلاقيات مطبقي هذه القوانين سواء كانوا من الحوكمة أو مدققي الحسابات، فيجب أن لا ننسى أن القانون لا يستطيع ضبط جشع وطمع النفس البشرية ، كما لا يمكن الجزم بأن الحوكمة تستطيع توفير الحلول المناسبة لمنع الانهيارات ولضبط سلوكيات أخلاق المهنة خصوصا لل صعوبات الكثيرة التي تواجه الشركات في تطبيقها والتقييد بها.<sup>1</sup>

إن هذه الحقوق والواجبات والمسؤوليات سوف تقلل وبالتأكيد من فرص الغش والتزوير والفساد وتعمل على كشف مواطن الضعف في أجهزة الرقابة لدى المؤسسة، وسيفرض على المراجع القيام بواجباته على أكمل وجه ممكن ومن ثم التقليل من فرص الأخطاء والفساد والغش، وهذا يؤكد الدور الحيوي للمراجعة الخارجية في حوكمة الشركات.

فالهدف من المراجعة الخارجية إذا يتمثل: في التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية والمالية و مدى تمثيلها للمركز المالي للمؤسسة والنتيجة المسجلة من طرفها، هذا عن طريق إبداء رأي فني ومحايد حول تلك البيانات المفحوصة من طرف المراجع الخارجي، والذي يشترط فيه أن يكون مستقلا عن المؤسسة وذو كفاءة مهنية وخبرة، وهذا في إطار المعايير التي تحظى بالقبول العام والمنهجية التي وضعت لتنظيم هذه المهنة.

الفرع الرابع: أهمية تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية في تفعيل حوكمة الشركات

<sup>1</sup> شوقي جباري ، فريد خميلي، مرجع سابق، ص21.

تعتبر العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية تقليد قديم عرف بظهور النوعين، إلا أنه زادت أهمية العلاقة مع زيادة متطلبات حوكمة الشركات، ففي بيئة الأعمال الحديثة قد أصبح دورها أكثر تكاملا مما استدعى تعميق العلاقة بينهما وهذا ما سنبرزه في النقاط التالية:<sup>1</sup>

أ- يؤثر عمل وظيفة المراجعة الداخلية على طبيعة وتوقيت ومدى عمل المراجعة الخارجية وعلى الإجراءات التي ينفذها المراجع الخارجي بغرض فهمه لنظام الرقابة الداخلية، وإجراءات تقدير المخاطر وإجراءات جمع أدلة الإثبات اللازمة للاختبارات التفصيلية، وعند أداء مهام المراجعة الخارجية قد يعتمد المراجع الخارجي على أعمال أدتها وظيفة المراجعة الداخلية مسبقا وبالمثل أعطى معيار المراجعة الخارجية رقم (02) الحق للمراجع الخارجي في أن يعتمد على إجراءات الرقابة الداخلية التي أعدت بمشاركة المراجعين الداخليين وذلك من أجل تقييم نظام الرقابة الداخلية.

ب- محددات قرار اعتماد المراجع الخارجي يؤثر على محددات قرار المراجعة الداخلية، وذلك في أن الحكم الذي تغطيه وظيفة المراجعة الداخلية - جودة أداء العمل- ، القدرات المهنية للقائمين -على وظيفة المراجعة -الأهلية-، والمستوى الذي يرفع إليه تقرير المراجعة الداخلية -الموضوعية- تعد من أهم العوامل التي يأخذها المراجع الخارجي بعين الاعتبار في قرار الاعتماد.

ج- إن الممارسة الميدانية لفحص عناصر القوائم المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة من قبل المراجع الخارجي من شأنه أن يسمح بكشف بعض الأخطاء والتدليس الذي لم يستطع المراجع الداخلي أن يكشفها، مما يتيح في النهاية إمكانية البحث عن الأسباب المانعة من اكتشافها ومن ثم معالجتها بالطرق المناسبة.

يتضح مما سبق أن التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية له انعكاس إيجابي على حوكمة الشركات، وهذا لما توفره من مزايا لأصحاب المصالح سواء داخل المؤسسة أو خارجها والتي يمكن إدراجها فيما يلي:<sup>2</sup>

#### أ- بالنسبة لأصحاب المصالح داخل المؤسسة

- توفير معلومات ذات مصداقية تساعد في اتخاذ القرار .

<sup>1</sup> صديقي مسعود، "حوو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر -على ضوء التجارب الدولية"، مذكرة دكتوراه غير منشورة، تخصص التخطيط الاقتصادي، الجزائر: جامعة الجزائر، 2004، ص- ص68-69.

<sup>2</sup> صديقي مسعود، مرجع سابق، ص 69 .



- خفض تكاليف المراجعة عن طريق التكامل بين النوعين وباستبعاد ازدواجية العمل.
- إعلام الإدارة عن مواطن الضعف من خلال الآراء حول الأنظمة المعلومات، مسار المعالجة وإلى غير ذلك، مما يسمح لها من القضاء على هذه المواطن.
- ب- بالنسبة لأصحاب المصالح خارج المؤسسة: وهم الأطراف الخارجة عن المؤسسة (المستثمرين الحاليين أو المحتملون، البنوك، إدارة الضرائب، صناديق الاستثمار، البورصة، الموردون، المجتمع المدني... إلخ.
- اطمئنان هؤلاء الأطراف عن الرأي المعبر عنه من قبل المراجع الخارجي.
- شمولية الرأي لكل العناصر الواردة في القوائم المالية الختامية باعتماد التكامل بين النوعين.
- اطمئنان أصحاب المؤسسة على أموالهم.
- الضخ المتوازي للمعلومات المفحوصة والتي تعبر عن الواقع الفعلي للعناصر المحتواة في القوائم المالية مما يسمح للأطراف ذات العلاقة من اتخاذ القرارات المناسبة.

#### المطلب الثاني: آلية المقرضين ووكالات تقييم الملاءة الائتمانية

- بصفة عامة هناك نوعين من المقرضين : المقرضين المؤسسين مثل البنوك والمقرضين الأفراد مثل حاملي السندات، حيث يستطيع الدائنون المتاجرة بمستحققاتهم مثلما يفعل المساهمون، فعلى سبيل المثال يستطيع حاملي السندات بيع السندات الخاصة بهم لمستثمرين آخرين، كما تستطيع البنوك بيع القروض الخاصة بها ولكن لمؤسسات أخرى .
- وإذا كانت المؤسسة تعاني من مستوى ضعيف لحوكمة الشركات ، فإن ذلك سيؤدي بالتبعية إلى انخفاض قيمة السندات الخاصة بهم مثلما يحدث لقيمة السهم، وإذا انهارت المؤسسة لعدم التزامها بقواعد الحوكمة يكون المقرضون عرضة لضياع أموالهم المقرضة لتلك المؤسسة، وبينما يجد البنك أنه أحق أن يكون مراقبا للمؤسسة التي يقرض الأموال لها ، ولا يكون لحاملي السندات من الأفراد أية مصادر تمكنهم من مراقبة سلوك المؤسسة، ولحسن الحظ أن القرض في حد ذاته يمكن أن يكون آلية مراقبة، وثمة وكالات لتقييم الملاءة الائتمانية ومن ثم يمكن تقييم مستوى الأمان التي يتسم بها دين المؤسسة، و بالتالي تستطيع هذه الوكالات توفير المعلومات الهامة لمستثمري السندات، وبناءا على هذا يتسبب دين المؤسسات في تواجد ثلاث آليات رقابية لنظام حوكمة الشركات من منظور نظرية أصحاب المصالح وهي:

#### أولا: الدين كألية رقابية وتنظيمية

عندما تلتزم مؤسسة بدفع دين ما، يتعين عليها في الغالب أن تدفع فوائد كل عام، وإذا لم تلتزم بدفع الفوائد فبإمكان المقرض المطالبة بتولي إدارة المؤسسة، وحيث أن الفوائد تمثل التزامات سنوية ثابتة على المؤسسة، يفرض الدين في حقيقة الأمر أساليب نظامية على إدارة المؤسسة، بمعنى أنه يتعين على إدارة المؤسسة الحصول على إيرادات كافية كل عام لتغطية مصروفات الفوائد الخاصة بالمؤسسة، وإذا أخفق المديرون في تحقيق ذلك، فمن المحتمل أن يفقدوا حقهم في إدارة المؤسسة ويتولى أحد الدائنين الإدارة و بينما تمثل مصروفات الفوائد حاجز قوي يتعين على المديرين تخطيها إلا أنها تعتبر حافزا مؤثرا للاستمرار في الإدارة، لكنها أيضا لا تشجع الإدارة على القيام بأي مصروفات غير ضرورية، مم يعني أنها تحد من الآلية الإدارية وأخيرا وبالإضافة إلى التعهد بدفع الفوائد ثمة اتفاقيات صريحة أخرى يمكن أن يتم إدراجها داخل عقود الدين مثل الضمانات التي تقدم من قبل المقرض لحماية القيمة المضمونة للدين، والإخلال بأي من هذه الاتفاقيات يمكن أن يؤدي إلى نقل مسؤولية إدارة المؤسسة من التنفيذيين إلى الدائنين، وحيث أن حقوق الدائنين تأخذ شكل أكثر صراحة ووضوح من حقوق المساهمين، ويوفر الدين حماية للمستثمرين أفضل من تلك التي توفرها ملكية الأسهم للمساهمين.<sup>1</sup>

### ثانيا: المقرضون المؤسسون كألية رقابية على المؤسسات

مما لا شك فيه أن البنوك ستقوم بمراقبة المؤسسات التي أقرضتها الأموال، وفي بعض الأحيان تنشئ المؤسسة علاقة متطورة الأجل مع البنك، وربما تكون هذه العلاقة بنكية مفيدة بالنسبة للمؤسسة من ناحيتين على الأقل.

**الأولى:** ربما تحصل المؤسسة على معدل فائدة متميز من البنك التي تتعامل معه.

**الثانية:** ربما تشعر المؤسسة أنها تستطيع بسهولة أكثر إعادة التفاوض بصدد عقود الدين مع مقرض واحد مثل البنك أفضل من إعادة التفاوض مع مجموعة مختلفة من المقرضين كحاملي السندات ، وعلى الرغم من ذلك فإن الحصول على معدل فائدة متميز من البنوك يستلزم في أغلب الأحيان من المؤسسة أن تفصح للبنك عن معلومات خاصة بها، وعلاوة على ذلك ربما يتعين على المؤسسة إبداء موافقتها على العديد من الاتفاقيات من أجل الحصول على معدل الفائدة المفضل من البنك، ولأن البنك يعتبر مقرض واحد بالنسبة

<sup>1</sup> Michal C.jensen , the agency costs of free cash flow : corporation finance and takeovers , Americane conomic review , vol.76 , No.2.(1986),pp.323-329

للمؤسسة فمن السهل على البنك أن يلزم المؤسسة باتفاقيات محددة ، وبالتالي ربما ينتهي الأمر بالبنك للحصول على سلطة كبيرة على المقترضين.

### ثالثا: وكالات تقييم الملاءة الائتمانية كألية رقابية على المؤسسات

يقوم المحللون بمساعدة المستثمرين في تقييم الأسهم، تقييم وكالات تقييم الملاءة الائتمانية السندات من أجل مستثمري السندات، لأن مستثمري السندات هم في بادئ الأمر مستثمرين نافرين من المخاطرة فيعتبر مستوى الأمان في السند في غاية الأهمية بالنسبة لمن يختارون الاستثمار ذو الدخل الثابت، وأفضل عائد يمكن لحامل السند الحصول عليه هو الحصول على مدفوعات الفائدة خلال فترة السند، وكذلك الحصول على مبلغ الأساسي السند عند استحقاق سداد قيمته، ولذلك يركز حاملوا السندات على مستوى الأمان، وحتى يتسنى لحاملي السندات أو غيرهم من المقرضين معرفة أن الدين الذي تحصل عليه المؤسسة في مأمّن أو في مخاطرة، لا بد أن تحوز سندات المؤسسة المصدرة للسندات أو القرض بالولايات المتحدة الأمريكية على تقييم أمن من واحدة من بين خمس مؤسسات تقييم الملاءة الائتمانية الأمريكية، حيث تؤدي تلك المؤسسات تحليل ائتماني وتعطي درجة الملاءة للمؤسسة، ودرجة الملاءة هذه من شأنها إبلاغ المستثمرين عن مدى المخاطرة التي يواجهها السند.

### المطلب الثالث: آلية فعالية المساهمين

#### الفرع الأول: ماهية فعالية المساهمين

لا يوجد تعريف محدد لفعالية المساهمين، فعندما يبدي المساهمين آرائهم في أي وقت كان أو يحاولوا التأثير على قرارات المؤسسة، فهم بذلك يعتبروا مساهمين ايجابيين، والمساهمون الذين يحضروا اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين السنوية يعتبر هؤلاء بالطبع مساهمين ايجابيين، وحتى إرسال خطابا إلى إدارة المؤسسة فيما يتعلق ببعض بالنواحي التشغيلية أو السياسات الاجتماعية للمؤسسة يمكن أن تعتبر فعالية مستثمر، ونستعمل في تحليل مفهوم الفعالية من خلال نوعين من المساهمين:<sup>1</sup>

#### أولاً: الفعالية من قبل المساهمين الأفراد

المستثمر الفرد هو الذي يمتلك عدد بسيط من الأسهم و بإمكانه حضور اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين التي تعقدها المؤسسة كل عام، وتقديم العروض للتصويت عليها أثناء هذه الاجتماعات ، وكذا

<sup>1</sup> Kenneth A. kim and john R . nofsinger , op, cit , p 90

التصويت على عروض أخرى مطروحة خلال هذه الاجتماعات، ونرى أنه على الرغم من ذلك وبشكل عملي لا يتم الموافقة على أغلب العروض المقدمة من قبل المساهمين الأفراد، خاصة تلك التي تنافي رغبات التنفيذيين ومجلس الإدارة وتلك التي تطالب بالحصول على مقعد في مجلس الإدارة، بينما هو من الأمر اليسير أن تناقش الإدارة أرائها ومقترحاتها.

#### ثانيا: الفعالية من قبل الأفراد المؤسسون

يمتلك المساهمون المؤسسون القدرة على التأثير الواضح، حيث كشفت إحدى الدراسات<sup>1</sup> أن العروض المقدمة من قبل المساهمين المؤسسين لديها فرص أكبر من تلك المقدمة من قبل المساهمين الأفراد، حيث أصبح المساهمون المؤسسون لحسن الحظ، ولا سيما صناديق المعاشات العامة، أكثر إيجابية في مراقبة المؤسسات وأحد أهم أسباب إيجابيتهم المتزايدة هي ارتفاع معدل ملكيتهم التي تتسم بالمجازفة، بمعنى أن المستثمرين المؤسسين هم كبار المساهمين.

#### الفرع الثاني: تأثير هيكل الملكية في المؤسسات على تطبيق مفهوم حوكمة الشركات

إن هيكل الملكية داخل المؤسسة له تأثير مباشر على التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، و بصفة عامة قد تطبق المؤسسة أحد نوعين لهيكل الملكية، هما هيكل الملكية المركز نظام الداخليين أو هيكل الملكية المشتت نظام الخارجيين.

#### أولاً: هيكل الملكية المركز نظام الداخليين

حيث تتركز الإدارة والملكية في أيدي عدد من الأفراد أو العائلات أو المديرين، ولأن هؤلاء الأطراف يؤثرون بقوة على طريقة عمل المؤسسة ويطلق عليهم " الداخليين " ومعظم الدول خاصة تلك التي يحكمها القانون المدني لديها هيكل ملكية مركزة ويقوم الداخليين في هيكل الإدارة المركزة بممارسة السيطرة أو التحكم في المؤسسات بعدة طرق منها قيامهم بملكية أغلبية أسهم المؤسسة وتمتعهم بأغلبية حقوق التصويت، حيث غالبا ما يقوم المساهمون ذوي الملكيات الضخمة من الأسهم بالتحكم في الإدارة عن طريق التمثيل المباشر في مجلس الإدارة وفي بعض الأحيان يملك الداخليين عددا قليلا من الأسهم، مع تمتع بعضها بحقوق التصويت أكثر من بعضها الآخر، وإذا ما تمكن بضعة أفراد من امتلاك أسهم ذات حقوق تصويت فإن ذلك سيمكنهم فعلا أن يتحكموا في المؤسسة ، حتى ولو يكونوا هم أصحاب أغلبية رأس المال ومما لا شك فيه أن لكل نظام من هيكل الملكية مزاياه وعيوبه ومن ثم له تحديات لنظام حوكمة الشركات الخاص به

<sup>1</sup> Stuart g . and I. starks , (2000) , op . cit .,p300

حيث تتمتع المؤسسة التي يتحكم فيها الداخليين بمزايا عديدة منها أن الداخليين لديهم سلطة و الحافز لمراقبة الإدارة بالإضافة إلى أنهم يميلون إلى اتخاذ القرارات التي تعزز أداء المؤسسة في الأجل الطويل، ومن ناحية أخرى نجد أن نظام الداخليين يعرض المؤسسة إلى الفشل في بعض الجوانب المتعلقة بحوكمة الشركات وهو أن أصحاب المؤسسة أو أصحاب حقوق التصويت من ذوي النسب المسيطرة يمكنهم التواطؤ مع إدارة المؤسسة للاستيلاء على حساب الأقلية من المساهمين، ويمثل ذلك مخاطرة كبيرة على المؤسسة إذا ما كان مساهمي الأقلية لا يتمتعوا بحقوقهم القانونية .

ويحدث نفس الشيء عندما يكون مديري المؤسسة من كبار المساهمين ومن كبار أصحاب القوة التصويتية أو كليهما يستخدمون هذه السلطة في التأثير على قرارات مجلس الإدارة التي قد يستفيدون منها بشكل مباشر على حساب المؤسسة وعلى سبيل المثال الموافقة على مرتبات ومزايا باهظة لهم وكذلك شراء مستلزمات إنتاجية تزيد أسعارها على المعتاد.

ويتضح مما سبق أن الداخليين الذين يستخدمون سلطاتهم بطريقة غير مسؤولة فهم يسهمون في ضياع موارد المؤسسة وتخفيض مستوى الإنتاجية فيها وهنا تبرز أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركات التي يهيمن عليها الداخليون بغرض حماية أصول المؤسسة وحقوق الأقلية.<sup>1</sup>

### ثانياً: هيكل الملكية المشتت نظام الخارجيين

في ظل هذا الهيكل يكون هناك عدد كبير من أصحاب الأسهم يملك كل منهم عدد صغير من أسهم المؤسسة وعادة ما لا يكون هناك حافز لدى صغار المساهمين مراقبة نواحي نشاط المؤسسة عن قرب كما أنهم يميلون إلى عدم المشاركة في اتخاذ القرارات أو السياسات الإدارية ومن ثم يطلق عليهم الخارجيين و يشار إلى نظام الملكية المشتت بنظام الخارجيين، ومن الدول التي تميل إلى هياكل الملكية المشتتة في المؤسسة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، فالمؤسسات في نظام الخارجيين تعتمد على الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة لمراقبة السلوك الإداري للأعضاء التنفيذيين، ويميل أعضاء المجلس للإفصاح بشكل واضح وعلى قدر متساوي من المعلومات وتقييم الأداء الإداري بشكل موضوعي وحماية مصالح و حقوق المساهمين، وبهذا يكون نظام الخارجيين أكثر قابلية للمحاسبة وأقل فساداً وبالرغم من تلك المزايا فإن الهياكل ذات الملكية المشتتة لها نقاط ضعف منها:

<sup>1</sup> محمد مصطفى سليمان ، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الإداري، مرجع سابق، ص-ص 27-28.

- يميل الملاك المشتتون إلى الاهتمام بتعظيم الأرباح في الأجل القصير وليس في الأجل البعيد مما يؤدي هذا إلى نشوء الخلافات بين أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب المؤسسات.

- تواتر التغيرات في هيكل الملكية نظرا لأن المساهمين قد لا يرغبون في التنازل عن استثماراتهم رغبة في تحقيق أعلى الأرباح في مكان آخر وكلا الأمرين يضعف استقرار المؤسسة.

ويتضح مما سبق أن كلا من نظام الداخليين والخارجيين لديها مخاطر في طبيعتها والغاية من نظام حوكمة الشركات هو التقليل إلى حد أدنى من هذه المخاطر، ويرتكز النظام الفعال لحوكمة الشركات على مزيج من الضوابط الداخلية الخارجية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد مصطفى سليمان ، مرجع سابق، ص-ص:28-29 .

## خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل الوقوف على مدى علاقة حوكمة الشركات بمخرجات النظام المحاسبي وكذلك الدور الايجابي الذي يمكن أن تلعبه من خلال آلياتها حيث تعمل بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذوي المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال إحكام الرقابة والسيطرة على أداء وإدارة الشركة ومراقبة الحسابات، ويمكن تصنيف مجموعة الآليات المستخدمة إلى نوعين آليات داخلية للحوكمة واليات خارجية، إلا أن هناك خلاف حول الآليات التي تحتويها كل فئة وهذا راجع لاختلاف البيئة القانونية والتشريعية لكل دولة.

تلعب المراجعة الداخلية دورا هاما في تدعيم نظام الحوكمة داخل الشركة وكذلك دورها في مجال تقييم مخاطر الشركة من خلال الخدمات الاستشارية التي تقدمها إلى جانب خدمات التأكيد والفحص والتقييم.

تعتبر لجنة المراجعة آلية مهمة للرقابة في الشركات باعتبارها حلقة وصل بين المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة وبين المراجعين الخارجيين وبالتالي فهي تعمل على دعم وتحسين مصداقية الكشوفات المالية.

مجلس الإدارة هو المحور الذي تركز عليه الحوكمة الجيدة، فمجلس الإدارة الجيد يضمن للمستثمرين في الشركة بأن الأصول التي قاموا بتوفيرها يجري استخدامها من جانب مديري الشركة ووكلائهم لزيادة قيمة للشركة، ومن ثم تحقيق قيمة أفضل للمستثمرين، كما يضمن لهم عدم ضياع أو إساءة استخدام رأس المال بل إن رأسمالهم يستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي للشركة وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة قيمة الشركة.

تعتبر المراجعة الخارجية بمثابة جرس الإنذار المبكر للشركات، كونها تهتم ببيان الانحرافات المالية أو الإدارية، وذلك من خلال تطبيق قواعد العناية المهنية بكل إتقان وموضوعية وتدقيق حسابات الشركة، وتدقيق أنظمتها المالية والإدارية والتحقق من موجداتها فهذا سوف يؤدي لا محالة إلى كشف مواطن الضعف والخلل في إدارة الشركة في الوقت المناسب والقيام بوضع الطرق المثلى لمعالجته قبل انتشاره، وهذا يبين أنه بتطبيق المراجعة الخارجية سوف يكون هناك مزيدا من الرقابة ومزيدا من الحد من الغش والتزوير أي المساهمة البالغة في دعم وإرساء حوكمة الشركات.

## الفصل الرابع:

دور حوكمة الشركات في

تحقيق جودة المعلومة المحاسبية

لشركة ألياتس للتأمينات

الجزائرية



## تمهيد الفصل

لقد تم في الجانب النظري التطرق إلى كل من حوكمة الشركات وما يتعلق بها من مبادئ وآليات وكذلك جميع الجوانب المتعلقة بجودة المعلومة المحاسبية وحاولنا التعرف كيف أن حوكمة الشركات تساهم في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، ومن أجل إسقاط هذا الجانب النظري ميدانيا ارتأينا إجراء دراسة ميدانية للتعرف على حيثيات الموضوع من خلال اتخاذ شركة أليانس للتأمينات الجزائرية كدراسة حالة، هذه الأخيرة تعتبر أول شركة خاصة تدخل البورصة ومن بين الشركات التي تلتزم بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، إذ تلتزم بميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، وذلك من خلال إبراز واقع تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية ومدى التزامها بهذه الآليات وكذلك مدى دور كل آلية من هذه الآليات الداخلية والخارجية في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

المبحث الأول: تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية التي تمت فيها الدراسة التطبيقية، وكذلك رأس مالها ودخولها بورصة الجزائر، وبطاقة فنية حولها.

### المطلب الأول: التعريف بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

أليانس للتأمينات هي شركة مملوكة للقطاع الخاص ذات أسهم برأسمال وطني، تأسست في 30 جويلية 2005 بموجب الأمر رقم (07-95) المؤرخة في 25 جانفي 1995 والصادر عن وزارة المالية والمتعلقة بفتح سوق للتأمينات، وبعد الحصول على موافقة الجهات المختصة في المرسوم رقم (05-122)، باشرت الشركة نشاطها سنة 2006، بواسطة القيام بعمليات التأمين وإعادة التأمين، حيث تقدم الشركة خدمات ومنتجات تأمينية حسب الطلب وحاجة التأمين وهذا كما يلي:<sup>1</sup>

#### أولاً- التأمينات الموجهة للأفراد والمخصصة ل:

- السيارات بما فيها المساعدة.
- الحوادث الفردية - حياة / وفاة.
- المخاطر المتعددة للسكنات.
- السفر (تأشيرة فضاء شنغن ووجهات أخرى، عمرة الحج).
- الكوارث الطبيعية.
- الصحة والاحتياط.

ثانياً- التأمينات المهنية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة/ المؤسسات المتوسطة الصناعية، المهن الحرة،

#### الحرفيين والتجار

- السيارات أسطول صغير أو كبير.
- المساعدة (أسطول صغير أو كبير).
- المخاطر المتعددة المهنية (بما فيها المسؤولية المدنية وضمانات أخرى).
- تأمين المجموعة (إضافي صحة).
- الكوارث الطبيعية، أضرار المياه.

<sup>1</sup> www.allianceassurances.com.dz/presentation consulté le: 06/01/2014

نقل البضائع بحرا وبراً وجوا .

### ثالثاً- التأمين على الأخطار الصناعية: الشركات الكبرى

- حرائق ومخاطر ملحقه.
- تحطم الآلات.
- المسؤولية المدنية العامة.
- المسؤولية المدنية المهنية.
- المسؤولية المدنية "المنتجات المسلمة".
- خسائر الاستغلال بعد حريق أو تحطم الآلات.
- خسارة منتجات مخزنة في غرفة التبريد.
- سرقة منتجات وسرقة الصندوق/الخزينة.
- تأمين أنظمة الإعلام الآلي الصغيرة.
- أسطول سيارات (أكثر من 51 سيارة ) .
- إضافي صحة لفائدة المستخدمين.
- نقل البضائع بحري، بري، جوي.
- اضطرابات واحتجاجات شعبية.

### رابعاً- التأمينات على البناء والأعمال الهندسية

- المسؤولية المدنية للمصمم ( مكاتب الدراسات وهيئات المراقبة والمهندسين) .
- المسؤولية المدنية لمنجز المشروع ( المشرف على الإنجاز، مقاولون رئيسيون، أو مقاولون في الإنجاز).
- جميع أخطار الورشات في الهندسة المدنية وكل أخطار تركيب الآلات والتجهيزات.
- نقل وتخزين وسيط شامل لتجهيزات الورشة.
- جميع أخطار شاحنات الورشات.
- المسؤولية المدنية للوفاة.

- الحوادث الفردية للعاملين في الورشات.

- تأمينات على نقل المنتجات والتجهيزات.

- خسائر الاستغلال المسبق.

وتجدر الإشارة إلى أن شركة أليانس هي أول شركة خاصة تلتزم بميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وكان هذا سنة 2009 من خلال الكلمة التي ألقاها الرئيس المدير العام للشركة بالملتقى الذي ناقش الحكم الراشد في المؤسسات الجزائرية، حيث جاء تبني أليانس لتأمينات لهذا الميثاق في سياق تحضيرها لدخولها بورصة الجزائر لكسب ثقة المستثمر الجزائري، واعتبر المدير العام حسان خليفاتي أنه خيار استراتيجي لتبني محاور الميثاق الرئيسية: المساءلة، الشفافية، الإنصاف والمسؤولية، هذا لضمان وكسب ثقة كافة المتعاملين مع الشركة، وخصوصا المساهمين وضمان المعاملة العادلة بينهم، كما أن الشركة مستعدة لكشف عن الطريقة التي تدار بها، وكذا الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للجهات الرسمية.<sup>1</sup>

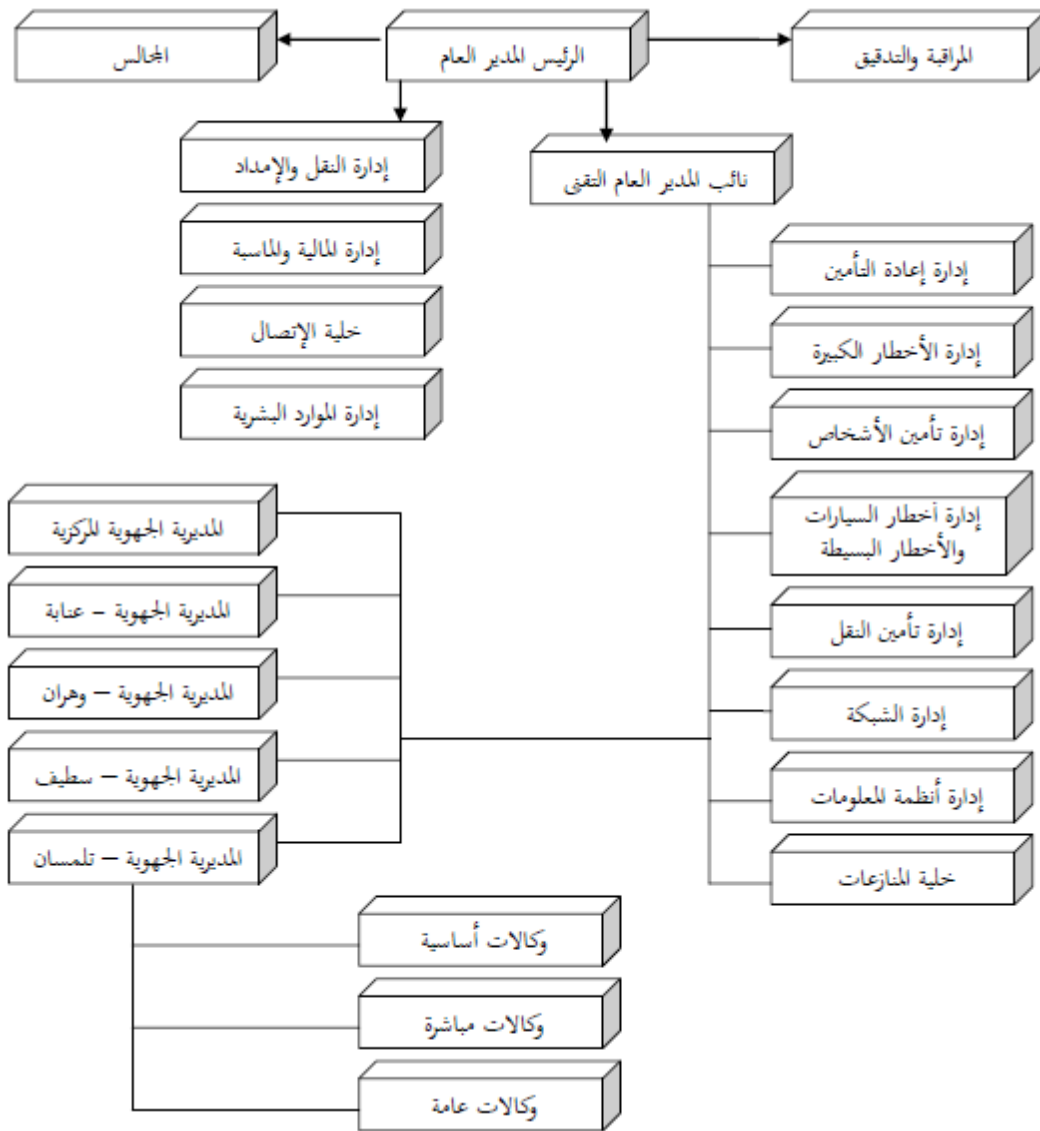
أليانس للتأمينات متواجدة في جميع مناطق الجزائر ، ولقد عرفت شبكتها التجارية تطورا ملحوظا حتى نهاية سنة 2011، حيث تم افتتاح 193 مركز إنتاج، مهيكلة إلى 11 وكالة رئيسية و 29 وكالة مباشرة، و 59 وكيل عام، و 29 ملحقة، موزعة على 35 ولاية.

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للشركة من خلال الشكل التالي:<sup>2</sup>

الشكل رقم ( 11): الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

<sup>1</sup> revue\_de\_presse ALLIANCE ASSURANCES , 2009, p:21.

<sup>2</sup> -<http://www.allianceassurances.com/presentation.html>, date de consultation: 14/01/2014



**Source:** allianceassurances,notice d'information,augmentation de capital de 1433 million da viaun appel public a l'epargne et introduction du titre en bourse, visa cosob n° 2010/02 du 8aout2010insertion boal 59 du 24,p:32.

### المطلب الثاني: تطور شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

لمتابعة تطور شركة أليانس للتأمينات نقوم بدراسة رأسمال الشركة ورقم أعمالها والمحفظة المالية التي تشكل رقم أعمالها.

## الفرع الأول: رأسمال الشركة ودخولها البورصة

قدر رأسمال شركة أليانس للتأمينات فور انطلاق نشاطها بـ 500 مليون دج سنة 2006، ليصل في سنة 2009 إلى 800 مليون دج<sup>1</sup>، ويرجع سبب هذا الارتفاع في دمج الاحتياطات بقيمة 360 مليون دج ونظرا لسياسة الشركة التوسعية من جهة، ووفق للمرسوم رقم ( 09-375 ) الصادر في 16 نوفمبر 2009 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي ( 95-344 ) الصادر في 30 أكتوبر 1995 الذي يحدد الحد الأدنى رأسمال شركات التأمين، قررت الشركة في الجمعية غير العادية في جويلية 2010، برفع رأسمالها عن طريق الإلكتتاب العام أين لجأت إلى بورصة الجزائر في 03 أكتوبر 2010، بعد منحها رخصة الدخول رقم: 2010/02 من لجنة تنظيم عمليات البورصة<sup>2</sup>.

وتعتبر شركة أليانس أول مؤسسة من القطاع الخاص تدخل إلى البورصة، ولقد بلغت الأموال التي تم رفعها مقدار 1.4 مليار دينار، وقد اشترك في هذه عملية جمع بطاقات الاكتتاب البنوك التالية:<sup>3</sup>

- القرض الشعبي الجزائري CPA، مسؤول الفريق.

- بنك التنمية المحلية BDL.

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

- البنك الخارجي الجزائري BEA .

- البنك الوطني الجزائري BNA.

- صندوق الادخار والاحتياط CNEP BANQUE.

- سوسيتي جينيرال الجزائر SGA.

- بي أن بي باريبا الجزائر BNP PARIBAS.

ولقد كان رأسمال هذه الشركة يبلغ قبل رفعه 100 مليون دج تم اكتتابها كليا وتحريرها من طرف المساهمين الآتي ذكرهم:

الجدول رقم (02): الفئات المساهمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية قبل دخولها بورصة الجزائر

<sup>1</sup> revue\_de\_presse ALLIANCE ASSURANCES , 2009, p:22.

<sup>2</sup> Rapport annuel alliance assurance 2011.

<sup>3</sup> لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها السنوي 2010، ص 28.

النسبة	عدد الأسهم	أسماء وألقاب المساهمين
50%	2000000	حسان خليفاتي
15%	600000	رشيد خليفاتي
14%	560000	رحمون محمد
10%	400000	عيساتي محمد
5%	200000	عربات المغرب ش. ذ. أ.
4%	160000	أورحمون عبد الحكيم
1.5%	60000	إيترايا، شركة ذات مسؤولية محدودة
0.5%	20000	إيجيترايا، شركة ذات مسؤولية محدودة
100%	4000000	المجموع
	800000000	دج

Source : alliance assurances , notice d'information, Op cit , P:22.

وتسعى شركة أليانس إلى تحقيق جملة من الأهداف، حيث اعتبر الرئيس المدير العام لشركة أليانس للتأمينات فتح رأس مال الشركة عن طريق البورصة عملية تاريخية بالنسبة للشركة والسوق المالية، كما أكد بأن هناك أهداف إستراتيجية ستتحقق من وراء العملية الأولى من نوعها في تاريخ السوق المالية الجزائرية ومن بين الأهداف التي ذكرها:

- رفع رأسمال الشركة تطبيقا لشروط قانون التأمينات 2009.
- توسيع قاعدة الشركة بمساهمين جدد عن طريق الادخار العام.
- اقتسام الثروة الناجمة عن العملية من خلال إعطاء فرصة جديدة للجزائريين لتوظيف أموالهم عن طريق وسائل جديدة للادخار.
- المساهمة في تفعيل بورصة الجزائر من قبل المتعاملين العموميين والخواص

كما تسعى الشركة للوصول إلى الأهداف التالية:

- ✓ زيادة الحصة السوقية للشركة.
- ✓ ابتكار منتجات جديدة.
- ✓ توظيف مهارات جديدة وتحسين نظام الحوافز وقياس الأداء.
- ✓ زيادة التواصل مع المساهمين.

الفرع الثاني: رقم أعمال شركة أليانس للتأمينات

حققت شركة أليانس للتأمينات تطور ملحوظ في رقم أعمالها، حيث قدرت نسبة التطور بـ 7.09% بين سنتي 2013-2014، والشكل الموالي يوضح رقم أعمال الشركة خلال الفترة 2013-2014:<sup>1</sup>

الجدول رقم(02): تطور رقم أعمال شركة أليانس 2013-2014

نسبة الزيادة	رقم الأعمال		الصنف
	2014	2013	
8.04%	3 339 535 380	3 090 942 246	السيارات
41.68%	241 185 116	170 234 608	المخاطر البسيطة
2.55%	647 863 025	631 752 007	IARD
17.69% -	198 154 140	240 747 131	النقل
7.09%	4 426 737 661	4 133 675 992	المجموع

المصدر: تقرير التسيير للشركة لسنة 2014.

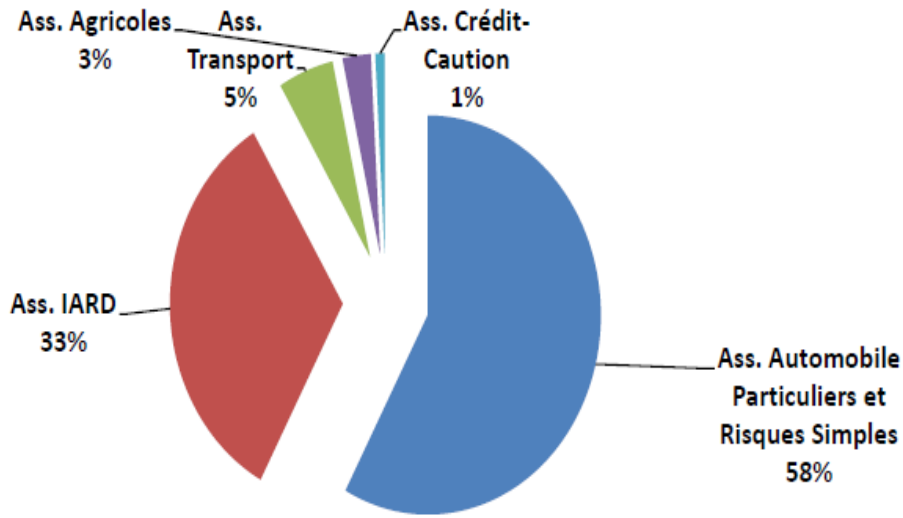
من خلال الشكل نلاحظ أن شركة أليانس للتأمينات حققت تطور مستمر في رقم أعمالها في سرتي 2013-2014، حيث حققت زيادة في رقم أعمال قدرها 7.09% مقارنة بسنة 2013، حيث بلغ مبلغ التأمين على منتج السيارات 3 090 942 246 دج سنة 2013، أما في سنة 2014 بلغ رقم أعمال الشركة 3 339 535 380 دج، أي بنسبة زيادة قدرت بـ 8.04%.

الفرع الثالث: محفظة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

يمكن تلخيص محفظة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> Les Rapports annuels de l'Alliance Assurance 2007 au 2012.



الشكل رقم(13): محفظة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية لسنة 2014<sup>1</sup>

58%:التأمين على سيارات الأفراد والأخطار البسيطة.

33%:التأمين على الأخطار المتعددة.

5%: التأمين على النقل.

3%:التأمين على الزراعة.

1%: التأمين على ديون الودائع.

المصدر: تقرير التسيير لشركة أليانس لسنة 2014.

نلاحظ من خلال الشكل أن حصة التأمين على السيارات تأخذ حصة الأسد في تشكيل محفظة شركة أليانس وهذا راجع لسببين، السبب الأول متعلق بالزامية التأمين على السيارات في قانون التأمينات الجزائري في مادته 01 الأمر رقم (74-15) المؤرخ في 13 فيفري 1974، والسبب الثاني متعلق بأن الشركة تقوم بتميز منتجاتها التأمينية على السيارات حيث روجت في سنة 2012 لمنتج التأمين الشامل "+" وكان على وقع كبير في أوساط المستأمنين.

أما بالنسبة لمنتج التأمين على الأشخاص فقد عرف تراجعا بسبب قانون فصل تأمين الأضرار عن تأمين الأشخاص، وفيما يخص تأمينات النقل وتأمينات الأخطار الموجه للمؤسسات تعتبر قليلة مقارنة بسوق التأمين الجزائري، وتسعى شركة أليانس لإيجاد صيغ تأمينية تساعد على جذب المؤسسات الاقتصادية إليها.

<sup>1</sup> Rapport annuel alliance assurance 2012.

### المبحث الثاني: واقع تطبيق حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

بشكل عام موضوع الحوكمة في الجزائر أصبح من الموضوعات الجديرة بالاهتمام ، مثلها كباقي دول العالم، ولزيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي سعت الجزائر إلى بناء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال وانفتاح اقتصادها، فضلا عن قيام الحكومة بتنفيذ إصلاحات هيكلية وكذا إصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2007 كمسعى يهدف إلى تطبيق مبادئ الحوكمة على أرض الواقع ووضع أساس قانوني وتنظيمي فعال يشجع على الشفافية وكفاءة الأسواق.

وحتى تتضح الصورة أكثر لواقع تطبيق الحوكمة في شركة أليانس للتأمين ارتأينا التطرق في هذا المبحث إلى واقع الشركة في ظل حوكمة الشركات، حيث سيتم تشخيص الواقع العملي لمبادئ الحوكمة بشركة أليانس، ويتم توضيح الأطراف المرتبطة بالحوكمة بالشركة وكذلك آليات الحوكمة.

### المطلب الأول: واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

تعتمد شركة أليانس للتأمين في تطبيقها للحوكمة على العديد من المبادئ نذكر منها:

### المبدأ الأول: ضمان وجود أسس من أجل إطار فعال لحوكمة الشركات

كي يتم وضع إطار فعال لحوكمة الشركات فإن من الضروري توفر أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعلي يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في تكوين علاقاتهم التعاقدية الخاصة، لذلك عملت الجزائر على إصدار مراسيم وقوانين وتشريعات فيما يخص حقوق الملكية والنظم الضريبية والقضاء والنظم المحاسبية وغيرها...، على أن يكون متوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية، وأن يتسم بالشفافية وقابلية التنفيذ، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة، وأن يكون لدى هذه الجهات النزاهة والسلطة والموارد للقيام بمهامها بكل شفافية وموضوعية وفي الوقت المناسب.

وفي الجزائر يتم إدارة الشركات وفق قوانين وتشريعات تجعل ممارسة حوكمة المؤسسات في نطاق تشريعي يتوافق مع الأحكام القانونية، وشركة أليانس للتأمينات ليست بمعزل عن ذلك فهي تعمل في بيئة ونطاق تشريعي يمكنها من ممارسة وتطبيق حوكمة الشركات فهي تلتزم بالعديد من التشريعات التي ألزمها بها المشرع الجزائري.

### المبدأ الثاني: حفظ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للملاك

كما ذكرنا سابقا بأن شركة أليانس للتأمينات الجزائرية تعمل في بيئة تشريعية وبالتالي فهي تنقيد بالقواعد التي تنظم عمل الشركات المساهمة، فنجد أنها تضمن حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية للملاك من خلال تطبيقها لجميع القوانين والتشريعات المتعلقة بهذا المجال ومن بينها:

#### - حسب المادة 715 مقرر 42 من القانون التجاري الجزائري فإنه:

- للمساهم الحق في المشاركة في الجمعيات العامة.
- للمساهم الحق في انتخاب هيئات التسيير أو عزلها، المصادقة على كل عقود الشركة أو جزء منها وقانونها الأساسي أو تعديله مع حق التصويت الذي بحوزته.
- للمساهم الحق في تحصيل الأرباح عندما تقرر الجمعية توزيع كل الفوائد الصافية المحققة أو جزء منها.

#### - حسب المادة 680 (معدلة) من القانون التجاري الجزائري فإنه:

يحق لكل مساهم أن يطلع خلال الخمسة عشر يوما السابقة لانعقاد الجمعية العامة العادية على ما يلي:

- جرد جدول حسابات النتائج والوثائق التلخيصية والحصيلة وقائمة القائمين بالإدارة وبمجلس الإدارة ومجلس المديرين أو مجلس المراقبة.
- تقارير مندوبي الحسابات التي ترفع للجمعية.
- المبلغ الإجمالي المصادق على صحته من مندوبي الحسابات، والأجور المدفوعة للأشخاص المحصلين على أعلى أجر، مع العلم أن عدد هؤلاء الأشخاص يبلغ خمسة عشر.

#### - حسب المادة 678 (معدلة) من القانون التجاري الجزائري:

- يجب على الشركة أن تبلغ المساهمين أو تضع تحت تصرفهم كل المعلومات الكافية والتي تخص عمل الشركة وإدارتها مثل: أسماء القائمين بالإدارة والمديرين العاميين وغيرها... إلخ.<sup>1</sup>

#### - حسب المادة 715 مقرر 4 (معدلة) من القانون التجاري الجزائري فإنه:

- يتحقق مندوبو الحسابات إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين، كما يتم التحقق في الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها.

#### المبدأ الثالث: المعاملة العادلة للمساهمين

تتقيد شركة أليانس للتأمينات الجزائرية بالقواعد المنظمة لعمل الشركات من خلال حرصها على تحقيق المعاملة العادلة للمساهمين وذلك من خلال التزامها بالقوانين المتعلقة بهذا المجال والتي يمكن تلخيصها في:

- جميع الأسهم في الشركة تتمتع بحقوق متساوية وملزمة لحق ملكيتها (المادة 715 مكرر 42 من القانون التجاري الجزائري).
- إتاحة الفرصة لكافة المساهمين في الحصول على تعويض الضرر عند انتهاك حقوقهم (المادة 715 مكرر 23 من القانون التجاري الجزائري) بالمخالفات التشريعية أو خرق القانون الأساسي من قبل القائمون بالإدارة.
- إتاحة الفرصة لكل مساهمي الشركة وبدون تفرقة للإطلاع على كافة المعلومات الخاصة المادة 678 (معدلة) من القانون التجاري الجزائري)

#### المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

<sup>1</sup> لمزيد من الاطلاع انظر المادة 678 من القانون التجاري الجزائري، ص 181 .

تسعى الشركة للاهتمام بأصحاب المصالح من أجل توطيد العلاقة معهم وخلق الثقة بينها وبينهم، حيث تعمل الشركة من خلال التزامها بمبادئ حوكمة الشركات للاعتراف من جهة بحقوق أصحاب المصالح والعمل على تقديم هذه الحقوق إلى أصحابها من جهة أخرى، وبذلك تكون قد احترمت حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون من خلال تسوية حقوق المستأمنين وهذا الأمر واضح في التقارير المنشورة للشركة التي تبين أن هناك تطور ملحوظ في المبالغ المسددة للمستأمنين والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03) : تطور حجم التعويضات الممنوحة للمستأمنين خلال سنتي 2013-2014

الوحدة: دج

نسبة الزيادة	حجم التعويضات		الصنف
	2014	2013	
39%	192 168	171 643	السيارات
18%	41 597	30 154	المخاطر البسيطة
21%	5 902	5 823	IARD
32%	7898	7 595	النقل
36%	<b>247 262</b>	<b>215 518</b>	المجموع

المصدر: تقرير التسيير لشركة أليانس 2014.

عرفت الشركة خلال الفترة 2013-2014 المبينة بالجدول أعلاه تطور ملحوظ فيما يخص تسديد المطالبات والوفاء بالالتزامات اتجاه المؤمنين، حيث ارتفع حجم المبالغ التي تم تعويضها من 215518 مليون دج سنة 2013 إلى 247262 دج سنة 2014، حيث عرف فرع التأمين على السيارات تطور خاص

وبلغت في سنة 2014 تعويضات الشركة 192168 مليون دج، هذا ما يعكس إلى حد ما الجهود المبذولة من قبل الشركة لتحسين صورتها ولزيادة الثقة فيها وبالتالي بناء توطيد العلاقات مع العملاء ، وهذا ما يبين اهتمام الشركة محل الدراسة بأصحاب المصالح.

### المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

تعمل شركة أليانس للتأمينات على توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات وبكل شفافية سواء للمساهمين أو حملة وثائق التأمين، وذلك بغية بناء علاقات أساسها الثقة والمصداقية بينها وبين مختلف الأطراف ذات الصلة بالشركة، وذلك من خلال توفير معلومات بشكل دوري، يتم نشرها عبر قنوات تتمثل في:

\* الموقع الإلكتروني للشركة: [www.allianceassurances.com](http://www.allianceassurances.com)

\* الموقع الخاص بالمساهمين: [www.allianceactionnaires.com](http://www.allianceactionnaires.com)

\* موقع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: [www.cosob.org](http://www.cosob.org)

\* موقع بورصة الجزائر: [www.sgbv.dz](http://www.sgbv.dz)

\* تم تعيين مسؤول (responsible) عن العلاقات مع المستثمرين:

\* تنظيم صخري الهاتف: 213 21 34 48 48 +

\* الإيميل: [nsakhri@allianceassurances.com](mailto:nsakhri@allianceassurances.com)

أما المعلومات المفصّل عنها من قبل شركة أليانس ما يلي:

#### أولا - معلومات عامة: ومنها:

\* اسم الشركة والشكل القانوني ولمحة تاريخية.

\* عرض مختصر لأهداف الشركة وتوقعاتها المستقبلية.

\* وصف الخدمات الرئيسية.

\* عرض معلومات عن مدى الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

#### ثانيا - معلومات عن الإدارة: ومنها:

\* معلومات عن أعضاء مجلس إدارة الشركة (الأسماء، الوظائف، الخبرات) .

\* المكافآت بصفة عامة.

\* معلومات عن المديرين الأساسيين.

### ثالثا - معلومات مالية

\* عرض الميزانية.

\* عرض جدول حسابات النتائج (TCR) .

\* عرض جدول تدفقات الخزينة.(TFT)

\* الملاحق.

\* عرض تقرير محافظ الحسابات.

### رابعا - معلومات عن الشركات التابعة الشقيقة

خامسا- تقديم جداول توضيح التغيرات التي تطرأ على:

\* رقم الأعمال؛ \* هيكل المنتجات التأمينية؛ \* التعويضات؛ \* نسب الخسارة؛ \* التغيرات في الأصول؛ \* التغيرات في الخصوم.

### المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة في شركة أليانس أحد الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات، حيث هو من يمثل المساهمين والأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ويقع على عاتقه مهمة اختيار المديرين التنفيذيين الذين توكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، كما يقوم برسم السياسات العامة للشركة وكيفية الحفاظ على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أداء هذه الأطراف.

### المطلب الثاني: الأطراف التي لها علاقة بالحوكمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

إن الأطراف الرئيسية التي لها علاقة بالحوكمة هي الأطراف التي لها علاقة بعملية الحوكمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية وهم كالاتي:

### أولاً: المساهمون

يعتبر المساهمون أحد الأطراف وركائز الحوكمة في شركة أليانس ، حيث تسعى الشركة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية في التعامل مع مساهميها وتزويدهم بكافة المعلومات التي تمكنهم من فهم

الموضوعات الاستراتيجية بالشركة، وكذا سعيها لتحقيق العدالة في معاملة مساهميها لاعتبارها أن مفتاح الاستقرار الشركة مرتبط بثقة وولاء المساهمين، كما يتم إرسال نشرة إعلامية في نهاية السنة تحوي النتائج المالية للشركة للمساهمين ولتوطيد علاقات الثقة مع المساهمين تم تعيين مدير المالية والمحاسبة السيد بريغات في حالة التزود بمعلومات أكثر حول الشركة.

كما سبق الذكر أن شركة أليانس قامت بدخول السوق المالية لرفع رأسمالها من 800 مليون دج إلى 2،2 مليار دج وتحريرها من ثمانية مساهمين كما سبق الذكر إلى الفئات المساهمة الموضحة في الجدول لتالي<sup>1</sup>:

الجدول رقم (04): الفئات المساهمة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية بعد دخولها بورصة الجزائر

النسبة المئوية	عدد الأسهم	الفئات المساهمة
74.17%	1338346	الأشخاص الطبيعيون ذوي الجنسية الجزائرية
10.07%	181625	المستثمرون من المؤسسات
10.31%	186002	الأشخاص المعنويون ذوي الجنسية الجزائرية
5%	90226	شركة المغرب للعربات ش ذ أ بعنوان السنة المالية
0.2%	3635	الوكلاء العاملون لشركة التأمين أليانس ش ذ أ
0.26%	4653	العمال الأجراء لشركة التأمين أليانس ش ذ أ
100%	1804511	المجموع

المصدر: لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها السنوي، 2010، ص30.

ثانيا: مجلس الإدارة

<sup>1</sup> لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها السنوي 2010، ص28.



تدار الشركة وفقا للقانون الأساسي لشركة أليانس للتأمينات من قبل مجلس إدارة مكون من ما لا يقل عن 3 أشخاص و12 شخصا كحد أقصى، بينهم من 5 إلى 10 أشخاص يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة العادية للمساهمين ويتم تعيين أعضاء المجلس من قبل الجمعية العامة التأسيسية أو الجمعية العامة العادية لمدة أقصاها ست سنوات قابلة للتجديد، كما يجب على مجلس الإدارة تعيين رئيسا لمجلس الإدارة من بين أعضائه (شخص واحد)، يعمل على تمثيل الشركة في علاقاتها مع الأطراف الأخرى، وهو مخول بالتعريف بالشركة نيابة عنها وممارسة سلطاتها ووظائفها المحددة بموجب القانون لاجتماعات المساهمين<sup>1</sup>.

وتتمثل مهام مجلس الإدارة بشركة أليانس حسب القانون الأساسي للشركة في مجموعة من النقاط نذكر منها:

- وضع إستراتيجية شاملة لسير الشركة.
- الإشراف على عمل الشركة والرقابة على الأنشطة.
- ضمان المعاملة العادلة بين المساهمين في الشركة .
- الحفاظ على مصالح الأطراف الفاعلة في الشركة.
- تأكيد مصداقية حسابات الشركة.

ويتكون مجلس إدارة شركة أليانس للتأمينات من 7 أعضاء برئاسة الرئيس المدير العام "PDG-خليفاتي حسان" والذين تتوفر فيهم جميع الشروط والمؤهلات لشغل هذه المناصب، تم تعيينهم من طرف الجمعية العامة للمساهمين، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (05): أعضاء مجلس إدارة شركة أليانس للتأمينات

الاسم واللقب	المنصب	السيرة الذاتية
حسان خليفاتي	رئيس مجلس الادارة	- خريج المدرسة العليا للتجارة سنة 1993. - حامل شهادة DEES في البنوك سنة 1955 من المدرسة العليا. - حامل شهادة MBA في الإدارة سنة 2003 من المعهد الدولي للإدارة. - بدأ حياته المهنية بالقرض الشعبي الجزائري سنة

<sup>1</sup> alliance assurances , notice d'information, Op cit, P:85.

1996. - شغل نائب الرئيس مكلف بالتنمية للمجموعة والمدير العام للفرع SOVEMAC . - منذ 2004 شغل منصب الرئيس المدير العام لشركة أليانس.		
-	عضو	عبد الكريم بودرع
-	عضو	نسليم كرجوج
- حاصل على ليسانس العلوم القانونية والإدارية سنة 1984، وشهادة الماجستير في قانون الشركات سنة 1987 بجامعة الجزائر. - خريج كلية الحقوق بجامعة ستراسبورغ. - رئيس مصلحة الإدارة العامة EMCAG لولاية الجزائر. - من 1998 إلى 2007 شغل منصب الرئيس المدير العام لشركة SOGENS . - حاليا مدير وكالة لشركة أليانس للتأمينات.	عضو	عبد الكريم أورحمون
- حاصل على شهادة الرياضيات من جامعة الجزائر، وبعدها مهندس في الهندسة الميكانيكية بجامعة بورتسموث ببريطانيا. - في سنة 1981 عمل مهندس في شركة سونطراك. - عمل مهندس أبحاث في شركة Crawley البريطانية لمدة سنة، وشركة John & Starley لمدة سنة.	عضو	محمد عيساتي
- هو الشريك المؤسس لمجموعة رحمون التي تأسست سنة 1970. - وتتألف من العديد من الشركات العاملة في مجال البناء Algematco ، وتجميع العربات المقطورة Famoval.	عضو	محمد رحمون
-	عضو	عبد الرحمان صالح

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على : alliance assurances , notice d'information, Op cit, P86

ج - الطاقم الإداري

يتولى الطاقم الإداري في شركة أليانس بصفته المسؤول الأول عن الإدارة الفعلية للشركة برفع التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، كما أنها تسعى لتعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنتشرها للمساهمين، والإدارة هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وبقية الأطراف المتعاملة مع الشركة، وتتكون إدارة شركة أليانس من مجموعة من الإطارات الإداريين الرئيسيين برئاسة السيد حسان خليفاتي والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (06): الإطارات الإداريين والرئيسيين بشركة أليانس لتأمينات الجزائرية

الاسم واللقب	المنصب	السيرة الذاتية
سكساف عمر	المدير العام النائب التقني	- خريج كلية الحقوق بجامعة الجزائر 1978 - شغل عدة مناصب بوزارة المالية وشركات التأمين. - شغل لعدة سنوات منصب نائب الرئيس التنفيذي لـ CAAR.
لعبيدي رابح	مدير المالية والمحاسبة	حاصل على DESS في المالية . - شهادة الحقوق والاقتصاد حاصل على - شغل عدة مناصب في شركات التأمين والبنوك.
مسلوب رابح	مدير الموارد البشرية	- حاصل على شهادة دراسات عليا في إدارة الموارد البشرية. - شغل كإطار الموارد البشرية في عدة شركات جزائرية منذ 2002 ، بما فيها شركة أليانس الجزائر ش د أ في 2008.
سايع محمد	مدير التأمينات على الأشخاص	- ليسانس في القانون الخاص. 1972 - شغل عدة مناصب في شركات التأمين منذ 1971 .
سليج عبد الكريم	مدير التأمينات على السيارات	- ليسانس في علم الاجتماع.

<p>- شغل مسؤول في عدة شركات التأمين 1987 ومديرا لشركة إعادة التأمين SAA من 2003 إلى 2009.</p>	<p>والأخطار البسيطة</p>	
<p>- حاصل على شهادة في التمويل والتأمين من معهد التمويل والتنمية للمغرب العربي تونس 2000 . - رئيس قسم تأمين النقل في عدة شركات. - رئيس قسم تأمين النقل في شركة CAAR من 2001 إلى 2005.</p>	<p>مدير التأمينات على النقل</p>	<p>بوتراب رياض</p>
<p>- خريجة معهد التمويل والتنمية للمغرب العربي - تونس 1999 . - إطار لشركات التأمين منذ 2000 .</p>	<p>مدير إعادة التأمين</p>	<p>بلهوشات و داد زوجة مهدي</p>

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: alliance assurances , notice d'information, Op cit, P:87

- د- أصحاب المصالح: لشركة أليانس مجموعة متعددة من أصحاب المصالح يعملون على تحقيق مصالحهم داخل الشركة وهم :
- العملاء والمقرضين.
  - العمال والموظفين.
  - الجهات الحكومية والدولية.

## المبحث الثالث: واقع جودة المعلومات المحاسبية بشركة أليانس للتأمينات في ظل تطبيق

### النظام المحاسبي المالي

#### المطلب الأول: أدوات الإفصاح عن المعلومات داخل الشركة

باعتبار أن شركة أليانس شركة مساهمة ومقيدة في البورصة فهي ملزمة بتكريس الشفافية والمصداقية في مختلف معاملاتها، لذا تسعى لكسب ثقة جميع مكنتبيها من خلال توفير معلومات بكل سهولة ودورية عن طريق عدة قنوات.

#### أ - التقرير السنوي (Rapport annuel)

وهو عبارة عن بطاقة تعريفية للشركة يشمل على وثائق قانونية، اقتصادية، محاسبية وتأسيسية وهو من أهم أدوات الإفصاح عن الشركة لما له من أهمية بالنسبة للمؤسسين والمستثمرين والمحليلين.

ويتكون التقرير السنوي لشركة أليانس\* من عدة نقاط مهمة تخص معلومات عامة ومالية، فمن خلال التقرير السنوي الصادرة عن الشركة في سنة 2014 لاحظنا أنه يحتوي على المعلومات التالية:(الملحق رقم 01):

- رسالة الرئيس
- تاريخ الشركة.
- التعريف بالشركة.
- أحداث بارزة.
- الشبكات التجارية.
- المديرية الجهوية والمديرية العامة.
- الشركة والبورصة.
- الموارد البشرية.
- أرقام مهمة للشركة.
- التقرير المالي ويحتوي على:
- جدول تغيرات الأصول لعدة سنوات سابقة.
- جدول تغيرات الخصوم لعدة سنوات سابقة.

\* للإطلاع على التقارير السنوية لشركة أليانس: [www.allianceassurances.com](http://www.allianceassurances.com)

- جدول تغيرات حساب النتائج لعدة سنوات سابقة.

- الملاءة المالية والتوظيفات.

- مؤشرات مالية ونسب الأداء.

- مؤشرات البورصة.

- شهادة محافظ الحسابات.

▪ الالتزامات الاجتماعية والمدنية.

▪ توقعات السنة التالية ( القادمة ).

وتتعدد الجهات المستفيدة من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة كمايلي:

- **المساهمين:** يوفر التقرير السنوي للمساهمين المعلومات الكمية كأرباح المحققة خلال فترة أو فترات مالية

مقدرة الشركة على توفير السيولة، احتساب العائد على أسهم الشركة كل هذه المعلومات تفيد المساهمين

لأجل التصويت في الجمعية العامة للمساهمين.

- **العمال في الشركة:** تسعى هذه الفئة من خلال صدور التقرير السنوي إلى الاطلاع على المعلومات

الخاصة بالموارد البشرية والتكوينات والتربصات بالإضافة إلى التعرف على طريقة سير عمل الشركة.

- **المستثمرين المرتقبين:** عن طريق التقرير السنوي يستطيع المستثمرين المرتقبين التنبؤ بمستقبل الشركة

وكذلك الاطلاع على الوضعية المالية للشركة والسياسة المتبعة من قبل الشركة لتوزيع أرباحها ومقارنة أدائها

بأداء الشركات الأخرى .

- **إدارة الشركة ( المديرون):** تطلع إدارة الشركة على المعلومات الواردة في التقرير السنوي لتقييم نفسها

في مدى فعاليتها في تسيير شؤون الشركة وكذلك الحرص على تحسين تسييرها للشركة من خلال:

- ترشيد استخدام الموارد المتاحة لبلوغ الأهداف المرجوة.

- زيادة فعالية الرقابة.

-الإدارة الكفؤة للأصول.

- **الدائنون:** من خلال المعلومات الواردة في التقرير السنوي يستطيع الدائنون تقييم مدى مقدرة الشركة على

تسديد التزاماتها .

**ب- القوائم المالية (Etats financiers)**

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط الشركة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية، وحسب ما جاء في نص النظام المحاسبي المالي للمؤسسات فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد قوائم مالية في نهاية كل دورة محاسبية وشركة أليانس كغيرها من الشركات تلتزم بالقانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، وبالتالي تقوم الشركة بإعداد القوائم التالية: (الملحق رقم 02)

**1- الميزانية (Bilan) :** تصف الميزانية عناصر الأصول وعناصر الخصوم ، تحتوي على عمودين، الأول للسنة الجارية والثاني للسنة السابقة (يحتوي على الأرصدة فقط )، ويتضمن العناصر المتعلقة بالوضع المالية للمؤسسة.

**2- جدول حساب النتائج (compte de résultat):** هو بيان يلخص الأعباء والنواتج المحققة من طرف الشركة خلال السنة المالية ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية والتي قد تكون ربح أو خسارة.

**3- جدول تدفقات الخزينة (tableau de flux de tresorerie):** قائمة تدفقات النقدية من القوائم الهامة جدا والإجبارية في النظام المحاسبي المالي فهي الحجر الأساسي للتحليل المالي والغرض منها هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الفترة، أي معرفة مصادر النقدية وفيما استخدمت ومقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة، وتحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية.<sup>1</sup>

**4- الملاحق (les annexes):** يتضمن معلومات وتوضيحات تساعد في فهم العمليات الواردة في القوائم المالية.

**ج- التقرير المرحلي: (Rapport Intérimaire)**

تعد التقارير المرحلية مصدر من مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل حملة الأسهم والمحللين وأصحاب المصلحة، حيث تقوم الشركة وخلافا للتقارير المالية

<sup>1</sup> عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، دار السراسل للطباعة والنشر والتوزيع ، الكويت ، 1990 ، ص224 .

السنوية بإصدار تقارير مالية مرحلية خلال السنة المالية عادة ما تكون نصف سنوية أو ربع سنوية\* ، ويرجع الهدف من إصدار هاته التقارير هو التعرف على نتيجة نشاط الشركة والمركز المالي للشركة المستثمر بها بشكل دوري بدلا من الانتظار حتى نهاية السنة المالية وهذا ما يتماشى ومقومات الإفصاح من حيث التوقيت انظر ( الملحق رقم 03)، ويتضمن التقرير المرحلي لسنة 2014 ما يلي:

- أحداث بارزة.
- معلومات مالية ومحاسبية.
- اجتماع الجمعية العامة العادية للمساهمين.
- اليوم الإعلامي: وذلك امتثالا للحتمية القانونية الشركات المعتمدة في البورصة بتنظيم يومها الثاني الخاص بالمعلومات المالية.
- رسالة للمساهمين: يتلقى المساهمون رسالة تحتوي على أهم الأحداث البارزة والنتائج الفترية والأرقام المفتاحية.
- حوصلة لنشاط قطاع التأمين في الجزائر.

#### د-الجمعيات العامة للمساهمين: ( l'assemblée générale des actionnaires )

وهي اجتماع يعقد بحضور عامة المساهمين، وتنقسم الجمعية العامة للمساهمين إلى نوعين:جمعية عامة عادية تعقد مرة على الأقل في السنة وغالبا ما تتعقد في شهر ماي أو جوان حيث يقوم مجلس الإدارة بإعلام المساهمين وتزويدهم بكافة الوثائق الهامة قبل ثلاثين يوما من انعقاد الجمعية العامة وهذا لطرح انشغالاتهم وتلقي الإجابات عليها من طرف الإدارة المادة 676،677 (معدلة) من القانون التجاري الجزائري، وهذا ما يسهم في ترسيخ الاتصال والثقة بين المساهمين والإدارة، وجمعية عامة غير عادية (استثنائية) وهي وحدها لها صلاحيات تعديل القانون الأساسي للشركة كتغيير رأس مال الشركة أو تغيير اسمها- المادة 674 (معدلة ) من القانون التجاري الجزائري-.

#### المطلب الثاني:جودة المعلومة المحاسبية لشركة أليانس للتأمينات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

إن جودة المعلومة المالية لشركة أليانس مرتبط بتوفر مجموعة من الخصائص النوعية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي المتمثلة في: القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية والقابلية للمقارنة.

\* للإطلاع على التقرير النصف سنوي لشركة أليانس: [www.allianceassurances.com](http://www.allianceassurances.com)



أ- **القابلية للفهم:** إن المعلومات المحاسبية والمالية المعدة من طرف شركة أليانس تمتاز بالوضوح والبساطة وخلوها من التعقيد بحيث يسهل فهمها بيسر لتحقيق الفائدة منها، وهذا من خلال الملحق الذي يحتوي على معلومات أساسية ذات دلالة، فهو يسمح بفهم معايير التقييم المستعملة من أجل إعداد القوائم المالية، وكذا الطرائق المحاسبية النوعية المستعملة لضرورة لفهم و قراءة القوائم المالية، ويشمل الملحق ما يلي:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وتحضير القوائم المالية ( مدى مطابقتها للمعايير وأي نقص يجب أن يشرح ويبرر).

- المعلومات الإضافية الضرورية لفهم الميزانية، قائمة الدخل، جدول تدفقات الخزينة، وجدول تغيرات الأموال الخاصة.

- المعلومات التي تخص الوحدات في حالة الشراكة، المؤسسات المختلطة، المؤسسات الأم وفروعها وكل التعاقدات التي تمت مع الوحدات أو مسيرتها: طبيعة العلاقات، أنواع التعاقد، حجم قيمة التعاقد، سياسة تحديد الأسعار المتعلقة بالتعاقدات.

- المعلومات ذات الصبغة العامة أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة وذلك للحصول على الصورة الصادقة.

ويوجد عاملان أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات الواجب إظهارها في الملحق:

- عنصر ملائمة المعلومة وأهميتها النسبية، وعليه فالملحق يجب أن يحتوي فقط على معلومات ذات دلالة تؤثر على أحكام مستعملي القوائم فيما يخص الذمة المالية، الوضعية المالية ونتيجة المؤسسة.

ب- **الملائمة:** نستطيع القول بأن المعلومات المالية المقدمة من قبل الشركة ملائمة إلى حد ما على اعتبار أنها تتميز بخاصية التوقيت الملائم بمعنى توفير المعلومة في وقتها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها في التأثير على عملية اتخاذ القرار من خلال احترامها لمواعيد نشر قوائمها السنوية والنصف السنوية - التي تمكن المستثمر من اتخاذ القرار المناسب البيع أو الحيازة للأوراق المالية لأن اتخاذ قرار في لحظة زمنية معينة يتطلب توفر المعلومة المالية في نفس اللحظة- في الأجل المنصوص عليها وفق النظام المحاسبي المالي.

ج- **الموثوقية:** تمتلك المعلومة صفة الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء ومحايدة ، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تمثل بصدق العمليات والأحداث التي قامت بها الشركة، وه ذا ما يؤكد تقرير محافظ الحسابات للشركة في ( الملحق رقم 05 ) حيث يشهد بأن المعلومات المحاسبية لشركة

أليانس مقبولة وخالية من الخطأ والتحيز وتمثل بصدق العمليات حيث يمكن الاعتماد عليها لتوفرها على خاصيتي الحياد والتمثيل الصادق.

د-القابلية للمقارنة: حيث نجد أن النظام المحاسبي المالي (SCF) حرص على أن تتوفر القوائم المالية على معلومات لسنتين متتاليتين (ن) و (ن-1) إذ يجب أن توفر الكشوفات المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، وذلك أن كل فصل من فصول الميزانية، جدول حسابات النتائج، وجدول سيولات الأموال يتضمن بياناً للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من السنة المالية السابقة<sup>1</sup>، وبالتالي نجد أن شركة أليانس للتأمينات تقوم بإعداد القوائم المالية وفق لما جاء أعلاه، وهو ما نلاحظه في القوائم المالية للشركة للدورة المحاسبية 2014.

وعموماً يمكننا القول بأن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي أقرها النظام المحاسبي المالي متوفرة إلى حد كبير في المعلومات المحاسبية للشركة، وهـذا ما يسهم في تحسين نوعية الكشوف والتقارير المالية.

#### المبحث الرابع: مساهمة في تفعيل دور آليات الحوكمة في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

تتعدد الآليات التي يمكن استخدامها لتطبيق مفهوم حوكمة الشركات بشكل يتلاءم وظروف المؤسسات وبيئة عملها، لذا سيتم التطرق لمساهمة في تفعيل دور آليات الحوكمة على مستوى شركة أليانس وكيف تساهم هذه الآليات في وإضفاء المصداقية والشفافية وبت روح الثقة للمتعاملين وأصحاب المصالح .

#### المطلب الأول: دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19، مرجع سابق، ص23.

تتكون الآليات الداخلية لحوكمة الشركات من المراجعة الداخلية، لجنة المراجعة ومجلس الإدارة والإفصاح والشفافية.

### أولاً: المراجعة الداخلية

انطلاقاً من أهمية حوكمة الشركات وضرورة نقلها حيز التطبيق فإن المراجعة الداخلية تعد أحد ركائز هذا التطبيق، إذ ينبغي أن يرتقي دور المراجعة الداخلية في الشركات إلى توجيه العمليات نحو النجاح من خلال فحص وتقييم النشاطات المالية والإدارية والتشغيلية، وتوفير المعلومات للإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ هذه الإستراتيجيات بشكل صحيح، وكذلك تفعيل دور المراجعة الداخلية في الإطلاع على هذه الإستراتيجية ومنحها إمكانية تدقيق تنفيذها ومدى تحقق الأهداف المرجوة منها، وكذلك تحديد المخاطر التي تواجه الشركة ومتابعة كيفية علاجها، ومن هنا أولت شركة أليانس للتأمينات الجزائرية اهتماماً خاصاً لوظيفة المراجعة باعتبارها أحد أدوات التسيير المسؤولة عن مراجعة وتقييم أنشطة الشركة، حيث تهدف إلى ضمان موثوقية نظام الرقابة الداخلية، وهذا في مجال التحقيق واختصاص الإدارة فإن مراجعة الحسابات تغطي المديرية الجهوية وشبكات توزيع الخدمات، للخطط التقنية المالية والمحاسبية<sup>1</sup>.

ونظراً لكون المراجعة الداخلية أحد آليات الحوكمة وما تحققه من شفافية ورشادة في التسيير ، أصدرت شركة أليانس للتأمينات ميثاق مراجعة للحسابات "CHARTE DE L'AUDIT" سنة 2012<sup>2</sup>، وهو عبارة عن مستند رسمي يعمل على تحديد المهام والمسؤوليات والسلطات الخاصة بوظيفة المراجعة، كما يهدف هذا الميثاق إلى تحديد وظيفة المراجعة الداخلية في الشركة ومسؤوليتها، وأساليب التدخل والمبادئ التي تحكم العلاقات بين مراجعي الحسابات والشركة، وهو يحدد أيضاً الصفات المهنية والأخلاقية المطلوبة لمراجعي الحسابات بها (الملحق رقم 06).

وتعتمد الشركة بصفة رئيسية على هذه الآلية من خلال جعل هذا القسم تحت المسؤولية المباشرة للرئيس المدير العام كوسيلة للرقابة على أداء مختلف الأطراف العاملة في الشركة، ومن بين أهم مهامها ما يلي:<sup>3</sup>

- ضمان احترام الأحكام القانونية، التنظيمية والإجرائية.
- تقييم نظام الرقابة المطبق في الشركة وبيان نقاط القوة والضعف.
- ضمان فعالية إجراءات المراجعة وإضفاء الموثوقية على المعلومات المنتجة.

<sup>1</sup> alliance assurances , notice d'information, Op cit, P:96.

<sup>2</sup> Charte d'audit, Alliance assurances, 2012, P:03.,

<sup>3</sup> CHARTE DE L'AUDIT, Alliance assurances, 2012, P:06.

- حماية أصول المؤسسة من أي إختلاسات.
  - تقييم مستويات الخطر المتكبد بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة.
  - اقتراح مقاييس لتصحيح النقائص المكتشفة.
  - القيام بالتحقيقات اللازمة لكل المخالفات الملحوظة .
  - ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية.
- تمارس المراجعة الداخلية في الشركة على كل المديریات والوكالات وفروع التحالف (AGP-AGD-AGA) حسب ثلاث مستويات مختلفة ومتكاملة هي:

#### المستوى الأول: تدقيق المطابقة القانونية

وهو يسمح بالتأكد من أن كل التصرفات والإجراءات محددة من أجل ضمان التطبيق الأقصى للتشريع والقوانين الجارية، والغاية من ذلك تحديد نقاط عدم التطابق والخلل وتقليل المخاطر المحتملة بالإضافة إلى تقديم التوصيات اللازمة.

#### المستوى الثاني: تدقيق الأداء

يسمح هذا النوع من التدقيق بفحص الأهداف المسطرة للوظيفة أو المهمة وفقا للموارد المتاحة، ويستطيع أيضا تقدير توافق الأهداف المحددة وفقا للإستراتيجية المسطرة، بهدف معاينة النتائج على أساس الأهداف الموضوعية وتقييم حصيلة هذه النتائج وتقديم التوصيات اللازمة.

#### المستوى الثالث: التدقيق الإداري

ويسمح هذا التدقيق بتحديد التوجيهات للوظيفة بالتوافق مع الأهداف ، وهل هذه الأهداف تدخل ضمن إستراتيجية الشركة.

من خلال ما تم التطرق له في آلية المراجعة الداخلية والتي تولي لها الشركة أهمية بالغة يمكننا القول أن هذه الآلية يتم استخدامها بشكل فعال في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

#### ثانيا: لجنة المراجعة

قامت الشركة في الربع الرابع من السنة المالية 2010 بالتشجيع على إنشاء لجنة للمراجعة مؤلفة من رئيس اللجنة ومدير المراجعة الداخلية وعضوين غير تنفيذيين يعينهم أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى

رئيس مكتب المدير العام ككاتب للجلسة، كما يستطيع حضور الاجتماع أطراف أخرى بدعوى من رئيس اللجنة على حسب المواضيع المراد دراستها، كل هذا من أجل تعزيز دور المراجعة داخل الشركة من جهة والالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر من جهة أخرى.<sup>1</sup>

وتتمثل مهام هذه اللجنة فيما يلي:<sup>2</sup>

- دراسة الأخطار محل التأمين.

- دراسة هيكل الرقابة للشركة.

- الإشراف على الأعمال التقنية، الإدارية، والمحاسبية للشركة.

- الإشراف على عمليات التفقد والتفتيش والرقابة.

تجتمع هذه اللجنة مرة كل ثلاثي باستدعاء من رئيس اللجنة، ولا يقرر المجلس إلا بحضور ثلاثة أعضاء والرئيس وإن لم يستطيع أحد الأعضاء الحضور شخصيا يحق له تعيين عضو آخر من اختياره للتصويت في مكانه.

كما أن قرار اللجنة يأخذ بالأغلبية من طرف الأعضاء أو ممثليهم، وفي حالة تعادل الأصوات للرئيس الحق للفصل بصوته، وفي كل اجتماع يكتب تقرير من طرف الكاتب تحت إشراف المدير وممضي من طرف رئيس اللجنة وتطبق القرارات المتخذة بعد شهر من صدورها.

من خلال ما تم التطرق إليه في لجنة المراجعة يمكننا القول أن شركة أليانس لا تلتزم بشكل مطلق بمتطلبات لجنة المراجعة باعتبار أن من الشروط الضرورية لتكوينها هو أن يتمتع أعضاءها بالاستقلالية التامة، لكن الشركة محل الدراسة لا تحقق هذا الشرط باعتبار أن أعضاء اللجنة لا تتوفر فيهم هذه الخاصية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن لجنة المراجعة لا تقوم بدورها الفعال كحلقة وصل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية فهي تهتم بشكل أكبر على الجانب التأميني للشركة والمسائل المتعلقة بها وكأنها حصرت دور لجنة المراجعة في الشق التأميني فقط وتجاهلت الجوانب الأخرى كما أنها لا تتصل على الإطلاق بالمراجع الخارجي وهذا ما يعتبر فجوة كبيرة تؤثر على دورها في تحقيق معلومة محاسبية جيدة.

ثالثا: مجلس الإدارة

<sup>1</sup> alliance assurances , notice d'information, Op cit, P:96.

<sup>2</sup> لعبيدي رابح، رئيس مصلحة المحاسبة والمالية، شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى تشكيلة مجلس إدارة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية المكون من سبعة أعضاء تحت رئاسة الرئيس المدير العام حسان خليفاتي، حيث قام المجلس في سنة 2014 بانجاز المهام الموضحة في ( الملحق رقم 07)، وهذا ما يدل على أن مجلس إدارة الشركة فعال ويسهم في تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة من خلال قيامه بصهامه الرقابية وهو ما يؤدي إلى زيادة قيمة المؤسسة، وبذلك فإن المجلس يباشر وظيفة هامة من وظائف حوكمة الشركات، ومن أجل إضافة فعالية أكثر على المجلس قامت الإدارة في الربع الأول من سنة 2012 بإنشاء لجان متخصصة ومساعدة منبثقة عن مجلس الإدارة الشركة من أجل ضمان الرقابة الكاملة على مختلف شؤون الشركة وتحديد نقاط القوة والضعف - وذلك بغية تجسيد التطبيق الجيد لحوكمة الشركات والذي ينعكس على شفافية ومصداقية لمختلف معاملات الشركة، كما هو

موضح في التقرير المرحلي لسنة 2012، وتتمثل في: <sup>1</sup>

- لجنة التدقيق المحاسبي: هي مسؤولة عن ضمان الامتثال للوائح والتشريعات المعمول بها وتهتم بما يلي:
    - تنظيم عمل المراقبين في الشركة.
    - تقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركة.
    - دراسة الأخطار المؤمن ضدها.
  - لجنة الأجور والمكافآت: وتتمثل مهمتها في اتخاذ القرارات بشأن المناصب الرئيسية في الشركة، وتقديم المشورة لمجلس الإدارة فيما يتعلق بسياسة الأجور في الشركة، بما في ذلك سياسة المكافآت والحوافز.
  - لجنة التدقيق الاستراتيجي: وهي مسؤولة عن تحديد الاتجاه الاستراتيجي للشركة على المدى المتوسط والطويل، تجتمع هذه اللجنة فصليا، ومن صلاحيات هذه ال لجنة اعتماد التقارير المتعلقة بتسيير عمل الشركة.
- كل لجنة من اللجان الثلاث تضم بالإضافة إلى الرئيس المدير العام اثنين من أعضاء مجلس الإدارة وإطارات في الشركة.

#### رابعا: الإفصاح والشفافية

<sup>1</sup> Rapport intérimaire 2011 , Premier semestre , p : 02.

إن التزام الشركة بتطبيق النظام المحاسبي المالي في التسجيل والمعالجة المحاسبية، كذلك باعتبارها شركة مسعرة ببورصة الجزائر، وعليه تقوم بالإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية في الوقت المناسب وذلك في أجل أربعة أشهر من إقفال السنة المالية\*، بغية حصول كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة من مالكي الأوراق المالية بصفتهم مستثمرين وكذا مصالح الضرائب لتقييم الوضعية الجبائية للشركة على المعلومات المالية في الوقت المناسب، كما تقوم الشركة بإصدار تقارير نصف سنوية تسهم في معرفة الوضعية المالية للشركة في أجل أقل من سنة وبالتالي يساعد المستثمرين في اتخاذ القرار الرشيد سواء في بيع أو شراء الأوراق المالية.

بالإضافة إلى أن الشركة تقوم بتوفير عدة قنوات- تم توضيحها في المبحث الثاني- لنشر قوائمها وتقاريرها المالية لعدة سنوات.

وعموما نستطيع القول بأن الشركة تبذل جهود كبيرة لإظهار الشركة بشكل واضح وشفاف من خلال توفير عدة قنوات نشر المعلومات ذات الصلة والعلاقة لمستخدميها، إلا أنه يوجد قصور في مجال الإفصاح والشفافية حيث تقوم الشركة بالتكتم على بعض المعلومات المهمة بالنسبة لمستخدميها كالإفصاح عن المخاطر المتوقعة حدوثها والإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

#### خامسا: إدارة المخاطر

تعتبر المخاطر من أكبر التحديات التي تواجه شركات التأمين، ومن خلال آلية إدارة المخاطر تسعى الشركة إلى مواجهة هذا الخطر لضمان سلامتها من أي خطر يعرضها للإفلاس.

لذا تحظى إدارة المخاطر في شركة أليانس بأهمية نسبية نظرا لطبيعة وتميز نشاط الشركة والمتمثل في النشاط التأميني هو مليء بالمخاطر لذا قامت الشركة بتعيين خبير لغرض أن يكون جل التأمين المقترح سواء صحيحا أو على المقاس ومكيفة ل:

- أدوات العمل(الممتلكات المهنية، الآلات، الخ).
- استمرارية المؤسسة.
- حماية مسؤوليات المؤسسة(المسؤولية المهنية والمدنية).

\* لعبيدي رايح، رئيس مصلحة المحاسبة والمالية، شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

كما تقوم الشركة في إطار سعيها للسيطرة على هذه المخاطر إلى توزيع مهام هذه الإدارة على ثلاث أقسام رئيسية، وذلك حسب رؤيتها وتصنيفها للمخاطر، وتتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

- المخاطر الكبيرة .
- المخاطر البسيطة.
- مخاطر المؤسسة.

### 1- المخاطر الكبيرة : صنفت شركة أليانس الأخطار الكبيرة التي تتعرض لها على خمسة أصناف وهي:

- مخاطر التشريع المعمول بها في قطاع التأمين: إن الهيئات المشرفة على التأمين حسب التشريع الجزائري قد تكون أكثر ميولا لحماية حقوق المؤمن لهم، سواء على مستوى طبيعة المنتجات التأمينية المعروضة أو تسعيرها، مما قد ينقل ويزيد من الالتزامات التأمينية الشركة ويعرضها للمخاطر مما يجعلها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها.

- مخاطر متعلقة بسوق التأمين: على إثر القانون رقم 07/95 الذي سمح بدخول الشركات الخاصة لسوق التأمين وقام بإلغاء الشركات المتخصصة، وهذا ما يسمح بخلق جو من التنافس بين الشركات وقد يكون هذا التنافس غير قانوني مما قد يهز من مكانة شركة أليانس في سوق التأمين.

- مخاطر متعلقة بالتوظيفات المالية: إن شركة أليانس تتبع سياسة توظيفية طبقا للتشريع المعمول به في قطاع التأمين الجزائري، وتتمثل فيما يلي:

50% سندات حكومية، 20% ودائع لأجل، 10% مجال العقارات، 10% السوق المالي، 10% مساهمات في رؤوس أموال شركات جزائرية، قد تكون هذه التوظيفات مضمونة إلا أنها قد تعرضها لنقص السيولة.

- مخاطر السيولة: قامت الشركة بانتهاج سياسة صارمة في ما يخص المخاطر السيولة التي تتولد من مطالبات المؤمن لهم أو حملة الأسهم لحقوقهم، وتتركز هذه السياسة على ما يلي:

نظام معلومات يسمح لها بمتابعة تطورات السيولة في الشركة، تحديد مستوى كاف من الموجودات السائلة توظيفات مالية قصيرة الأجل تابعة لطول أو قصر العقود التأمينية.

- الأخطار غير المتوقعة: لقد فرض المشرع الجزائري على شركات التأمين أن توفر احتياطات لهذا النوع من المخاطر بموجب القرار الوزاري رقم 93/15 الصادر في 18/09/1993.

<sup>1</sup>Alliance Assurance , Notice d'information,P: 37.



**2- المخاطر البسيطة:** وتتمثل في المخاطر المتعلقة بالعقود التأمينية المؤمن ضدها المتمثلة في مخاطر التأمين على السيارات، وتأمينات الحريق والسرقة وغيرها، وإدارة هذه المخاطر قامت الشركة بتصويب أقسام على المديرية العامة للجهوية للشركة تقوم بدراسة ومتابعة هذه المخاطر، كما قامت باستحداث قسم خاص في المديرية العامة للتنسيق والإشراف المباشر أقسام الأخطار البسيطة في المديرية العامة للجهوية.

**3 - مخاطر المؤسسة:** وتتمثل هذه المخاطر في المخاطر المتعلقة بسمعة المؤسسة أمام جمهور المستأمنين، حيث تسعى الشركة لتطوير خدماتها التأمينية سواء على مستوى جودة المنتجات أو في التسهيلات المقدمة للمؤمن لهم، وتتمثل أيضا في مخاطر الاحتيال التي قد تتعرض لها المؤسسة من قبل رؤساء وكالات الشركة، وإدارة هذا النوع من المخاطر تقوم الشركة من خلال لجنة التدقيق والمراقبة الداخلية بتتبع عمل الوكالات التجارية حيث تعتمد أحيانا لإرسال مراقبين دون سابق إنذار للوقوف على حقيقة عمل الوكالات.

ومن خلال دراستنا لآلية إدارة المخاطر لاحظنا أن الشركة تلتزم بما يمليه التشريع المعمول به في قطاع التأمين، كما أنها تولي اهتماما نوعيا لهذه الآلية من خلال تصنيفها لمجمل المخاطر التي قد تتعرض لها وكذلك انتهاجها لسياسات صارمة لمواجهة هذه الأخطار، وهذا ما يكسب المساهمين والأطراف ذات المصلحة بالشركة الثقة الكافية لضمان حقوقهم.

**المطلب الثاني: دور الآليات الخارجية لحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية في شركة أليانس**

تتمثل الآليات الخارجية للحوكمة لشركة أليانس في المؤسسات المراقبة لعمليات التأمين في الجزائر وهي المجلس الوطني للتأمينات والاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين ولجنة الإشراف على التأمينات هذه الأخيرة التي تضمن وجود رقابة قانونية حكومية خارجية تخضع لها شركة أليانس، بالإضافة إلى القيام بالمراجعة الخارجية من طرف محافظي الحسابات.

**أولا: المجلس الوطني للتأمينات CNA**

أنشأ هذا المجلس في 25 جانفي 1995 وهو تابع لوزارة المالية، ويسعى إلى ترقية وتطوير نشاط التأمين ليصبح ركيزة الاقتصاد الوطني مستقبلا لأنه يعتبر وسيلة هامة لتوجيه السياسة العامة للدولة في نشاط التأمين، ويمكن تلخيص أهدافه فيما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> <http://www.cna.dz/>, Consulté le :19/03/2014

- التوازن ما بين حقوق والتزامات طرفي العقد.
- السهر على مردودية الأموال المجمعة.
- السير الحسن لمختلف شركات التأمين.
- المساهمة في توجيه وتطوير سوق التأمين في الجزائر.
- المساهمة في إعداد النصوص التنظيمية.
- تحسين شروط مهام شركات التأمين وإعادة التأمين.
- وضع تسعيرات التأمين تطابق السوق الجزائرية.
- جلب التجربة الدولية من خلال التعاون مع الخارج واقتناء قنوات جديدة في نشاط إعادة التأمين.
- التنسيق في مجال الأسواق الدولية حتى يساهم في توازن ميزان المدفوعات ويحفز التبادل ما بين شركات التأمين.
- إنشاء مركز للبحث يقوم بدراسات استراتيجية من أجل تطوير نظام التأمين.

#### ثانيا: الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين UAR

أنشأ في 22 فيفري 1994، وله صفة الجمعية المهنية، ويختلف عن المجلس الوطني للتأمين كونه يهتم بمشاكل المؤمنين، حيث لا تشمل عضويته إلا شركات التأمين أما المجلس الوطني للتأمين فيهتم بمشاكل السوق بصفة عامة، وهذا ما يفسر اختلاف طبيعة المتدخلين فيهم حيث نجد في الإتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين ممثلين عن وزارة المالية و وزارات أخرى، شركات التأمين، المؤمن لهم... إلخ، ومن أهداف الإتحاد ما يلي:

- ترقية نوعية الخدمات المقدمة من شركات التأمين وإعادة التأمين.
- تحسين مستوى التأهيل والتكوين.
- ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية.
- إن هاتين المؤسستين تخضعان بصورة مطلقة لوزارة المالية الوصية الأولى على قطاع التأمينات، مما يجعل أي مبادرة منهما محل رفض أو قبول من الوزارة.

#### ثالثا: لجنة الاشراف على التأمينات

تأسست هذه اللجنة بموجب المادة 209 للأمر ( 07-95 ) المعدل والمكمل إدارة تابعة لوزارة المالية تتكفل بمراقبة قطاع التأمينات، وتشمل أهدافها حماية فوائد المؤمنین والمستفيدين من عقد التأمين مع السهر على ضبط عمليات التأمين وتحديد قدرة شركات التأمين على التسديد وترقية وتطوير السوق الوطنية للتأمينات بهدف إدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. وتتكون لجنة الإشراف على التأمينات، من المدير العام للخزينة ومدير التأمينات بوزارة المالية وقاضيين اثنين، إضافة إلى خبير مستقل في التأمينات. ويأتي وضع هذه السلطة المكلفة بالسهر على التنظيم ساري المفعول في إطار إصلاح القطاع، لاسيما في الجانب المتعلق بالزام الشركات بالفصل بين التأمين على الأضرار والتأمين على الأشخاص أو التأمين على الحياة<sup>1</sup>.

#### رابعاً: المراجعة الخارجية

ألزم المشرع الجزائري في مادته 678 من القانون التجاري المؤسسات الاقتصادية بما فيها شركات التأمين بإجراء مراجعة قانونية سنوية من قبل طرف محايد المتمثل في محافظ الحسابات. وكذلك بدورها تمارس شركة أليانس للتأمينات الرقابة الخارجية من قبل محافظ الحسابات الذي يتم تعيينه من قبل الجمعية العامة للمساهمين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وهما:<sup>2</sup>

- أجرت الشركة مراجعة حساباتها من قبل مكتب مراجع الحسابات الخارجي الحاج علي وذلك للفترة الممتدة بين: 2007-2009.

- ولقد عين السيد مقلاتي إنشاء لله خبير محاسبي ومراجع الحسابات، الساكن في قاريدي1، حي 216 مسكن، العمارة رقم 4 لمدة ثلاثة سنوات: 2010-2013.

- ولقد عين السيد مقلاتي سفيان وقاسمي عبد الحميد للفترة الممتدة بين 2014-2017.

ولكي يؤدي محافظ الحسابات مهامه على أكمل وجه يجب أن يتميز بالاستقلالية كما يجب عليه أن يتقيد بقواعد السلوك الأخلاقي عند قيامه بمهامه، هذه الأخيرة التي يلتزم بها الخبير المحاسبي المعين من طرف شركة أليانس، وتتمثل المهام الموكلة له فيما يلي:

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة في 12 مارس 2006.

<sup>2</sup> Alliance Assurance , Notice d'information , P 88.

✓ يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة وهي مطابقة تماما لنتائج العمليات التي تمت في السنة المنصرمة، وكذا الأمر بالنسبة للوضع المالية وممتلكات الشركات .

✓ يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرين للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.

✓ يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير.

✓ يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي يكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

✓ يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة التداول المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.

✓ تخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.

✓ عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

إن تقرير محافظ حسابات شركة أليانس الذي يصادق على سلامة مخرجات النظام المحاسبي هو الضامن لمصداقية وصحة المعلومات المحاسبية المنبثقة عن القوائم المالية الختامية للشركة ، وهذا من خلال إبداءه لرأي فني محايد حول عدالة وسلامة قوائمها المالية، كما أن المراجع يحقق الرقابة على أطراف العلاقات التعاقدية من خلال رقابة سلوك الإدارة باعتبارها وكيل عن المساهمين.

وبناء على تقرير محافظ الحسابات ( الملحق رقم 05 ) عن الوضع المالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية في 31 ديسمبر 2014، لاحظنا أن التقرير كان إيجابيا من طرف محافظ الحسابات حيث نجد أن الشركة حققت إجمالي أصول وخصوم يقدر ب: 17, 7.036.429.186 دج والنتيجة الصافية تقدر ب: 216.361.951,38 دج.

وقد جاء تقرير التدقيق العام لعملية إجراءات الرقابة والبحث والتدقيق للحسابات وإجراءات التسجيل المحاسبي أنها مقبولة عموما وخالية من الأخطاء والتحيز وتمتاز بالانضباط والموثوقية للقوائم المالية .

وانطلاقاً من التقرير الايجابي لمحافظ حسابات الشركة والذي لم يشير فيه إلى ملاحظات تدل على عدم الثبات في التقديرات والطرق المحاسبية، وكذلك عدم الإشارة لذلك في الملاحق للقوائم المالية للشركة، فمن هذا المنطلق فإن الشركة تتقيد بمبادئ النظام المحاسبي المالي الذي يعطي للكيان إمكانية تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية وهذا بهدف تحسين نوعية الكشوفات المالية.

وفي الأخير ومن خلال تشخيص وتقييم الواقع العملي للشركة في ظل التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي وسعيها للالتزام بمبادئ الحوكمة نستطيع القول أن آليات الحوكمة المطبقة داخل الشركة أسهمت في إنتاج معلومات محاسبية مقبولة تمثل بصدق العمليات حيث يمكن الاعتماد عليها وهذا لتوفرها على الحيادية والتمثيل الصادق.

من خلال هذا الفصل التطبيقي تم التطرق إلى مبادئ وآليات حوكمة الشركات المطبقة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية وكذلك حاولنا التعرف على دور هذه الأخيرة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ويمكننا القول أن شركة أليانس تلتزم بتجسيد مبادئ حوكمة الشركات بغية خلق الثقة لدى مختلف الأطراف الفاعلة مع الشركة من عمال ومساهمين وأصحاب مصالح مما جعلها أول شركة خاصة تدخل بورصة الجزائر، كما أن التزامها بمبادئ حوكمة الشركات يساعد على توفير أرضية جيدة لإنتاج معلومات ذات مصداقية وجودة عالية بحيث ترفع من فعالية اتخاذ القرارات وتزيد من ثقة المتعاملين مع الشركة، وكذلك فإن شركة أليانس تقوم بالإفصاح عن القوائم المالية والتقارير السنوية والنصف سنوية والجمعية العامة العادية وتقرير محافظ الحسابات لكافة الأطراف من خلال عدة قنوات وهذا ما يضمن المصداقية والجودة في المعلومات المحاسبية، وهذا بدوره ينعكس بالإيجاب على الشركة من خلال زيادة حصتها السوقية من سنة لأخرى.

خاتمة عامة

### خاتمة عامة

لقد أثارت الأزمات المالية التي حدثت في السنوات الأخيرة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات والمؤسسات العالمية الكبرى مسألة مهمة جداً تتعلق بجودة المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية وأهمية اتخاذ الحيطة والحذر فيما يخص نوعية المعلومات المفصح عنها، وكان لابد من البحث عن وسيلة لتغيير هذه الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق حوكمة الشركات والتي ستمكن من إبراز سياسات الشركات والاستراتيجيات المتبعة في عمليات اتخاذ القرارات.

لذا تناول موضوع هذا البحث دراسة وتحليل لأهم جوانب الإطار الفكري لحوكمة الشركات أساسياتها ومعاييرها، كما تم التطرق بالدراسة إلى أهم الآليات الداعمة للحوكمة وإجراءات عملها حيث تتأثر هذه الأخيرة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لكل بلد، وهذا يؤكد عدم وجود نموذج للحوكمة يمكن أن يطبق في جميع البلدان، مما أدى بالمنظمات الدولية المعنية إلى وضع مبادئ وإرشادات عامة لحوكمة الشركات بحيث يمكن لكل بلد تكييفها بما ينسجم مع ظروفه الخاصة.

ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة ونتائج اختبار الفرضيات فيما يلي:

**نتائج الدراسة:** من خلال دراستنا إلى مختلف الجوانب المتعلقة بحوكمة الشركات وعلاقتها بجودة المعلومة المحاسبية، فقد خلصت الدراسة النظرية إلى النتائج التالية:

- تلعب حوكمة الشركات دوراً كبيراً في إدارة الأزمات، فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة وإدارة المؤسسات في استغلالها لمواردها ودراستها للمخاطر، وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق المؤسسة لأهدافها بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف ذات العلاقة بها.

- يعد الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهاً لعملة واحدة، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فالإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة الشركات يصبح أكثر شفافية وزيادة الشفافية في الإفصاح المحاسبي ينتج من تفعيل حوكمة الشركات وتؤدي إلى حماية المستثمرين كما أن جودة القوائم المالية تعزز مصداقية المعلومات المحاسبية.

- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يرفع من درجة الثقة في المعلومة ويسهل لمستخدميها من معرفة الحالة العامة للشركة بطريقة سهلة وسريعة.



## خاتمة عامة

- تحقق حوكمة الشركات أكبر قدر من المصداقية والجودة في المعلومات المحاسبية من خلال ما تقدمه ألياتها الداخلية والخارجية من خدمات حيث تقوم:

- ✓ المراجعة الخارجية برفع درجة الثقة في المعلومات عن طريق تقرير المراجع الخارجي.
- ✓ دور المراجعة الداخلية في التأكد من فعالية الرقابة الداخلية بالإضافة إلى عملها التكاملي مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة مخاطر المؤسسة.
- ✓ دور لجان المراجعة المتمثل في الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية والتقارير المالية للشركة والالتزام بتعليماتها، وهي بذلك تساعد مجلس الإدارة في تلبية مسؤولياته القانونية، وكذلك العمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والخارجي.
- ✓ يكفل مجلس الإدارة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية، كما تتم مساعلة مجلس الإدارة من طرف المؤسسة والمساهمين.
- ✓ تحقيق التكامل بين أليات الحوكمة الداخلية والخارجية له انعكاس ايجابي على رفع مستوى الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية.

ومن خلال دراستنا التطبيقية توصلنا على ما يلي:

- ✓ أن شركة أليانس للتأمينات الجزائرية تسعى للتقيد بمبادئ حوكمة الشركات والعمل على تطبيقها من أجل تعزيز مصداقية وجودة مخرجات النظام المحاسبي بالإضافة إلى كسب ثقة كافة الأطراف الفاعلة مع المؤسسة ورعاية مصالحهم.
- ✓ التزام الشركة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يسهم في تطوير الافصاح المحاسبي، حيث تفصح الشركة عن قوائمها المالية وتقاريرها السنوية والنصف السنوية وتقرير محافظ الحسابات وكذلك الجمعية العامة العادية من خلال عدة قنوات وهذا ما يكسب المعلومات المحاسبية أكثر مصداقية وشفافية.

### نتائج اختبار الفرضيات

بالنسبة للفرضيات التي تم اقتراحها في بداية البحث، فقد تم التوصل إلى النتائج من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية كما يلي:

## خاتمة عامة

**الفرضية الأولى:** والتي تنص على أن حوكمة الشركات تعمل على تنظيم قواعد إدارة الشركات والعلاقات التعاقدية بين كافة الأطراف المرتبطة بها لتعظيم ربحية المؤسسة

والتي أثبتنا صحتها وهذا من خلال الدراسة النظرية التي توصلنا فيها إلى أن حوكمة الشركات هي النظام الذي يسير ويراقب جميع الأطراف المرتبطة بها وذلك من خلال تحديد العلاقة بين جميع الأطراف المرتبطة بها مع مراعاة حقوق المساهمين وكذلك الإشراف على إدارة المخاطر لتحسين أداء الشركة وبالتالي الوصول إلى الأهداف المسطرة لها، من خلال وضع قواعد وحواجز تهتدي بها إدارة الشركة لتعظيم ربحيتها

**الفرضية الثانية:** والقائلة بأنه "يوجد ارتباط وثيق بين حوكمة الشركات ومستوى الجودة في المعلومة المحاسبية، من خلال تحديد مختلف المبادئ والقواعد التي تحدد العلاقة بين الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة، وهذا بدوره ينعكس على مستوى جودة المعلومات المحاسبية"، فمن خلال الشق النظري للدراسة بينا أنه نتيجة لتعارض المصالح بين الإدارة والمالكين وبقية أصحاب المصالح في الشركة وعلى وفق مبدأ الاختيار العقلاني الذي بموجبه يحاول كل طرف تعظيم منفعه الخاصة، فإنه يتوقع أن تأتي عملية اختيار السياسة المحاسبية للشركة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة، بصرف النظر إذا ما كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف أصحاب المصالح آخرين حتى لو كان ذلك على حساب التمثيل الصادق للأحداث والعمليات من ناحية تقديم المعلومات، لذا كانت الحاجة إلى آليات حوكمة الشركات لمعالجة هذه التعارضات وضمان كافة الحقوق والواجبات لكل الأطراف وبالتالي نستطيع توفير أرضية جيدة إنتاج معلومات محاسبية على درجة من الجودة والمصداقية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

**الفرضية الثالثة:** والتي ينص على أن النظام المحاسبي المالي يوفر الجودة في المعلومة المحاسبية لتفعيل حوكمة الشركات" تبين من خلال الدراسة النظرية أن النظام المحاسبي المالي هو الأداة التي توفر ما يحتاج إليه مستخدمو البيانات والمعلومات لاتخاذ القرار، لأن النظام المحاسبي المالي يشكل القاعدة الأساسية للمعلومات كونها تقوم بتلخيص وتجميع المعلومات لمتخذي القرارات الاستراتيجية والعملياتية بكفاءة بالإضافة إلى تقديم معلومات شفافة وعادلة لسد حاجة الأطراف المتعددة داخلية وخارجية لاتخاذ القرارات الرقابية والتوجيه، وهذا في النهاية ما يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة.

## خاتمة عامة

**الفرضية الرابعة:** " إن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من خلال مجموعة من الآليات أهمها المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة ومجلس الإدارة والمراجعة الخارجية يسمح برفع جودة المعلومات المفصح عنها" وقد قمنا بإثبات صحة هذه الفرضية من خلال تبيان دور حوكمة الشركات في رفع درجة الجودة في المعلومات المفصح عنها، من خلال ما تقدمه المراجعة من خدمات، حيث تقوم برفع درجة الثقة في المعلومات من خلال تقرير المراجع الخارجي، كما أن المراجعة الداخلية لها دور كبير في تقييم نظام الرقابة الداخلية مما يساعد على تدفق المعلومات بشكل يسمح بعملية التدقيق، بالإضافة إلى دور مجلس الإدارة فيما يتعلق بالرقابة وتقديم التقارير وكذا اللجان المنبثقة عنه خاصة لجنة المراجعة التي تعمل على من درجة استقلالية المراجع الخارجي.

**الفرضية الخامسة:** والتي تنص على أن شركة أليانس للتأمينات تسعى للالتزام بتطبيق جل مبادئ الحوكمة وهذا ما يسمح بإنتاج معلومات محاسبية أكثر مصداقية وشفافية" فمن خلال الجانب التطبيقي يمكننا القول أن شركة أليانس للتأمينات الجزائرية ورغم حداثة نشأتها مقارنة بشركات التأمين الأخرى تسعى إلى تبني مفهوم حوكمة الشركات خصوصا وأنها الشركة الأولى التي استطاعت أن ترفع رأسمالها عن طريق اللجوء إلى بورصة الجزائر وطرح أسهمها للاكتتاب العام، ونجد أن الشركة ملزمة بتطبيق مبادئ الحوكمة من جهة كونها تتعامل مع جهة رسمية وهي البورصة التي تلزمها بالإفصاح والشفافية والشركة تتقيد بها المبدأ حيث تفصح عن معلوماتها المحاسبية والمالية من خلال عدة قنوات ، أي أن التزام الشركة بتطبيق الحوكمة هو التزام اجباري وليس نابع من إرادتها وهذا ينفي صحة هذه الفرضية.

### الاقتراحات والتوصيات

بعد تقديم النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

- نشر ثقافة الحوكمة في المجتمعات عن طريق وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، فإذا ما أدرك المجتمع أن الحوكمة تمثل خط الدفاع الأول ضد أي فساد يحاول أن يسلب المجتمع ثرواته وأمواله، فلننه سوف يدعم تطبيقها وإرساء قواعدها.
- استحداث مراكز متخصصة تهتم بقضايا الحوكمة وتتولى مهمة إعداد برامج تدريبية لترسيخ أهداف ومتطلبات الحوكمة.
- يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تطبيق مبادئ حوكمة الشركات أثر التغيرات البيئية التي تشهد تغيرات سريعة ومستمرة في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

## خاتمة عامة

- إصدار قوانين تنص على تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات بالنسبة للمؤسسات التي تتداول أسهمها في البورصة من أجل تفعيل وتطوير سوق الأوراق المالية الجزائرية .
- تشكيل فريق عمل يكلف بتطوير عدد من التشريعات المرتبطة بحوكمة المؤسسات مثل قانون الشركات وقانون سوق المال، وقانون تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، بالشكل الذي يسهم في تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.
- تعزيز الآليات التي تنظم عملية التوافق والملائمة بين مصالح الأطراف ذات العلاقة مع الشركات وذلك من خلال:

- تفعيل دور المراجعة الداخلية في مؤسسات المساهمة الجزائرية، من خلال التأكيد على ضرورة تمتع المراجعين الداخليين بالاستقلالية والنزاهة والكفاءة العلمية والخبرة المهنية.
- تفعيل دور المراجعة الخارجية في مؤسسات المساهمة الجزائرية، من خلال التأكيد على ضرورة تمتع المراجعين الخارجيين بالاستقلالية والنزاهة والكفاءة العلمية والخبرة المهنية
- ضرورة وضع قواعد تساعد مجلس الإدارة على القيام بمسؤولياته من خلال إلزام المؤسسات بتعيين أعضاء غير تنفيذيين داخل المجلس للحد من السلوك النفعي الذي يمكن أن تمارسه الإدارة التنفيذية لتحقيق أهدافها الذاتية.
- تفعيل دور لجان المراجعة لما لها من أهمية في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية.

### آفاق البحث

لقد تناولنا في بحثنا هذا موضوع حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية وحاولنا إسقاط هذا الموضوع على شركة أليانس للتأمينات الجزائرية رغم حداثة تطبيقه في المؤسسات الجزائرية، وعليه تكون الإشارة إلى المواضيع التالية كمواضيع بحث في المستقبل:

- إسهامات حوكمة الشركات في تنشيط السوق المالية الجزائرية.
- دور آليات حوكمة الشركات في تحسين الأداء.
- أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في تعزيز حوكمة الشركات.

# قائمة المراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية

### 1 الكتب:

- 1- أحمد حكمت الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، نظري مع حالات الدراسة، دار الثقافة الأردن، 1999 .
- 2- أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 3- أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 4- أحمد عبد العزيز خليفة وآخرون، شرح معايير المحاسبة المصرية، ج1، مركز الفجر للطباعة، 1999.
- 5- أحمد ماهر، تطوير المنظمات، الدليل العلمي لإعادة الهيكلة والتميز الإداري وإدارة التغيير، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 .
- 6- أحمد محمد نور، شحاته السيد شحاته، مبادئ المحاسبة المالية المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 7- أمين السيد لطفي، المحاسبة الدولية للشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 8- ثابت عبد الرحمان إدريس، نظم المعلومات الإدارية في منظمات الأعمال المعاصرة الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 9- حسين القاضي ، توفيق مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة ، دار الثقافة عمان ، الأردن.
- 10- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، دار إثراء للنشر، عمان، 2008.
- 11- دونالد كيزو، "المحاسبة المتوسطة"، (السعودية: دار المريخ، 2005).
- 12- رأفت حسين مطير، آليات تدعيم دور المراجعة الخارجية في حوكمة الشركات،
- 13- رجب السيد وآخرون، أصول المراجعة ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر، 2000.
- 14- رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار حامد، الأردن، 2004.
- 15- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل، عمان، ط 2، 2006.

- 16- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي-مدخل نظرية المحاسبة، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998.
- 17- رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة و تطبيقاتها، الجزء الأول، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- 18- زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة، تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبة، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ، 2010.
- 19- سميحة فوزي، حوكمة الشركات في مصر، مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى في القرن الواحد و العشرين، مركز المشروعات الدولية، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن.
- 20- طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات- المفاهيم ، المبادئ، التجارب- تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- 21- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الثانية، 2007-2008.
- 22- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر 2005.
- 23- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 24- طالب علاء فرحان، إيمان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 25- عباس مهدي الشيرازي، مظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1991.
- 26- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، مطبعة ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
- 27- عبد الحميد بن الشيخ الحسين، تحليل المنظمات، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة - الجزائر، 2008.
- 28- عبد الحي مرعي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.

- 29- عبد المالك عمر زيد، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي الجزء الأول إطار تاريخي للمحاسبة عمان 2002.
- 30- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية و الدولية المعاصرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 31- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، "مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية و الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 32- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، "الرقابة و المراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 33- عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، "دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات و تكنولوجيا المعلومات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 34- عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الجزء الثالث، الدار الجامعية - الإسكندرية، 2009 .
- 35- عدنان قباجة وآخرون، تقرير حوكمة الشركات في فلسطين، معهد الأبحاث و السياسيات الاقتصادية الفلسطينية، القدس.
- 36- عطاء الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح لعشماوي، الحوكمة المؤسسية، المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة، الحرية للنشر والتوزيع، 2008.
- 37- فتحي رزق السوافيري وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- 38- فتحي رزق السوافيري، سمير كمال محمد، محمود مراد مصطفى، "الاتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 39- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 2006.
- 40- كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة، مدخل نظري تطبيقي، مدخل نظري تطبيقي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.



- 41- لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية "سير الحسابات وتطبيقاتها"، pages bleues، الجزائر، 2011.
- 42- لعشيش جمال، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، متيجة للطباعة، براقى الجزائر.
- 43- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية" المطابع المركزة، عمان، 2003.
- 44- محسن أحمد الخضيرى ، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2005.
- 45- محمد إبراهيم عبد السلام التركي، تحليل القوائم المالية، شؤون المكاتب جامعة الملك سعود، الرياض، العربية السعودية، 1993.
- 46- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير البلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعلمية -دار وائل للنشر، الأردن.
- 47- محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة إلى نمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، القاهرة، 2007.
- 48- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، دار الجامعية، الإسكندرية، 2008 .
- 49- محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، ، الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر، 2009
- 50- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.
- 51- محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية لمحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
- 52- محمود إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، مجلة جامعة سعود، الرياض، 1993.
- 53- مركز المشروعات الدولية الخاصة، دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية القاهرة، 2005 .
- 54- مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في مجال حوكمة الشركات، القاهرة، 2006.

- 55- المؤسسة العامة لتعليم الفني والتدريب المهني، برنامج مساعد محاسب، مبادئ المحاسبة 1، الجزء الأول، المملكة العربية السعودية .
- 56- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة. تحليل القوائم المالية-مدخل نظري تطبيقي، ط2، 2009.
- 57- مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم نور، المحاسبة الإدارية، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 .
- 58- ميسزيسلوباك، المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال في بولندا، مركز المشروعات الدولية، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2000.
- 59- ناصر دادي عدون، التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر.
- 60- نعيم دهمش، عبد ابو نصار، محمد خلايلة، مبادئ المحاسبة، دار وائل، الاردن، 1999.
- 61- هادي رضا الصغار، مبادئ المحاسبة المالية، دار المطبوعات الجامعيات، الإسكندرية، 2006
- 62- وصفي عبد الفاتح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، الدار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر، 2000 .
- 63- وليد ناجي الحياي، أصول المحاسبة المالية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك الجزء الأول، 2007.
- 64- وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، عمان الأردن، 1996.
- 65- وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2007 .
- 66- يوسف محمد جرعون، نظرية المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

## 2 المجالات العلمية

- 67- خليل محمد عبد اللطيف، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات و البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، العدد الثاني، 2003.
- 68- زغدار أحمد، سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009.

- 69- عبد الرزاق حبار، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي، حالة شمال إفريقيا مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، الجزائر.
- 70- عبد القادر بريش، قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع إشارة الى حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد الأول، 2006.
- 71- عبد الناصر محمد السيد درويش، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال في حوكمة الشركات- دراسة ميدانية -، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ببني يوسف، جامعة القاهرة، العدد 2، جانفي 2003.
- 72- العمري حمد محمد، سويدان ميشيل سعيد، "الإفصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية -دراسة ميدانية -" (مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 02 ، المجلة رقم 44 ، سبتمبر، 2007).
- 73- مجدي أحمد المغربي، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، دراسة ميدانية على الشركات السعودية للصناعات الأساسية (سايك) شركة مساهمة سعودية، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2011.
- 74- محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية -دراسة نظرية تطبيقية- مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة الخامسة و العشرين، العدد الأول جامعة الزقازيق - بنها، 2005.
- 75- محمد زغدار، محمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، (IAS/ IFRS)، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، العدد 07 ، 20102009.
- 76- مصطفى جاموس، " قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سورية"، (مجلة جامعة دمشق، سورية، المجلد الأول، العدد الأول، 1999).

### 3 الأطروحات

- 77- أسماء سلمان زيدان لخيوري، مدى كفاءة التقارير المالية الحالية في الإبلاغ عن أداء الوحدات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 2002.
- 78- حواس صلاح، التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 79- صديقي مسعود، "نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر -على ضوء التجارب الدولية"، مذكرة دكتوراه غير منشورة، تخصص التخطيط الاقتصادي، الجزائر: جامعة الجزائر، 2004.
- 80- عبد الحميد مانع الصبيح، المعايير المحاسبية الدولية دراسة في مدى استخدامها وملائمتها في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة المستنصرية بغداد، 1998.
- 81- علي احمد الزين، إطار مقترح لتطبيق مفهوم السيطرة والتحكم لزيادة فعالية المراجعة الداخلية في قطاع البنوك التجارية في مصر، رسالة دكتوراه، فلسفة في المحاسبة، جامعة حلوان، مصر، 2007.
- 82- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

### 4 الملتقيات والمؤتمرات

- 83- أحمد مخلوف، الأزمات المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات، الملتقى العلمي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 20-21 أكتوبر 2009.
- 84- أشرف حنا مخائيل، تدقيق الحسابات و أطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، القاهرة، أيام 24-26 سبتمبر، 2005.
- 85- بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، مداخلة بالملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 18-19 ماي 2011.

- 86- بوقرة رابح، غانم هاجرة، الحوكمة المفهوم والأهمية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، بسكرة، الجزائر، 6-7 ماي، 2012.
- 87- جهاد خليل الوزير، دور الحوكمة في تمكين المساهمين والمستثمرين واستقرار الأسواق المالية، الملتقى السنوي لسوق رأس المال الفلسطيني، سوق فلسطين للأوراق المالية، 2007.
- 88- حاكم محسن محمد، تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة ومؤشرات أداء منظمات الأعمال دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول، تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة ومؤشرات أداء منظمات الأعمال دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، يومي 15-16 تشرين الثاني، 2008.
- 89- حسن بسيوني السعدني، مدي إرتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة و المراجعة و التحديات المعاصرة) ، جمعية المحاسبين و مدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة وبالإشتراك مع كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الإمارات العربية المتحدة وتحت إشراف الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين . العرب، من 4-5 ديسمبر، 2007
- 90- خالد محمد عبد النعم لبيب، القيمة المضافة والتقييم المتوازن لأداء المراجعة الداخلية، في ظل حوكمة الشركات (بالتطبيق على قطاع الأعمال المصري) كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة القاهرة ديسمبر 2005.
- 91- زينب حوري، دور نظام المعلومات المحاسبية في دعم الحوكمة، مبادئ وممارسات الحوكمة المحاسبية الملتقى الدولي الأول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رهانات، آفاق، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، أيام 07-08 ديسمبر 2010، أم البواقي، الجزائر.
- 92- ساعد بن فرحات، بعض مبادئ وآليات الحوكمة في شركات التأمين (مقارنة بين شركات التأمين وإعادة التأمين) مداخلة مقدمة ضمن ندوة حول مقارنة بين مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، بجامعة فرحات عباس، سطيف، المنعقد بالفترة 25-26، أفريل، 2011 .
- 93- شوقي جباري ، فريد خميلي، مداخلة بعنوان: التدقيق وحوكمة الشركات، الملتقى الوطني الثامن حول: مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة ،جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة- ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،أم البواقي، 11-12 أكتوبر 2010.

- 94- عتيقة وصاف، مكانة الأسواق المالية في الاقتصاديات العربية و عوامل رفع كفاءتها، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، أيام 21-22 نوفمبر 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- 95- عطا الله وارد خليل، الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية، المؤتمر العلمي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات- تدقيق المصارف و المؤسسات المالية-تدقيق الشركات الصناعية)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، أيام 24-26 سبتمبر، 2005.
- 96- فؤاد شاكر، الحكم الراشد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية، المؤتمر المصرفي العربي تحت عنوان: الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من اجل التنمية، القاهرة، 2005.
- 97- محمد خالد المهاني، حوكمة الشركات وأهميتها في جذب الاستثمارات و تنمية الموارد البشرية، ملتقى الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، 2007، سوريا.
- 98- مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي، التوحيد المحاسبي الدولي بين المأمول والموجود، ملتقى تحت عنوان: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبية الدولية-المركز الجامعي بالوادي، جانفي، 2010.
- 100- مصطفى نجم البشماوي، أهمية تطبيق حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسة العامة بالسودان، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان، أيام 20-21 جانفي 2008.
- 101- مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الأول حول حوكمة الشركات و دورها في الإصلاح الاقتصادي كلية الاقتصاد، دمشق، أيام 15-16 تشرين الأول، 2008.
- 102- هوام جمعة، لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الوطني- حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق)، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي- الجزائر، ديسمبر، 2010.

## 5 القوانين والتشريعات

- 103- الجريدة الرسمية العدد 74، الصادرة في 2007/11/25، تحتوي على القانون رقم 07-11، و المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 15.
- 104- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، الصادرة بتاريخ 12 يناير 1988.
- 105- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، الصادرة في 12 مارس 2006- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 1991.
- 106- الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة في 2008/05/28، تحتوي على المرسوم التنفيذي رقم 08-156 متعلق بتطبيق القانون رقم 07-11 للنظام المحاسبي المالي، المادة 16.
- 107- الجريدة الرسمية رقم 19، الصادرة في 25 مارس 2009 المتضمنة قواعد التقييم والمحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات وقواعد سببها.
- 108- القانون التجاري الجزائري، وفق تعديلات 2005
- 109- القرار المؤرخ في 26 جوان 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات، صادر في الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009.
- 110- لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها السنوي 2010.
- 111- المادة رقم (3) من قانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007، الجزائر
- 112- ميثاق الحكم الراشد بالمؤسسات في الجزائر، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، 2009.

## ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 113- Ahmed M.Oboidat, Accounting Information Qualitative characteristics Gap: Evidence From Jordan international management REVIEW, vol.3. N°2, 2007 .
- 114- Bernheim Yves, L'essentiel des US GAAP, Référentiel comptable américain et enjeux del'harmonisation internationale ,Mazars et Guerard ,Editions Maxima ,1ère édition 1997 ,2ème édition, Paris 1999.
- 115- Biao xie , peter j. dadalt . Mack Robinson , earnings management and corporate governance : the role of the board and the audit committee , journal of corporate finance , vol 9,2003
- 116-Bertrand Richard et Dominique miellet, la dynamique du gouvernement d'entreprise, édition d'organisation Paris, 2003

- 117- Celine Michailiesco, Qualité de l'information comptable, Manuscrit auteur, publié dans Centre international pour l'entreprise privée (IPE Bulletin en Français), Juin, 2008/N°3.
- 118- Charlotte DISLE, Anne-Marie, Introduction à la comptabilité cas pratiques, Dunod, Paris, 2008
- 119- CHARTE DE L'AUDIT INTERNE, Alliance assurances, 2012
- 120- Committee of sponsoring of the Treadway commission (COSO) Internal control – Integrated Florida : the Institute of Internal Auditors )1992
- 121- CFCG guidelines on corporate governance, center for corporate governance-
- 122- DGI, Les normes IAS/IFRS, Octobre 2008, Alger- 124
- 123- E.DUCASSE et Autres, "les normes comptable internationales IAS/IFRS", ( Alger :Ed Pages Bleues, 2010).
- 124- Financial accounting standers board, Statement of financial accounting concepts, ,N 2, Qualitative Qualitative Characteristics of Accounting Information, 2008.
- 125- Freeman , r .e , strategic mangement , : astakholder approach ,.boston : pitman, 1984
- 126- Frédéric parrat, le gouvernement d'entreprise, édition maxima, paris, 1999.
- 127- Gegory , holly , I, and Lilien, Lerson , R the role of the audit committee in corporate governance , ascited in In search of good directors :A guide to building corporate governance in the 21 century 3edition , the center for International private Enterprise , Washington DC, 2003
- 128- Guide de bonne pratique de gouver nance des entreprises Tunisiennes ,institut Arabe des ,chefs d'entreprises en collaboration avec le centre for international private entreprises, 2008.
- 129- Government commission, **German corporate governance code**, 2 June 2005
- 130- Harlod m Williams the merging responsibilities of the internal auditors theInstitute of Internal auditorrs (Ila) available at : [http : //sec. Gov./news/speesh/1978/061978 Williams. Pdf](http://sec. Gov./news/speesh/1978/061978 Williams. Pdf)
- 131- Hélène .PLOIX."Le dirigeant et le gouvernement d'entreprise ", (Paris :Village Mondial ,2003)
- 132- Henri.Bougium.Jean charles becour,audit operationnelle, Edition Economica, Paris, 1996.
- 133- Hubert de La Bruslerie, Analyse financière: Information financière, diagnostic et évaluation , 4 édition, Dunod, Paris, 2010
- 134- Internal auditings role in section 302 and 404 of the U S Sarbanes- Oxley act of 2002,, the Institute of Internal auditors (IIA) New jersey.
- 135- Intitute of internal auditors , recommendations for improving corporate governance : presented to the new york exchange ( altamont spring . et : the institute of internal auditors, 2002
- 136- Jacques Richard, Christine Collette, Comptabilité générale Système français et normes IFRS, 8eédition, Dunod, Paris, 2008.
- 137- Jean- Français REGNARD, "lire un bilan c'est simple", (Paris :Ed Chiron ,2007).



138- Jean François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, Normes IFRS et PME, Edition DUNOD, 2004.

139- Jean- François et Bernard, colasse, justevaleur (Paris :economica, 2001)..

140- Joseph A. Grundfest, Max Berueffy, the treadway commission report: tow years later .prepared for the sixteenth Annual securities regulation institute the university of california, san diego, January 26.1989.

141- Michael C. Jensen, William H. Meckling, Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership " Encyclopédie de compatibilité, contrôle de gestion et audit (2009),PP 1023-1033 ..

142- Structure, Journal of Financial Economics, October, 1976, V. 3, No. 4.

143- Michal C.jensen , the agency costs of free cash flow : corporation finance and takeovers , Americane conomic review , vol.76 , No.2, ,(1986).

144- Ministère des Finances, Conseil National de la Comptabilité, Projet de Système Comptable Financier, juillet,2006

145- Pasqualini François, Le principe de l'image fidèle en droit comptable, LITEC, Paris, 1992.

146- Pierre Cabane, L'essentiel de la finance à l'usage des managers, 2ème édition, Eyrolles, Paris.

147- Rapport annuel alliance assurance 2011

148- Rapport annuel alliance assurance 2012

149- Report of the committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, "The Financial Aspects of Corporate Governance", London: Burgess Science Press, 1 December 1992, p14."Corporate governance is the system by which companies are directed and controlled".

150- revue\_de\_presse ALLIANCE ASSURANCES , 2009

151- Robert Obert, pratique des normes IFRS, 3e édition, dunod, paris, France, 2006

152- SACI Djalal, compatibilité de l'entreprise et système économique, l'expérience algérienne, OPU, Alger, 1991,.

153- Serge Evraert, Christian Prat dit Hauret, Christine Collette, Les documents de synthèse : bilan, compte de résultat, annexe, e-theque , 2002

154- Smith Report audit committees combined code guidance , financial reporting counsel (FRC ; LTD),.2003

155- Surj srinivasan consequences of financial reporting failure for outside directors evidence from accounting restatements and audit committee members journal of accounting research vol 43 Issue 2 (2005)..

3- المواقع الالكترونية

156- <http://www.allianceassurances.com/presentation.html>.

157- <http://www.cna.dz/>

158- <http://www.echoroukonline.com/ara/economie/63308.html>.

159 - <http://f11.findlaw.com/news.findlaw.com/hdocs/docs/gwbush/sarbanesoxley072302.pdf>

160 - <http://www.ecgi.org/codes/documents/cadbury.pdf>.

161 - [http://www.ecgi.org/codes/documents/executive\\_summary.pdf](http://www.ecgi.org/codes/documents/executive_summary.pdf).

162 - <http://www.pmg.org.za/bills/kingreport.html>.

163 - [www.ascasociety.org](http://www.ascasociety.org).

164 - [www.ejb.org.eg/pudlication/CG/CG%20code/eygpt](http://www.ejb.org.eg/pudlication/CG/CG%20code/eygpt).

165 - [www.theiia.org](http://www.theiia.org).

166 - [www.wku.edu/jack.hall/seacl.html-date](http://www.wku.edu/jack.hall/seacl.html-date).

الملاحقة

الملحق رقم (01)

RAPPORT ANNUEL  
2014

 ALLIANCE  
ASSURANCES

## SOMMAIRE

01	> <b>AMBITION</b> Mot du Président Directeur Général
02	> <b>RÉUSSITE</b> Historique Faits marquants Résultats
03	> <b>PROXIMITÉ</b> Ressources humaines Engagement social Implantation réseau

## AMBITION

Mot du Président Directeur Général  
M. Hassen KHELIFATI



Depuis sa création en 2005, Alliance Assurances n'a cessé d'étonner dans le paysage des assurances en Algérie. En tant que challenger, nous voulions dès le départ apporter des révolutions dans le secteur de l'assurance en Algérie avec une marque audacieuse.

Nous souhaitons faire de l'assurance, un service basé sur la transparence et sur la proximité avec une ambition claire : rendre l'assurance plus simple et accessible à tous afin de devenir l'assureur préféré des Algériens.

Toutes ces concrétisations n'auraient bien évidemment pas été possibles sans l'implication des professionnels de l'entreprise car les succès d'Alliance Assurances sont ceux de toute une équipe de près de 400 hommes et femmes qui s'engagent au quotidien à satisfaire nos clients.

La croissance d'Alliance Assurances conforte la volonté du management et du conseil d'administration à investir et innover pour le futur afin d'être au plus proche de ce qui est essentiel dans la vie de nos clients, en continuant à les mettre au cœur de notre démarche.

- 2004 Création administrative d'Alliance Assurances SPA avec un capital initial de 500 millions de dinars algériens.
- 2006 Lancement effectif de l'activité.
- 2007 Lancement du programme développement commercial 2007-2010.  
Multiplication du chiffre d'affaires par trois par rapport à 2006.  
Lancement d'Algérie Touring Assistance 'ATA' en partenariat avec Touring Club Algérie.
- 2008 Alliance Assurances conquiert la seconde place du secteur privé.  
Optimisation de la politique de communication.
- 2009 Lancement de la filiale ORAFINA dédiée au développement d'un ERP et vouée à devenir une SSI.
- 2010 Lancement de l'opération d'appel public à l'épargne.  
Déploiement du progiciel intégré (RIS) développé par ORAFINA.  
Extension du réseau commercial à près de 200 agences.
- 2010 Alliance Assurances devient la première compagnie privée cotée à la Bourse d'Alger.  
Signature du contrat de liquidité avec le Crédit Populaire Algérien (CPA).  
Lancement du plan stratégique 'nouvelle Alliance 2015'
- 2012 Mise en page des comités de gouvernance.  
Concrétisation du plan stratégique avec une croissance retrouvée.
- 2013 Lancement d'une stratégie de recouvrement.  
Signature d'un partenariat de sponsoring avec le Comité Olympique et Sportif Algérien jusqu'en 2017

## RÉUSSITE

## Faits marquants 2014

### Indemnisations

En ce qui concerne la Direction Indemnisations, nous avons créé un corps d'inspecteurs régionaux matériels et corporels afin d'accélérer les règlements et faire baisser le stock des SAP.

Aussi, la compagnie a innové et a opté pour un système de remboursement « sans papier » dans la garantie Bris de Glace en partenariat avec la filiale d'Assistance ATA, laquelle pour concilier la démarche, a signé des conventions avec des Réparateurs Agréés. La phase test s'est déroulée avec succès dans les régions Centre Est et Ouest.

Une cellule recours de droit commun ainsi qu'une cellule liquidation automobile ont également vu le jour, afin d'améliorer les encaissements vis-à-vis des tiers et les contrôles sur la qualité de gestion de nos agences.

### Systèmes d'Informations

Les activités de la direction des systèmes d'informations durant l'année 2014 ont été marquées par des évolutions profondes, voire exponentielles.

En effet, l'augmentation du nombre d'utilisateurs internes (soit 750 fin 2014 accédant au système d'information à partir de 800 micro-ordinateurs) a vu le parc informatique se redéployer en fonction du volume de l'activité de la compagnie.

Aussi, il a été enregistré courant 2014, la mise à disposition de nos clients de différentes applications mobiles, Android, BlackBerry, Windows phone, etc.

2014 a été l'année des évolutions de l'infrastructure du système d'information. A ce titre et tenant compte des nouveautés technologiques, des améliorations sur les différentes solutions utilisées au sein de la compagnie ont été apportées notamment : la duplication des serveurs critiques sur le site de reprise à Tlemcen, l'installation de nouveaux équipements, mise en place d'un lien WAN pour la réplique des données, consolidation des liens sur un seul équipement réseau, etc.

### Communication

En termes d'investissement publicitaire, Allianz Assurances se positionne comme leader pour le secteur assurances et 4<sup>ème</sup> pour le secteur financier après Société Générale, BNP Paribas et AGF.

En termes de création, nous avons su faire la différence avec des campagnes originales, innovantes, en ligne avec notre ambition de devenir l'assureur préféré des Algériens. En effet, en communication externe, la marque a gagné en attractivité et en dynamisme en axant ses campagnes de communication produites sur l'une des passions des Algériens, à savoir le football.

En effet, l'année 2014 aura été marquée par deux campagnes importantes « Brazilna et Classico » qui avaient pour objectif de vendre des packs de produits associés à l'automobile.

Ces deux actions promotionnelles ont certes réalisé un chiffre d'affaires intéressant en « Risques Simples » mais auront principalement permis de sensibiliser le réseau à la vente additionnelle pour les clients déjà en portefeuille.

### Campagne BRAZILNA

En mars, nous avons obtenu l'accord FIFA pour communiquer notre offre « Pack Brazilna » sans pour autant être sponsor officiel de l'événement mondial. A cette occasion, la compagnie a organisé une tombola qui a permis de récompenser 70 de ses nouveaux clients ainsi que les chefs d'agences ayant réalisé le plus grand nombre de ventes de « Packs Brazil » dont 10 d'entre eux ont pu assister aux 3 matchs de l'Algérie au Brésil.



### Campagne OTO Plus Laki

OTO PLUS LAKI d'Alliance Assurances, c'est l'assurance automobile tous risques qui sécurise les familles 7 jours sur 7, 24h/24 partout en Algérie grâce à son réseau de plus de 600 dépanneurs agréés.

Pour marquer la célébration de la fête des mères en mai 2014, Allianz Assurances a lancé une promotion spéciale : -40% sur la garantie dommages avec ou sans collision, plus la garantie vol et incendie offerts.

Cette promotion s'est vue suivie d'une campagne e-mailing ainsi que du street marketing afin de toucher le maximum de clients.





## Campagne pour les PROFESSIONNELS

En octobre, nous avons accompagné l'effort de vente de la Direction Commerciale par une campagne « diagnostic gratuit » destinée aux professionnels et par le développement de supports d'aide à la vente pour faciliter la prise de rendez-vous et le diagnostic des besoins en période de renouvellement des contrats.



## Campagne CLASSICO

En décembre, nous avons renouvelé l'expérience tout en lançant le « Pack Classico » toujours sur le mode lombola récompensant 70 gagnants dont 10 ont bénéficié d'un séjour pour voir la Classico du 22 mars 2014 à Barcelone.

Cette campagne était marquée par un nouveau style graphique plus sympathique et tout à fait d'actualité : illustration d'un soffe de supporters algériens dans le stade Camp Nou.



## Algérie Touring Assistance

En mai 2014, AIA a procédé à une augmentation de son capital social passant de 50 000 000 (DZD) à 80 000 000 (DZD) par intégration des réserves.

Parmi ses clients privilégiés figurant Alliance Assurances, le CAAT et compte désormais une nouvelle venue dans son paysage commercial, qui est le CAAT. En effet, les négociations annoncées ont abouti à la signature d'une convention de partenariat le 7 décembre 2014 ayant pour objet la prestation des services d'assistance automobile.

Ce service lancé durant le dernier trimestre 2014 en partenariat avec Alliance Assurances consiste en un service de gestion des sinistres « Ete de Glaco (EGC) ». Un large réseau de prestataires en réparation et remplacement de tous types de véhicules susceptible de répondre aux besoins des clients a été constitué et il est même envisagé d'investir un autre segment de marché toujours en partenariat avec Alliance Assurances, dans la perspective de développer un réseau de carrossiers pour offrir le même type de règlement des sinistres sur le mode « tiers payant ».

## Communication financière

### Assemblée Générale

L'Assemblée Générale Ordinaire Annuelle des Actionnaires s'est déroulée le 19 juin 2014, toujours dans le but de donner au marché une meilleure visibilité sur la compagnie et ses projets.



## Matinée d'information

Une matinée d'informations financières a été organisée le 23 juin 2014 afin de débiter des résultats publiés par Alliance Assurances au titre de l'exercice 2013 et des perspectives d'avenir.

## Lettre aux Actionnaires

Ne dérogeant pas à la règle qu'elle s'est fixée, Alliance Assurances a communiqué de manière plus personnalisée avec ses actionnaires, en leur envoyant une communication éditée appelée « Lettre aux actionnaires » ; cette communication ayant pour but de retracer les faits saillants qui ont marqué la compagnie et son environnement et ainsi donner une vue d'ensemble sur les activités, les performances et les perspectives de l'entreprise.

Cela s'inscrit en droite ligne avec l'engagement de la compagnie à toujours améliorer la qualité de l'information diffusée aux investisseurs et à pérenniser cet exercice régulier qui permet aux actionnaires de mieux suivre l'évolution de la compagnie.



### Rencontre Direction Générale et Top Management

#### La Direction Générale et le Top Management s'engagent mutuellement.

Pour renforcer encore plus la cohésion et l'esprit d'équipe et construire l'Alliance de demain, le 22 novembre 2014 a été organisé un workshop à l'Ibiza Sheraton Club des Pins Alger, dans le but de réfléchir à l'évolution nécessaire de l'entreprise pour son développement à moyen et long termes. Les objectifs ciblés se déclinaient comme suit :

- Le plan stratégique Alliance 2015-2017 ;
- L'adhésion autour de la vision stratégique ;
- Le renforcement de la cohésion du management et de l'esprit d'équipe.

La stratégie de la compagnie s'est affirmée sur la volonté de développer les multi-réseaux de distribution par l'ouverture de la convention SAPS (AMANA) à nos Agents Généralistes pour les produits via. Notre réseau courtier pour sa part devra être relancé dans un nouveau cadre de partenariat. Ce réseau doit être sélectionné et récompensé en fonction de son apport en chiffre d'affaires.

Une nouvelle convention de distribution sera négociée avec AMANA pour la période de partenariat 2015/2017 sur la base de nouveaux éléments tels que :

- L'élargissement du réseau ;
- Un objectif à réaliser de 80 M DZD fixé d'un commun accord avec la SAPS ;
- L'accroissement du chiffre d'affaires ;
- Le suivi de la gestion technique, administrative et comptable de la convention.



## Chiffres clés

### CHIFFRE D'AFFAIRES

**4,43** Milliards de dinars **+7%** ▲

Outre une meilleure qualité du portefeuille, le chiffre d'affaires a crû sur toutes les lignes de métiers hors Assurances de Personnes malgré l'exclusion des marchés publics et la régression des Importations d'automobiles.

### RÉSULTATS

Nous dégageons un résultat BRUT d'exploitation bénéficiaire de

**432** Millions de dinars

Attichant ainsi un résultat NET de **355** Millions de dinars.

L'EBITDA est de **795** Millions de dinars représentant **18%** du chiffre d'Affaires.

**GROSS RETURN ON EQUITY\* +14%** ▲

(rentabilité financière brute)

Ce taux correspond aux normes Internationales et reste au-dessus de la moyenne du marché algérien.

**NET RETURN ON EQUITY\*\* +13%** ▲

(rentabilité financière nette)

Ce taux traduit un indice de rentabilité financière solide notamment si comparé au taux sans risque. Cette profitabilité a permis à l'entreprise de ne pas s'endetter et d'augmenter également ses fonds propres de 8%.

### FONDS PROPRES

**2,73** Milliards de dinars **+8%** ▲

En hausse notamment du fait de la profitabilité.

### TOTAL ACTIFS

**7,35** Milliards de dinars **+4%** ▲

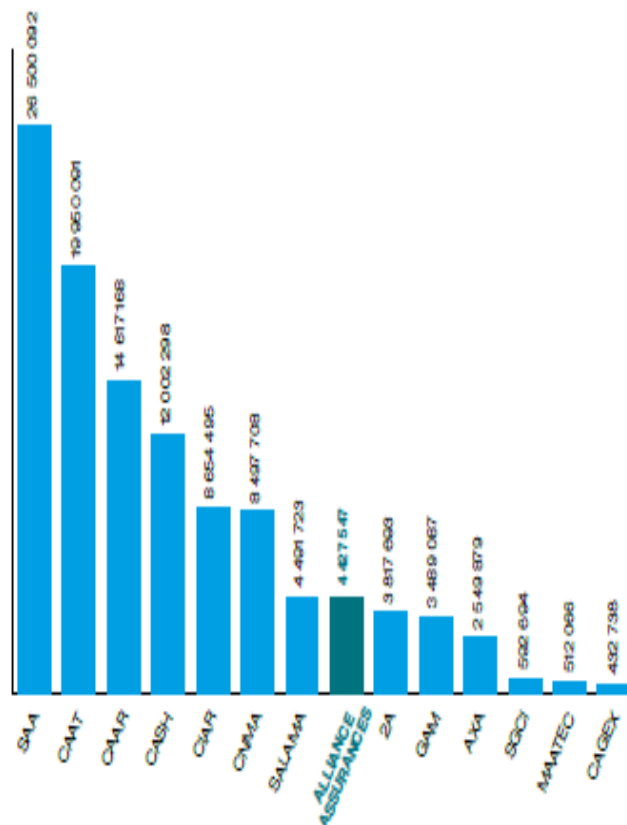
\* Le Gross Return On Equity de l'année atteint un niveau de 14% ce qui, au regard des normes Internationales est très bon et reste au-dessus de la moyenne du marché algérien.

\*\* Le Net Return On Equity quant à lui est de 13% et traduit un indice de rentabilité financière solide notamment si comparé au taux sans risque ou à l'inflation. Ce qui explique que 100 DZD de capitaux propres, le résultat net généré s'élève à 13 DZD.

### Évolution de la production du secteur

Au 31 décembre 2014, le chiffre d'affaires du secteur des assurances a évolué de 7 % par rapport à l'année précédente pour atteindre un montant de 110 Milliards (20) soit une augmentation de 7 Milliards (20).

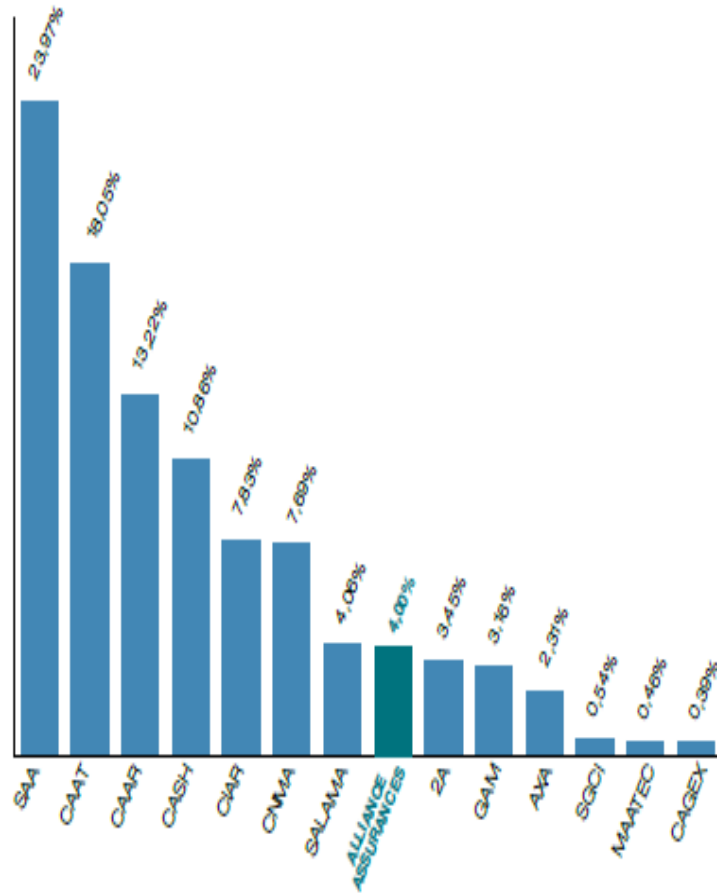
Le secteur des assurances a connu un ralentissement de la croissance par rapport à l'exercice 2013, cela s'explique par la faible évolution du marché automobile +3 % en 2014 contre +8 % en 2013.



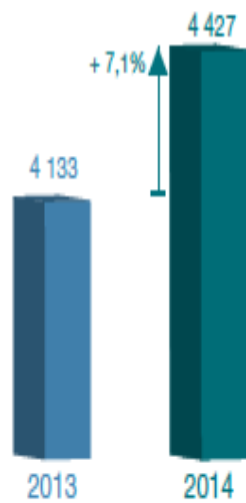
Evolution du CA des compagnies d'assurance 2014

### Parts de marché des compagnies d'assurance

Alliance Assurances maintient sa position de challenger dynamique en étant la 1<sup>re</sup> société privée cotée à la Bourse d'Alger et 3<sup>ème</sup> compagnie privée du secteur avec une part de marché de 4 %.

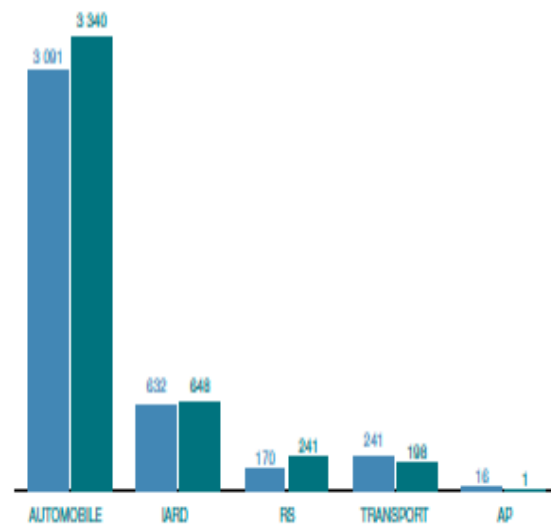


### Primes émises globales



Durant l'exercice 2014 Alliance Assurances a réalisé un chiffre d'affaires de 4,427 milliards d'€, soit une croissance par rapport à l'exercice 2013 de 7,1%.

### Primes émises par branches d'activité

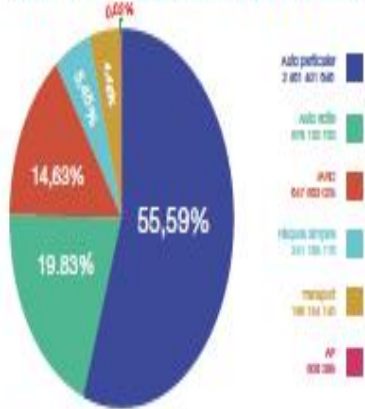


La croissance du chiffre d'affaires en 2014 s'explique par une hausse de l'ordre de :

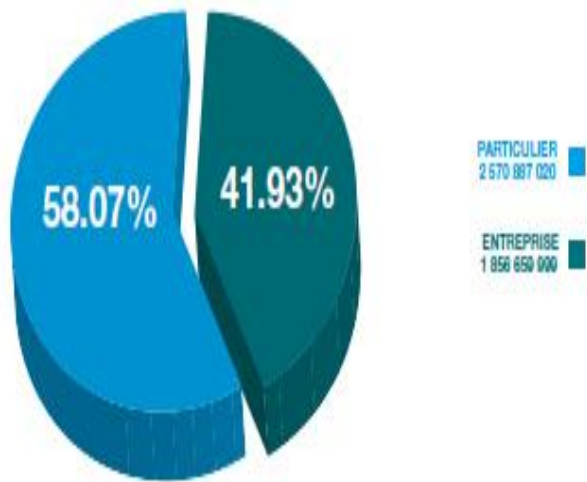
- +2,65 % en IARD
- +8,04 % en Automobile
- +41,68 % en Risques Simples
- Une baisse de -17,69 % est enregistrée en Transport.
- Le recul de -95,03 % enregistré pour les Assurances de Personnes est dû au fait que cette activité ait été interrompue au 30 juin 2011.

Ventilation du portefeuille

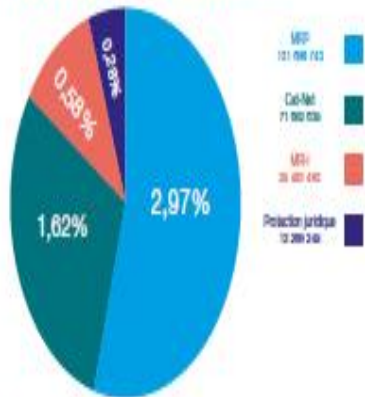
Répartition de la production par branches



Prime totale 2014 : 4 427 547 019 DZD



Répartition des risques simples



Prime totale 2014 :  
 Le particulier comprend Auto, RS.  
 L'entreprise comprend IARD et TRC.

### Analyse de l'évolution du chiffre d'affaires

La croissance 2013-2014 se décompose par branche comme suit :

- **Automobile** : 8% d'évolution, inférieure à celle de 2012-2013 (13,1%) due essentiellement au durcissement de la politique de souscription.
- **Risques Simples** : 41,7% d'évolution vs 23% en 2012-2013, due aux offres promotionnelles incluant les risques simples.
- **IARD** : 2,7% d'évolution vs 13,82% en 2012-2013, cette stagnation se traduit par le non renouvellement d'affaires en Engineering, lesquelles découlent d'une activité ponctuelle et limitée dans le temps.
- **Transport** : -17,7% de baisse vs 11,2% d'évolution en 2012-2013, cette diminution est la conséquence de la perte d'affaires due principalement à la rude concurrence que subit ce segment d'activité.

Classe	Chiffre d'Affaires		Évolution en %
	2013	2014	
Automobile	3 090 942 246	3 339 535 380	8,04%
Risques Simples	170 234 608	241 185 116	41,68%
IARD	631 752 007	647 863 025	2,55%
Transport	240 747 131	198 154 140	-17,69%
<b>Total Général</b>	<b>4 333 676 092</b>	<b>4 426 737 661</b>	<b>7,09%</b>

Le Chiffre d'Affaires enregistre une croissance nette de 293 061 669 DA générée par une volumétrie de 31 744 contrats.

Classe	Nombre de souscriptions		Évolution en %
	2013	2014	
Automobile	171 643	192 168	11,9%
Risques Simples	30 154	41 597	37,86%
IARD	5 823	5 902	1,36%
Transport	7 898	7 585	-3,84%
<b>Total Général</b>	<b>215 518</b>	<b>247 252</b>	<b>14,73%</b>



## Analyse de la Sinistralité

- L'opération de liquidation des sinistres inter-compagnies 2014 a permis le traitement de 7033 dossiers pour lesquels la Compagnie a réglé un montant de 63 483 697 € au titre de la Garantie Responsabilité Civile et a obtenu 69 584 548 € en recours aboutis, soit une marge bénéficiaire de 6 100 851 €.
- Durant l'année 2014, le stock des dossiers traités et réglés s'est élevé à 26418, soit 3820 dossiers réglés de plus que 2013. La cadence de règlement a crû en dépit de l'augmentation du flux annuel et actuellement, il ne reste en stock que des dossiers de moins de 4 ans, pour la plupart concernés Responsabilité Civile (RC).

## Réassurance

L'activité réassurance 2014 a connu une stabilité de la prime annuelle concédée pour un montant de 582 982 323,07 €.

- La marge de réassurance pour l'exercice 2014 est de 355 594 620,76 €, alors qu'elle était de 192 885 000 € durant l'exercice 2013, soit un écart de 143 000 000 € qui a permis de rééquilibrer le S/P de nos branches réassurées et qui trouve son origine dans le règlement de sinistres importants dont celui de Cash Loss Sarl Lotif Electronique, réglé pour un montant de 150 000 000 € (porté total) ainsi que ceux de l'exercice 2012 restés en suspens pour un montant de 248 805 000,00 €.
- Tous nos partenaires sont notés au niveau de Standard & Poor's avec un rating de A+ et A-, ce qui nous renseigne sur le bon niveau de solvabilité de nos partenaires.

## RÉSULTATS ANNUELS 2014

*Alliance Assurances a enregistré de bons résultats en 2014 avec une progression du chiffre d'affaires se traduisant par un indice de rentabilité financière solide.*

Notre compagnie enregistre aujourd'hui un résultat bénéficiaire avec une progression sur l'ensemble de ses lignes métiers.

En effet, le chiffre d'affaires est en hausse de 7%, soutenu par cette progression à raison de + 6% en risques particuliers, + 6% en risques entreprises, + 23% en risques professionnels avec de belles performances en régions.

Le Net FCE est de 13% et traduit un indice de rentabilité financière

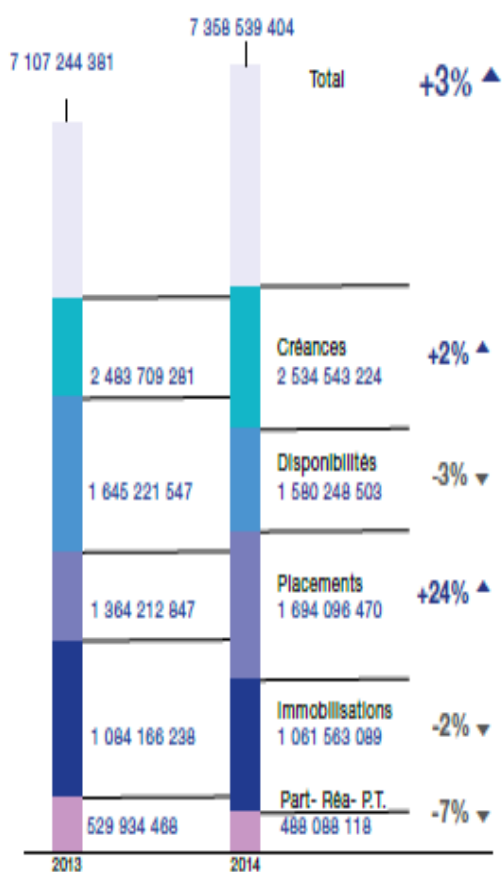
solide notamment si comparé au taux sans risque ou à l'inflation. Cette profitabilité a notamment permis à Alliance de ne pas s'endetter et d'augmenter également ses fonds propres de 6% par rapport à l'année dernière.

Notre Net FCA a atteint quant à lui un niveau de 5%, traduisant ainsi le taux de rendement des actifs investis. Il s'agit là d'une bonne rentabilité des actifs.

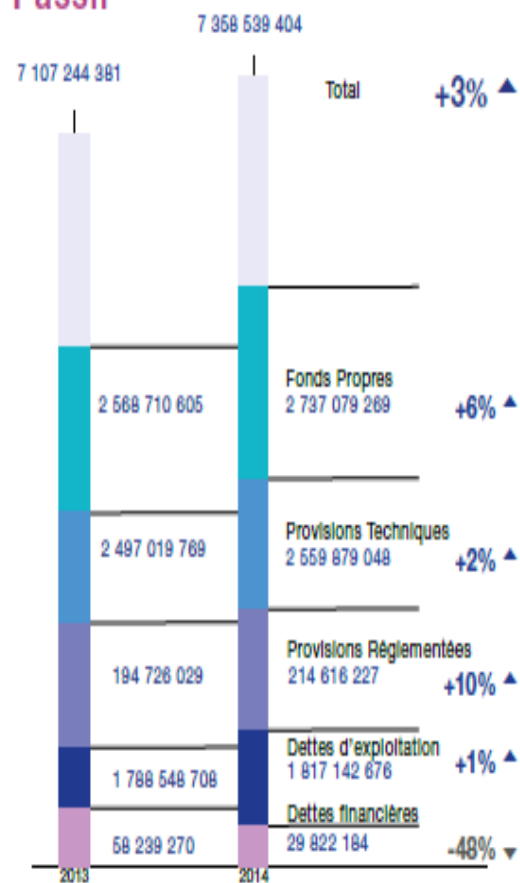
Pour réussir notre plan stratégique Alliance 2015, nous maintenons nos efforts sur une meilleure sélection du risque à la souscription, un développement et une diversification de nos réseaux de distribution à l'échelle nationale et sur l'innovation en étant le premier assureur à apporter des solutions qui correspondent aux besoins des clients.

La compagnie accélère également l'optimisation de son management et de son système d'information.

### Actif



### Passif



## Évolution des postes de l'Actif :

DESIGNATIONS	2013	2014	Variation
Immobilisations	1 084 166 238	1 060 939 202	- 2 %
Placements	1 364 212 847	1 693 096 470	+ 24 %
Créances	2 483 709 281	2 534 543 225	+ 2 %
Disponibilités	1 645 221 547	1 581 248 502	- 4 %
Part- Réa- PT.	529 934 468	488 088 118	- 8 %
<b>Total Actif</b>	<b>7 107 244 381</b>	<b>7 358 539 403</b>	<b>+ 4%</b>

Hormis le fait que le total actif augmente à son tour de 4%, il convient de souligner le fait que cette augmentation est aussi qualitative, en ce sens que ce sont les placements financiers qui enregistrent la plus forte croissance en proportion, soit 24%.

## Évolution des postes du Passif :

DESIGNATIONS	2013	2014	Variation
Fonds Propres	2 568 710 605	2 737 079 268	+ 8 %
Provisions Techniques	2 497 019 769	2 559 879 048	+ 3 %
Dettes financières	58 239 270	29 822 184	- 49 %
Dettes d'exploitation	1 777 142 676	1 761 838 608	- 1 %
Provisions Réglementées	194 726 029	214 616 104	+ 10 %
Provision et produit comptabilisés d'avance	-	-	
<b>Total Passif</b>	<b>7 107 244 381</b>	<b>7 358 539 403</b>	<b>+ 4%</b>

**Actifs représentatifs en couverture des engagements réglementés**

REPRÉSENTATIFS	VALEUR (DZD)
Valeurs d'état (bons du trésor)	1 800 000 000
DAT (dépôts à terme)	801 000 000
Valeurs mobilières	102 177 400
Biens Immeubles	577 207 622
<b>TOTAL</b>	<b>3 280 385 022</b>

**Charges de fonctionnement**

Charges de fonctionnement	2013	2014	taux
Services extérieurs & autres consommations	728 385 186	852 001 372	16,97%
Charges du personnel	571 747 503	652 243 530	14,08%
Impôts, taxes & versements assimilés	87 987 081	96 186 517	9,32%
Autres charges opérationnelles	169 594 081	17 175 358	-89,87%
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	551 112 777	363 312 870	-34,08%
<b>Total charges de gestion</b>	<b>2 108 826 628</b>	<b>1 980 919 647</b>	<b>-6,07%</b>

## Ressources humaines :

Alliance Assurances affiche un effectif moyen de 400 employés avec une grande concentration de l'encadrement (46 %).

La Compagnie tient également compte de la parité, avec une population féminine de 45%.

Pour le volet formation, au terme de l'exercice 2014, un budget de 12 965 006,33 DZD TTC, a été déboursé, ce qui représente environ 2,32% de la masse salariale brute versée durant la période.

- Ce montant a permis de mettre en œuvre un ensemble d'actions de formation et de perfectionnement, et a concerné 324 employés de notre compagnie (Certains employés ayant bénéficié de plus d'une formation), dont 36 Cadres Supérieurs, 63 Cadres, 70 Cadres Moyens, et 154 Agents de Maîtrise.
- L'ensemble des actions de formation se résume en formations de courtes durées, et qui avaient touché diverses spécialités et disciplines (Technique, Finances, Comptabilité, Management, Audit, Commercial, les langues, RH...).

## Engagement social :

Alliance Assurances a continué à apporter son soutien à des projets sociaux, mais aussi économiques.

En 2014, la Compagnie a consacré un budget de 6 336 727,13 DZD, marquant son engagement à travers un mécénat social axé sur les actions suivantes :

### Solidarité :

Mécénat Fondation Boucraoui et Association Inoone : achat de trousseaux scolaires, aide financière pour des colloques.

Association ASH-MSB : sponsoring pour acquisition de matériel sportif et contribution aux inhérents aux compétitions annuelles.

Association FOREM (Programme Kaill Al Yellim) : prise en charge mensuelle de 60 orphelins.

Association Le Souk : prise en charge soignée d'enfants malades.

### Sponsoring du Concours Ramadhan d'El-Khabar :

Participation avec chèque d'un million de dinars remis à l'un des gagnants.

### Economique :

Confédération des Cadres de la Finance et de la Comptabilité : sponsoring du colloque sur les relations Maghreb-Afrique Ouest.

### Sport :

Sponsoring du Comité Olympique et Sportif Algérien (COA) : prise en charge des assurances voyages et dommage des délégations algériennes en échange de visibilité lors de tous les événements sportifs du COA.

Soutien aux avocats sportifs d'Alger.

### Sécurité routière :

Association El Barska : sponsoring du programme d'éducation à la sécurité routière dans les établissements scolaires.

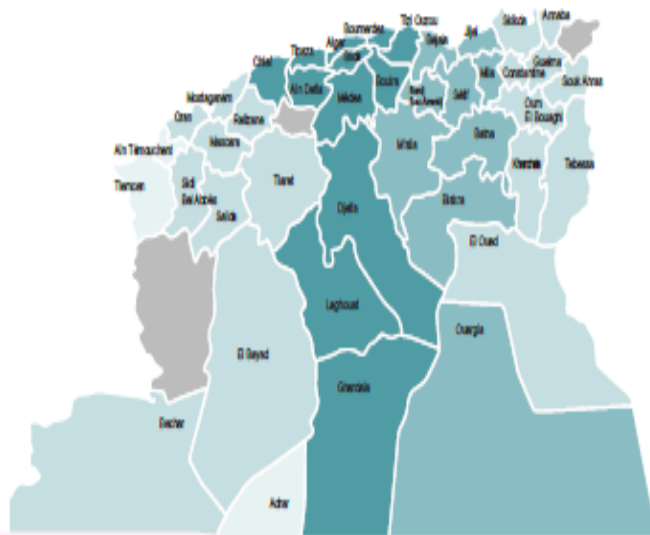
Association Les Amis de la Route : sponsoring d'actions menées dans les écoles et les manifestations en rapport avec la sécurité routière à Tizi Ouzou.

## Proximité

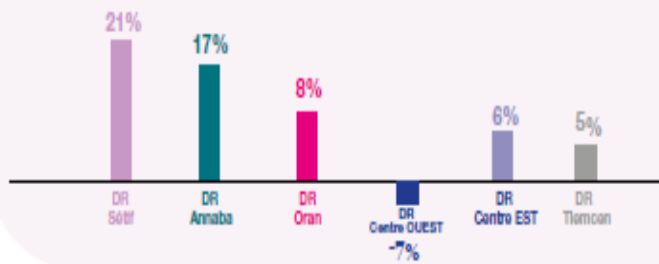
## Implantation réseau

Avec une présence dans 41 wilayas pour 1 458 517 clients, soit une progression de 27,08% par rapport à 2013, Alliance Assurances est un leader parmi les assureurs privés.

La compagnie ne cesse d'investir dans son réseau d'agences pour se rapprocher de ses clients et compte aujourd'hui 211 représentations commerciales.



### Augmentation du CA par Direction Régionale



Indicateur WILAYA	WILAYA	ANNEXE	Agence Générale	Agence Directe	Agence Principale	Total Représentation
2	CHLEF		2			2
3	LAGHOUAT			1		1
4	OUM EL BOUAGHI	2		2		4
5	BATNA		3			3
6	BEJAIA	1	2	2		5
7	BISKRA		2			2
9	BLIDA	2	4	1	1	8
10	BOUIRA	1				1
12	TEBESSA	2	2			4
13	TLEMCEN	4	3	3	1	11
14	TIARET		2			2
15	TIZI OUZOU	1	2			3
16	ALGER	16	24	9	7	56
17	DJELFA	1	1	1		3
18	JIJEL	1	1			2
19	SETIF	2	7	10	1	20
20	SAIDA		1			1
21	SKIKDA	1	3			4
22	SIDI BEL ABBÈS	1			1	2
23	ANNABA	1	2	2	3	8
24	GUELMA	1	3			4

## Proximité

## Implantation réseau

Indicateur WILAYA	WILAYA	ANNEXE	Agence Générale	Agence Directe	Agence Principale	Total Représentation
25	CONSTANTINE	1	4	2		7
26	MÉDÉA	2		1		3
27	MOSTAGANEM		2	2		4
28	M'SILA		1	1		2
29	MASCARA		1	2		3
30	OUARGLA		3			3
31	ORAN		8	7	1	16
32	EL BAYAD		1			1
34	BORDJ BOU ARRERIDJ	4	3	1		8
35	BOUMERDES		1	1		2
37	TINDOUF		1			1
39	EL OUED		1			1
40	KHENCHELA			1		1
41	SOUK-AHRAS			1		1
42	TIPAZA		2			2
43	MILA	1	1			2
44	AIN DEFLA	1	1			2
46	AIN TEMOUCHENT				1	1
47	GHARDAIA	1	2			3
48	RELIZANE		1			1
8	BECHAR			1		1
<b>Total Général</b>		<b>47</b>	<b>97</b>	<b>51</b>	<b>16</b>	<b>211</b>





COMPTES SOCIAUX ARRETES AU 30 JUIN 2015



ACTIF			PASSIF						
DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	Montants net (f)	Montants net (g-1)	DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Montants net (h)	Montants net (h-1)
<b>ACTIF NON COURANT</b>						<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
- Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif	A 1	0,00	0,00	0,00	9 847 293,97	- Capital émis	P 1	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00
- Immobilisations incorporelles	A 2	168 952 725,02	50 347 764,47	118 604 960,54	78 943 100,00	- Capital non appelé	P 2	141 214 908,44	105 677 916,53
- Immobilisations corporelles	A 3	78 943 100,00	71 683 483,97	613 626 214,89	627 312 609,05	- Primes et réserves (Reserves consolidées 1)			
- Terrains	A 4	685 319 708,86	298 223 850,23	234 913 421,50	208 857 969,42	- Ecart de réévaluation	P 3	0,00	-17 930 975,76
- Autres immobilisations corporelles	A 5	533 137 271,73	19 066 698,62	19 066 698,62	108 135 362,12	- Ecart d'équivalence 1	P 4	227 123 630,23	216 361 951,38
- Titres mis en équivalence	A 6	108 907 760,00		108 907 760,00		- Liéon			
- Autres participations et créances rattachées	A 7	1 627 000 000,00		1 627 000 000,00		- Résultat net (Résultat net part du groupe 1)			
- Autres titres immobilisés	A 8	13 167 615,39		13 167 615,39		- Autres capitaux propres - Report à nouveau			
- Impôts différés actif	A 9					- Part de la société consolidante 1			
- Autres charges et produits différés	A 10					- Part des minoritaires 1			
- Fonds ou valeur déposés chez les cédants						<b>TOTAL I</b>		<b>2 745 808 381,67</b>	<b>2 580 140 325,17</b>
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>3 234 494 879,61</b>	<b>420 265 108,67</b>	<b>2 814 229 770,94</b>	<b>2 400 178 792,21</b>	<b>PASSIF NON COURANT</b>			
<b>ACTIF COURANT</b>						- Emprunts et dettes financières	P 5	15 613 641,39	44 030 727,15
- Part de la coassurance cédée		0,00	0,00	0,00	0,00	- Impôts différés et provisions	P 6	0,00	0,00
- Créances et emplois assimilés	A 11	206 464 804,41		206 464 804,41	183 848 311,51	- Autres dettes non courants	P 7	0,00	0,00
- Créances et emplois assimilés	A 12	21 059 216,67		21 059 216,67	45 670 282,95	- Provisions réglementées	P 8	216 532 269,12	206 628 588,56
- Créances et emplois assimilés	A 13	2 415 764 320,16	228 665 087,64	2 186 099 232,52	1 649 348 906,36	- Provisions et produits comptabilisés d'avance	P 8	422 106 103,89	475 882 947,21
- Créances et emplois assimilés	A 14	218 291 485,26		218 291 485,26	280 832 985,62	<b>TOTAL II PASSIF COURANT</b>		<b>654 253 014,50</b>	<b>726 542 257,92</b>
- Créances et emplois assimilés	A 15	262 031 771,65		262 031 771,65	1 383 894 687,16	<b>PASSIF COURANT</b>			
- Créances et emplois assimilés	A 16	0,00		0,00	685 171 525,72	- Opérations directes	P 9	2 264 832 273,39	2 204 088 988,32
- Créances et emplois assimilés	A 17	1 026 000 000,00		1 026 000 000,00	1 383 894 687,16	- Acceptations			
- Créances et emplois assimilés		663 074 097,77		663 074 097,77	207 399 112,65	- Dettes et ressources rattachées	P 10	405 137 784,79	200 801 837,75
- Créances et emplois assimilés					280 832 985,62	- Cessionnaires, cédants et comptes rattachés	P 11	262 252 187,52	203 894 233,94
- Créances et emplois assimilés					262 031 771,65	- Assurés et intermédiaires d'assurance	P 12	806 720 946,66	687 235 952,92
- Créances et emplois assimilés					0,00	- Impôts	P 13	260 244 806,69	447 237 168,50
- Créances et emplois assimilés					1 383 894 687,16	- Trésorerie posséd	P 14	0,00	-13 511 558,34
- Créances et emplois assimilés					663 074 097,77	<b>TOTAL III PASSIF COURANT</b>		<b>3 989 189 003,05</b>	<b>3 729 746 603,09</b>
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>4 814 665 695,92</b>	<b>229 665 067,64</b>	<b>4 585 020 628,28</b>	<b>4 636 250 393,97</b>	<b>TOTAL GENERAL PASSIF</b>		<b>7 399 250 399,22</b>	<b>7 036 429 186,18</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>8 049 180 575,53</b>	<b>649 930 176,31</b>	<b>7 399 250 399,22</b>	<b>7 036 429 186,18</b>				

**COMPTE DE RESULTATS AU 30/06/2014**

RUBRIQUES	NOTES	TOUTES GARANTIES CONFONDUES - N-	TOUTES GARANTIES CONFONDUES - (N - I)
Primes émises sur opérations directes	T 1		2 427 602 632,56
Primes émises reportées	T 2		604 662 534,32
Prestations sur opérations directes	T 3	1 328 476 019,88	1 407 757 618,56
<b>Total</b>		<b>1 328 476 019,88</b>	<b>3 032 265 166,88</b>
<b>I - Marge sur opérations directes</b>		<b>1 703 789 147,00</b>	<b>2 790 416 669,97</b>
Primes acceptées	T 4	0,00	0,00
Primes acceptées reportées	T 5	0,00	0,00
Prestations sur acceptations	T 6	0,00	0,00
Commissions versées sur acceptations	T 7	0,00	0,00
<b>Total</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>II - Marge sur opérations directes</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
Primes cédées	T 8	311 345 066,12	368 576 958,82
Primes cédées reportées	T 9	98 778 894,11	17 621 830,19
Prestations sur cessions	T 10	217 179 913,07	243 677 238,94
Commissions reçues sur cessions	T 11	0,00	86 139 764,99
<b>Total</b>		<b>627 303 863,30</b>	<b>629 876 027,95</b>
<b>III - Marge sur cessions</b>		<b>541 164 098,31</b>	<b>531 345 140,57</b>
Primes rattachées	T 12	0,00	0,00
Primes rattachées reportées	T 13	0,00	0,00
Prestations sur rattachements	T 14	0,00	0,00
Commissions reçues sur rattachements	T 15	0,00	0,00
<b>Total</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
<b>IV - Marge sur rattachements</b>		<b>0,00</b>	<b>0,00</b>
Subventions d'exploitation d'assurance	T 16	0,00	0,00
<b>V - Marge d'assurance nette</b>		<b>1 162 625 048,69</b>	<b>851 313 910,84</b>
Services extérieurs & autres consommations	T 17	500 993 811,04	372 423 290,69
Charges de personnel	T 18	280 465 156,20	197 562 271,64
Impôts, taxes et versements assimilés	T 19	53 270 083,04	54 424 640,67
Production immobilisée	T 20		
Autres produits opérationnels	T 21		223 550,33
Autres charges opérationnelles	T 22	2 127 340,63	506 749,14
Reprise sur pertes de valeurs et provisions	T 23		170 977 893,03
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	T 24	234 574 070,08	601 655 592,72
<b>Total</b>		<b>1 071 429 460,99</b>	<b>1 226 591 544,87</b>
<b>VI - Résultat technique opérationnel</b>		<b>262 397 131,06</b>	<b>-205 350 987,23</b>
Produits financiers	T 25	26 670 474,42	41 156 300,36
Charges financières	T 26	390 548,20	641 065,84
<b>VII - Résultat financier</b>		<b>25 739 926,22</b>	<b>40 515 234,52</b>
<b>VIII - Résultat ordinaire avant impôts (VI + VII)</b>		<b>288 137 057,28</b>	<b>-245 866 221,75</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	T 27	72 094 264,32	
Impôts différés (Variations) sur résultat ordinaire	T 28		
<b>TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES</b>		<b>3 316 276 949,65</b>	<b>3 510 732 478,98</b>
<b>TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES</b>		<b>604 662 534,32</b>	<b>3 264 866 257,22</b>
<b>VIII - Résultat net des activités ordinaires</b>		<b>216 102 792,96</b>	<b>245 866 221,76</b>
Éléments extraordinaires (Produits) à préciser	T 29	74 632,34	333 810,66
Éléments extraordinaires (Charges) à préciser	T 30		150 332,32
<b>X - Résultat extraordinaire</b>		<b>259 158,42</b>	<b>-375 851,70</b>
<b>XI - Résultat net de l'exercice</b>		<b>216 361 951,38</b>	<b>246 242 073,45</b>
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
<b>XII - Résultat net de l'ensemble consolidé (1)</b>			
- Dont part des minoritaires (1)			
- Part du groupe (1)			

**TABLEAU DE FLUX DE TRESORERIE (METHODE INDIRECTE)  
EXERCICE 2011**

	NOTE	EXERCICE (N)	EXERCICE (N-1)
<b>FLUX DE TRESORERIE PROVENANT DES ACTIVITES OPERATIONNELLES</b>			
RESULTAT DE L'EXERCICE	1	-329 399 149,66	181 701 085,78
AJUSTEMENT POUR :			
- AMORTISSEMENTS & PROVISIONS	2	541 032 426,09	98 812 612,52
- VARIATION DES IMPOTS DIFFERES			
- VARIATION DES PROVISIONS TECHNIQUES (PRIMES & SINISTRES)	3	965 035 652,57	602 488 225,60
- VARIATION DES CREANCES SUR ASSURES ,INTERMEDIAIRES			
- D'ASSURANCE, CEDANTS,CESSIONNAIRES ET AUTRES	4	-1 126 757 205,59	-380 146 387,29
- VARIATION DES DETTES SUR ASSURES,INTERMEDIAIRES			
- D'ASSURANCE, CEDANTS,CESSIONNAIRES ET AUTRES	5	218 240 345,89	106 848 638,57
- PLUS OU MOINS VALUE DE CESSION,NETTES D'IMPOTS			
<b>FLUX DE TRESORERIE GENERES PAR L'ACTIVITE - ( A )</b>		<b>268 152 069,30</b>	<b>609 704 175,18</b>
<b>FLUX DE TRESORERIE PROVENANT DES ACTIVITES D'INVESTISSEMENTS</b>			
- DECAISSEMENTS SUR ACQUISITIONS D'IMMOBILISATIONS	6	-873 717 883,68	-661 101 299,77
- ENCAISSEMENTS SUR CESSIONS D'IMMOBILISATIONS			
- INDICE DES VARIATIONS DE PERIMETRE DE CONSOLIDATION (1)			
<b>FLUX DE TRESORERIE LIES AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENTS - ( B )</b>		<b>-873 717 883,68</b>	<b>-661 101 299,77</b>
- DIVIDENDES VERSES AUX ACTIONNAIRES+ BONUS +TANTIEMES	7	116 090 220,00	-41 599 611,35
- AUGMENTATION DE CAPITAL EN NUMERAIRE	8		1 200 213 514,00
- EMISSION D'EMPRUNTS	9	35 820 938,89	150 894 380,44
- REMBOURSEMENTS D'EMPRUNTS			
<b>FLUX DE TRESORERIE LIES AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT - ( C )</b>		<b>-80 269 281,11</b>	<b>1 309 508 283,09</b>
<b>VARIATION DE TRESORERIE DE LA PERIODE (A+B+C)</b>		<b>-685 835 095,49</b>	<b>1 258 111 158,50</b>
TRESORERIE D'OUVERTURE	10	1 681 182 160,18	423 071 001,68
TRESORERIE DE CLOTURE	11	995 347 064,69	1 681 182 160,18
<b>VARIATION DE TRESORERIE</b>		<b>-685 835 095,49</b>	<b>1 258 111 158,50</b>

### ANNEXE AU TFT 2011

ANNEXE AU TABLEAU DE FLUX DE TRESORERIE		
NOTE	LIBELLES	MONTANTS
1	- RESULTAT	
	Résultat net 2011	-364 615 008,67
	report a nouveau créditeur	35 215 859,01
	Affectation résultat 2011	-329 399 149,66
2	AMORTISSEMENT & PROVISIONS	541 032 426,09
	- Amortissements + provisions 2010	267 013 280,15
	- Amortissements + provisions 2011	808 045 706,24
	s/total	541 032 426,09
3	VARIATIONS DES PROVISIONS TECHNIQUES (PRIMES & SINISTRES)	965 035 652,57
	- Variations provisions techniques (Brut) N - (N-1)	1 016 018 100,18
	- Reassurance provisions techniques N - (N-1)	50 982 447,61
	s/total	965 035 652,57
4	VARIATIONS DES CREANCES SUR ASSURES, INTERMEDIAIRES D'ASSURANCES, CEDANTS, CESSIONNAIRES ET AUTRES	-1 126 757 205,59
	- Créances 2010	1 675 128 624,67
	- Créances 2011	2 801 885 830,26
	s/total	-1 126 757 205,59
5	VARIATIONS DES DETTES SUR ASSURES, INTERMEDIAIRES D'ASSURANCES, CEDANTS, CESSIONNAIRES ET AUTRES	218 240 345,89
	- Dettes 2010	1 383 969 967,47
	- Dettes 2011	1 602 210 313,36
	s/total	218 240 345,89
	<b>TOTAL A</b>	<b>268 152 069,30</b>
6	FLUX DE TRESORERIE LIES AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENTS	-873 717 883,68
	- Immobilisations 2010	2 101 743 714,20
	- Immobilisations 2011	2 975 461 597,88
	S/total	-873 717 883,68
	<b>TOTAL B</b>	<b>-873 717 883,68</b>
7	DIVIDENDES VERSES AUX ACTIONNAIRES+ BONUS +TANTIEME	-
8	AUGMENTATION DU CAPITAL EN NUMERAIRE	116 090 220,00
9	EMISSION D'EMPRUNTS	35 820 938,89
	<b>TOTAL C</b>	<b>-80 269 281,11</b>
	<b>VARIATION DE TRESORERIE DE LA PERIODE (A+B+C)</b>	<b>-685 835 095,49</b>
10	- Trésorerie d'ouverture	1 681 182 160,18
11	- Trésorerie de clôture	995 347 064,69
	- <b>Variation de trésorerie</b>	<b>-685 835 095,49</b>

# Rapport Intermédiaire

1<sup>er</sup> Semestre 2014



# Sommaire

- ⊙ Faits marquants
- ⊙ Production
- ⊙ Sinistralité
- ⊙ Réassurance
- ⊙ Données Comptables et Financières



# Faits Marquants

*1<sup>er</sup> Semestre 2014*



## RÉSEAU

- ⊙ Avec un réseau implanté au cœur des Villes, Alliance Assurances marque sa présence dans 42 wilayas à travers ses 165 agences gérées par les 6 Directions Régionales que compte la Compagnie:
- ⊙ 42 agences dans la région Centre; 23 en région Centre Est, 39 à Sétif; 29 à Oran; 22 à Annaba et 10 à Tlemcen.
- ⊙ Sur le terrain, nos collaborateurs experts et nos partenaires tissent un large réseau de professionnels.
- ⊙ Ce réseau rassemble nos forces de vente :
- ⊙ 93 Agents Généraux;
- ⊙ 55 Agents Directes;
- ⊙ 17 Agences Principales.
- ⊙ Durant ce premier Semestre, la Compagnie a pu procéder à l'ouverture de 8 nouvelles agences.
- ⊙ **Objectif : accentuer la proximité avec nos clients.**



## RÉSEAU

- ⊙ Les objectifs de croissance du chiffre d'affaires fixés pour le premier Semestre 2011 s'appuient sur un Plan élaboré d'actions commerciales et un certain nombre de mesures ciblées permettant à Alliance Assurances de **maintenir les clients déjà en portefeuille et d'en acquérir de nouveaux.**
- ⊙ Le Plan d'Actions commerciales (PAC) a été conçu et appliqué comme étant une déclinaison tactique et plus opérationnelle de la vision stratégique de la compagnie. Les actions et les démarches adoptées, portent leurs fruits et concrétisent les objectifs arrêtés, **mettant en avant l'innovation dans l'approche commerciale.**
- ⊙ **Le CLIENT est désormais au cœur du processus de réflexion de la Compagnie.**

## AXES OPÉRATIONNELS

- ⊗ **Mise en place d'une cellule de gestion** pour la défense du portefeuille;
- ⊗ **Conquête de nouveaux contrats** en augmentant le taux d'équipement des clients mono-détenteurs avec toujours plus de produits: MRH, MRE, PJ, MRP, CATNAT;
- ⊗ **Conquête de nouveaux clients** en ciblant le marché non concurrencé tel que les risques simples pour les professionnels (de type commerçants, professions libérales, PME-PMI) et risques simples particuliers);
- ⊗ **Equilibrer** de manière significative **le portefeuille** en augmentant les Risques Simples et IARD
- ⊗ **Mise en place de sessions de formation** pour l'ensemble du réseau;
- ⊗ **Optimisation de l'efficacité du réseau** par une meilleure synergie Direction Générale-Direction du Réseau-Réseau, la mobilisation structurée de la force de vente par plus de plans de tournées et gestion des interventions.

## RESSOURCES HUMAINES ET FORMATION

L'effectif global de notre compagnie a atteint, au 30 Juin 2014, 419 employés.

### Effectif de l'Entreprise par Catégorie Socio Professionnelle

Catégorie	Nombre
Cadre	160
Maîtrise	203
Exécution	56
Total	419

Le nombre d'employés permanents est de 340, soit 81,14% de l'effectif global de notre compagnie, 12,41% représentent les employés contractuels, et 13,12% représentent les employés recrutés par le biais de l'ANEM en contrat CTA et CID.

## RESSOURCES HUMAINES ET FORMATION

### Répartition du Personnel Recruté par Contrat ANEM

Structures	Effectif Global	Effectif ANEM	%
DRC Ouest	82	25	30,48
DRC Est	42	4	9,52
DRT	19	0	0
DRO	49	4	8,16
DRA	33	9	27,27
DRS	50	10	20
Siège	144	3	2,08
Total	419	55	13,12

## RESSOURCES HUMAINES ET FORMATION

Au terme du 1er Semestre 2014, un budget de 8,5MDZD a été déboursé en formation, ce qui représente environ 3,13 % de la masse salariale versée durant ce semestre. Ce montant a permis de mettre en œuvre un ensemble d'actions de formation et de perfectionnement qui a concerné 136 employés de notre compagnie (Certains employés ayant bénéficié de plus d'une formation).

CSP	Effectif Réel	Effectif Formé	H/J réalisé par CSP
Cadres	160	94	870
Maîtrises	201	43	300
Exécution	55	0	1170

## RESSOURCES HUMAINES ET FORMATION

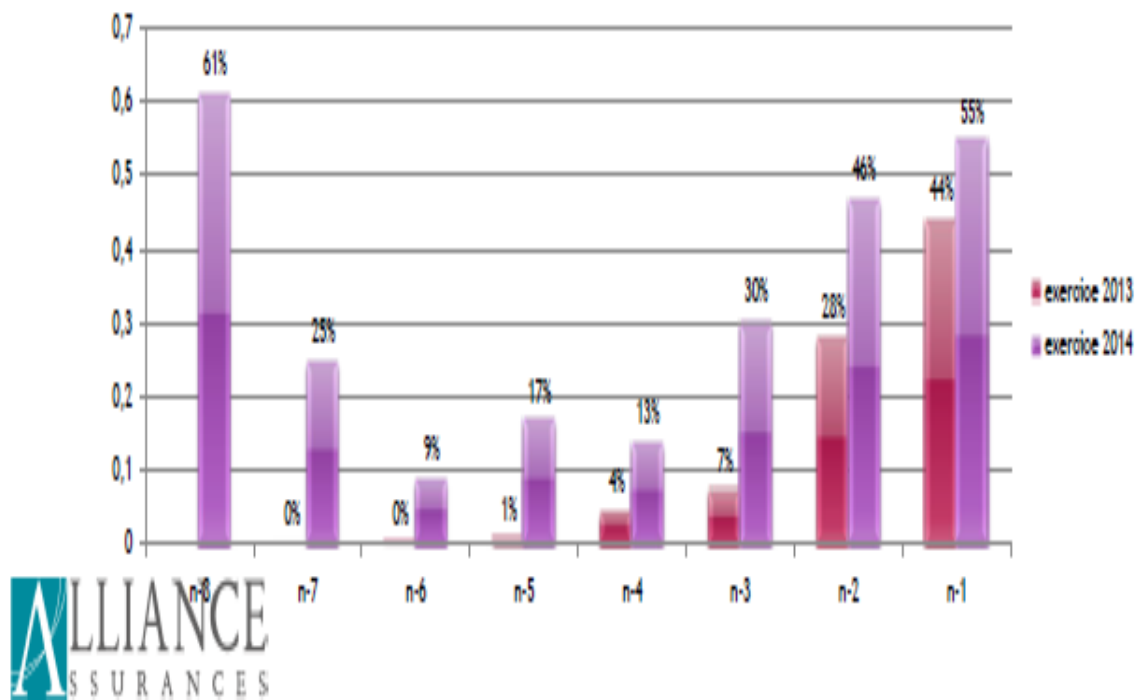
- ⑥ Le fait marquant de ce 1er semestre 2014 est la mise en œuvre d'une formation diplômante dispensée à l'endroit de l'ensemble des directeurs centraux, sous directeurs ainsi que les directeurs régionaux et leurs adjoints qui a duré 16 jours en alterné et qui a été sanctionnée par la délivrance d'un diplôme de Mini MBA Management et Développement personnel ceci en sus, d'une formation en Hautes Etudes en Assurance sanctionnée par un diplôme délivré par l'EHEA en co-labellisation avec l'IFPASS lancée au profit d'un cadre supérieur.
- ⑥ Il convient de noter que de jeunes cadres du siège, DRC Est, DRC Ouest et de la DRO, ont bénéficié de formations diplômantes telles qu'un DESS en Assurances et de Masters en Assurances.
- ⑥ En outre, il faut signaler que le reste du personnel a bénéficié d'actions de formation de courtes durées, touchant diverses spécialités et disciplines (Technique, Finances, Comptabilité, Contrôle de Gestion, Logistique, Les langues, RH...) ainsi que de cycles de formation de moyenne durée, et il s'agit notamment du « Degré Professionnel de l'Audit Interne » sanctionné par une certification au DPAI délivrée par l'IFACI et l'AACIA.

## DIRECTION DES SYSTÈMES D'INFORMATION

- ⊙ En plus des activités ordinaires que cette Direction réalise au quotidien, mettant en œuvre des systèmes d'information flexibles et stables, veillant à améliorer les niveaux de services, s'engageant sur ses derniers et augmentant ainsi la satisfaction des utilisateurs, et les exigences des lignes métiers en matière de disponibilité des applications, elle s'est résolument tournée vers l'extérieur, et s'est orientée vers les clients.
- ⊙ Ce premier semestre s'est principalement distingué par l'avènement de certaines pratiques innovantes.
- ⊙ Une nouvelle application mobile a été développée sous IOS, elle concerne les utilisateurs des iPhone et iPad, et leur permet de réaliser gratuitement, un devis en ligne pour une assurance Automobile, Multi Risques Habitation et Multi Risques Professionnels et, de localiser les différentes agences de la Compagnie à travers le territoire national.
- ⊙ Aussi, elle coordonne avec sa filiale SSII ORAFINA, l'ensemble des projets initiés par la Compagnie dans le cadre du développement de son ERP « IRIS », tenant compte des différentes actualisations du Système intégré.
- ⊙ Vu les enjeux, La Direction des systèmes d'information s'est aussi, investie dans la mise en œuvre d'un Plan de reprise d'activité (PRA) qui permet une relance immédiate en cas d'incidents majeurs pouvant engendrer une perte partielle ou totale du site informatique de production, les sinistres pouvant menacer la Compagnie étant nombreux, ils entraîneraient inexorablement le ralentissement ou l'arrêt des services, voire la perte des données.

## RECOUVREMENT

- ⊗ vu leur volume important, tous les moyens légaux, amiables ou judiciaires ont été mis en œuvre afin que la Compagnie recouvre ses créances commerciales. La Commission Ad Hoc en étroite collaboration avec la structure juridique et contentieux ainsi qu'une société spécialisée en recouvrement ont pu apurer la majeure partie du stock antérieur d'impayés, notamment en mettant en œuvre une action d'automatisation ayant permis de régulariser la comptabilisation des recouvrements non comptabilisés d'une part et les déchargements d'autre part. En parallèle, des mesures strictes ou du moins plus sévères ont du être imposées et adoptées en amont, car la réalité d'une dette doit s'établir et s'anticiper dès le début du processus de commande d'une police d'assurance.
- ⊗ Au 31/12/2013 le stock d'impayés s'élevait à 1.3 Milliards de DA. Durant le premier semestre 2014, grâce aux efforts et aux mesures adoptés, la créance globale a baissé de 44% soit une performance de 11% par rapport à la même période de l'exercice précédent.
- ⊗ Il est à noter que des efforts particuliers ont été portés sur le recouvrement de créances anciennes datant de 2006, nonobstant la difficulté que cela représente de recouvrer des dettes apparaissant comme compromises.





## COMMUNICATION

Le premier semestre 2014 a été marqué par l'édition de 02 campagnes de publicité créatives et stratégiques ciblant particulièrement la femme et les passionné(e)s du football:

### ⊙ Brazilna

Fidèle à son engagement pour le sport et proche des passions des algériens pour en partager les moments forts, Alliance Assurances a lancé le coup d'envoi de sa **Tombola BRAZIL** du 22 Mars au 15 Mai avec l'accord de la FIFA.

C'est la campagne publicitaire majeure du 1<sup>er</sup> Semestre 2014 déclinée en 3 phases « Teaser, Révélation cadeaux, Révélation gagnants » avec un plan média intense en presse, radio et web.

La **Tombola Brazil** a permis aux clients d'Alliance Assurances professionnels ou individuels de gagner l'un des incroyables cadeaux en relation avec la coupe du monde. Tous les cadeaux mis en jeu ont une valeur émotionnelle forte jusqu'à la concrétisation du rêve brésilien de tout passionné de football.

COUP D'ENVOI IMMINENT  
**Tombola Brazil**

**Tombola Brazil**  
7 SÉJOURS  
AU BRÉSIL  
POUR LE MONDIAL<sup>®</sup>

24

JUSQU'À 10 CHANCES DE GAGNER!  
A titre individuel ou professionnel, c'est le moment de vous rendre libre l'un des quatre Alliance Assurances pour assister au match BRASIL. Hélas ceux qui ont déjà une assurance sont éliminés une fois de plus.

**Brazilna**  
ILS ONT GAGNÉ

ALLIANCE ASSURANCES  
www.allianceassurances.com

## COMMUNICATION

### ⊙ Oto Plus Laki

Marquant une occasion spéciale comme la fête des mères, Alliance Assurances a lancé une promotion spéciale, du 25 mai au 25 juin offrant - 40% sur la garantie dommage avec ou sans collision + la garantie vol et incendie.

Cette campagne relayée dans toutes nos agences à l'échelle nationale par des flyers et posters fut notamment complétée par le e-mailing pour les plus grandes villes, et envoi de courriers à toutes nos clientes en phase de renouvellement d'assurance. Ce fut l'occasion de souligner les avantages d'**Oto Plus Laki**, la seule assurance automobile Tous Risques, qui sécurise les femmes, 7 jours sur 7, 24h/24 partout en Algérie grâce à son réseau de plus de 500 dépanneurs agréés. Un coup de fil et Alliance Assurances les assiste en moins de 30 minutes sur les grands axes routiers. L'assurance **Oto Plus Laki** intègre l'assistance la plus performante en Algérie, en cas de crevaison, de panne d'essence, de perte de clé, d'accident ou panne mécanique.

En plus de ces avantages, Alliance est la seule assurance qui ne fait pas payer ses clientes une franchise sur les assurances automobile même en bas de chez elles (dès 0 km).



## **Matinée d'Informations Financières**

- ⊙ La communication financière concernant essentiellement les sociétés cotées en bourse, Alliance Assurances en présence d'un parterre de journalistes et de quelques hauts responsables des autorités boursières a organisé durant le premier semestre 2014 une matinée d'information destinée à partager avec le marché (analystes, IOB...) et le grand public, ses résultats. Elle démontre derechef, sa capacité à fournir au marché une bonne lisibilité via une information précise et crédible ainsi qu'une meilleure visibilité de la société et de ses projets.

## **Communication avec les Actionnaires**

- ⊙ En plus des réunions d'Actionnaires, Alliance Assurances diffuse chaque année à leur adresse, une Newsletter destinée à faciliter la compréhension de la Compagnie, reprenant notamment les faits marquants, bilan et chiffres clés.

## ASSEMBLÉE GÉNÉRALE ORDINAIRE

le 19 Juin 2014, Alliance Assurances a tenu son Assemblée Générale Ordinaire ; huit résolutions ont pu être adoptées :

- ⊙ Première Résolution : Adoption des comptes sociaux de l'exercice clos au 31 Décembre 2013.
- ⊙ Deuxième Résolution : Affectation du résultat de l'exercice clos au 31 décembre 2013 et Fixation du dividende.
- ⊙ Troisième Résolution : Prime d'encouragement.
- ⊙ Quatrième Résolution : Jetons de présence.
- ⊙ Cinquième Résolution : Règlement note d'honoraires du Commissaire aux comptes.
- ⊙ Sixième Résolution : Reconduction mandat du Co - commissaire aux comptes.
- ⊙ Septième Résolution : Pouvoirs à conférer.
- ⊙ Huitième Résolution : Représentants des petits porteurs en Assemblée Générale.

# Production

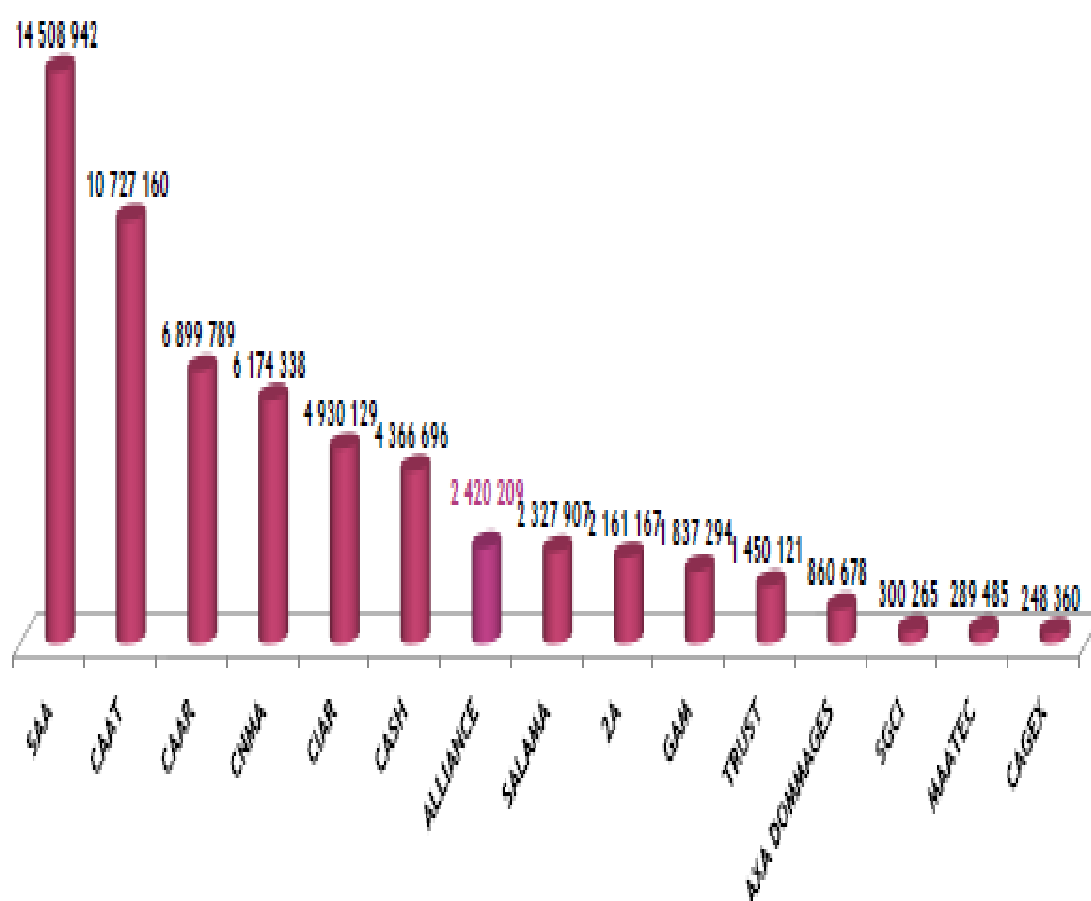
*1<sup>er</sup> Semestre 2014*



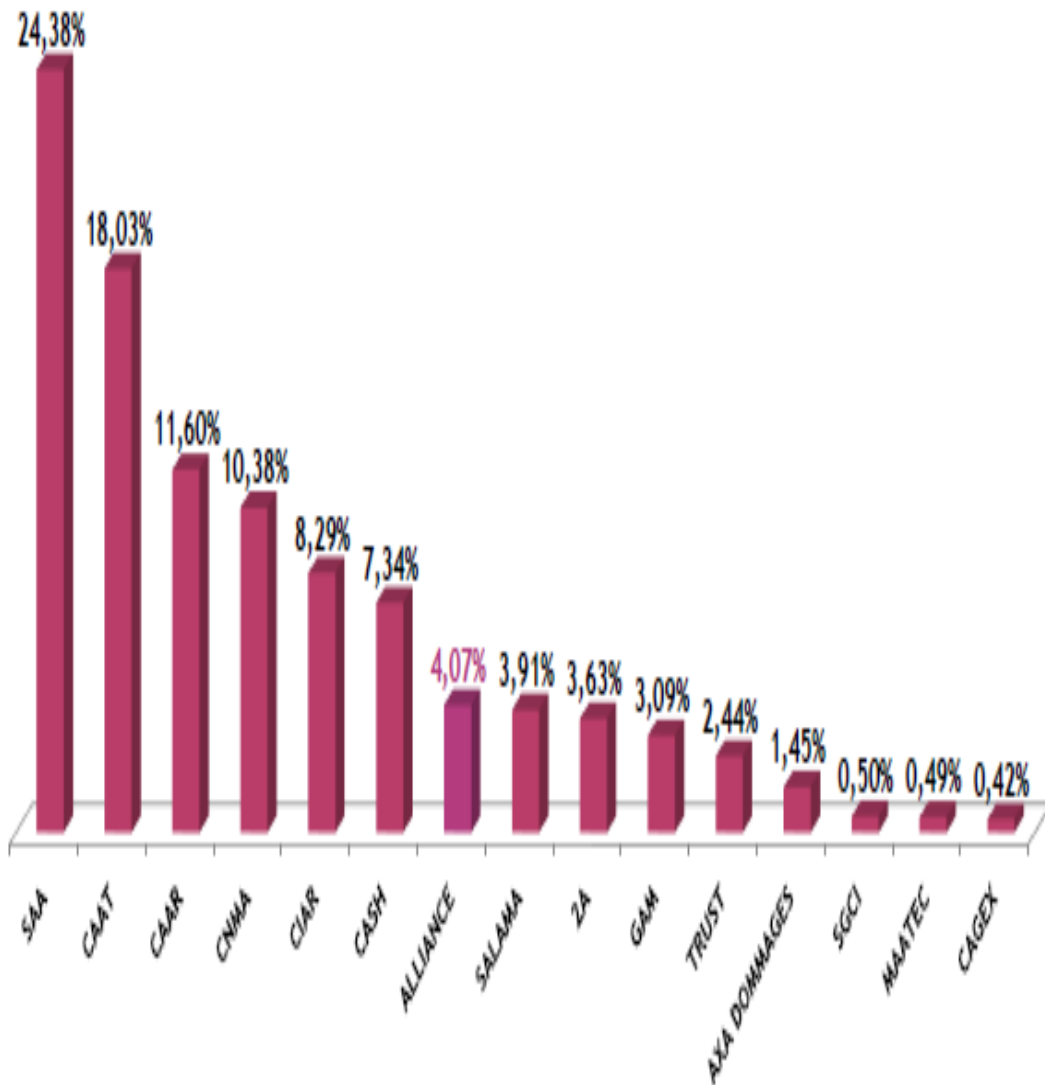
## EVOLUTION DE LA PRODUCTION DU SECTEUR

Au 30 juin 2014, le chiffre d'affaires du secteur des assurances a enregistré une évolution de **5,9%** par rapport au 1<sup>er</sup> semestres 2013. **37** Milliards de Dinars ont été réalisés par les entreprises publiques qui continuent à dominer le marché avec **62,27%** de parts de marché.

Les compagnies privées quant à elles poursuivent leur ascension et totalisent **15,9** Milliards de Dinars, atteignant **26,87%** de la production contre **10,86%** détenus par les mutuelles.



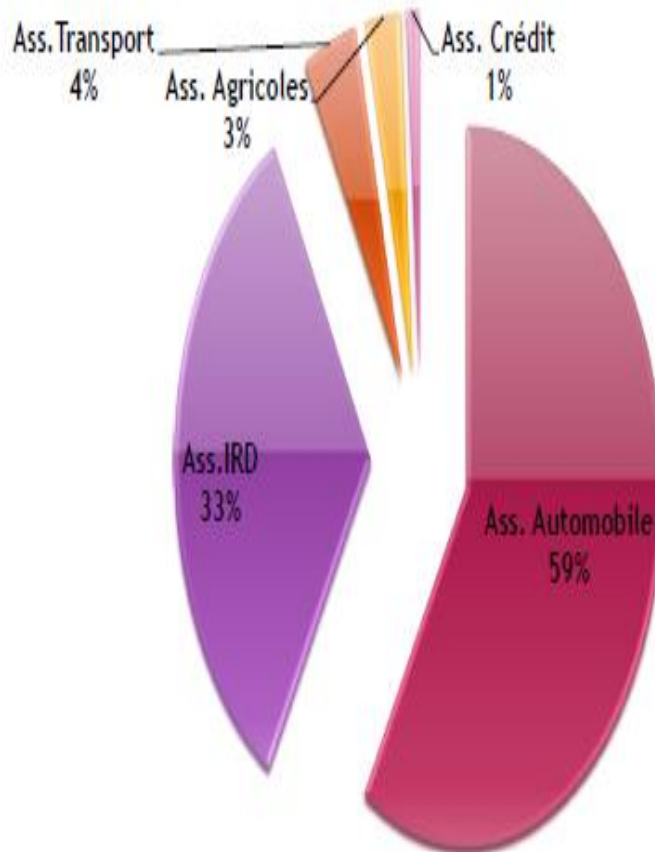
## PARTS DE MARCHÉ DES COMPAGNIES D'ASSURANCES



## STRUCTURE DU PORTEFEUILLE DU SECTEUR PAR BRANCHES

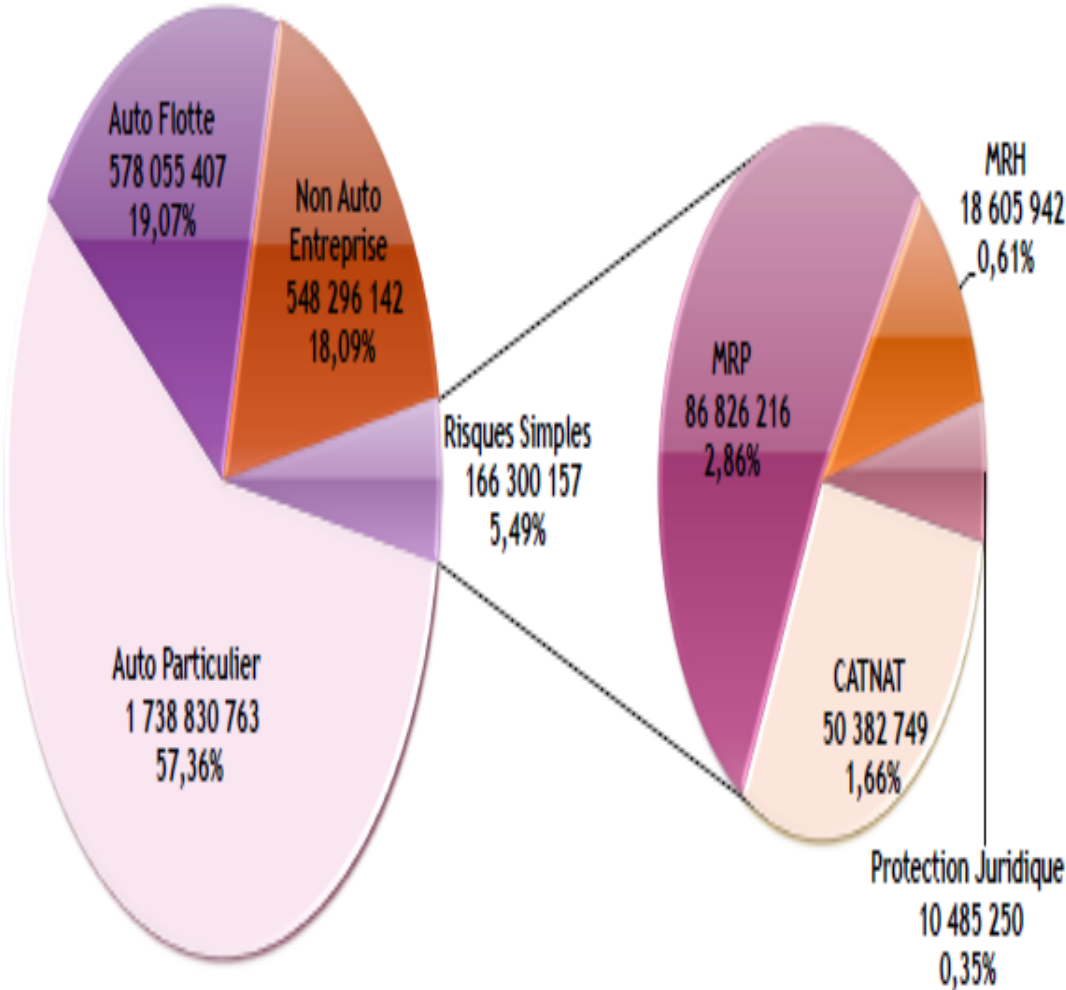
Le marché Algérien reste dominé par la branche Auto et Risques Simples avec une part de Marché de l'ordre de **59%**.

Les risques industriels arrivent en deuxième position avec **33%**.





# PRODUCTION DE LA COMPAGNIE



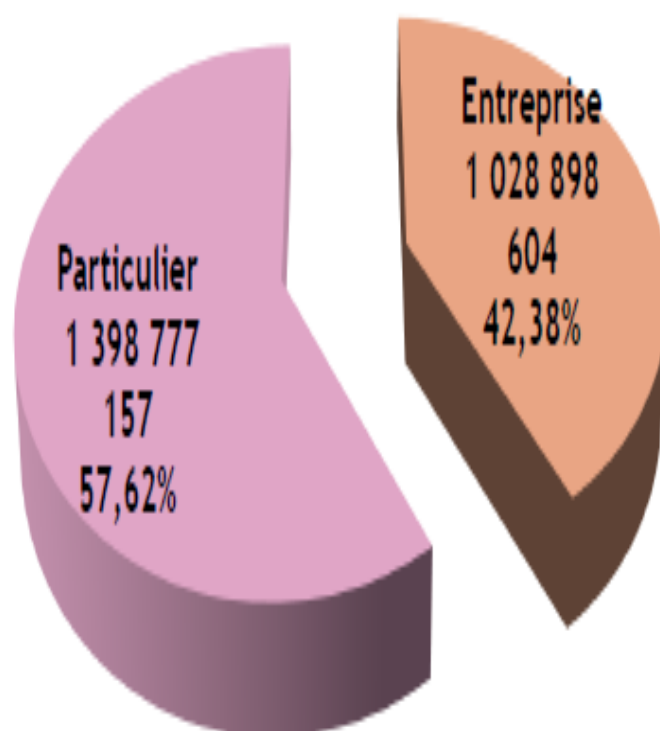
## ÉVOLUTION DES RÉALISATIONS 1<sup>ER</sup> SEMESTRE 2013 VS 1<sup>ER</sup> SEMESTRE 2014

classe	Chiffre d'Affaires		Évolution en %
	Jan-Juin 2013	Jan-Juin 2014	
Automobile	1 686 567 652	1 832 225 429	8,64%
Risques Simples	92 335 952	140 908 679	52,60%
IARD	391 813 387	362 072 948	-7,59%
Transport	131 395 785	91 659 348	-30,24%
Total Général	2 302 112 776	2 426 866 404	5,42%

Le Chiffre d'Affaires enregistre une croissance nette de **124 753 628 DA** générée par une volumétrie de **25 985** contrats.

classe	Nombre de souscriptions		Évolution en %
	Jan-Juin 2013	Jan-Juin 2014	
Automobile	85 421	102 003	19%
Risques Simples	15 524	25 391	64%
IARD	3 795	3 232	-15%
Transport	4 180	4 279	2%
Total Général	108 920	134 905	24%

## RÉPARTITION DE LA PRODUCTION DU 1<sup>ER</sup> SEMESTRE 2014 PAR STATUT



## ANALYSE DU CHIFFRE D'AFFAIRES DU 1<sup>ER</sup> SEMESTRE 2014

- ◉ Globalement, la production du 1<sup>er</sup> semestre 2014 enregistre **une hausse de 4,98%** avec environ **2 427 MDA**. Le CA hors branche AP a connu une progression à périmètre égal de **5,42%**. Cette production permet d'atteindre **84%** des objectifs fixés. Ceci conforte la stratégie de la Compagnie arrêtée fin 2013 qui a permis de dégager une marge de progression appréciable.
- ◉ Les branches Automobile et Risques Simples enregistrent **une croissance de +10,92%** par rapport à l'exercice précédent; l'extension du réseau, une politique commerciale plus offensive favorisant le cross selling consistant à équiper les clients mono détenteurs de produits tels que la **MRP**, **MRH** et **CATNAT**, ou packs proposés tels que le **Pack Brasil** et **OTO + LAKI**... ainsi qu'une politique de règlement sinistres nettement plus rigoureuse ont servi de levier de croissance et ont définitivement contribué à faire progresser cette branche.
- ◉ Les branches IARD et Transport enregistrent respectivement **une régression de l'ordre de -7,59%** et **-30,24%** principalement dues au non renouvellement d'affaires notamment, en TRC & RCD.
- ◉ Dans la structure du portefeuille le « **Particulier** » représente **57,62%** et « **l'Entreprise** » **42,38%**. La branche automobile « **Particulier** » reste prédominante avec **57,36%**.

## ASSURANCES DE PERSONNES

- ⊙ L'attrition du portefeuille en Assurances de Personnes du fait que cette activité ait été interrompue le 30 Juin 2011, suite à la mesure prise par les pouvoirs publics de séparer les assurances dommages des assurances de personnes, fait ressurgir une baisse résiduelle de l'ordre de -92,21%, qui ne peut être compensée, nonobstant les efforts consentis pour maintenir l'activité de cette branche « en vie » notamment par la signature d'une convention avec Amana Assurances, à travers laquelle la Compagnie sert de relai pour distribuer des produits « vie ». Cette action est louable à plus d'un titre (même si la marge dégagée reste pour le moins symbolique) car elle conforte la politique du cross selling adoptée par la Compagnie; représentant sans conteste, une valeur ajoutée en termes de dynamique commerciale.
- ⊙ Plus d'une Cinquantaine d'agences disséminées sur le territoire national intégrant des Agences principales et directes de la Compagnie sont opérationnelles et ont pu générer une marge nette, dégagée au profit d'Alliance Assurances, d'un montant de 4MDZD, d'ici à fin 2014, la convention sera élargie à tout le Réseau, y compris aux agences générales.
- ⊙ Le taux de commission de distribution des produits a été revu à la hausse en accord avec les termes de l'avenant signé avec Amana Assurances durant ce premier semestre 2014.
- ⊙ Pour booster les ventes et motiver les producteurs, la Compagnie consent un geste commercial à leur égard en leur versant une prime d'intéressement.

## SINISTRALITÉ

- ④ La Compagnie a enregistré durant le 1<sup>er</sup> semestre 2014, 23 921 déclarations de sinistres toutes branches confondues, soit une légère augmentation par rapport à 2013 de 800 dossiers. Le montant global des indemnisations s'élève à 759 721 132,16 DZD ce qui constitue une augmentation de près de 5% comparativement à la même période de l'exercice précédent.
- ④ Au titre de la liquidation inter compagnies, l'entreprise a traité durant ce premier semestre 2014, 3174 Dossiers, a obtenu 33 193 402 380ZD en recours aboutis et a versé 28 811 235 83 DZD en Règlements des tiers (Dépenses). Ainsi, nous notons pour la deuxième année consécutive un boni vis-à-vis des clients de la Compagnie estimé à plus de 4 MDZD.
- ④ Au 30 Juin 2014 les provisions pour sinistres à payer passent de 2 409 935 681,67 DZD à 1 429 669 548,30 DZD. Cette baisse notable est principalement due à la politique de règlement des sinistres adoptée par la Compagnie.
- ④ En maintenant la cadence de règlement des sinistres pour apurer tous les sinistres (hors RC) et en se conformant aux nouvelles procédures, plus rigoureuses, mises en place, la Compagnie aspire à une gestion plus effective et efficace des sinistres.  
Cette politique est à la fois bénéfique pour la compagnie mais aussi pour sa clientèle.

## RÉASSURANCE

- ⊙ Les primes cédées aux réassureurs au titre du Premier Semestre 2014 s'élèvent à 311 345 066,12 DZD contre 368 576 958,81 DZD au Premier Semestre 2013, soit une diminution de 16%. Le traité en excédent de sinistres de la branche automobile n'a pas été renouvelé en 2014.
- ⊙ Les commissions reçues des réassureurs dans le cadre des traités pour le Premier Semestre 2014 représentent 86 123 296,26 DZD contre 98 465 887,38 DZD perçus durant le Premier Semestre 2013.

# Données Comptables et Financières

*1<sup>er</sup> Semestre 2014*



## PERFORMANCES FINANCIÈRES

- ⊙ La compagnie dégage au premier semestre 2014 un résultat bénéficiaire brut de **288.2 MDZD** ramenant ainsi le résultat net semestriel à **216.4 MDZD** et ce, en prenant en compte à titre de prudence, la constitution de provisions de sinistres. Comparativement au semestre de l'année 2013, le résultat net du semestre en cours se maintient à un niveau identique.
- ⊙ Le Return on Equity (ROE) annuel par simple interpolation linéaire, correspond parfaitement à la performance enregistrée, soit à plus de **17 %** traduisant une rentabilité saisonnière acceptable.
- ⊙ Le Return on Assets (ROA) est quant à lui, en utilisant la méthode d'interpolation, affiche un taux de plus de **6 %** traduisant ainsi le taux de rendement des actifs investis.

## الملحق رقم (04)

MEGUELLATI Sofiane  
Cabinet COFAC  
Commissaire aux comptes.

GASMI Abdelhamid  
Audit & consulting  
Commissaire aux comptes.

Alger le : 25 Septembre 2014

Messieurs les actionnaires de la compagnie Spa  
Alliance Assurances

**Objet :** Mandat de l'exercice 2014 – Opinion sur les comptes intermédiaires au 30/06/2014

**Réf :** - Article 715 bis-4 du code de commerce

- Loi 10-01 du 29 Juin 2010 relative à la profession d'expert-comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agréé.

- Règlement COSOB n°2000-02 du 20 Janvier 2000 relatif à l'information à publier par les sociétés dont les valeurs sont cotées en bourse.

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes de la Spa Alliance Assurances, et en application des dispositions du règlement n°2000-02 du 20 Janvier 2000 relatif à l'information à publier par les sociétés dont les valeurs sont cotées en bourse, de la commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse. Nous avons procédé à un examen limité des états financiers intermédiaire de la Spa Alliance Assurances arrêtés au 30 Juin 2014 qui font apparaître un résultat bénéficiaire de 216.361.951,38 DA, avec un total net actif et passif de 7.036.429.186,17 DA.

La Direction de la Compagnie est responsable de l'établissement et de la présentation sincère des ces états financiers, conformément à l'avis 89 du 10 Mars 2011 du Conseil National de la Comptabilité. Cette responsabilité comprend : la conception, la mise en place et le suivi d'un contrôle interne relatif à l'établissement et la présentation sincère d'états financiers ne comportant pas d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs ; le choix et l'application de méthodes comptables appropriées, ainsi que la détermination d'estimations comptables raisonnables au regard des circonstances.

Notre responsabilité consiste à émettre un avis sur ces états sur la base de notre examen limité. Notre mission a été effectuée conformément aux normes d'audit généralement admises et a comporté toutes les autres procédures de vérifications que nous avons jugées nécessaires compte tenu des recommandations de la profession.

Ainsi et En vertu de l'article 715bis du code de commerce et de l'article 15 du règlement COSOB n° 2000-02 du 20 Janvier 2000 relatif à l'information à publier par les sociétés dont les valeurs sont cotées en bourse, l'examen des informations contenues dans le rapport de gestion semestriel au 30/06/2014, nous a permis de constater leur conformité avec les états financiers qui vous sont présentés.

Sur la base de l'examen limité, nous n'avons pas relevé de faits qui nous laissent à penser que les états financiers intermédiaires ci-joints, ne donnent pas une image fidèle de la situation financière de la Spa Alliance Assurances au 30 Juin 2014, ainsi que du résultat de ses opérations pour la période close à cette date, conformément aux principes comptables sectoriels.

### Les Commissaires Aux Comptes

S. MEGUELLATI



  
GASMI  
Audit & Consulting  
Commissaire aux Comptes  
B, rue Saïd Guendouze  
Sidi M'Hamed - ALGER



الملحق رقم (05)



# CHARTRE D'AUDIT

---

## SOMMAIRE

<b>I. DEFINITIONS</b>	<b>Page 3</b>
1. La Charte d'Audit	
2. L'Audit Interne	
3. Le Contrôle Interne	
<b>II. GOUVERNANCE</b>	<b>Pages 4</b>
1. Le Comité d'Audit	
2. Le Comité de Contrôle Permanent et Périodique	
3. La Direction de l'Audit	
<b>III. MISSIONS</b>	<b>Page 6</b>
1. Le périmètre d'Audit	
2. Les missions d'Audit	
3. Les niveaux d'Audit	
<b>IV. DEROULEMENT DU PROCESSUS D'AUDIT</b>	<b>Page 8</b>
1. Planification des missions d'audit	
2. Organisation et déroulement des missions d'audit	
3. Rapports et recommandations	
4. Suivi des recommandations	
<b>V. RELATIONS AVEC LE AUTRES DIRECTIONS</b>	<b>Page 11</b>
<b>VI. OBLIGATION D'ALERTE</b>	<b>Page 11</b>
<b>VII. L'ACCES AUX INFORMATIONS</b>	<b>Page 12</b>
<b>VIII. ANNEXE 1 : Les Normes Internationales pour la pratique professionnelles de L'Audit Interne.<sup>1</sup></b>	

<sup>1</sup> Normes élaborées par l'IIA (Institute of Internal Auditors) traduites et interprétées en langue française par l'IFACI (Institut Français de l'Audit et du Contrôle Interne).

## I. DEFINITIONS

### 1. La Charte d'Audit<sup>2</sup> :

La charte d'audit interne est un document officiel qui précise la mission, les pouvoirs et les responsabilités de cette activité. La charte définit la position de l'audit interne dans l'organisation y compris la nature de la relation fonctionnelle entre le responsable de l'audit interne et le Conseil ; autorise l'accès aux documents, aux personnes et aux biens, nécessaires à la réalisation des missions ; définit le champ des activités d'audit interne. L'approbation finale de la charte d'audit interne relève de la responsabilité du Conseil.

### 2. L'Audit Interne :

L'Audit Interne est un dispositif permanent et indépendant ayant pour mission d'évaluer, dans le cadre d'une approche objective, rigoureuse et impartiale, l'efficacité du système de **Contrôle Interne**<sup>3</sup>. Il couvre l'ensemble des activités et des entités de la compagnie, de ses filiales et peut s'intéresser à tous les aspects de leur fonctionnement, sans aucune restriction.

Pour remplir cette mission, il se dote de moyens adaptés, proportionnés aux enjeux, aux plans qualitatif et quantitatif.

### 3. Le Contrôle Interne :

Le Contrôle Interne se définit comme l'ensemble des moyens qui permettent à la Direction Générale de s'assurer que les opérations réalisées, l'organisation et les procédures mises en place sont conformes aux dispositions légales et réglementaires, aux usages professionnels et déontologiques, aux règles internes et aux orientations définies par la Direction Générale.

Il vise notamment à déceler, mesurer et exercer un contrôle permanent et suffisant sur les risques encourus, à garantir la fiabilité, l'intégrité et la disponibilité des informations financières et de gestion, à vérifier la qualité des systèmes d'information et de communication. Il s'agit d'une fonction partagée, impliquant :

- l'existence de codes de procédure, de dispositifs de contrôle intégrés au traitement des opérations et aux actes de gestion, de Pistes d'Audit<sup>4</sup> appropriées,

<sup>2</sup> Définition extraite des Normes Internationales pour la pratique professionnelle de l'audit Interne, publiée en octobre 2008 et révisée en octobre 2012 .

<sup>3</sup> Norme 2120 de l'Institute of Internal Auditors

<sup>4</sup> Les pistes d'audit doivent permettre :

- de reconstituer dans un ordre chronologique les opérations,
- de justifier toute information par une pièce d'origine à partir de laquelle il doit être possible de remonter par un cheminement ininterrompu au document de synthèse et réciproquement,
- d'expliquer l'évolution des soldes d'un arrêté à l'autre par la conservation des mouvements ayant affecté les postes comptables.

- la sensibilisation de chaque échelon des hiérarchies des directions à la nécessité de contrôler les opérations et de mettre en place des procédures adaptées à la nature et au volume des activités et prenant en compte tous les types de risques ;
- la définition par les différentes Directions de principes et de règles de gestion et le contrôle permanent de leur application ;
- la revue périodique des opérations, procédures et systèmes par des auditeurs internes indépendants, dans l'ensemble des directions de la compagnie et de ses filiales.

## **II. GOUVERNANCE**

### **1. Comité d'Audit**

#### **1.1 Rôle et périmètre du Comité d'Audit**

Son rôle est d'éclairer le conseil d'administration sur l'efficacité du contrôle interne d'Alliance Assurances. Cette efficacité peut donner au conseil d'administration l'assurance raisonnable que les objectifs de la compagnie seront atteints.

Afin de remplir sa mission, le Comité d'Audit est notamment chargé des activités suivantes :

- veiller à l'efficacité et à l'indépendance effective de l'Audit Interne ;
- arrêter le plan d'audit, proposé par le Directeur de l'audit interne pour répondre au niveau de contrôle demandé par le Président ;
- examiner, notamment sur la base des éléments communiqués par la Direction de l'audit interne, l'efficacité des systèmes de contrôle interne et de gestion des risques de la compagnie ;
- examiner la correcte mise en œuvre des recommandations ;
- donner son avis sur l'adéquation entre missions et moyens de la Direction de l'audit interne.

Le Président du Comité d'Audit rend compte de l'activité du Comité une fois par an au Conseil d'Administration.

#### **1.2 Composition du Comité d'Audit**

Le Comité d'Audit d'Alliance Assurance est Constitué du Président du Comité, du Directeur de l'Audit Interne, et de deux (2) membres à voix délibératives extérieures à la compagnie et du Chef de Cabinet du Président Directeur Général en tant que secrétaire de séance.

D'autres personnes peuvent participer aux réunions du Comité sur invitation du Président du Comité, en fonction des sujets traités.

### **1.3 Fonctionnement**

Le Comité d'Audit se réunit une fois par trimestre sur convocation de son Président. Le Comité d'Audit ne peut valablement délibérer que lorsque trois (3) membres sont présents. Un membre du comité empêché d'assister à une séance peut donner à un autre membre de son choix, mandat pour voter en son nom. Les décisions du comité sont prises à la majorité simple des membres présents ou représentés. En cas de partage des voix, le Président a voix prépondérante. Chaque réunion fait l'objet d'un compte rendu écrit préparé par la secrétaire de séance sous la supervision du Directeur d'Audit et signé par le Président du Comité. Les décisions prises sont validées dans une période d'un mois après l'émission du compte rendu.

### **2. Comité De Cohérence Des Contrôles Permanents et Périodiques**

Le Comité de cohérence des contrôles internes est une instance de coordination des contrôles permanents et périodiques, dont le Directeur de l'Audit est en charge de l'organisation et de l'animation.

Le Comité de cohérence des Contrôles Permanents & Périodiques a pour objet de s'assurer du bon fonctionnement du contrôle des opérations de la compagnie: bilan des audits réalisés, plan d'audit pour la période à venir, bilan de la Surveillance Permanente, améliorations de la surveillance permanente.<sup>5</sup>

### **3. La Direction de l'Audit**

La fonction d'Audit est exercée par la Direction de l'Audit Interne. En charge de l'Audit, le Directeur de l'Audit Interne est placé sous l'autorité hiérarchique directe du Président Directeur Général.<sup>6</sup>

Le Directeur de l'Audit Interne a autorité sur le corps d'audit qui est placé sous sa responsabilité. Il participe au choix, à l'appréciation et à la fixation de la rémunération des auditeurs.

<sup>5</sup> Cf. Charte Comité de Cohérence des Contrôles Permanents et Périodiques.

<sup>6</sup> **1110 - Indépendance dans l'organisation**

Le responsable de l'audit interne doit relever d'un niveau hiérarchique suffisant au sein de l'organisation pour permettre au service d'audit interne d'exercer ses responsabilités. Le responsable de l'audit interne doit confirmer au Conseil, au moins annuellement, l'indépendance de l'audit interne au sein de l'organisation.



### III. MISSIONS

#### 1. Le périmètre d'Audit<sup>7</sup>

Le périmètre d'application de l'audit interne couvre de manière générale l'ensemble des domaines de la compagnie sans restriction aucune, à savoir les domaines liés aux structures, aux fonctions, aux processus et aux systèmes d'information.

Il comprend également les domaines comptables et financiers ainsi que le dispositif de Contrôle Interne.

#### 2. Les missions d'Audit

Les principales missions de l'Audit Interne d'Alliance Assurance sont :

- de contrôler le bon fonctionnement du dispositif de contrôle permanent,
- de vérifier la conformité des opérations aux dispositions légales et réglementaires ainsi qu'aux procédures et instructions internes,
- d'évaluer le niveau de risque effectivement encouru au regard des limites fixées et d'apprécier, le cas échéant, la pertinence de celles-ci,
- de réaliser des enquêtes relatives aux différentes irrégularités observées,
- de proposer des mesures correctrices suite aux insuffisances relevées,
- de suivre la réalisation de ses propres préconisations et le cas échéant de celles émanant des autorités de tutelle et des auditeurs externes,
- de veiller à la prise en compte des exigences du contrôle interne (exigence de piste d'audit,..) avant tout développement de projets informatiques et organisationnels,<sup>8</sup>

Pour mener à bien ses missions<sup>9</sup>, l'Audit doit :

- se doter de moyens humains suffisants en qualité et quantité, documenter et mettre à jour les procédures de contrôle, états de Reporting, méthodes et outils appropriés,
- identifier méthodiquement et sur une base régulière les zones de risques en tenant compte de l'évolution des métiers, activités et opérations et documenter ce processus,

<sup>7</sup> Norme 1110 - Indépendance dans l'organisation

Norme 11110.A1 - L'audit interne ne doit subir aucune ingérence lors de la définition de son champ d'intervention, de la réalisation du travail et de la communication des résultats.

<sup>8</sup> L'audit doit obligatoirement être associé à tout nouveau projet touchant l'organisation, l'informatique ou les procédures (y compris les aspects comptables).

<sup>9</sup> Un ordre de mission devra préalablement être rédigé et signé par le Directeur de l'Audit Interne, sauf dans le cas de missions urgentes/spéciales.

- établir sur cette base un plan d'audit annuel permettant une couverture régulière de l'ensemble du périmètre,
- mener dans le cadre du plan d'audit des contrôles de sécurité, de conformité et d'efficacité (examen et respect des procédures, régularité des opérations, efficacité du Contrôle Permanent, maîtrise des risques, sécurité des Systèmes d'Information, de la fiabilité de l'information financière et comptable. En dehors du plan d'audit, des missions ponctuelles pourront être menées à la demande de la Hiérarchie.
- décliner à partir des règles énoncées dans la présente directive les principes d'organisation et les modalités de fonctionnement du contrôle périodique,
- satisfaire à l'obligation d'alerte (cf. chapitre idoine)
- rendre compte périodiquement de son activité à la présidence et réunir, deux fois par an, un Comité d'Audit Interne.

### **3. Les niveaux d'Audit**

L'audit interne s'exerce sur l'ensemble des directions, Agences (AGP, AGD, AGA) et filiales d'Alliance Assurances selon trois niveaux d'analyse différenciés et complémentaires :

#### **3.1 Niveau 1 – L'Audit de Conformité/Régularité :**

Il permet de s'assurer que tous les dispositifs et procédures sont définis afin de garantir une application optimale de la législation et de la réglementation en vigueur, ainsi que des règles internes de la Compagnie. Il peut vérifier si leur mise en œuvre est effective.

Il a pour finalité d'identifier les non-conformités, les points de dysfonctionnement ou d'amélioration, les risques encourus et de formuler des recommandations.

#### **3.2 Niveau 2 – L'Audit de Performance :**

Il permet de vérifier que les objectifs assignés à une fonction ou à une mission exercée par une entité de la Compagnie sont atteints ou peuvent être atteints en fonction des moyens mis en œuvre et de leur gestion. Il peut aussi apprécier l'adéquation des objectifs au regard de la stratégie arrêtée.

Il a pour finalité d'établir un constat sur les résultats par rapport aux objectifs fixés, d'évaluer les conséquences de ces résultats et d'émettre des recommandations.

#### **3.3 Niveau 3 – L'Audit de Management**

Il permet de déterminer si les orientations d'une fonction ou d'une mission sont en cohérence avec les objectifs des autres entités et si elles s'inscrivent bien dans la stratégie définie par la Compagnie.

Il a pour finalité d'identifier les éventuels points de divergence et de recommander des actions permettant le réalignement.

Chacun de ces trois niveaux d'analyse peut intervenir lors de la mise en œuvre d'un audit.

#### IV. DEROULEMENT DU PROCESSUS D'AUDIT

##### 1. Planification des missions d'audit

La Direction de l'Audit Interne établit et met à jour un plan annuel en fonction de l'appréciation des risques. Ce plan intègre l'évaluation des moyens nécessaires à sa réalisation.

Le plan d'audit annuel<sup>10</sup> est arrêté par le Président Directeur Général sur proposition du Directeur de l'Audit Interne. Il est présenté au Comité d'Audit.

La Direction de l'Audit Interne initie des missions hors planning lorsque des circonstances particulières le nécessitent (notamment en cas de fraude). Elle veille à planifier de nouveau la mission reportée dans des délais raisonnables respectant le cycle d'audit. Compte tenu du caractère spéciale et sensible de ce types de missions, leur déroulement n'obéit pas aux étapes énumérées dans ce chapitre.

##### 2. Organisation et déroulement des missions d'audit

Le Directeur de l'Audit interne émet pour chaque mission un ordre/lettre de mission à destination de la Présidence, de l'auditée et de sa hiérarchie directe.

Le Directeur de l'Audit Interne informe le responsable de l'entité auditée de la mission prévue, de son objet et de son calendrier.

Chaque mission est découpée en plusieurs phases de durées variables selon le contexte.

###### 2.1 Préparation :

La mission prend connaissance de toute information utile concernant l'entité auditée et procède à l'extraction et exploitation de bases de données si besoin est.

Une demande de documents peut être faite auprès de l'entité auditée préalablement aux investigations sur site.

<sup>10</sup> Norme 2010 – Planification : Le responsable de l'audit interne doit établir un plan d'audit fondé sur les risques afin de définir des priorités cohérentes avec les objectifs de l'organisation.

**2010.A1** – Le plan d'audit interne doit s'appuyer sur une évaluation des risques documentée et réalisée au moins une fois par an. Les points de vue de la direction générale et du Conseil doivent être pris en compte dans ce processus.

**2010.A2** - Le responsable de l'audit interne doit identifier et prendre en considération les attentes de la direction générale, du Conseil et des autres parties prenantes concernant les opinions et d'autres conclusions de l'audit interne.

**2010.C1** -- Lorsqu'on lui propose une mission de conseil, le responsable de l'audit interne, avant de l'accepter, devrait considérer dans quelle mesure elle est susceptible de créer de la valeur ajoutée, d'améliorer le management des risques et le fonctionnement de l'organisation. Les missions de conseil qui ont été acceptées doivent être intégrées dans le Plan d'Audit.

## 2.2 Investigations sur site

L'objet de la mission et l'équipe sont présentés aux responsables de l'entité auditée à l'occasion d'une réunion de lancement.

Les investigations sont caractérisées par une concertation très étroite entre la mission et ses différents interlocuteurs pour construire, affiner et fiabiliser le diagnostic (points forts, points faibles et recommandations) dans le cadre d'un processus contradictoire.

Le dossier de travail constitué par la mission au cours de ses investigations est conservé dans des conditions préservant à la fois la piste d'audit et la confidentialité.

## 2.3 Conclusions

La phase d'investigations achevée, afin de faciliter la mise en œuvre ultérieure des recommandations, la validation du diagnostic final est recherchée. À cet effet, la mission présente ses conclusions oralement en présence du responsable de l'entité auditée.

## 3. Rapports et recommandations

### 3.1 Rapport d'audit

La mission élabore un rapport de synthèse à destination du responsable de l'unité auditée. Ce rapport écrit est composé des éléments suivants :

- Synthèse
- Objet de la mission
- Présentations de l'entité auditée
- Relevé détaillé des constats
- Principales recommandations
- annexes constituant les références ou les illustrations des principaux constats (points forts et points faibles).

Le rapport est envoyé sous forme de pré-rapport avec un délai de réponse qui sera entendu avec l'audité mais ne pourra dépasser 15 jours ouvrés.

Le rapport définitif intègre la réponse des audités et le cas échéant les contre-réponses de l'audit interne.

### 3.2 Validation des recommandations

Les recommandations sont hiérarchisées, au regard de l'impact du risque identifié sur l'entité auditée. Cet impact s'apprécie notamment en termes de :

- perte financière ou perte d'opportunité ;
- inefficience des moyens et du système de pilotage ;
- risque d'image ou de litige ;

Les recommandations sont hiérarchisées selon trois niveaux : importance Haute, Moyenne ou faible.

Elles sont discutées et validées avec les audités. En cas de désaccord, la Direction de l'Audit Interne peut maintenir une recommandation et demander une procédure d'arbitrage. Dans le cadre de cette procédure d'arbitrage, les recommandations refusées par le responsable de l'entité auditée sont communiquées au Président Directeur Général et pour information au Comité d'audit.

Le tableau de réponse aux recommandations, normé, fait partie intégrante du rapport définitif.

### **3.3 Reporting vers la Gouvernance**

Les rapports de mission sont transmis, outre aux responsables de l'entité auditée, ainsi que leur hiérarchie directe (DGA), au Président Directeur Général de la Compagnie.

Ceux-ci sont également destinataires des états de Reporting sur la mise en œuvre des recommandations de la Direction de l'Audit Interne afin de suivre l'absence éventuelle d'exécution des mesures correctrices décidées.

## **4. Suivi des recommandations**

Les Directions Centrales ou Régionales ainsi que les agences (AGP, AGD et AGA) sont responsables de la mise en œuvre des recommandations. Elles s'assurent de la mise en place de plans d'actions adaptés et informent de leur taux d'avancement au moins trimestriellement la Direction de l'Audit Interne. Elles tiennent à sa disposition les éléments justificatifs des informations transmises ou les lui adressent systématiquement si la recommandation est de priorité « majeure ». Par ailleurs, chaque mission d'audit comprend un suivi de la mise en œuvre effective des recommandations précédemment émises<sup>11</sup>.

La Direction de l'Audit Interne est responsable du suivi des réponses, qui peut donner lieu à :

- la prorogation de l'échéance initialement fixée ;
- la clôture de la recommandation ;
- une relance de l'audité ;
- une alerte de l'exécutif.

Un reporting sur le suivi de la mise en œuvre des recommandations est adressé à la Présidence et au Comité d'Audit.

Dans le cadre de l'obligation d'alerte, le Directeur de l'Audit Interne peut saisir la Présidence de la compagnie en cas de non mise en place des actions correctrices.

---

<sup>11</sup> Voir note de suivi des recommandations de l'Audit – Modalités pratiques.

## V. RELATIONS AVEC LES AUDITES

La Direction de l'Audit Interne est destinataire de tous les tableaux de bord de la compagnie (dirigeants, financiers, risques de toute nature, développement, RH...).

Elle est régulièrement informée :

- de toutes les décisions de politique générale modifiant l'organisation ou les procédures ;
- des projets concernant la mise en place ou la modification de systèmes ;
- des principaux résultats des contrôles permanents, de l'exécution des mesures correctrices décidées et immédiatement de tout incident significatif, dysfonctionnement majeur ou fraude relevée.

Elle est destinataire :

- des comptes rendus du Comité de Direction, auquel elle peut être invitée si elle n'en est pas membre ;
- des dossiers préparatoires et des procès-verbaux des comités relatifs aux risques de toute nature ou à leur gestion lorsqu'elle choisit de ne pas y participer, concernant aussi bien la compagnie que ses filiales ou les entités qu'elle contrôle.

## VI. OBLIGATION D'ALERTE

Tout auditeur est soumis à une obligation d'alerte dès qu'il a connaissance d'un risque ou d'un incident grave. Les auditeurs sont soumis à l'obligation d'alerte à l'égard du Directeur de l'Audit Interne.

L'alerte doit être transmise dans un premier temps au Directeur de l'Audit Interne puis à la Direction Générale.

Les événements ou problèmes relevant de l'obligation d'alerte sont ceux susceptibles en particulier :

- D'avoir un impact significatif sur :
  - le résultat de la compagnie ,
  - et/ou le niveau des risques (de contrepartie, opérationnels ... ),
- D'affecter gravement le bon fonctionnement de la compagnie : départ d'agent(s) clef(s), survenance d'un incident opérationnel, défaillance des contrôles ...

## V. RELATIONS AVEC LES AUDITES

La Direction de l'Audit Interne est destinataire de tous les tableaux de bord de la compagnie (dirigeants, financiers, risques de toute nature, développement, RH...).

Elle est régulièrement informée :

- de toutes les décisions de politique générale modifiant l'organisation ou les procédures ;
- des projets concernant la mise en place ou la modification de systèmes ;
- des principaux résultats des contrôles permanents, de l'exécution des mesures correctrices décidées et immédiatement de tout incident significatif, dysfonctionnement majeur ou fraude relevée.

Elle est destinataire :

- des comptes rendus du Comité de Direction, auquel elle peut être invitée si elle n'en est pas membre ;
- des dossiers préparatoires et des procès-verbaux des comités relatifs aux risques de toute nature ou à leur gestion lorsqu'elle choisit de ne pas y participer, concernant aussi bien la compagnie que ses filiales ou les entités qu'elle contrôle.

## VI. OBLIGATION D'ALERTE

Tout auditeur est soumis à une obligation d'alerte dès qu'il a connaissance d'un risque ou d'un incident grave. Les auditeurs sont soumis à l'obligation d'alerte à l'égard du Directeur de l'Audit Interne.

L'alerte doit être transmise dans un premier temps au Directeur de l'Audit Interne puis à la Direction Générale.

Les événements ou problèmes relevant de l'obligation d'alerte sont ceux susceptibles en particulier :

- D'avoir un impact significatif sur :
  - le résultat de la compagnie ,
  - et/ou le niveau des risques (de contrepartie, opérationnels ... ),
- D'affecter gravement le bon fonctionnement de la compagnie : départ d'agent(s) clef(s), survenance d'un incident opérationnel, défaillance des contrôles ...

- ❑ De nuire à l'image d'Alliance Assurances (détournements, fraudes, infractions à la réglementation, pratiques commerciales douteuses...).

Par ailleurs, toute entrave à la conduite des missions d'audit, en particulier tout refus de communiquer des informations jugées utiles à ces missions, relève de l'obligation d'alerte. La Direction Générale doit être saisie de toute entrave ou tout refus réitéré.

## VII. L'ACCES AUX INFORMATIONS

Les responsables de tout niveau doivent prendre toutes mesures pour faciliter les missions d'audit. Ils doivent notamment, sur la demande des auditeurs, leur permettre l'accès et la vérification de leurs caisses, tenir à leur disposition toutes les valeurs dont ils sont comptables, leur communiquer leurs livres, leur correspondance et, d'une façon générale, tous les documents qui concernent leur gestion. La confidentialité des données ou le secret professionnel ne peuvent être opposés aux auditeurs. Par ailleurs, ces derniers doivent également être en mesure de s'entretenir directement avec l'ensemble des membres du personnel des entités.

Entre les différents niveaux de l'Audit Interne, la communication doit être des plus fluides et tout événement grave doit être rapidement porté à la connaissance de l'échelon supérieur.

La Direction Générale de la Compagnie est saisie, dans le cadre de l'obligation d'alerte, de tout obstacle persistant que les auditeurs rencontreraient dans l'accomplissement de leur mission.

**Hassen KHELIFATI**  
**Président Directeur Général**





## الملحق رقم (06)

<i>Activités du Conseil d'Administration</i> 2014		
Date	Résolutions	Etat
Le 13 Février 2014	<u>Résolution N°1</u> : Approbation du rapport d'activité de la compagnie et ses résultats d'exploitation, tels que présentés par le président et réalisés durant l'exercice 2013.	<i>Fait</i>
	<u>Résolution N°2</u> : Les membre du C.A mandent le Président à l'effet de continuer à œuvrer pour préserver les intérêt et l'image de la compagnie face aux attaques médiatiques d'un ex client de la Compagnie et d'une certaine chaine de télévision.	<i>Fait</i>
	<u>Résolution N°3</u> : Formalisation du recrutement de M. Alain MARTEL au poste de DGAT en remplacement de M. Yves EVENOT.	<i>Fait</i>
	<u>Résolution N°4</u> : Mise en paiement de l'indemnité de logement due au Président Directeur Général.	<i>Fait</i>
	<u>Résolution N°5</u> : Décision de création d'une filiale de la compagnie au statut d'intermédiaire en opérations de bourse (IOB).	<i>En cours</i>

46

**ALLIANCE**  
ASSURANCES

<i>Activités du Conseil d'Administration</i> 2014		
Date	Résolutions	Etat
Le 03 Avril 2014	<u>Résolution N°1</u> : Le CA donne tous pouvoirs au président afin de mener à bien les négociations avec un ex client de la Compagnie, en situation de conflit.	<i>Fait</i>
	<u>Résolution N°2</u> : Constatant la nette progression du résultat dégagé pour l'exercice 2013 par rapport à l'exercice précédent, le Conseil d'Administration mandent le président à l'effet de continuer à œuvrer pour que la compagnie occupe une place importante sur le marché des assurances et d'agir pour le mieux afin d'absorber la charge liée à l'opération de distribution d'actions gratuites en 2012.	<i>Fait</i>
	<u>Résolution N°3</u> : Poursuivre l'opération d'assainissement des impayés.	<i>Fait</i>
	<u>Résolution N°4</u> : Décision d'acquisition d'un terrain (ex siège de la Ryan Bank) pour y bâtir le nouveau siège de la Compagnie et de ses filiales.	<i>Annulé</i>
	<u>Résolution N°5</u> : Demander réparation à la COSOB suite au préjudice subi pour la perte enregistrée en terme de capitalisation boursière. Poursuivre les démarches pour la création d'un IOB.	<i>Fait</i>
	<u>Résolution N°6</u> : Accord du CA pour l'augmentation du capital Social de la filiale ATA, qui passera de 50MDZD à 80MDZD.	<i>Fait</i>

47

**ALLIANCE**  
ASSURANCES

## Activités du Conseil d'Administration 2014

Date	Résolutions	Etat
Le 30 Avril 2014	<b>Résolution N°1</b> : Après avoir délibéré, le CA arrête définitivement les termes du rapport de gestion de l'exercice 2013 à présenter à l'Assemblée Générale.	<i>Fait</i>
	<b>Résolution N°2</b> : Le CA arrête les comptes sociaux à présenter à l'Assemblée Générale Ordinaire.	<i>Fait</i>
	<b>Résolution N°3</b> : Convocation des Actionnaires en Assemblée Générale le 19/06/2014	<i>Fait</i>
	<b>Résolution N°4</b> : Concrétisation du projet de création d'un IOB, poursuivre les efforts de développement de la Compagnie et Approbation de la proposition de ventilation d'une création recouvrée.	<i>En cours</i>
	<b>Résolution N°5</b> : Approbation des Conventions réglementées et prise de participation au capital social du BUA. Reste à soumettre la résolution à l'AGO.	<i>En cours</i>

48



## Activités du Conseil d'Administration 2014

Date	Résolutions	Etat
Le 15 Mai 2014	<b>Résolution N°1</b> : Après avoir délibéré, le CA arrête définitivement les termes du rapport de gestion de l'exercice 2013 à présenter à l'Assemblée Générale.	<i>Fait</i>
	<b>Résolution N°2</b> : Après avoir délibéré, le CA arrête définitivement le Projet de résolutions à soumettre au vote des actionnaires lors de l'Assemblée Générale Ordinaire.	<i>Fait</i>
	<b>Résolution N°3</b> : Réactivation des comités de gouvernance, mise en œuvre des résolutions des CA, organisation d'un séminaire de vulgarisation du domaine des assurances, présentation des travaux des DGA lors des CA et mise en œuvre d'au moins 06 Réunions du CA par exercice.	<i>En cours</i>
Le 28 septembre 2014	<b>Résolution N°1</b> : Le CA adopte le rapport d'activité de la compagnie ainsi que les résultats d'exploitation au titre du 1 <sup>er</sup> semestre de l'exercice 2014.	<i>Fait</i>
	<b>Résolution N°2</b> : Le CA prend acte des résultats du 1 <sup>er</sup> semestre 2014 et arrête les comptes sociaux tels que présentés.	<i>Fait</i>
Le 08 Octobre 2014	<b>Résolution N°1</b> : Le CA décide la mise en conformité des statuts de la Compagnie, pour rendre la cession des actions libres, suite à l'omission survenue lors de la modification opérée le 30/12/2010. (à soumettre à l'approbation de l'AGO)	<i>En cours</i>

49

